مجلة جامعة القدس المفتوحة

للبحوث الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية فصلية محكمة

المجلد (1) العدد (48)، آذار 2019م

E - ISSN 2616 - 9843
P - ISSN 2616 - 9835

جامعة القدس المفتوحة
مجلة للبحوث الإنسانية والاجتماعية

48

The Journal of
Al-Quds Open University
For Humanities and Social Studies

The Journal of Al-Quds Open University

For Humanities and Social Studies

A Quarterly Scietific Refereed Journal

Vol.1 - No. 48 / March 2019

E - ISSN 2616 - 9843
P - ISSN 2616 - 9835

JOURNAL OF AL-QUDS OPEN UNIVERSITY FOR HUMANITIES AND SOCIAL STUDIES

A Quarterly Scientific Refereed Journal
Vol.1 - No. 48 - March 2019

PUBLISHER:
Deanship of Graduate Studies and Scientific Research
AL-Quds Open University

Ramallah \ Palestine
P.O.Box: 1804
Tel: +970-2-2976240
+970-2-2956073
Fax: +970-2-2963738
Email: sprgs@qou.edu

WEPSITE:
http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

EMAIL:
hss@qou.edu

DESIGN & PRODUTION:
Deanship of Graduate Studies and Scientific Research
Al-Quds Open University

Opinions expressed in this journal are solely those of their authors
All Rights Reserved. 2019©

E - ISSN 2616 - 9843
P - ISSN 2616 - 9835

مجلة جـامعة القدس المفتوحـة
للبحوث الإنسانية والاجتماعية

مجلـة علميـة فصليـة محكمـة
المجلد -1- العدد -48- آذار 2019م

الناشـر:
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
جامعة القدس المفتوحة

رام الله والبيرة/ فلسطين
ص.ب: 1804
هاتف: 970-2-2976240+
+970-2-2956073
فاكس: 970-2-2963738+
بريد الكتروني: sprgs@qou.edu

الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

البريد الإلكتروني للمجلة:
hss@qou.edu

تصميم وإخراج فني:
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
جامعة القدس المفتوحة

المجلة غير مسؤولة عن الآراء المنشورة فيها، حيث أنها تمثل آراء الباحثين (المؤلفين)

حقوق الاقتباس والترجمة والتصميم والطبع والنشر محفوظة للناشر 2019©

E - ISSN 2616 - 9843
P - ISSN 2616 - 9835

مجلة جامعة القدس المفتوحة
للبحوث الإنسانية والاجتماعية

المشرف العام
أ. د. يونس مرشد عمرو
رئيس الجامعة

رئيس هيئة التحرير
أ. د. سمير داود النجدي

مشرف التحرير
أ. د. حسني محمد عوض
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

هيئة التحرير

أ.د. عبد الناصر قاسم الفرا	أ.د. فيصل حسين غوادرة
أ.د. محمد محمد الشلش	أ.د. جمال محمد إبراهيم
أ.د. هاني حسين أبو الرب	أ.د. سامي عوض أبو اسحاق
أ.د. عماد صالح عبد الحق	د. معتصم توفيق الخضر
د. رشدي يوسف القواسمة	د. غسان إسماعيل فطافطة
د. عاطف حسني العسولي	د. موسى علي طالب

المدقق اللغوي لأبحاث اللغة العربية
أ. د. عبد الرؤوف خريوش

المدقق اللغوي لأبحاث اللغة الإنجليزية
مركز عادل زعيتر للترجمة واللغات

رؤية الجامعة

الريادة والتميز والإبداع في مجالات التعليم الجامعيّ المفتوح، وخدمة المجتمع، والبحث العلميّ، وترسيخ مكانتها القيادية في بناء مجتمع فلسطيني قائم على العلم والمعرفة.

رسالة الجامعة

إعداد خريجين مؤهلين لتلبية حاجات المجتمع، قادرين على المنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي، والإسهام الفاعل والمتميز في مجال البحث العلميّ، وبناء القدرات التقنية والبشرية، من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية على وفق أفضل ممارسات التعليم المفتوح وأساليب التعليم المدمج، وتعزيز بيئة البحث العلميّ في إطار من التفاعل المجتمعي والتعاون والشراكة وتبادل الخبرات مع الأطراف المعنية كافة، مع مراعاة أحدث معايير الجودة والتميز.

القيم التي تؤمن بها الجامعة

لتحقيق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها، تعمل الجامعة على تطبيق وترسيخ الإيمان بالقيم الآتية:

- الريادة والتميز.
- الانتماء الوطنيّ والقوميّ.
- ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص.
- الحرية الأكاديمية والفكرية.
- احترام الأنظمة والقوانين.
- الشراكة المجتمعية.
- الإدارة بالمشاركة.
- الإيمان بدور المرأة الريادي.
- النزاهة والشفافية.
- التنافسية.

المجلة

مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، وقد صدر العدد الأول منها في تشرين أول/ عام ٢٠٠٢م. وتنشر المجلة البحوث والدراسات الأصلية المرتبطة بالتخصصات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث شريطة أن لا تكون الورقة منشورة في مجلد المؤتمر أو أية مجلة أخرى.

وقد حصلت على معامل التأثير العربي، وتحمل الرقم المعياري الدولي للنسخة الإلكترونية (*E- ISSN: 2616-9843*)، وللنسخة المطبوعة (*P– ISSN: 2616-9835*).

قواعد النشر والتوثيق

أولاً ـ متطلبات إعداد البحث:

يجب أن تتضمن مسودة البحث الآتي:

1. صفحة منفصلة عليها : اسم الباحث/ الباحثين وعنوانه/ هم بعد عنوان البحث مباشرة باللغتين العربية والإنجليزية، ويذكر بريده/هم الإلكتروني.
2. ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر بالإنجليزية في حدود *(150 - 200)* كلمة لكل منهما ، يتضمنان كلمات مفتاحية لا يزيد عددها عن ست كلمات.
3. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وترقم ترقيما متسلسلاً، وتكتب أسماؤها وعناوينها والملحوظات التوضيحية تحتها .
4. تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب عناوينها فوقها . أما الملحوظات التوضيحية فتكتب تحت الجداول.

ثانياً ـ شروط تسليم البحث:

1. رسالة موجهة من الباحث إلى رئيس هيئة التحرير تتضمن رغبته في نشر بحثه في المجلة ويحدّد فيها التخصص الدقيق للبحث.
2. يقدم الباحث بحثه بإرساله عبر البريد الإلكتروني للمجلة *(hss@qou.edu)* بصيغة *(Word)*، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون البحث مكتوباً بصيغة العمودين المتقابلين؛ ويمكن الاسترشاد بالنموذج الإلكتروني المرفق في صفحة المجلة.
3. تعهد خطي من الباحث بأن بحثه لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في دورية أخرى، وأنه ليس فصلاً أو جزءاً من كتاب منشور.
4. سيرة ذاتية مقتضبة للباحث تتضمن: اسمه الرباعي، ومكان عمله، والدرجة العلمية، ورتبته الأكاديمية، وتخصصه الدقيق، إضافة إلى بريده الإلكتروني ورقميّ هاتفه الثابت والنقال.
5. نسخة كاملة من أداة جمع البيانات (الاستبانة أو غيرها) ، إذا لم تكن قد وردت في صلب البحث أو في ملاحقه.
6. أن يتجنب الباحث أية إشارة قد تدل على شخصيته في أي موقع من صفحات البحث، وذلك لضمان السرية التامة في عملية التحكيم.

ثالثاً ـ شروط النشر:

تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بشروط النشر بشكل كامل، إذ إن البحوث التي لا تلتزم بشروط النشر سوف لن ينظر فيها ، وتعاد الملحوظات بشأنها لأصحابها مباشرة حتى يتم التقيد بشروط النشر.

1. تقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون مكتوبة بلغة سليمة خالية من الأخطاء النحوية واللغوية.

2. يقدم الباحث بحثه بإرساله عبر البريد الإلكتروني لعمادة البحث العلمي *(hss@qou.edu)* بصيغة *(Word)*، مع مراعاة الآتي:

- الأبحاث المكتوبة باللغة العربية يستخدم الخط *Simplified Arabic* بحجم *(16)* غامق للعنوان الرئيس، و *(14)* غامق للعناوين الفرعية، و *(12)* عادي لباقي النصوص، و *(11)* عادي للجداول والأشكال.

- الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية يستخدم الخط *Times New Roman* بحجم *(14)* غامق للعنوان الرئيس، و *(13)* غامق للعناوين الفرعية، و *(12)* عادي لباقي النصوص، و *(11)* عادي للجداول والأشكال.

- المسافة بين الأسطر: مفردة.

- الهوامش للأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية:

(2) سم للأعلى و *(2.5)* للأسفل، و *(1.5)* سم للجانبين الأيمن والأيسر.

3. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن *(7000)* كلمة، وبما لا يزيد عن *(25)* صفحة حجم *(A4)*، بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والهوامش والمراجع. علماً بأن الملاحق لا تنشر، إنما توضع لغايات التحكيم فحسب.

4. أن يتسم البحث بالجدة والأصالة والموضوعية، ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.

5. أن لا يكون منشوراً أو قدم للنشر في مجلة أخرى، وأن يتعهد الباحث خطياً، وبعدم تقديم بحثه للنشر إلى أية جهة أخرى إلى حين الانتهاء من إجراءات التحكيم واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن، ويتعهد الباحث الرئيس بأنه أطلع على شروط النشر في المجلة والتزم بها .

6. أن لا يكون البحث فصلاً أو جزءاً من كتاب منشور.

7. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في المجلة، إلا بعد الحصول على كتاب خطي من عمادة البحث العلمي في الجامعة.

8. تحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من الباحث أن يعيد صياغة بحثه، أو أي جزء منه بما يتناسب وسياستها في النشر، وللمجلة إجراء أية تعديلات شكلية تتناسب وطبيعة المجلة.

9. يجب أن يرفق مع البحث ملخصان أحدهما باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، في حدود *(150 - 200)* كلمة لكل منهما، ويراعى أن يتضمن الملخص

أهداف البحث ومشكلته ومنهجه وأبرز النتائج التي توصل إليها ، ويثبت الباحث في نهاية الملخص ست كلمات مفتاحية *(Key Words)* كحد أقصى ليتمكن الآخرون من الوصول إلى البحث من قواعد البيانات.

10. أن يشير الباحث إلى أنه استل بحثه من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه إذا فعل ذلك، في هامش صفحة العنوان.

11. لا تعاد البحوث التي ترد إلى المجلة إلى أصحابها سواءً قبلت للنشر أم لم تقبل.

12. تعتذر المجلة عن عدم النظر في البحوث المخالفة للتعليمات وقواعد النشر.

13. يلتزم الباحث بدفع النفقات المترتبة على إجراءات التحكيم حال طلبه سحب البحث ورغبته في عدم المضي في إجراءات التقويم.

14. يبلغ الباحث بالقرار النهائي لهيئة التحرير بقبول بحثه أو رفضه في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ استلام البحث.

رابعاً ـ التوثيق:

1. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المصدر أو المرجع كتاباً فيثبت: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) ، الجزء أو المجلد ، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة، فيثبت: المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد ، عدد المجلة وتاريخها ، رقم الصفحة.

2. ترتب قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث وفق الترتيب الألف بائي (الأبتثي) لكنية/ لقب المؤلف، ثم يليها اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) ، الجزء أو المجلد ، ويجب أن لا تحتوي القائمة على أي مصدر أو مرجع لم يذكر في متن البحث.
   - في حالة عدم وجود طبعة يضع الباحث (د.ط) .
   - في حالة عدم وجود دار النشر يضع الباحث (د.د) .
   - في حالة عدم وجود مؤلف يضع الباحث (د.م) .
   - في حالة عدم وجود سنة أو تاريخ نشر يضع الباحث (د.ت) .

3. في حال استخدام نمط *"APA Style"* في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب الآتي: "اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة" .

4. يستطيع الباحث تفسير ما يراه غامضاً من كلمات أو مصطلحات باستخدام طريقة الحواشي في المتن، حيث يشار إلى المصطلح المراد توضيحه برقم في أعلى المصطلح، ثم يشار لهذه الهوامش في قائمة منفصلة قبل قائمة المصادر والمراجع.

ملاحظة: لمزيد من المعلومات حول آلية التوثيق بنظام *APA*، يمكنك الاطلاع على المعلومات المتوافرة على الصفحة الإلكترونية لعمادة البحث العلمي:

http://journals.qou.edu/recources/pdf/apa.pdf

خامساً ـ إجراءات التحكيم والنشر:

ترسل البحوث المقدمة للنشر إلى متخصصين لتحكيمها حسب الأصول العلمية، ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات التي يطلبها المحكمون، والباحثون مسؤولون عن محتويات أبحاثهم، فالبحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر معديها وليس عن وجهة نظر المجلة. كما أن البحوث المرسلة إلى المجلة تخضع لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير، لتقرير أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث دون إبداء الأسباب.

وتتم إجراءات التحكيم والنشر وفق الآتي:

1. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحوث المرسلة إلى المجلة للتأكد من استيفائها لمعايير النشر في المجلة، ولتقرير أهليتها للتحكيم.
2. ترسل البحوث المستوفية لمعايير النشر إلى اثنين من المحكمين من ذوي الاختصاص، تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة، من بين أساتذة متخصصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها، على ألا تقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.
3. يقدم كل محكم تقريراً عن مدى صلاحية البحث للنشر.
4. إذا اختلفت نتيجة المحكمين (أحدهما مقبول والآخر مرفوض)، يرسل البحث لمحكم ثالث لترجيح الحكم، ويعد حكمه نهائياً.
5. يبلغ الباحثون بقرار هيئة التحرير بقبول بحثه أو رفضه في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ استلام البحث، وبعد إجراء التعديلات عليه إن وجدت.
6. يزود الباحث بنسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه، ويتم إرسال نسخة من العدد إلى مكتب الجامعة في الأردن للباحثين من خارج فلسطين، ويتحمل الباحث تكلفة النقل من الأردن إلى مكان إقامته.

سادساً ـ أخلاقيات البحث العلمي:

1. الالتزام بمستوى أكاديمي ومهني عالٍ في جميع مراحل البحث، ابتداءً من مرحلة تقديم مقترح البحث، ومروراً بإجراء البحث، وجمع البيانات، وحفظها، وتحليلها، ومناقشة النتائج، وانتهاءً بنشرها بكل أمانة ودون تحريف أو انتقائية أو إغفال للمنهج العلمي الصحيح.
2. الالتزام بالاعتراف الكامل بجهود كل الذين شاركوا في البحث من زملاء وطلبة بإدراجهم ضمن قائمة المؤلفين، وكذلك الاعتراف بمصادر الدعم المادي والمعنوي الذي استخدم لإجراءات البحث.
3. الالتزام بإسناد أية معلومات مستعملة في البحث لمصدرها الأصلي، وكذلك الالتزام بعدم النقل الحرفي لأية نصوص من مصادر أخرى دون إسنادها للمصدر أو المرجع الذي أخذت منه.

4. الالتزام بعدم إجراء أية أبحاث قد تضر بالإنسان أو بالبيئة، والالتزام بأخذ موافقة مسبقة من الجامعة (أو من لجنة أخلاقيات البحث إن وجدت) حين إجراء أية أبحاث على الإنسان أو البيئة، والالتزام بأخذ موافقة مسبقة من الجامعة أو المركز البحثي أو المؤسسة التي يعمل فيها الباحث أو من لجنة أخلاقيات البحث العلمي إن وجدت.

5. الالتزام بأخذ موافقة خطية من كل فرد من الأفراد الذين يستخدمون كموضوع للبحث بعد إعلامهم بكل ما يترتب على اشتراكهم من عواقب، وكذلك الالتزام بعدم نشر نتائج البحث في مثل هذه الحالات إلا بشكل تحليل إحصائي يضمن سرية المعلومات الفردية التي جمعت حول هؤلاء الأفراد.

سابعاً ـ حقوق الملكية الفكرية:

1. تلتزم المجلة باحترام حقوق الملكية الفكرية.

2. على الباحثين احترام حقوق الملكية الفكرية.

3. تؤول حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول بحثه للنشر، وإذا رغب الباحث/ الباحثين في إعادة نشر البحث فإنه يتوجب الحصول على موافقة خطية من عمادة البحث العلمي في الجامعة.

4. لا يجوز نشر أو إعادة نشر البحوث إلا بعد أخذ موافقة خطية من عمادة البحث العلمي.

5. حق المؤلف في أن ينسب البحث إليه، وذكر اسمه على كل النسخ التي تنتج للجمهور بأي شكل كانت، وفي كل نسخة أو طبعة من المصنف.

6. حق المؤلف في طلب أن تنسب مؤلفاته إليه باسمه الشخصي.

مجلة جامعة القدس المفتوحة
للبحوث الإنسانية والاجتماعية
المجلد (1) العدد (48)

المحتويات

الأبحـــــاث:

الترقيم	الباحث/ الباحثون	عنوان البحث	الصفحة
1	د. عبدالله ذيب محمود	جريمة الدخول غير المشروع وفقاً للقرار بقانون رقم (10) لعام 2018بشأن الجرائم الإلكترونية الفلسطيني	1
2	د.تقي الدين مصطفى التميمي	الاختلاس عند علماء القراءات واللغويين "دراسة لغوية"	12
3	أ.علي بشير العنزي أ.د. ابراهيم عبد القادر القاعود أ.د. سميح محمود كراسنة	دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في السعودية في تعزيز الأمن الوطني والنظرة المستقبلية لهذا الدور "محافظة القريات إنموذجا"	24
4	د.رائد علي بني الدومي	الأثر الفقهي لتعدد توجيه الحركة الإعرابية للقراءات القرآنية	42
5	أ.د. عبد الرحمن محمد مغربي أ. د. نعمان عاطف عمرو	الخليل خلال فترة حكم محمد علي باشا على بلاد الشّام1831-1840م	57
6	د. طارق إبراهيم الزيادات	الهَتُّ بين الهمـــــزة والهـــــاء	77
7	د. منير أحمد الزبيدي	أثر القراءات القرآنية في بيان المعاني والدلالات التفسيرية في قصة مريم عليها السلام	91
8	د. عمر حلمي الغول	تنامي دور المستوطنين في دولة إسرائيل وأثره على الحل السياسي	103

Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies
Vol. 1 - No. 48 - Mach 2019

مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية
المجلد (1) - ع (48) - آذار 2019

جريمة الدخول غير المشروع وفقاً للقرار بقانون رقم (10) لعام 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية الفلسطيني

Hacking Crimes in Accordance with Decree No. 10 of the Year 2018 on Palestinian Cybercrimes

Dr.Abdullah Deeb Mahmmoud

Assistant Professor/ Al Istiqlal University/Palestine
abdullahmahmmoud22@gmail.com

د. عبدالله ذيب محمود

أستاذ مساعد/ جامعة الاستقلال/ فلسطين.

Received: 4/9/2018, **Accepted**: 22/12/2018
DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2632421
http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

تاريخ الاستلام: 2018/9/4م، تاريخ القبول:2018/12/22م
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

ملخص:

تناولت الدراسة جريمة الدخول غير المشروع للحاسوب أو الشبكات الإلكترونية وفقاً للمادة الرابعة من القرار بقانون (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية حيث أشترط المشرع الفلسطيني لقيام جريمة الدخول غير المشروع أن يكون النشاط المتعلق بها عمدياً، إلا أن الباحث لاحظ أن هناك غموضاً في هذا الجانب في الفقرة الثالثة والرابعة من نص هذه المادة.

فجريمة الاختراق، أو جريمة الدخول غير المصرح به بصورتها المشددة كما عرفها المشرع الفلسطيني، تقوم عند الدخول غير المشروع لاجهزة الحاسوب أو الشبكة الإلكترونية بطريقة غير مشروعة من أجل حذف البيانات والمعلومات، أو نسخها أو نشرها، وهنا يلاحظ أن المشرع الفلسطيني أغفل أن الحذف أو النسخ أو النشر يجب أن يكون عمدياً كما هو الدخول غير المشروع.

هذا وقد تناول الباحث في المطلب الأول جنحة الدخول غير المصرح بصورتها البسيطة، أما المطلب الثاني فتحدث عن الدخول غير المصرح بصورته المشددة؛ حيث إن هذه الجريمة لا تقوم الا بتوفر العلم لدى المستخدم بأن دخوله غير مشروع، فإذا علم بعد دخوله، واستمر بالدخول، فإنَ الجريمة تقوم من لحظة علمه بالدخول غير المشروع بشرط استمراره بالبقاء على النظام أو الشبكة المعلوماتية، أما اذا قام بالدخول غير المشروع دون علمه بأن دخوله غير مشروع، وأنتهى عمله على النظام، أو على الشبكة وبعد انتهاء النشاط علم أن دخوله كان غير مشروع فلا تقوم الجريمة؛ لأن الفعل أو النشاط قد أنتهى، وهو ما جاء في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون الفلسطيني الجديد، اذ أورد المشرع في الفقرة المذكورة (او استمر في التواجد بها بعد علمه بذلك)، والاستمرار بالتواجد المقصود به، التواجد في الموقع الإلكتروني أو النظام بعد علمه بأن دخوله غير مشروع.

ومن النتائج التي توصل اليها الباحث أن تجاوز المستخدم التصريح الخاص بالدخول، أو بالاطلاع على بيانات اخرى، أو قام بالمكوث أكثر من المدة المحددة في تصريح الدخول مع علمه بذلك، فان الجريمة في تلك الحالة تعتبر قائمة والعلة من ذلك أن المشرع أراد توفير أكبر حماية للأنظمة، والشبكات الإلكترونية، وللمعلومات المخزنة عليها.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الإلكترونية الاختراق، جرائم الحاسوب، جرائم الانترنت، الدخول غير المشروع، الشبكة الالكترونية).

Abstract

This study dealt with the hacking crimes of computers and networks in accordance with article 4 of the law No. 10 for the year 2018 on cybercrimes. The Palestinian legislator stipulated that hacking crimes should be considered a planned action, as stated in the first paragraph of the text of Article 4. However, the researcher noted that there is ambiguity in this aspect in the third and fourth paragraph of the text of the said article.

The crime of hacking as defined by the Palestinian legislator is illegal as it is done to delete copy or publish data and information in an unauthorized and illegal way. The Palestinian legislator did not consider that the process of deleting, copying and publishing data is an intentional action and must be treated as hacking.

The researcher addressed hacking crimes in their simple and strict manners. When the perpetrator of such crime is fully aware of what he/she is doing and continues the hacking process of the system or the network, then, his/her action is considered a crime. While on the other hand, if the perpetrator of such crimes is not aware that he/she is hacking a system or a network, his/her action is not considered a crime because he/she did not continue what he/she is doing as stated in the first paragraph of Article 4 of the new Palestinian law. In it, the legislator mentioned that the perpetrator of these crimes is aware and he/she knows that he/she is hacking the system.

One of the findings that the researcher has reached is that a crime is committed when the user oversteps his/her specific clearance, or accesses others' data, or exceeds the time allocated for access. This is all due to the work of the legislator, to draft a

law that provides more security measures for protecting the systems, networks and data.

***Keywords**: Hacking Crimes, Networks, Cybercrimes.*

مقدمة

كانت فلسطين في الماضي تعاني فراغاً تشريعاً فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية، وهو ما كان يؤدي الى إفلات العديد من المجرمين الذين يرتكبون الجرائم الإلكترونية من العقاب؛ بسبب عدم تجريم الكثير من الافعال الضارة التي تلحق الضرر بالفرد والمجتمع على حد سواء، ففي بعض الاحيان كان يتم اللجوء الى قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960، وهو قانون تقليدي لا يعالج الجرائم الإلكترونية، وبحاجة الى كثير من التعديلات من أجل مواكبة التطورات المتسارعة، سواء على الصعيد التكنولوجي أو الاقتصادي، كما أن النيابة العامة الفلسطينية وهي صاحبة سلطة الاتهام والتحقيق كانت في بعض الاحيان تأخذ بقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية الفلسطيني رقم (3) لسنة 1996، وهو قانون يعالج الجرائم الواقعة على الاتصالات، وهذا القانون لا يعالج الجرائم الإلكترونية، كما أنه بحاجة الى بعض التعديلات، وذلك بسبب التطورات التقنية في مجالات الاتصالات والتواصل، وبقي الوضع على ذلك الحال الى أن صدر القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية (1) ، وهو ما يعتبر نقلة نوعية في سبيل ملاحقة المجرمين الذين كانوا يستغلون الفراغ التشريعي لارتكاب جرائمهم عبر الفضاء الإلكتروني.

أهمية الدراسة

تعد جريمة الدخول غير المشروع من الجرائم التي تشكل خطراً على الفرد والمجتمع على حد سواء، فهذه الجريمة من الجرائم المستحدثة التي أفرد لها المشرع الفلسطيني ..عقابًا في المادة الرابعة من القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، وعليه كانت هناك حاجة ماسة للكشف عن إرادة المشرع حول هذا النص القانوني المتعلق بجريمة الدخول غير المشروع، وهل هناك حاجة لتعديل هذا النص بما يحقق الردع العام والخاص، وبما يتوافق مع مقتضيات العدالة؟

مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة في عدم وضوح الطبيعة القانونية لجريمة الدخول غير المشروع، وخصوصاً أن المشرع الفلسطيني تناول نصوصاً عامة في التجريم في المادة الرابعة من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، فالدخول غير المشروع. الذي ترتب عليه حذف البيانات والمعلومات أو نسخها أو نشرها قد شابه غموض، وهو أن المشرع الفلسطيني قد أغفل ان الحذف، أو النسخ، أو النشر يجب أن يكون عمدياً كما هو الدخول غير المشروع .

أسئلة الدراسة

ستحاول الدراسة الاجابة عن السؤال الآتي:

هل شاب نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية غموضاً فيما يتعلق بالتجريم في الفقرة الثالثة والرابعة من نص هذه المادة؟ وخصوصاً أن المشرع الفلسطيني لم يذكر أن حذف البيانات، أو المعلومات، أو نسخها، أو نشرها يجب أن يكون عمدياً، على عكس التشريعات الاخرى، وما هي الطبيعة القانونية لجريمة الدخول .غير. المشروع؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحليل الطبيعة القانونية لجريمة الدخول غير المصرح عبر شبكة الانترنت، ومحاولة الاجابة عن التساؤل المتعلق بجريمة الدخول غير المصرح، وهو هل شاب المادة الرابعة من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 والمتعلقة بالدخول غير المصرح .عيب بأن ترك نص التجريم في الفقرة الثالثة والربعة عاماً دون أن يكون هناك قصد حنائي خاص ؟

منهج الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية.

خطة الدراسة:

قسم الباحث الدراسة كما يأتي:

المطلب الأول: جنحة الدخول غير المشروع بصورتها البسيطة.

الفرع الأول: الركن المادي

الفرع الثاني: الركن المعنوي

المطلب الثاني: الدخول غير المشروع من أجل حذف، أو نشر، أو نسخ بيانات، أو معلومات النظام المعلوماتي

الفرع الأول: الركن المادي

الفرع الثاني: الركن المعنوي

المطلب الأول: جنحة الدخول غير المشروع بصورتها البسيطة .

يعتبر الدخول غير المشروع (2) الى النظام، أو الشبكة الإلكترونية من الجرائم المستحدثة التي نص عليها المشرع الفلسطيني في القانون الجديد، فالدخول الى النظام أو الشبكة المعلوماتية المقصود به مجرد الاطلاع دون حذف البيانات والمعلومات (3) أو نسخ، أو اضافة، أو نشر، أو تعديل أي بيانات، أو معلومات، بل تقوم هذه الجريمة بمجرد الاطلاع.

ويلاحظ أن هذه الجريمة تقوم على ركنين: الركن المادي والركن المعنوي.

الفرع الأول: الركن المادي

يقصد بالركن المادي، السلوك، أو النشاط الذي يؤدي الى وقوع النتيجة الجرمية مع ضرورة توافر العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة(4)، وعليه فقد نصت المادة (4) من قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد رقم (10) لسنة 2018 على أنه "

1. كل من دخل عمداً دون وجه حق بأية وسيلة موقعاً الكترونياً، أو نظاماً، أو شبكة إلكترونية، أو تجاوز الدخول المصرح به، أو استمر في التواجد بها بعد علمه بذلك، يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار أردني، ولا تزيد على ألف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما.
2. إذا أرتكب الفعل المحدد في الفقرة (1) من هذه المادة على البيانات الحكومية، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة شهور، أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار، ولا تزيد على ألف دينار أردني/ أو بالعقوبتين كلتيهما."

ويلاحظ من الفقرة الأولى من هذه المادة أن المشرع الفلسطيني جرم مجرد الدخول، أو الإطلاع على أي نظام، أو معلومات الكترونية، وبالتالي توسع المشرع الفلسطيني بمفهوم الفعل، أو النشاط، أو الوسيلة.؛ حيث أورد المشرع في الفقرة الأولى بأن الدخول ممكن أن يتم بأي وسيلة كانت، ومعنى ذلك أن المشرع لم يحدد وسيلة معينة للدخول . إلى النظام (5) أو الشبكة الإلكترونية، مع الاشارة إلى أن المشرع أشترط لاعتبار الدخول غير المشروع فعل مجرم العلم، والمقصود بالعلم أن يعلم المستخدم أن دخول الى النظام أو الموقع الإلكتروني أو الشبكة الإلكترونية غير مشروع (6).

وقد عرف القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 في المادة الأولى منه الشبكة المعلوماتية على أنها: ارتباط بين اكثر من وسيلة لتكنولوجيا المعلومات للحصول على المعلومات، وتبادلها بما في ذلك الشبكات الخاصة، أو العامة، أو الشبكة العالمية (الانترنت)، كما عرف القانون الجديد في المادة الاولى منه الموقع الإلكتروني بأنه: مكان إتاحة المعلومات، أو الخدمات على الشبكة الإلكترونية من خلال عنوان محدد.

وتجدر الاشارة الى أن هناك حاجة لاستخدام برامج (7) من أجل الدخول غير المصرح في بعض الاحيان(8) ، مع الاشارة الى أن المشرع الفلسطيني توسع في هذا الشأن؛ بحيث أشار إلى لفظ (أي وسيلة) وبالتالي جاء النص شاملاً لجميع الوسائل التي يمكن من خلالها الدخول غير المصرح (9)، والدخول غير المصرح به حسب ما تناوله المشرع الفلسطيني في المادة (1) من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية هو الاختراق، الذي عرفه المشرع الفلسطيني في المادة المذكورة بأنه الدخول غير المصرح به أو غير المشروع لنظم تكنولوجيا المعلومات، أو الشبكة الإلكترونية، وعلى ما يبدو فأن المشرع الفلسطيني استخدم مصطلح الاختراق في المادة (1) ومن ثم عاد واستخدم مصطلح الدخول غير المشروع في المادة (4) وهو يحمل نفس المعنى حسب تعريف مفهوم الاختراق .

هذا وتوسع المشرع بمحل الجريمة؛ بحيث إن طبيعة النشاط قد تقع على موقع الكتروني أو على نظام إلكتروني، أو على الشبكة الإلكترونية، وبالتالي حاول المشرع تجريم النشاط المتمثل بالدخول غير المشروع، أو المصرح به الى النظام، أو الشبكة، أو الموقع الإلكتروني، أما في الحالة التي يكون فيها الدخول مشروعاً، كأن يكون الموظف المختص أو المستخدم المسؤول هو من قام بالدخول الى النظام أو الموقع الإلكتروني، ففي هذه الحالة لا تقوم

أي جريمة بل يعتبر الفعل مشروعاً؛ حيث إن الدخول المشروع تم بناء على اذن مسبق.

ويلاحظ أن المشرع جرم بعض الافعال التحضيرية التي تعد بحد ذاتها جريمة، وأبرز هذه الافعال حيازة برامج اختراق، وهو ما جاء في المادة (26) من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 التي تنص على ما يأتي " كل من حاز بغرض الاستخدام جهازاً أو برنامجاً، أو أي بيانات إلكترونية معدة، أو كلمة سر، أو ترامیز دخول، أو قدمها، أو انتجها، أو وزعها، أو استوردها، أو صدرها، أو روج لها، وذلك بغرض اقتراف أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القرار بقانون، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة الاف دينار اردني، ولا تزيد على خمسة الاف دينار اردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا".

ويلاحظ أن حيازة برامج للدخول غير المشروع يعد من الجنايات، بينما جريمة الدخول غير المصرح هو من الجنح، لكن هل يتصور وقوع جريمة الدخول غير المشروع دون استخدام برامج اختراق؟ وهنا يمكننا القول إن أغلب جرائم الدخول غير المشروع بدون برامج اختراق كحالة الموظف الذي يترك حاسوبه مفتوحاً، ومن ثم يقوم شخص آخر غير مصرح له الاطلاع على هذا الجهاز بالدخول الى جهاز الحاسوب الخاص بذلك الموظف، وهنا كان على المشرع الفلسطيني التمييز بين اذا كان الدخول غير المشروع تم من خلال برامج اختراق أم لا، وكان الأجدر بالمشرع الفلسطيني أن يشدد من عقوبة الدخول غير المشروع؛ بحيث لا تكون هذه الجريمة من الجنح، وذلك كونه شدد من العمل التحضيري المؤدي الى الدخول غير المشروع ، كحيازة برامج الاختراق، وعده من الجنايات، حتى لا يتحقق الاختراق، فكان من الأولى أن يشدد أيضا من جريمة الدخول غير المشروع كسلوك لاحق لحيازة برنامج الاختراق.

لكن ماذا لو تم الدخول غير المشروع إلى النظام الإلكتروني دون توافر العلم في البداية لدى المستخدم بأن دخوله غير مشروع؛ ولكن بعد فترة زمنية علم المستخدم بأن دخوله غير مشروع على النظام، أو الشبكة الإلكترونية ولكنه استمر بالدخول؟

أجاب المشرع الفلسطيني عن هذا التساؤل؛ حيث أورد إن الجريمة لا تقوم الا بتوافر العلم لدى المستخدم بأن دخوله غير مشروع، فإذا علم بعد دخوله واستمر بالدخول، فتقوم الجريمة من لحظة علمه بالدخول غير المشروع بشرط أن يكون قد استمر بالبقاء على النظام، أو الشبكة المعلوماتية، أما اذا قام بالدخول غير المشروع دون علمه بأن دخوله غير مشروع، وأنتهى عمله على النظام، أو على الشبكة، وبعد انتهاء النشاط علم أن دخوله كان غير مشروع، فلا تقوم الجريمة؛ لأن الفعل، أو النشاط قد انتهى، وهو ما جاء في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون الفلسطيني الجديد، إذ أورد المشرع في الفقرة المذكورة (أو أستمر في التواجد بها بعد علمه بذلك)، والاستمرار بالتواجد المقصود به، التواجد في الموقع الإلكتروني، أو النظام بعد علمه بأن دخوله غير مشروع.

وتجدر الاشارة إلى أن تجاوز المستخدم التصريح الخاص بالدخول، أو بالاطلاع على بيانات أخرى، أو قام بالمكوث أكثر من المدة المحددة في تصريح الدخول مع علمه بذلك، فإن الجريمة في تلك الحالة تعد قائمة والعلة من ذلك أن المشرع أراد توفير أكبر حماية للأنظمة والشبكات الإلكترونية وللمعلومات المخزنة عليها.

ويلاحظ مما سبق أن الطبيعة القانونية لهذه الجريمة تتكون من نشاط اجرامي يتمثل في ثلاث حالات، الأولى: الدخول غير المشروع دون وجه حق الى الموقع، أو الشبكة الإلكترونية، والحالة الثانية: تجاوز الدخول المصرح به كموظف، أو بناء على قرار اداري، أو رخصة، أو موافقة خطية، أو شفوية، أو استمر في التواجد بالدخول بهذه المواقع بعد علمه أنه محظور عليه الدخول إلى هذا الموقع، ونلاحظ أن المشرع الفلسطيني تحدث عن جنحة الدخول غير المشروع والمعاقب عليه بالحبس، والحبس حسب ما عرفته المادة (1) من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشان الجرائم الإلكترونية وهو وضع المحكوم عليه بحكم قضائي في أحد سجون الدولة مدة تتراوح ما بين أسبوع إلى ثلاث سنوات.

كذلك تجدر الاشارة الى النتيجة الجرمية في هذه الجرمية التي تدل على أنها خطرة وليس نتيجة ضارة، بمعنى أن المشرع حاول من التجريم، حماية النظام المحمي بكلمة مرور، أو جدار حماية، فعند الاعتداء على هذا النظام من خلال اجتيازه فإن الجريمة تصبح قائمة حتى وإن لم ينجح الجاني من الوصول إلى المعلومات، أو البيانات.

الظرف المشدد في جريمة الدخول غير المشروع:

أشار المشرع الفلسطيني في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون الجديد إلى أنه في حال كان محل الجريمة بيانات حكومية فإن العقوبة تشدد؛ حيث أورد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة بأنه (2. إذا ارتكب الفعل المحدد في الفقرة (1) من هذه المادة على البيانات الحكومية يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة

شهور، أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار، ولا تزيد على ألفي دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما".

وقد حدد القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 في المادة الأولى منه البيانات الحكومية بأنها : ما يشمل على بيانات الدولة، والهيئات، والمؤسسات العامة، أو الشركات التابعة لها.

ويلاحظ أن المشرع الفلسطيني قد فرق ما بين جريمة الدخول بصورتها البسيطة، إذا كان محل الجريمة بيانات، أو معلومات شخصية؛ حيث تكون العقوبة من أسبوع إلى ثلاث سنوات، أو بالغرامة من مئتي دينار إلى ألف دينار، أو بكلتا العقوبتين معاً، و جريمة الدخول غير المشروع التي تستهدف بيانات، أو معلومات حكومية التي تكون فيها العقوبة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسمائة دينار إلى ألفي دينار، أو بكلتا العقوبتين، ويلاحظ هنا أن المشرع الفلسطيني قد أعطى القاضي سلطة تقديرية في اختيار العقوبة المناسبة سواء أكانت الحبس أم الغرامة.

الفرع الثاني: الركن المعنوي

1. تعد جريمة الدخول غير المشروع الى شبكة الانترنت من الجرائم العمدية التي يلزم توفر القصد الجنائي العام فيها، والقصد الجنائي العام يقسم الى قسمين: العلم، والارادة (10)، والمقصود بالعلم هو: العلم بالقانون هو مفترض، والعلم بالوقائع؛ أما الارادة فهو اتجاه نية الجاني نحو احداث الفعل الجرمي والنتيجة الجرمية، وبالتالي فإن جريمة الدخول غير المشروع بصورتها البسيطة لا تتطلب قصداً جنائياً خاصاً، بل يكفي توافر القصد الجنائي العام المتمثل في اتجاه ارادة الفاعل الى الدخول عمداً دون وجه حق بأية وسيلة موقعاً الكترونياً، أو نظاماً، أو شبكة إلكترونية، أو تجاوز الدخول المصرح به، أو استمر في التواجد بها بعد علمه بذلك .

هذا ونصت المادة 4 من قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد رقم (10) لسنة 2018 على أنه :"1: كل من دخل عمداً دون وجه حق بأية وسيلة موقعاً الكترونياً، أو نظاماً، أو شبكة إلكترونية، أو تجاوز الدخول المصرح به، أو استمر في التواجد بها بعد علمه بذلك، يعاقب بالحبس، أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار أردني، ولا تزيد على الف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما.

2. إذا أرتكب الفعل المحدد في الفقرة (1) من هذه المادة على البيانات الحكومية، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة شهور، أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار، ولا تزيد على ألف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما."

ويلاحظ من الفقرة الأولى أن المشرع الفلسطيني لم يحدد مدة عقوبة الحبس في نص المادة (4) ؛ حيث كان يفضل على المشرع الفلسطيني أن يحدد عقوبة الحبس بشكل واضح وصريح، لكن المشرع ترك هذا المفهوم لنص المادة (1) من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018، بان جعل الحبس من أسبوع إلى ثلاث سنوات.

وتجدر الاشارة إلى أنه يلاحظ من الفقرة الثانية من نص المادة الرابعة من القانون الجديد أن المشرع حاول التشدد في العقاب اذا وقعت الجريمة على بيانات حكومية، أي تم الدخول غير المشروع إلى بيانات حكومية، كما ويلاحظ أن العقوبة قد تكون الحبس، أو الغرامة، حيث أن هناك حد أدنى وهو مائتي دينار وحد أعلى يصل الى الف دينار، وأن هناك سلطة تقديرية تعود لقاضي محكمة الموضوع، وهو قاضي محكمة الصلح في تحديد مقدر الغرامة، مع الاشارة إلى أنه يمكن للقاضي أن يجمع ما بين عقوبتي الحبس والغرامة، كما ويلاحظ أن المشرع الفلسطيني تشدد في العقاب في حالة كان الدخول غير المشروع إلى بيانات حكومية بحيث لا تقل العقوبة عن ستة اشهر، أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار، ولا تزيد على ألف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما .

المطلب الثاني: جريمة الدخول غير المشروع من أجل حذف، أو نشر، أو نسخ بيانات، أو معلومات

1. يعدّ الدخول العمدي غير مشروع للجاني إذا تم بأي وسيلة الى موقع الكتروني، أو نظام، أو شبكة إلكترونية، أو تجاوز الدخول المصرح به، أو استمر في التواجد بها بعد علمه، وترتب على ذلك الدخول إلغاء بيانات أو معلومات إلكترونية مخزنة في النظام المعلوماتي، أو حذفها أو إضافتها، أو إفشاؤها، أو إتلافها، أو تدميرها، أو تغييرها، أو نقلها، أو التقاطها، أو نسخها، أو نشرها، أو إعادة نشرها، أو إلحاق ضرر بالمستخدمين، أو المستفيدين، أو تغيير الموقع الإلكتروني، أو إلغاؤه، أو تعديل محتوياتها، أو شغل عنوانه، أو تصميماته، أو طريقة استخدامه، أو أنتحال شخصية مالكه أو القائم على إدارته، وهو ما نصت عليه المادة (4) من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 " 3. إذا ترتب على الدخول إلغاء بيانات، أو معلومات إلكترونية مخزنة في النظام المعلوماتي، أو حذفها، أو إضافتها، أو إفشاؤها، أو إتلافها، أو تدميرها، أو تغييرها، أو نقلها، أو التقاطها، أو

نسخها، أو نشرها، أو إعادة نشرها، أو إلحاق ضرراً بالمستخدمين أو المستفيدين، أو تغيير الموقع الإلكتروني، أو إلغاؤه، أو تعديل محتوياتها، أو شغل عنوانه، أو تصميماته، أو طريقة استخدامه، أو انتحال شخصية مالكه، أو القائم على إدارته، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، أو بغرامة لا تقل عن الف دينار، ولا تزيد عن ثلاثة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين.

2. إذا ارتكب الفعل المحدد في الفقرة (3) من هذه المادة على البيانات الحكومية، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقته مدة لا تزيد عن خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار أردني، ولا تزيد على عشرة ألاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً . "

ويلاحظ أن هذا الفعل يعتبر من الجنايات التي تشدد المشرع الفلسطيني بها، وذلك لخطورة النتيجة الجرمية المترتبة على تلك الافعال، ولكن يشترط لقيام هذه الجريمة، قيام كل من الركن المادي والركن المعنوي.

الفرع الأول: الركن المادي

فرق المشرع الفلسطيني ما بين البيانات والمعلومات الإلكترونية؛ حيث تناول القانون الفلسطيني الجديد في المادة الأولى منه كل من البيانات الإلكترونية، والمعلومات الإلكترونية؛ فقد عرف البيانات الإلكترونية على أنها: ما يمكن تخزينه، أو معالجته، أو أنشاؤه، أو نقله بإستخدام تكنولوجيا المعلومات، بوجه خاص الكتابة، أو الصور، أو الأرقام، أو الحروف، أو الرموز، أو الإشارات، وغيرها.

أما المعلومات الإلكترونية فقد عرفها القانون الجديد على أنها: أية معلومات يمكن تخزينها، ومعالجتها، وتوريدها، ونقلها بوسائل تكنولوجيا المعلومات، بوجه خاص الكتابة، أو الصور، أو الأرقام، أو الحروف، أو الرموز، أو الإشارات، وغيرها.

ويلاحظ أن المشرع الفلسطيني فرّق بين الفقرة الثالثة، والرابعة في المادة (4) ما بين البيانات والمعلومات الإلكترونية محل الاعتداء، فإذا كانت معلومات، وبيانات عادية، فإن الجريمة . تعدّ جنحة وتكون عقوبتها الحبس أو الغرامة، أو بكلتا العقوبتين، أما اذا كانت البيانات والمعلومات محل الاعتداء حكومية فإن الجريمة تكون جناية، وتكون عقوبتها السجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، أو بالغرامة، أو بكلتا العقوبتين.

- **أولا: جنحة الدخول غير المشروع من أجل حذف، أو نشر، أو نسخ بيانات، أو معلومات.**

اعتبر المشرع الفلسطيني أن الدخول غير المشروع الذي يترتب عليه إلغاء بيانات، أو معلومات إلكترونية مخزنة في النظام المعلوماتي (11) ، أو حذفها أو إضافتها، أو إفشاؤها، أو إتلافها، أو تدميرها، أو تغييرها، أو نقلها، أو التقاطها، أو نسخها، أو نشرها، أو إعادة نشرها، أو إلحاق ضرراً بالمستخدمين أو المستفدين، أو تغيير الموقع الإلكتروني، أو إلغاؤه، أو تعديل محتوياتها، أو شغل عنوانه أو تصميماته، أو طريقة استخدامه، أو أنتحال شخصية مالكه أو القائم على إدارته، من الجنايات التي تخضع لاختصاص محكمة البداية في فلسطين.

وعليه يلاحظ أن المشرع الفلسطيني توسع بالحديث عن طبيعة النشاط الواقع على البيانات والمعلومات من حيث الحذف، والنسخ والنشر أو التعديل، أو انتحال شخصية المالك، حيث أعتبر المشرع أن هذه الجرائم من الجنح ، ويلاحظ هنا أنه تم التمييز ما بين الدخول غير المشروع المجرد من النسخ، أو الحذف، أو التعديل، وما بين الدخول غير المشروع الذي يهدف إلى الحذف، أو النسخ أو التعديل أو غير ذلك من الانشطة التي جرمها المشرع الفلسطيني.

- **ثانياً: جناية الدخول غير المشروع من أجل حذف، أو نشر، أو نسخ بيانات، أو معلومات حكومية.**

تشدد المشرع الفلسطيني بالعقوبة أذا نتج عن الدخول غير المصرح نسخ، أو حذف، أو تعديل أو نشر لبيانات حكومية، والعلة من ذلك خطورة هذه الجرائم على الأمن العام في الدولة، وعلى النظام العام داخل المجتمع (12) .

ويلاحظ أن الطبيعة القانونية للافعال الواردة في الفقرات الاولى والثانية والثالثة من المادة (4) من القانون الجديد تشكل في جوهرها جنحاً تشدد المشرع فيها في بعضها لكنها لم يخرج عن الحبس؛ حيث كان الحد الأعلى هو الحبس لمدة ثلاث سنوات على أبعد تقدير، وهو ما يشكل مشكلة تشريعه؛ بحيث كان أولى على المشرع الفلسطيني أن يتشدد في حماية البيانات الشخصية والمعلومات الإلكترونية في حال الحذف، والالغاء أسوة في البيانات الحكومية التي تشدد في حمايتها المشرع، وفرض عقوبات رادعة قد تصل الى السجن لمدة خمس سنوات.

وتجدر الاشارة الى أن الدخول غير المصرح قد يتخذ شكل الاختراق؛ حيث عرف المشرع الفلسطيني الإختراق في القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 في المادة الأولى منه بأنه: الدخول غير المصرح به، أو غير المشروع لنظم تكنولوجيا المعلومات أو الشبكة المعلوماتية(12).

هذا ويلاحظ من نص المادة (4/ الفقرة 4) من القرار رقم (10) لسنة 2018 أن العقوبات المفروضة على جناية الدخول غير المشروع بقصد حذف، أو نشر معلومات حكومية تتعلق بالسجن لمادة لا تقل عن خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة الاف دينار اردني، ولا تزيد عن خمسة الاف دينار أردني، وهنا يلاحظ أن المشرع الفلسطيني لم يعطِ سلطة تقديرية للقاضي؛ بحيث يختار السجن أو الغرامة كما فعل في الفقرات الاولى والثانية والثالثة من المادة اربعة من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018، كما أنه عرف السجن في المادة (1) من القرار بقانون بأنه (وضع المحكوم عليه بحكم قضائي في أحد سجون الدولة مدة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة)، ويستنتج أن الحد الأدنى لعقوبة السجن ثلاث سنوات والحد الأعلى هو خمس سنوات، لكن قد يثور التساؤل التالي ماذا لو كان الجاني من الاشخاص المصرح لهم بالدخول الى النظام الإلكتروني وقام بالحذف أو الإتلاف أو تعديل بيانات ومعلومات الكترونية ؟؟

أجاب المشرع الفلسطيني على هذا التساؤل في المادة (27) من القانون الفلسطيني الجديد، **حيث نصت المادة المذكورة على ما يلي "**

1. كل موظف ارتكب أياً من الجرائم المنصوص عليها في هذا القرار بقانون مستغلاً صلاحياته وسلطاته أثناء تأدية عمله، أو بسببها، أو سهل ذلك لغيره، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، أو بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار أردني، ولا تزيد عن عشرين ألف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما.
2. كل من ارتكب من موظفي مزودي الخدمة، أياً من الجرائم المنصوص عليها في هذا القرار بقانون أثناء تأدية عمله، أو بسببها، أو سهل ذلك لغيره، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقته مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار أردني، ولا تزيد على عشرين ألف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما.

وتجدر الاشارة أن لفظ الموظف يشمل الشخص الذي يعمل في القطاع العام، و الخاص، أو يعمل في المؤسسات الخاصة، أو الهيئات المحلية والأهلية، أو الجمعيات أو الشركات الخاصة التي تساهم بها الدولة، وهو ما تناولته المادة الاولى من قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، إلا أنه يؤخذ على هذا النص أنه لم يفرق بشكل دقيق ما بين القطاع الخاص والعام، ومع ذلك يلاحظ أن المشرع الفلسطيني عاقب الشخص الذي قام بالدخول الى النظام الإلكتروني من الاشخاص المصرح لهم، لكنه قام باستغلال هذا الدخول من أجل القيام بالحذف، أو التعديل، أو النسخ، أو النشر، أو سهل لغيره بالأنشطة السابقة، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، أو بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار أردني، ولا تزيد عن عشرين الف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما،

أما اذا كان صفة الفاعل من مزودي الخدمة .الذي عرفه المشرع الفلسطيني في المادة الأولى من قانون الجرائم الإلكترونية الجديد بأنه: أي شخص يقدم لمستخدمي الخدمة الخاصة به القدرة على الاتصال عن طريق تكنولوجيا المعلومات، أو أي شخص آخر يقوم بمعالجة، أو تخزين، أو استضافة بيانات الحاسوب نيابة عن أية خدمة الكترونية، أو مستخدمي هذه الخدمة.

حيث إن المشرع تشدد في العقوبة لتصل إلى الأشغال الشاقة المؤقته مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار أردني، ولا تزيد على عشرين ألف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما؛ حيث يلاحظ أن تكييف التهمة يصبح من الجنايات، وبالتالي يكون الاختصاص لمحكمة البداية .

الفرع الثاني: الركن المعنوي

يعتبر الركن المعنوي في هذه الجريمة من الاركان المهمة لقيام المسؤولية الجزائية، فهذه الجريمة لا تقوم الا عمدية، لكن يلاحظ أن المشرع الفلسطيني قد تشدد في العقاب إذا ترتب على الدخول إلغاء بيانات، أو معلومات إلكترونية مخزنة في النظام المعلوماتي، أو حذفها أو إضافتها، أو إفشاؤها، أو إتلافها، أو تدميرها، أو تغييرها، أو نقلها، أو التقاطها، أو نسخها، أو نشرها، أو إعادة نشرها، أو إلحاق .ضرر بالمستخدمين، أو المستفيدين، أو تغيير الموقع الإلكتروني، أو إلغاؤه، أو تعديل محتوياتها، أو شغل عنوانه، أو تصميماته، أو طريقة استخدامه، أو أنتحال شخصية مالكه أو القائم على إدارته، فهذه الجريمة تتطلب القصد الجنائي

العام، الذي يقسم الى قسمين: العلم، والارادة، والمقصود بالعلم هو العلم بالقانون، هو مفترض، والعلم بالوقائع؛ أما الارادة فهو اتجاه نية الجاني نحو إحداث الفعل الجرمي والنتيجة الجرمية.

ويلاحظ أن المشرع الفلسطيني لم ينص على ضرورة . توافر قصد جنائي خاص، بل اعتبر أن الحذف، والإتلاف، والنشر، والنسخ وغيرها من صور هذه الجريمة هي ظرفاً مشدداً للعقاب على الفاعل، ولكن ماذا لو كانت نية الفاعل الذي قام بالدخول غير المصرح غير متوجهة نحو النشر، أو الحذف، أو النسخ في البيانات والمعلومات؛ ولكن حدث لسبب خارج عن ارادته حذف بعض المعلومات، فهنا وكأننا نصبح أمام جريمة عمدية في حالة الدخول .غير المصرح البسيط، أما حذف . البيانات وإتلافها ونسخها، وغيرها من الصور يمكن أن تقوم بصورة غير عمدية، وبالتالي كان يفضل على المشرع أن يقول (إذا قصد الفاعل من الدخول غير المصرح إلغاء بيانات، أو معلومات إلكترونية مخزنة في النظام المعلوماتي، أو حذفها، أو إضافتها، أو إفشاؤها، أو إتلافها، أو تدميرها، أو تغييرها، أو نقلها، أو التقاطها، أو نسخها، أو نشرها، أو إعادة نشرها، أو إلحاق ضرراً بالمستخدمين، أو المستفيدين، أو تغيير الموقع الإلكتروني، أو إلغاؤه، أو تعديل محتوياتها، أو شغل عنوانه، أو تصميماته، أو طريقة استخدامه، أو انتحال شخصية مالكه، أو القائم على إدارته)، بمعنى أن يشترط قصد جنائي خاص، والمتمثل في الصور السابقة وذلك كشرط لقيام الجريمة، وفي هذه الحالة قد يعاقب على الشروع كجريمة تامة في حالة أتم الجاني الدخول غير المصرح بهدف الحذف، أو النسخ، أو غيرها من الصور، أم لم يتم ؛لكنه لم يستطع القيام بالحذف، أو النسخ إلا أن الجريمة تبقى قائمة بسبب . توافر القصد الجنائي الخاص الذي يظهر نية الجاني من أن دخوله غير المصرح إلى النظام الإلكتروني كان بهدف النسخ، أو الحذف أو التعديل أو غيرها من الصور، وبالتالي نكون أمام جريمة عمدية مكتملة الاركان.

ويلاحظ مما سبق أن المشرع الفلسطيني قد تجاهل ضرورة قيام القصد الجنائي الخاص كشرط لقيام التجريم، وجعله ظرفا مشدداً دون ان يوضح ماهية هذا الظرف، وهل هو عمدي أم لا، على عكس كثير من التشريعات وابرزها قانون الجرائم الإلكتروني الأردني رقم (27) لسنة 2015 .الذي نص في المادة الثالثة وحتى المادة السادسة على أن الركن المعنوي في جريمة الدخول غير المصرح يقوم على الركنين العام والخاص، بمعني أن القصد الجنائي العام يتلخص في نية الدخول .غير المشروع إلى النظام الإلكتروني، بينما القصد الجنائي الخاص يتصور في نية الجاني للوصول الى حذف المعلومات، أو . نسخها، أو تدمير النظام، أو غير ذلك من الانشطة المجرمة(14).

هذا ونصت المادة (4) من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 " 3. إذا ترتب على الدخول إلغاء بيانات، أو معلومات إلكترونية مخزنة في النظام المعلوماتي، أو حذفها، أو إضافتها، أو إفشاؤها، أو إتلافها، أو تدميرها، أو تغييرها، أو نقلها، أو التقاطها، أو نسخها، أو نشرها، أو إعادة نشرها، أو إلحاق ضرراً بالمستخدمين، أو المستفيدين، أو تغيير الموقع الإلكتروني، أو إلغاؤه، أو تعديل محتوياتها، أو شغل عنوانه أو تصميماته، أو طريقة استخدامه، أو أنتحال شخصية مالكه، أو القائم على إدارته، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقته، مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني، ولا تزيد عن خمسة ألاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.

وإذا ارتكب الفعل المحدد في الفقرة (3) من هذه المادة على البيانات الحكومية، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ثلاث الاف دينار أردني، ولا تزيد على خمس ألاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً. "

ويلاحظ مما سبق أن المشرع الفلسطيني اعتبر جناية الدخول غير المشروع من أجل حذف، أو نشر، أو نسخ، أو تعديل بيانات، أو معلومات النظام المعلوماتي من الجرائم الخطيرة.؛ حيث عاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ثلاث ألاف دينار أردني، ولا تزيد عن خمسة ألاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً؛ حيث تختص في نظر هذه الجرائم محكمة البداية في فلسطين.

ويلاحظ من القانون الجديد أن المشرع الفلسطيني أنشأ وحدة متخصصة في الجرائم الإلكترونية (15)، وجعل له صفة الضابطة القضائية؛ حيث تتولى النيابة العامة الاشراف على مأموري الضبط القضائي كل في دائرة اختصاصه.

الخاتمة

جرم المشرع الفلسطيني مجرد الدخول غير المشروع أو غير المصرح به إلى الموقع الإلكتروني، أو النظام الإلكتروني، أو الشبكة الإلكترونية؛ حيث يعتبر الدخول غير المصرح به للنظام أو الشبكة الإلكترونية يعتبر جريمة يعاقب عليها المشرع الفلسطيني،

فالدخول المشروع هو الذي يكون من قبل المستخدم المالك، أو المسؤول عن هذا النظام، أو الموقع أو الشبكة الإلكترونية، أو الشخص المصرح له من قبل المستخدم المالك أو المسؤول عن النظام أو الشبكة المعلوماتية.

هذا وقد يتم السماح للشخص بأن يدخل للنظام، أو الشبكة لكن قد يتجاوز الاذن المسموح به، به وهنا تقوم الجريمة ايضاً بمجرد تجاوز الدخول المصرح به، كان يكون مسموح له الدخول الى النظام لفترة زمنية محددة ويتجاوز المستخدم هذه الفترة الزمنية فهنا نكون أمام جريمة يعاقب عليها القانون .

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج التي توصل اليها الباحث، والتي تتعلق بجريمة الدخول غير المصرح وهي على النحو التالي :

1. ميز المشرع بين جريمة الدخول غير المشروع بصورتها البسيطة و.جريمة الدخول غير المشروع بصورتها المشددة، فالدخول غير المصرح بصورته البسيطة يتعلق فقط بالاعتداء على النظام، أو الشبكة محل الحماية، بينما جريمة الدخول الغير مشروع بصورتها المشددة تهدف إلى حذف المعلومات أو سرقتها أو غير ذلك من الوسائل، وبالتالي حاول المشرع التشدد في العقاب.

2. لا تقوم جريمة الدخول غير المصرح الا . بتوافر العلم لدى المستخدم بأن دخوله غير مشروع، فإذا علم بعد دخوله واستمر بالدخول، فتقوم الجريمة من لحظة علمه بالدخول غير المشروع بشرط أن يكون استمر بالبقاء على النظام، أو الشبكة المعلوماتية، أما إذا قام بالدخول غير المشروع دون علمه بأن دخوله غير مشروع، وأنتهى عمله على النظام، أو على الشبكة، وبعد إنتهاء النشاط علم أن دخوله كان غير مشروع، فلا تقوم الجريمة؛ لأن الفعل أو النشاط قد انتهى، وهو ما جاء في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون الفلسطيني الجديد، إذ أورد المشرع في الفقرة المذكورة (او استمر في التواجد بها بعد علمه بذلك)، والاستمرار بالتواجد المقصود به، التواجد في الموقع الإلكتروني أو النظام بعد علمه بأن دخوله غير مشروع.

3. إن تجاوز المستخدم التصريح الخاص بالدخول، أو بالاطلاع على بيانات اخرى، أو قام بالمكوث أكثر من المدة المحددة في تصريح الدخول مع علمه بذلك، فإن الجريمة في تلك الحالة تعتبر قائمة والعلة من ذلك أن المشرع أراد توفير أكبر حماية للأنظمة والشبكات الإلكترونية وللمعلومات المخزنة عليها.

4. لفظ الموظف يشمل الشخص الذي يعمل في القطاع العام، و الخاص أو يعمل في المؤسسات الخاصة، أو الهيئات المحلية والأهلية، أو الجمعيات أو الشركات الخاصة التي تساهم بها الدولة وهو ما تناولته المادة الاولى من قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، إلا أنه يؤخذ على هذا النص أنه لم يفرق بشكل دقيق ما بين القطاع الخاص والعام، ومع ذلك يلاحظ أن المشرع الفلسطيني عاقب الشخص الذي قام بالدخول إلى النظام الإلكتروني من الاشخاص المصرح لهم، لكنه قام باستغلال هذا الدخول من أجل القيام بالحذف، أو التعديل، أو النسخ، أو النشر، أو سهل لغيره بالأنشطة السابقة، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، أو بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار أردني، ولا تزيد عن عشرين الف دينار أردني، أو بالعقوبتين كلتيهما،

5. اعتبر المشرع الفلسطيني جناية الدخول غير المشروع من أجل حذف، أو نشر، أو نسخ، أو تعديل بيانات، أو معلومات النظام المعلوماتي الحكومية من الجرائم الخطيرة؛ حيث عاقب بالأشغال الشاقة المؤقته مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني، ولا تزيد عن خمسة ألاف دينار أردني؛ حيث تختص في نظر هذه الجرائم محكمة البداية في فلسطين، ويلاحظ أن المشرع الفلسطيني قد قيد سلطة القاضي ولم يتوسع بها كما فعل في الفقرات (1،2،3) من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 .

ثانياً: التوصيات

يلاحظ أن المشرع الفلسطيني لم ينص على ضرورة . توافر قصد جنائي خاص في المادة الرابعة من القانون الفلسطيني، بل اعتبر أن الحذف، والإتلاف، والنشر، والنسخ، وغيرها من صور هذه الجريمة، هي ظروف مشددة لتشديد العقاب على الفاعل، ولكن ماذا لو كانت نية الفاعل الذي قام بالدخول غير المصرح غير متوجهة نحو النشر، أو الحذف، أو النسخ في البيانات والمعلومات،

ولكن حدث لسبب خارج عن ارادته حذف بعض المعلومات، فهنا وكاننا نصبح امام جريمة عمدية في حالة الدخول الغير المصرح البسيط، أما حذف . البيانات وإتلافها ونسخها، وغيرها من الصور يمكن أن تقوم بصورة غير عمدية، وبالتالي كان يفضل على المشرع أن يقول إن إذا قصد الفاعل من الدخول غير المصرح إلغاء بيانات، أو معلومات إلكترونية مخزنة في النظام المعلوماتي، أو حذفها، أو إضافتها، أو إفشاؤها، أو إتلافها، أو تدميرها، أو تغييرها، أو نقلها، أو التقاطها، أو نسخها، أو نشرها، أو إعادة نشرها، أو إلحاق ضرراً بالمستخدمين، أو المستفيدين، أو تغيير الموقع الإلكتروني، أو إلغاؤه، أو تعديل محتوياتها، أو شغل عنوانه، أو تصميماته، أو طريقة استخدامه، أو إنتحال شخصية مالكه أو القائم على إدارته، بمعنى أن يشترط قصد جنائي خاص والمتمثل في الصور السابقة، وذلك كشرط لقيام الجريمة، وفي هذه الحالة قد يعاقب على الشروع كجريمة تامة في حالة أتم الجاني الدخول غير المصرح بهدف الحذف، أو النسخ أو غيرها من الصور، أم لم يتم ؛ لكنه لم يستطع القيام بالحذف، أو النسخ، الا أن الجريمة تبقى قائمة بسبب . توافر القصد الجنائي الخاص .الذي يظهر نية الجاني من أن دخوله غير المصرح الى النظام الإلكتروني كان بهدف النسخ، أو الحذف، أو التعديل، أو غيرها من الصور، وبالتالي نكون أمام جريمة عمدية مكتملة الاركان.

هذا ويلاحظ أن حيازة برامج للدخول غير المشروع يعتبر من الجنايات، بينما جريمة الدخول غير المصرح في أغلب حالاتها هي من الجنح، وهنا كان على المشرع الفلسطيني التمييز اذا كان الدخول غير المشروع تم من خلال برامج اختراق أم لا، وكان الأجدر على بالمشرع أن يشدد من عقوبة الدخول الغير مشروع؛ بحيث لا تكون هذه الجريمة من الجنح لأنه شدد من العمل التحضيري المؤدي إلى الدخول . غير المشروع، كحيازة برامج الاختراق، فكان من الأولى أن يشدد أيضا من الدخول . غير المشروع

المصادر والمراجع :

1. القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم المعلوماتية.
2. قانون الجرائم الإلكتروني الاردني رقم (27) لسنة 2015.
3. جميل عبدالباقي الصغير: الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الالي، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2010.
4. خالد ممدوح ابراهيم: الجرائم المعلوماتية، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، 2009.
5. عبدالله الغامدي: جرائم الانترنت، ط1، دار الكتاب ا لجامعي، السعودية، 2017.
6. محمد علي سكيكر: الجريمة المعلوماتية وكيفية التصدي لها، ط1، كتاب الجمهورية، مصر، 2010.
7. لينا جمال محمد: الجرائم الإلكترونية، ط1، دار خالد للنشر والتوزيع، عمان ، 2016.
8. عبدالعال الديربي ومحمد صادق اسماعيل: الجرائم المعلوماتية ، ط1، المركز القومي للاصدارات القانونية، مصر، 2012.
9. محمد الجبور: الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، ط1، دار وائل، عمان ، 2012.
10. محمد نجيب حسني: النظرية العامة في القصد الجنائي، ط1 ، دار النهضة العربية، مصر، 1971.
11. محمد الدسوقي: الحماية الجنائية لسرية المعلومات، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003.
12. نائلة قورة: جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
13. هيثم عبدالرحمن البقلي: الجرائم الإلكترونية الواقعة على العرض، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
14. غادة نصار: الجرائم الإلكترونية، ط1، دراسات في الاعلام، مصر، 2017.

Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies
Vol. 1 - No. 48 - Mach 2019

مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية
المجلد (1) - ع (48) - آذار 2019

الاختلاس عند علماء القراءات واللغويين "دراسة لغوية"

Vowel Reduction Among Linguists and Scholars: A Linguistic Study

د. تقي الدين مصطفى التميمي

أستاذ مساعد/ جامعة فلسطين التقنية/ خضوري/العروب / فلسطين

Dr.Taqi Eddin Mustafa Tamimi

Assistant Professor/Palestine Technical University
Kadoorie-Al - Aroub Branch/Palestine
taqitammi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/9/18م، **تاريخ القبول**:2019/2/19م

Received: 18/9/2018, **Accepted**: 19/2/2019

DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2632712

E-ISSN: 2616-9843

P-ISSN: 2616-9835

http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

ملخص:

وصفت مصادرُ اللغة العربية، ومراجعُها مفهوم الاختلاس بالإسراع في قراءة الحركة، وتحدثت كتبُ القراءات القرآنية عن هذه الظاهرة، باعتبارها ظاهرة صوتية تؤخذ بالسماع والمشافهة، ووردت ظاهرة الاختلاس جليَّة في القراءات القرآنية أكثر من الشعر العربي القديم، وتأصَّل تفسير هذه الظاهرة بين القدماء والمحدثين، وتحدث المؤلفون واللغويون عن هذه الظاهرة اللغوية تفسيرا وتوضيحا ونقدا وقبولا، ولم يُفرد باحثٌ في علم اللغة العربية، أو القراءات القرآنية دراسةً مستقلةً عن الاختلاس، وإنما ورد ذلك في بطون مصادر كتب اللغة ومراجعها، فكانت هذه الدراسة جمعا ودراسة، لما تفرق في بطون الكتب، وخدمة للعربية ودراستها دراسة لغوية نابعة من فهم القدماء وتوجهاتهم، ومستأنسة بآراء المحدثين وأقوالهم.

الكلمات المفتاحية: الاختلاس، القراءات القرآنية، الحركة، السَّماع.

Abstract

The references on Arabic language describe the concept of Vowel Reduction as hastiness in reciting vowels. The books on Quraninc recitations explain that this vocal phenomenon is adopted through listening and viva voce. This phenomenon is more common in Quran recitation than in ancient Arabic poetry. Authors and linguists discussed this phenomenon trying to explain, clarify, criticize and accredit it. However, the importance of this study stems from the researcher's observations on the lack of any research paper on this topic solely. This phenomenon is discussed only under sections of different books and references specialized in Arabic language or Quranic recitations. This study is a collection of the scattered information and references on this topic. It also aims at serving and studying Arabic Language in accordance with the explanations and knowledge of ancient scholars and the research of modern scholars.

Keywords: *Misappropriation. Quran Recitations, Diacritics, Listening*

أولاً: مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فتتخذ هذه الدِّراسة جانبا من المستوى الصوتي للغة العربية. تتبع الباحث ورود الاختلاس عند القدماء والمحدثين، فقد ورد في اللغات السامية القديمة، وورد جليا في أشعار العرب ولغتهم، وفي القراءات القرآنية؛ والاختلاس فيه نقاش عند القدماء والمحدثين، ونابع من توجهاتهم، والاختلاس: هو الإسراعُ في قراءة الحركة دون ذهابها لأسباب وعلل، أو جعلها قصيرة جدا، وقد تركت هذه الظاهرة أثرا في المستوى الصوتي للعربية، إما من باب الاستشهاد، أو من باب التكرار لها، ولا توجد دراسة مستقلَّة للاختلاس وفق علم الباحث.

ثانياً: منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي؛ وذلك بتتبُّع ظاهرة الاختلاس في مصادر كتب اللغة، والقراءات القرآنية، وتوجيهها كما وردت من نبعها الصافي تفسيرا وفق آراء القدماء، وتوجيهات المحدثين، والترجيح، وبيان التأثُّر والتأثير، بعد إدراج الآراء، وتحليلها، ومناقشتها.

ثالثاً: أهمية الموضوع:

لم تأخذ ظاهرة الاختلاس دراسة كافية عند الباحثين المعاصرين كونها تعتمد على الاستماع والتلقي، ويشترط فيمن يكتب فيها معرفة القراءات القرآنية وإتقانها لورودها بكثرة فيها، ويحتاج وصفها إلى النقل والمشافهة، وقد غدت محصورة في حلقات المساجد الضيقة وفي روايات قرآنية بعينها، كرواية الدوري والسوسي عن أبي عمرو بن العلاء، أو رواية قالون عن نافع، أو قراءة أبي جعفر المدني وغيرهم.

رابعاً: الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحث على بحث مؤصل في ظاهرة الاختلاس في اللغة العربية، والقراءات القرآنية، وإنما تمت الكتابة عنه عبر بطون مصادر كتب اللغة ومراجعها؛ فكانت هذه الدراسة لتأصيل الموضوع ودراسته واستقرائه، وحدود الدراسة منحصرة في مصادر كتب اللغة ومراجعها، وكتب القراءات القرآنية وتوجيهها، وما ذكره

المحدثون عن الاختلاس، وقد كان لقصيدة ابن الجَزَري الموسومة ب: طيِّبة النشر في القراءات العشر أثر بارز في رصد ظاهرة الاختلاس في القراءات العشر الكبرى.

خامساً: أهداف البحث:

يأمل الباحث أن يحقق البحث الأهداف الآتية:

1. الوقوف على ظاهرة الاختلاس في مصادر اللغة ومراجعها، والشاهد اللغوي.
2. الاستئناس بتأصيل القدماء، وآراء المحدثين لهذه الظاهرة.
3. التمييز بين الظواهر الصوتية التي ترادف الاختلاس أو تخالفه.

سادساً: خطة الدراسة:

قسم الباحث الدراسة . ثلاثة مباحث، وتحت كل مبحث مجموعة من المطالب، والمباحث تتمثل في الآتي:

- **المبحث الأول:** الاختلاس مفهومه، والظواهر الصوتية المرادفة له، وفيه ثلاثة مطالب.
- **المبحث الثاني:** كيفية الاختلاس، وأسبابه، وموانعه، وتفسيره الصوتي.
- **المبحث الثالث:** دراسة تطبيقية من أشعار العرب والقراءات العشر الكبرى، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الأول: الاختلاس مفهومه، والظواهر الصوتية المرادفة له.

وفي هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاختلاس لغة واصطلاحا.

- **أولا: الاختلاس لغة:** ذكرت المعاجم اللغوية أن معنى الاختلاس في اللغة أصله "خَلَس"، فالخاء والسين واللام أصل واحد، **ويدور حول المعاني الآتية:**

أ. الاختِطاف والالتِماع، على وزن: "افتِعال"، فقولهم: أخلس رأسه، إذا خالط سوادَه البياضُ؛ كأنَّ السواد اختُلس منه فصار لُمَعا. (ابن فارس، 1979، 299/1، و208/2).

ب. أخذ الشيء بسرعة أو مكابَرة، (ابن منظور، 1992، مادة: خلس، سلب، والفراهيدي، د.ت، 197/4).

ت. السَّلب، فاختلس: استلب، والاستلاب: الاختلاس. (ابن منظور، 1992، مادة: خلس، سلب، والجوهري، 1987، 148/1).

- **ثانيا: الاختلاس اصطلاحا:**

جرى تأصيل هذا المفهوم في علم القراءات عند علماء هذا الفن ببيان أنَّ المختلَس حركتُه من الحروف، فحقه أن يسرع اللفظ به إسراعاً يظن السامعُ أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن، تامةً في الحقيقة، (الداني، 1988، 97-98)، فيتضح قبلا: أن الاختلاس إسراع في حركة الحرف، ولا يختل الوزن بنطقه، ولم يخالف المعاصرون هذا التعريف الذي ذكره الداني، وأشاروا إلى التعريف نفسه، (الحمد، 1986، ص: 512)، واعتادت المصادر أن تنسب إلى سيبويه قوله في هذا المجال: "المخفي بوزن المظهر"، وبعد استقراء الكتاب لسيبويه لم يشر إلى ذلك. يقول الحمد: "لم نعثر على هذا التعريف عند سيبويه، ونقل تعريف الاختلاس السابق عن ابن الطحان في مرشد القارئ (نفسه).

والاختلاس ظاهرة صوتية تؤخذ أداء، فلا نشبع الحركة، وإنما نأتي بجزء منها، إذ لا تكون الحركة كاملة نطقا، وقد يفسر الشيء بنقيضه، فعكس الاختلاس هو الإشباع الذي يعني: أن تكون الحركة طويلة، ويكون نطقها دون إسراف وعلى أصلها، فنقرأ الكلمة على الأصل الذي جاءت عليه، ونعطي كل حرف حقه إعرابا، قال سيبويه: "فأما الذين يشبعون فيمطِّطون، وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تحكمه لك المشافهة. وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك، يسرعون اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: "إلى بارئكم". ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك، فيُبيِّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون. (سيبويه، 1988، 202/4).

ويشير علماء الأصوات المعاصرون أن الاختلاس هو عدم الإشباع في تصويت الحركة، فلا نشبع فتتحول إلى صائت طويل، وإنما يُختلَس اختلاسا، وذكر العبيدي مثالا على ذلك كلمة: (دِيَة) في قول الحق: ﴿**فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ**﴾ في: النساء/ 92، وبيَّن أهمية عدم إشباع كسرة الدال فيها، وإنما تلفظ كسرة سريعة خفيفة؛ لئلا تصبح: (ديْيَة)، وتقرا: ديَّة، وهذا نوع من اللحن الخفي، فاختلاس الكسرة يؤدي إلى قراءة سليمة، ومن اللحن الخفي إشباع المختَلس واختلاس المشبَع (العبيدي، 2007، ص: 22).

المطلب الثاني: الألفاظ الدالة على الاختلاس:

ورد في مصادر كتب اللغة والقراءات القرآنية وتوجيهها ألفاظ ذات دلالة على الاختلاس، وكلها بمعنى واحد، وقد تفترق عنه، ويعتمد ذلك على الشاهد اللغوي، وتشمل المرادفات الآتية:

- **أولا: الإخفاء:** وهو في اللغة الكتمان والسَّتر، وهو من ألفاظ الأضداد (الجوهري، 1987، 2329/6)، وذكر القدماء اصطلاح "الإخفاء" ومن معانيه الإشارة إلى الاختلاس، ويسند ذلك إلى (الشاطبي، 1996، ص: 43): نِعِمَّا مَعاً فِي النُّونِ فَتْحٌ كَمَا شَفَا ... وَإِخْفَاءِ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلاَ، وكذلك: (ابن الجزري، 1994، ص: 67) مَعًا نِعِمَّا افْتَحْ كَمَا شَفَا وفِي...إِخْفَاءِ كَسْرِ الْعَيْنِ حُزْ بِهَا صَفِي.

فيتضح قبلا أن الشاطبي النَّحوي، وابن الجَزري القارئ: أشارا إلى اختلاس الكسرة للعين في كلمة "نِعِمَّا" في القراءات القرآنية، وأسندا ذلك إلى قراءة أبي عمرو "حز"، وقالون عن نافع "بها"، وشعبة عن عاصم "صفي"، كما يظهر عبر رموز القصيدة، إذ وسما القصيدتين بمجموعة من الرموز لكل قارئ وراوييه، وهي تفهم جليا عند أهل القراءات، كما ذكر ابن جني هذا المصطلح مشيرا إلى الاختلاس بقوله: وقوله: ومن الإخفاء أيضا قوله تبارك اسمه: ﴿**وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ**﴾، في الأنفال/ 42، وقالوا في جمع حياء وعياء: أحيِيَة وأعِيِيَة، مختلسين (ابن جني، 1993، 76/1).

- **ثانيا: القصر:** وهو في اللغة خلاف الطول (الجوهري، 1987، 795/2)، ويظهر عبر استقراء الباحث لكتب القراءات واللغة ذكر كلمة "قصر"، ومن معانيها الإشارة إلى الاختلاس، ويسند ذلك إلى: (الشاطبي، 1996، ص: 14): وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بانَ لِسانُه... بخُلْفٍ وَفِي طه بِوَجْهَيْنِ بُجِّلاِ، وكذلك توجيه الاختلاس في كلمة: "يَرْضَه": (ابن الجزري، 1994، ص: 41) "وَالْقَافَ عُدْ يَرْضَهْ يَفِي وَالْخُلْفُ لَا...صُنْ ذاَ طُوَى اقْصُرْ فِي ظُبًىَ لُذْ نَلْ أَلاَ...وَالْخُلْفُ خَلْ مِزْ يَأْتِهِ الْخُلْفُ بُرَهْ...خُذْ غِثْ سُكُونُ الْخُلْفِ يَا وَلَمْ يَرَهْ"، فقد قرأ باختلاسها: ابن ذكوان وابن وردان بخُلف عنهما، (سالم، 2003، 257/4)، كما ذكر ابن الجَزَري كلمة القصر في أكثر من بيت في قصيدته الموسومة في إشارة إلى الاختلاس، (ابن الجزري، 1994، ص: 41).

- **ثالثا: الاجتزاء:** وهو في اللغة: التقسيم، وجزأت الشيء جَزْءاً، قسَّمته وجعلته أجزاءً (الجوهري، 1987، 40/1)، ويظهر ذلك من اعتبار الأنباري أنَّ من معاني الاجتزاء هو الاختلاس، وبيَّن اجتزاء الضمة عن الواو، فيقول في قاموا: قامُ، وفي كانوا: كانُ، قال الشاعر: "الوافر" (الأنباري، 1999، ص: 227)، فَلَو أنَّ الأَطِبّاء كانُ حَوْلِي وكان مَعَ الأَطِبّاءِ الشّفاء، وقد ورد اختلاف في البيت بذكر الأُساة بدلا من الشفاء، وكذلك الشفاة عوضا عن الشفاء (الصبان، 1997، 166/1).

- **رابعا: الإشمام:** وهو في اللغة: المُقاربة، فشاممتُ الرجل، إذا قاربته، ودنوت منه (الجوهري، 1987، 1962/5)، ومن معاني الإشمام هو الاختلاس، ويسند ذلك إلى قول صاحب فريدة الدهر في توجيه اختلاس الضمة في: "لدني" في رواية شعبة عن عاصم: إشمامها شيئا من الضم، فيفهم من هذا الاختلاس"، (سالم، 2003، 417/1).

- **خامسا: الروَّم:** يتضح عبر استقراء مفهوم الرَّوم أن من معانيه هو الاختلاس؛ فقد ذكر الجوهري معنى الرَّوم بقوله: رمتُ الشيء: أرومه روما، إذا طلبته، ورَوْمُ الحركة الذي ذكره سيبويه، هي حركةٌ مُخْتَلَسةٌ مختفاةٌ لضربٍ من التخفيف (الجوهري، 1987، 1938/5)، وذكر المعنى نفسه ابن منظور، وبيَّن أنه أكثر من "الإشمام"؛ لأنه يُسمع وهو بزنة الحركة وإن كانت مختلسة، ومثَّل عليه بهمزة بين بين (ابن منظور، 1992، مادة روم)، وهي جعل الهمزة بين نطقها وبين حركتها، أو النطق بحركة الهمزة لا بصوتها، واستشهد ابن جني على ذلك بقول كثير: (ابن جني، 1993، 48/1)، أإن زُمَّ أَجْمالٌ وفارَق جِيرة وصاح غرابُ البين أنت حزين، فقوله: "أان زم" هو شاهد على أن الهمزة تكون متحركة حتى لو كانت مسهلة كما في المتن، (نفسه للمحقق).

فيتضح قبلا ذكر القدماء مفهوم الاختلاس بالرَّوم كذلك (المارغني، 2003، ص: 157)، غير أنَّ ثمة فرقاً بين الاصطلاحين في زمن الحركة، فقدر بعضهم الثابت في الاختلاس بثلثي الحركة، والثابت في الرّوم بالثلث، (المرعشي، 2005، ص: 84)، ولاحظ الباحث عدم استقرار هذه المدة الزمنية عند أصحاب التحريرات للقراءات القرآنية، ولعل السبب في ذلك جواز إطلاق اسم أحدهما على الآخر، فيطلق الروم على الاختلاس توسعا (سالم، 2003، 103/3، و226/2)، وذكر الباحث قبلا أنَّ الاختلاس فيه إسراع في الصوت، وأما الرَّوم فهو تضعيف الصوت بالحركة فيذهب معظم

صوتها، فالرَّوم كما ذكر ابن الجزري في طيِّبة النشر: الإتْيَانُ ببعض الحركة" (ابن الجزري، 1994، ص: 56)، وذلك يعني: النطق ببعض الحركة، وقال ابن جني: "ولكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركا، ألا تراك تفصل بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف: "أنتَ" وأنتِ"، فلولا أن هناك صوتا لما وجدت فصلا (ابن جني، د.ت، 330/2).

كما يختلف الاختلاس عن الرَّوم في الوقف والوصل، فالاختلاس يكون وصلا والروم يكون وقفا (ابن الجزري، د.ت، 126/2)، وكذلك في الحركات، فالاختلاس في جميع الحركات بناء كانت أو إعرابا، مع الاختلاف في اختلاس الفتحة لخفتها، وهو قول النحاة، وأما الروم فيكون في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، وله مستثنيات (ابن الجزري، د.ت، 126/2). ويظهر عبر الاستقراء السابق ورود الاختلاس بأسماء عديدة، ففي الحديث عن اختلاس الهاء في كلمة: "يهدِّي"، التي سيذكرها الباحث لاحقا، قال النويري: فأما أبو عمرو: فروى المغاربة قاطبة، وكثير من العراقيين عن أبى عمرو اختلاس فتحة الهاء، وعبر بعضهم عنه بالإخفاء، وبعضهم بالإشمام، وبعضهم بتضعيف الصوت، وبعضهم بالإشارة، وبذلك ورد النص عنه من طرق كثيرة من رواية اليزيدى وغيره (النويري، 1989، 370/2-371)، والاختلاس أعم دلالة من الرَّوم وإن كان من جنسه؛ لأنه يتعلق بالحركة (العاني، ص: 22).

كما يختلف الاختلاس عن الرَّوم في الوقف والوصل، فالاختلاس يكون وصلا والروم يكون وقفا (ابن الجزري، د.ت، 126/2)، وكذلك في الحركات، فالاختلاس في جميع الحركات بناء كانت أو إعرابا، مع الاختلاف في اختلاس الفتحة لخفتها، وهو قول النحاة، وأما الروم فيكون في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، وله مستثنيات (ابن الجزري، د.ت، 126/2). ويظهر عبر الاستقراء السابق ورود الاختلاس بأسماء عديدة، ففي الحديث عن اختلاس الهاء في كلمة: "يهدِّي"، التي سيذكرها الباحث لاحقا، قال النويري: فأما أبو عمرو: فروى المغاربة قاطبة، وكثير من العراقيين عن أبى عمرو اختلاس فتحة الهاء، وعبر بعضهم عنه بالإخفاء، وبعضهم بالإشمام، وبعضهم بتضعيف الصوت، وبعضهم بالإشارة، وبذلك ورد النص عنه من طرق كثيرة من رواية اليزيدى وغيره (النويري، 1989، 370/2-371)، والاختلاس أعم دلالة من الرَّوم وإن كان من جنسه؛ لأنه يتعلق بالحركة (العاني، ص: 22).

المطلب الثالث: تناوب الرَّوم والاختلاس عند النحاة.

ذكر الباحث قبلا أن سيبويه تناول مصطلح الاختلاس والإشباع والروم في أحد أبواب كتابه (سيبويه، 1998، 297/2)، وذكر شاهين: "أن الرَّوْمُ" يأتي بمعنى الاختلاس عند النحاة، ولكنهم وصفوه بضعف الصوت أو خفائه، ومعنى ذلك أن الحركة في الرَّوم والاختلاس تكون أقصر زمنا، كما تفقد عنصر الجهر بسبب إضعاف الصوت بها، مثلما يحدث في حالة "الإسرار" أو "الوشوشة"، ويبقى لها وضع اللسان وشكل الشفتين، واندفاع الهواء في مجرى الصوت مع قصر نسبي في المُدَّةِ التي يستغرقها النطق بها" (شاهين، 1987، ص: 370)، وقال السيوطي: "هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون؛ فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وتكون في الحركات كلها (السيوطي، د.ت، 432/3)، ولعل ارتباط الاختلاس بطريق الأداء للقرآن الكريم جعل النحاة كذلك يؤصلون هذا المفهوم في كتبهم ولم يغفلوا عنه.

المبحث الثاني: كيفية الاختلاس وأسبابه وموانعه وتفسيره الصوتي.

تظهر الدقة في هذا المبحث عبر بيان كيفية نطق الاختلاس، وبيان أسبابه، وتفسيره باعتباره ظاهرة صوتية وموانعه، وهذا يؤخذ بالتلقي والسماع من أفواه المجيدين في علم القراءات، وقد قرأ الباحث بالاختلاس على المجازين في بلده أثناء عرض القراءات القرآنية عليهم، **وسمعه منهم وفي هذا المبحث المطالب الآتية:**

المطلب الأول: كيفية الاختلاس

يتضح عبر الاستقراء السابق أن الاختلاس يعتمد على النقل، والمشافهة، والوصف، فنأتي بثلثي الحركة للحرف، فيكون ما بقي منها أكثر مما حذف، ونخطف الحركة بسرعة، ولم يتأصل الاختلاس في اللغات الأخرى، فقد ذكر المعاصرون أن اللغة السريانية أهملت رمز الحركات المختلسة، وأهملت العلامات، syriacculture.org/Panipal/39/69.pdf، ص: 74.)، كما يصعب وصف الاختلاس إلا عبر التلقي بدليل: قول ابن رومي: "قال العباس: وقرأت على أبى عمرو خمسين مرة –يعني بالاختلاس- فيقول: قاربت"، قال ابن رومي: فقلت للعباس: خذه على أنت، فقلت: مرة واحدة، فقال: أصبت هكذا كان أبو عمرو يقوله (النويري، 1989، 371/2)، فيتضح قبلا: الإسراع في حركة الاختلاس نطقا، وحكم السامع عليها بالذهاب، وتمام وزنها صوتا،

وإخفاء إشباعها، وبيان تحقيقها، (القرطبي، 2005، ص: 163)، واعتبر حسان: أن الاختلاس وغيره من الظواهر الصوتية الأخرى تعد من إجراءات الأداء لا من نظام اللغة، وذلك عندما يهمس بعضها في الكلام فيما يسمونه اختلاس الحركة والروم والإشمام وهلم جرا (حسان، 2006، ص: 71).

المطلب الثاني: موانع الاختلاس

أصَّل اللغويون والنحاة والقراء موانع الاختلاس في الآتي: (القرطبي، 2005، ص: 164، والضباع، 1999، ص: 39).

- **أولا**: يمتنع الاختلاس في آخر الكلمة التي تنتهي بألف، أو واو، أو ياء، وهي التي تسمى حروف المد، وسبق قبلا التمييز بين الرَّوم والاختلاس في الحركات، وكون هذه الأصوات خفيَّة امتنع اختلاسها، فلا اختلاس في قولنا: قاما، وقاموا وقومي، بل يتعين إشباع الحركة، وهذا يظهر بجلاء في الشعر العربي، والوقف على رؤوس الآي في القرآن الكريم مطلقا.
- **ثانيا**: خلو الكلمة المراد اختلاسها في آخر الكلمة من حروف الحلق، لأن الحركات والسكنات تُثقَّل بثقلها فلا تظهر، نحو: ﴿**لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ**﴾ (الكهف /60)"، و﴿**فَأَتْبَعَ سَبَبًا**﴾ (الكهف /85).
- **ثالثا**: اجتماع حرفين مثلين في كلمة أو كلمة أخرى، نحو: ﴿**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ**﴾ (الفاتحة /3-4)، و﴿**كُنْتَ تَعْلَمُهَا**﴾ في هود/49، لأن تكرار الحرف الواحد ثقيل في اللفظ، ومثل ذلك يجوز فيه الإدغام الكبير، أو الرَّوم، وليس هنا مكانه.

المطلب الثالث: أسباب الاختلاس.

ذكر القدماء والمحدثون أسبابا للاختلاس، وهي في الآتي:

أولا: الابتعاد عن الجمع بين الساكنين؛ فلا يجتمع ساكنان أول الكلمة في العربية، وقد يجتمعان في آخر الكلمة، كقولنا: "قلْب، وذئْب"، ويتضح عبر استقراء الشواهد التي ورد فيها الاختلاس هو اجتماع الساكنين وسط الكلمة، ولذلك قدم أهل الأداء الاختلاس على الجمع بين الساكنين، وجعلوا له أسبابا ومبررات، وعاد الباحث إلى رأي الزبيدي في هذه المسألة، فقد أنكر في كثير من المواضع الجمع بين الساكنين في القراءات، ووضح أن الشواهد محمولة على "الرَّوْمُ" أو "الاختلاس".؛ بحيث يظن السامع أنَّ المتحدث قد جمع بين الساكنين؛ لعدم ظهور الحركة؛ لذهاب الناطق بها (الزبيدي، 1971، 466/21، و414/28، و345/29، وغيرها)، وقد أنشده سيبويه قول الراجز: "وغيرُ سُفْعٍ مُثَلِ يَحامِم" باختلاس حركة الميم الأولى (سيبويه، 1998، 448/2)، ويرى الباحث أنَّ الجمع بين الساكنين صح رواية، وهو لغة النبي -صلى الله عليه وسلم-: "نعما المال الصالح للرجل الصالح" (الزمخشري، 1996، 72/2)، وحكى النحويون الكوفيون سماعا عن العرب شهر رمضان مدغما، وحكى ذلك سيبويه في الشعر، ولا يُنظَر إلى ما ورد في بعض المصادر من قولهم: "ومن روى عن أبي عمرو الإسكان في ذلك، فإنه ظن الاختلاس إسكانا لقربه منه، فإن الإسكان في مثل هذا إنما بابه الشعر، يقول أبو حيان: "ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكر شعرا عن العرب في جواز الإسكان (ابن أبي مريم، 1993، 377/1)، ولا ينظر إلى ما ورد في بعض المصادر: أن يكون أبو عمرو سلك في ذلك طريقته في الإخفاء، نحو: "بارئكم" فتوهموا أنه أسكن، لأن "ما يذكر في هذا المجال أن القران حجة على اللغة، وليست اللغة حجة على القرآن، وما دامت القراءة بالجمع بين ساكنين -لم يكن أولهما حرف لين-، قد وردت من طريقها المقطوع بصحته فإنها هي التي يجب أن يصار إليها، وأن تُقعَّد عليها القواعد، هذا على فرض أن الجمع بين الساكنين لم يرد عن العرب، كيف وقد ورد" (ابن أبي مريم، 1993، 956/2، والمارغني، 2003، ص: 158)، فمذهب النحويين عدم الجمع بين الساكنين لا القراء، وجرت العادة أن يساير أصحاب النظم في القراءات النحويين في مذهبهم، فذكر الشاطبي وجه الاختلاس دون الإسكان، ويصعب تطبيق مذهب النحويين في القراءات، فكلمة عيسى على وزن فيعل عند النحويين، وهي من ذوات الياء عند القراء على وزن فعلى، بكسر الفاء، ويسند ذلك إلى قول القيسي: "وهذه أحرف نأخذ فيها بالوجهين لاحتمالهما الوجهين اللذين ذكرنا"، وكذلك يحيى فمن قرأه بين اللفظين جعله على وزن فعلى، ومن فتح جعل وزنه يفعل، وهو الصواب فيه، لأنه عربي من الحياة" (القيسي، 2007، 243/1، و258/2).

ثانيا: تخفيف الحركة، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿**فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ**﴾، (البقرة/ 54)، فقد استأنس الثعلبي بقراءة أبي عمرو في اختلاس الهمزة في بارئكم، وبيَن أن الله برأ الخلق، أي: خلقهم، وكان أبو عمرو يختلس حركة الهمزة في بارئكم كأنه مخفف الحركة ويقربها من الجزم، وحجته في ذلك: أن الحركات على ضربين: حركة

بناء، وحركة إعراب؛ فحركة البناء يجوز تخفيفه، وذلك نحو: سَبُع، وإِبِل، وضُرِبَ، وعَلِمَ. يقول في التخفيف: سَبْع، وفَخْذٌ، وعَلْم، وضُرْب (الثعلبي، 2002، 531/2)، وذكر شاهدا من أشعار العرب قول الشاعر: قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيقًا، وهي على لغة من قال: لم أَرَ زيداً، ولم أشترِ طعاماً، وقد أشار القيسي إلى قراءة الاختلاس بقوله: "وعلة من اختلس أنها لغة للعرب في الضمات، والكسرات تخفيفا، ولا ينقص ذلك في الوزن؛ ولا في غير المعرب، ولما كان تمام الحركة مستثقلا لتوالي الحركات وكثرتها، والإسكان بعيدا؛ لأنه يغير الإعراب من جهته فتوسط الأمرين، فاختلس الحركة فلم يخل بالكلمة من جهة الإعراب ولا ثقلاه من جهة توالي الحركات فتوسط الأمرين" (القيسي، 2007، 295/1)، وذكر الفارسي: أن العباس بن الفضل الأنصاريّ، قال: سألت أبا عمرو كيف تقرأ: إِلى "بارِئِكُمْ" مهموزة مثقّلة، أو إِلى بارِئِكُمْ مخففة؟ فقال: قراءتي مهموزة غير مثقّلة بارِئِكُمْ (الفارسي، 1987، 76/2).

ثالثا: التمايز بين المفرد والجمع، فإن قلنا: "معلمو المدرسة"، وإذا ما أسرع أحد منا في نطقها فإنها تصبح مرادفة للمفرد، "معلم المدرسة"، ولكن مد الصائت القصير "الضم" هو الذي يحدث التمايز بين المفرد، والجمع، وهذا رسما، وأما نطقا فيفرق بينهما بوقوع النبر، أو الإسراع في النطق، وبيانه على المقطع الأخير في حالة الجمع (عمر، 1986، ص: 66).

رابعا: بيان جمال الطرق وتحريراتها، وهذا أمر يعرف عند ذوي الاختصاص في القراءات القرآنية في هذه الظاهرة الصوتية، فعندما تعرض ابن الجزري لهاء الكناية أشار إلى الاختلاس في قراءة ابن عامر عبر راوييه هشام وابن ذكوان بقوله: سَكِّنْ يُؤَدِّهْ نُصِلْهِ نُؤْتِهْ نُوَلْ...صِف لِيْ ثَناً خُلْفُهُمَا فِنَاهُ حَلْ...وَهُمْ وَحَفْصٌ أَلْقِهِ اِقْصُرْهُنَّ كَمْ... خُلْفٌ ظُبًى بِنْ ثِقْ (ابن الجزري، 1994، ص: 41)، وترتب على ذلك وجوب ظواهر صوتية أخرى، وهو ما حققه الباحث، فتتعين الغنة في اللام، والراء، والفتح في ذوات الراء، وترك السكت على الاختلاس في الكلمات الست المتقدمة -في البيتين سابقي الذكر- للمطوعي عن ابن ذكوان، كما تتعين الغنة في اللام والراء للداجوني عن هشام على الاختلاس فيها، وتمتنع للرملي عن ابن ذكوان غنة اللام على الاختلاس (سالم، 409/2003،2، وذلك في الكلمات التي ذكرها ابن الجزري في يؤده، ونحوها المذكورة قبلا، وفيها الاختلاس عن قالون، ويعقوب، ولابن عامر بخُلف الاختلاس، وللباقين من القراء الإسكان، أو الصلة، أو كلاهما (سالم، 408/2003،2، 524، و351/4).

المطلب الرابع: تفسير ظاهرة الاختلاس.

نستطيع أن نفسر ظاهرة الاختلاس في الآتي:

أولا: تقليل عدد المقاطع من الكلمة، ويظهر ذلك حال تسكين حرف بعينه، أو اختلاسه، فكلمة: "رءوف": ص ح ص ح ح ص، فهي تتكون من مقطع قصير، ومقطع طويل مغلق، وبعد التقصير أو الاختلاس تصبح: رؤف، ص ح+ ص ح ص، فتتكون من مقطع قصير، ومقطع متوسط مغلق (استيتية، 2005، ص: 268)، ويؤكد الدرس الصوتي الحديث على تغير المقاطع الصوتية عند الإشباع، أو الاختلاس، أو الإسكان، فقد يكون المقطع القصير مفتوحا ليغدو مقطعا طويلا مفتوحا في عملية الوصل، فقصر هاء الكناية، أو مدها يؤثر دون شك في نوع المقطع الذي تنتهي به الكلمة؛ ففي القصر يكون المقطع قصيرا مفتوحا، وعند مدها يكون المقطع الأخير من الكلمة طويلا مفتوحا، والصيغتان واردتان في العربية، ففي حال التسكين سيتكون المقطع من: ص ح ص، في قولنا: "بِه"، أو "نِه"، وهذا هو المقطع المديد، وفي حال الكسر سيتكون من ص ح، كقولنا: "هِ"، وفي حال الإشباع سيتكون من ص ح ح، كقولنا: "هي"(استيتية، 2005، ص: 51، 84، و187، و269).

ثانيا: تغيير الأوزان الصرفية للكلمة، فالكلمة السابقة التي ذكرها الباحث قبلا: "رءوف"، يتغير وزنها الصرفي من "فَعول" إلى وزن "فَعُل".

ثالثا: إلغاء حكم المد المنفصل، وهذا يظهر في علم التجويد والقراءات القرآنية، فالاختلاس يمنع المد المنفصل، ويظهر ذلك في قول الحق: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾، (البلد/7)، ففيها الصلة والاختلاس ليعقوب ولابن وردان عن أبي جعفر، ولهشام عن ابن عامر الخُلف بين الصلة والإسكان، وللباقين الصلة، فمن اختلس لم يمد المنفصل، يقول صاحب الفريدة: "لاحظ أن الاختلاس هنا يلغي حكم المنفصل" (سالم، 2003، 741/4).

رابعا: تفسير اختلاس هاء الضمير: يتردد هذا العنوان في مصادر كتب القراءات ومراجعها بين الإشباع، والإسكان، والاختلاس، (الداني، 1996، ص: 29، وابن الجزري، د.ت، 304/1)، فمن القراء من أشبع هاء الضمير حتى أصبح يليها حرف مد من جنس الحركة التي سبقته، فالضمة تتحول إلى واو،

والكسرة إلى ياء، والفتحة إلى ألف، ووجه قراءة الصلة على الأصل في هاء الضمير، ونعني بالصلة هنا إشباع حركتها ضما أو كسرا، وأما وجه تركها فهو للتخفيف، ويسمى ذلك اختلاس الحركة، وهو لغة فصيحة" (المقدسي، د.ت، ص: 109)، وقد استشهد ابن أبي مريم بأقوال العرب للدلالة على الإسكان، والاختلاس، والإشباع (ابن أبي مريم، 1993، 956/2)، ومثله كذلك: "له": وظهرت في قوله (الأعشى، 2003، ص: 9) وما عنده مجد تليد وما لهُو من الريحِ فضل،لا الجنوبُ ولا الصّبا، ففيه اختلاس ضمة الهاء في "له"، فالشاهد في البيت حذف الإشباع في: لهو (سيبويه، 1988، 30/1)، بتقصير الصائت؛ لأن الأصل هو الإشباع، والاختلاس الاكتفاء بالضمة عن الواو (ابن أبي مريم، 1993، 845/2)، وبيّن النويري أن الاختلاس لهاء الكناية هو حذف المد تخفيفا، وهى لغة قيس، يقولون: "وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ" في الأعراف/143.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية من أشعار العرب، والقراءات العشر الكبرى.

وردت ظاهرة الاختلاس جلية في القراءات القرآنية في قصيدة ابن الجزري الموسومة ب: طيبة النشر في القراءات العشر، ووردت شواهد في مصادر كتب اللغة ومراجعها على الاختلاس، وذلك في باب توجيه القراءات، أو شرح كتب القدماء، أو الحديث عن الظواهر الصوتية التي وردت عند العرب القدماء، ومنها ظاهرة الاختلاس للحركات، أو التأكيد على أن الاختلاس فرار من الجمع بين الساكنين، لأن مذهب النحويين عدم الجمع بينهما، وقد أجاز سيبويه الاختلاس بقوله: "فأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك مثل "يضربها"... يسرعون اللفظ، ومن ثم قرأ أبو عمرو: إلى بارئكم" (سيبويه، 1998، 204/4)، والاختلاس "لغة بني أسد، وتميم، وبعض نجد، وهو طلب للتخفيف عند توالي الحركات المتشابهة" (أبو زرعة، 1984، ص: 97)، فيظهر جليا أن الاختلاس يوافق لغة العرب بدليل استعمال العرب الحركات الطويلة لدلالة الإشباع، والقصيرة لدلالة الاختلاس، باستثناء الفتح لخفتها، مثل: سبُع، وكتِف (ابن أبي مريم، 1993، 276/1، 165)، **والشواهد التي سيذكرها الباحث تتمثل في المطالب الآتية:**

المطلب الأول: هاء الكناية:

ذكرت المصادر الكلمات التي ورد فيها اختلاس تحت هذا العنوان، وهي مبثوثة في كتب القراءات واللغة، **وفي هذا المطلب الآتي:**

- **أولا: اختلاس هاء الكناية في القراءات العشر الكبرى، وفيه الحروف الآتية:**

1. **ترزقانه:** في قول الحق: ﴿**قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ**﴾، (يوسف/37)، وتظهر في قول ابن الجزري: " بِيَدِهِ غِثْ تُرْزَقَانِهِ اُخْتُلِفْ...بِنْ خُذْ عَلَيْهِ اللهَ أَنْسَانِيهِ عِفْ (ابن الجزري، 1994، ص: 42)، فقد قرأ باختلاس كسرة الهاء كل من قالون وابن وردان، ولهما الصلة كذلك، وللباقين الإشباع (سالم، 2003، 116/3).
2. **يأته:** في قول الحق: ﴿**وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا**﴾، (طه/75)، وتظهر من قول ابن الجزري: وَالْخُلْفُ خَلْ مِزْ يَأْتِهِ الْخُلْفُ بُرَهْ...خُذْ غِثْ سُكُونُ الْخُلْفِ يَا وَلَمْ يَرَهْ" (ابن الجزري، 1994، ص: 57)، فقد قرأ باختلاس كسرة الهاء كل من قالون وابن وردان، ورويس، ولهم الصلة، والصلة وسكون الهاء للسوسي، وللباقين الإشباع (سالم، 2003، 434/3).
3. **اقتده قل:** وذلك في قول الحق: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ**﴾، (الأنعام/90)، وتظهر في قول ابن الجزري: وَهُمْ وَحَفْصٌ أَلْقِهِ اِقْصُرْهُنَّ كَمْ...خُلْفٌ ظُبًى بِنْ ثِقْ وَيَتَّقِهْ ظُلَمْ... بَلْ عُدْ وَخُلْفًا كَمْ ذَكَا وَسَكِّنَا...خَفْ لَوْمَ قَوْمٍ خُلْفُهُمْ صَعْبٌ حَنَا (ابن الجزري، 1994، ص: 57)، فقراءة ابن ذكوان من طريق النقاش الصلة والاختلاس، ولابن الأخرم الصلة، وللرملي الصلة والاختلاس، وللمطوعي الصلة، الاختلاس، وللباقين قراءات مختلفة في الهاء ليس هنا مكانها (سالم، 2003، 636/2).
4. **يتقه:** وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ**﴾، (النور/52)، ويظهر ذلك في قول ابن الجزري: وَيَتَّقِهْ ظُلَم...بَلْ عُدْ وَخُلْفًا كَمْ ذَكَا وَسَكِّنَا...خَفْ لَوْمَ قَوْمٍ خُلْفُهُمْ صَعْبٌ حَنَا (ابن الجزري، 1994، ص: 41)، فقرأ قالون، ويعقوب، وابن عامر بخُلف، وحفص باختلاس الهاء، أي: حذف صلتها، وقرئت كذلك بالإسكان وبالصلة (سالم، 2003، 543/3).

5. "**يرضه**": وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾، في (الزمر/7)، ويظهر ذلك في قول ابن الجزري: وَالْقَافَ عُدْ يَرْضَهُ يَفِي وَالْخُلْفُ لَا...صُنْ ذاَ طُوَى اقْصُرْ فِي ظُبًى لُذْ نَلْ أَلاَ...وَالْخُلْفُ خَلْ مِز (ابن الجزري، 1994، ص: 41)، فقد قرأ نافع وعاصم بخُلف شعبة وحمزة ويعقوب وابن عامر بخلف ابن ذكوان وابن وردان بخُلف بالاختلاس، وللباقين الإشباع والإسكان (سالم، 2003، 257/4)، ومثلها: يؤده، ونحوها المذكورة سابقا، وقد ذكرها الباحث قبلا.

6. **يره**: وذلك في قوله تعالى: ﴿**أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ**﴾، (البلد/7) وقوله: ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ**﴾، (الزلزلة/7)، ويظهر ذلك من قول ابن الجزري: وَالْخُلْفُ خَلْ مِزْ يَأْتِهِ الْخُلْفُ بُرَهْ...خُذْ غِثْ سُكُونُ الْخُلْفِ يَا وَلَمْ يَرَهْ وَلَم يَرَهْ...لِي الْخُلْفُ زُلْزِلَتْ خَلاَ الْخُلْفُ لِمَا...وَاقْصُرْ بِخُلْفِ السَّورَتَيْنِ خَفْ ظَمَا (ابن الجزري، 1994، ص: 41)، ففي الموضع الأول: الصلة والاختلاس ليعقوب ولابن وردان عن أبي جعفر، ولهشام عن ابن عامر الخُلف بين الصلة والإسكان، للباقين الصلة (سالم، 2003، 741/4، وفي الثاني: الصلة، والاختلاس ليعقوب، ولابن وردان عن أبي جعفر، وللباقين الصلة (سالم، 2003، 766/4).

7. **بيده**: حيثما وردت في القرآن، كقوله تعالى: ﴿**إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ**﴾، (البقرة/249)، ويظهر ذلك في قول ابن الجزري: بِيَدِهِ غِثْ تُرْزَقَانِهِ اْختُلِفْ...بِنْ خُذْ عَلَيْهِ اللهَ أَنْسَانِيهِ عِفْ (ابن الجزري، 1994، ص: 41)، ففيها الاختلاس عن رويس وحده (سالم، 2003، 306/2، 543/2).

- **ثانيا: اختلاس هاء الكناية في الشعر العربي القديم**

1- **قناعه**: وذكرها النويري بقوله: قال شاعرهم (النويري، 1989، 365/1) "الطويل" أنا ابن كلاب وابن قيس فمن يكن ... قناعهُ مغطيّا فإنّي لمُجتَلى، فقد اختلس الشاعر ضمة الهاء في كلمة: "قناعه"، فلم يشبعها حتى تنشأ عنها واو، ومثلها: له: وقد ذكرت قبلا.

2- **يلده**: وذكرها السيوطي بقوله: ألا رب مولود وليس له أب ... وذى ولد لم يلْدَهُ أبوان، فقد اختلست حركة الهاء في قوله: يلدهُ، (السيوطي، د.ت، 54/1، و26/2)

المطلب الثاني: تقديم الاختلاس على الجمع بين الساكنين.

ذكر الباحث قبلا أن من أسباب الاختلاس هن الابتعاد عن الجمع بين الساكنين، ويذكر الباحث في هذا المطلب الكلمات المختلسة التي يقدم فيها الاختلاس على الإسكان، **وهذا يُعرف جليا عند أهل الاختصاص في مبحث القراءات القرآنية، وتشمل الآتي:**

أولا: نِعِمَّا في قول الحق: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾، (البقرة/ 271)، ويظهر الاختلاس في قول ابن الجزري: مَعًا نِعِمَّا افْتَحْ كَمَا شَفَا وفِي...إِخْفَاءِ كَسْرِ الْعَيْنِ حُزْ بِهَا صَفِي... وَعَنْ أَبِي جَعْفَرَ مَعْهُمْ سَكِّنَا (ابن الجزري، 1994، ص: 67)، وقد ذكرنا قبلا تسمية الاختلاس باسم الإخفاء، فقد اختلس كسرة العين كل من أبي عمرو وقالون وشعبة (سالم، 2003، 336/2، 434/3)، والمراد بالإخفاء "الاختلاس" فتعين للباقين إتمام الكسر، وورد إسكانها كذلك عن شعبة وقالون وأبي عمرو وأبي جعفر (الداني، 1996، ص: 71، وابن الجزري، د.ت، 235/2)، وقال الداني: والإسكان آثر والإخفاء أقيس" (ابن الجزري، د.ت، 235/1).

ثانيا: بارئكم، ونحوها: وذلك في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾، (البقرة/ 54)، وتم تأصيل ذلك بقول ابن الجزري: بَارِئْكُمُ يَأْمُرْكُمُ يَنْصُرْكُمْ...يَأْمُرْهُمُ تَأْمُرْهُمُ يُشْعِرْكُمُ...سَكِّنْ أَوِ اخْتَلِسْ حُلاً وَالْخُلْفُ طِبْ (ابن الجزري، 1994، ص: 66)، فقد قرأ أبو عمرو الحروف التي ذكرها ابن الجزري مجتمعة برواية الدوري بخُلف، باختلاس الحركة في ذلك كلّه، وبالإسكان وهو الوجه الثاني لأبي عمرو، والباقون يشبعون الحركة ومعهم دوري أبي عمرو بوجهه الثالث (سالم، 2003، 96/2، و410، و498، و647، و414/4).

ثالثا: تعدوا، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾، (النساء/154)، ويظهر ذلك في قول ابن الجزري: تَعْدُوا فَحَرِّكْ جُدْ وَقَالُونُ اخْتَلَس... بِالْخُلْفِ واشْدُدَنْ لَهُ ثُمَّ أَنَسْ (ابن الجزري، 1994، ص: 71)، فقد قرأ قالون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال، أي بالاختلاس، والنص عنه بالإسكان كذلك، وللباقين الحركة (سالم، 2003، 535/2)، فاختلاس حركة العين للإخبار أنها حركة غير لازمة، وقيل: إن هذا سماع وليس بأصل يقاس عليه (القيسي، 2007، 440/1).

رابعا: يهدي، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾، (يونس/35)، ويظهر ذلك في قول ابن الجزري: لاَ يَهْدِ خِفُّهُمْ وَيَا اكْسِرْ صُرِفَا...وَالْهَاءَ نَلْ ظُلْماً وَأَسْكِنْ ذَا بَدَا...خُلْفُهُمَا شَفَا

خُذِ الإِخْفَا حَدَا...خُلْفٌ بِهِ ذُقْ (ابن الجزري، 1994، ص: 78)، فقد ورد الاختلاس في الهاء وتخفيف الدال عن قالون وابن جماز وأبي عمرو بوجه، وللباقين إتمام بالحركة أو الإسكان باختلاف القراءة "يهدي" (سالم، 2003، 20/3)، والمقدم لقالون وأبي عمرو الإسكان، وقال ابن الجزري: "وروى أكثر المغاربة وبعض المصريين عن قالون الاختلاس، كاختلاس أبي عمرو سواء"، والاختلاس وجه مقدم لأبي عمرو، والإسكان وجه مقدم لقالون، وقد يعبر عنه عند القدماء اختلاس قالون دون اختلاس أبي عمرو (ابن الجزري، د.ت، 152/2، والمارغني، 2003، ص: 157، و216)، وعند ابن الجزري: "إلا أن أبا الحسن" يعني ابن غلبون" أغرب جدا في جعله اختلاس قالون دون اختلاس أبي عمرو ففرق بينهما فيما تعطيه عبارته في تذكرته والذي قرأ به أبو عمرو الداني الاختلاس كأبي عمرو، وهو الذي لا يصح في الاختلاس سواه" (ابن الجزري، د.ت، 152/2، و284/2).

خامسا: "يخصمون"، وذلك في قوله تعالى: ﴿**تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ**﴾، (يس/49)، في يس/49، وتظهر في قول ابن الجزري: وَيَا...يَخَصِّمُوا اكْسِرْ خُلْفَ صَافِي الْخَا لِيَا...خُلْفٌ رَوَى نَلْ مِنْ ظُبًى وَاخْتَلَسَا...بِالْخُلْفِ حُطْ بَدْرًا وَسَكِنْ بَخَسَا...بِالْخُلْفِ فِي ثَبْتٍ وَخَفَّفُوا فِنَا (ابن الجزري، 1994، ص: 92)، فقد قرأ قالون وأبو عمرو باختلاس فتحه الخاء، وتشديد الصاد، ولهما الإسكان كذلك (سالم، 2003، 226/2)، وقد سبق توجيه الاختلاس، وأما الإسكان، فقد حذفت حركة البناء، ولم تُلق الحركة لها على الساكن قبلها، فالتقى الساكنان الخاء، والتاء المدغم في الصاد ((الفارسي، 1987، 41/5، وابن أبي مريم، 1993، 956/2).

سادسا: "أرنا"، ونحوها حيثما ترد، وذلك كقوله تعالى: ﴿**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**﴾، (البقرة/260)، ويظهر ذلك في قول ابن الجزري: أَرِنَا أَرْنِي اخْتُلِفْ..مُخْتَلِسًا حُزْ وَسُكُونُ الْكَسْرِ حَقْ...وَفُصِّلَتْ لِي الْخُلْفُ مِنْ حَقٍّ صَدَق (ابن الجزري، 1994، ص: 67)، فقد قرأ الدوري باختلاسها، وأما قراءة الباقين فقد كانت بالإسكان أو بالإشباع (سالم، 2003، 535/2)، 178/2، 321/2)، وقد وجهت قراءة الإشباع بأن الأصل: "أريني" فحذف الياء لكون الكلمة فعل أمر، وقيل: الأصل: "أَرْايِنِي" على وزن "أَكْرِمْنِي"، فنقلت كسرة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة تخفيفاً وسقطت الياء للأمر" (ابن خالويه، 1999، ص: 87)، وأما قراءة الاختلاس فقد وجهت بأن العرب تستعمل في الضمة، والكسرة، الإشباع مرة للتحقيق، والاختلاس أخرى للتخفيف، فنقول: سبع وكتف، والاختلاس بمنزلة التحريك، وكذلك يصح أن يكون قد قرأها على الأصل "أرايني" وحذفت الهمزة للتخفيف والياء للأمر (أبو زرعة، 1984، ص: 115)، ووجه الاختلاس مقدم على الإسكان للدوري (سالم، 2003، 178/2)، يقول الفارسي: "الاختلاس حسن" (الفارسي، 1987، 84/2).

سابعا: "لدني"، وذلك كقوله تعالى: ﴿**قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا**﴾، (الكهف/76)، ويظهر ذلك في قول ابن الجزري: وَصُرِفْ...لَدُنِي أَشِمَّ أَوْ رُمِ الضَّمَّ وَخِفْ...نُونٍ مَدًّا صُنْ (ابن الجزري، 1994، ص: 76)، فقد ورد الخُلف عن شعبة بين الاختلاس، والإشمام مع التخفيف للنون (سالم، 2003، 535/2)، 349/3).

المطلب الثالث: إتيان ثلثي الحركة في "تأمنّا".

ذكر القدماء والمحدثون أقوالا كثيرة في توجيه هذه الكلمة في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ**﴾، (يوسف/11) وتظهر في قول الشاطبي: وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يُخْفَي مُفَصَّلاَ...وَأُدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ البَعْضُ عَنْهُمُ (الشاطبي، 1996،، 1994، ص: 61) ، فقد ورد عن القراء إدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم أو الروم وقد يعبر عنه بالاختلاس (الداني، 1996، ص: 104، والمقدسي، د.ت، ص: 532)، يقول الداني: وحقيقة الإشمام أن يشار إلى النون بالحركة لا بالعضو، فيكون ذلك إخفاء لا إدغاما صحيحا، لأن الحركة لا تسكن رأسا بل يضعف الصوت بها، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك، وهذا قول عامة أئمتنا، وهو الصواب لتأكيد دلالته، وصحته في القياس" (الداني، 1996، ص: 104).

ويرى الباحث بعد دراسة الآراء وتحليلها، وما قرئ فيه على أهل الإتقان أن هذا الحرف فيه اختلاس لا روم للأسباب الآتية:

أولا: قول محقق سر صناعة الإعراب وردت في حوار دار بين أخوة يوسف وأبيهم، والآية دليل على التحريك بالضم، وإن كان خافيا مختلسا (ابن جني، 1993، 71/1).

ثانيا: قول الضباع: قيل هما مترادفان، وقيل الاختلاس عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعا يحكم السامع أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن، وقيل هو: عبارة عن النطق بثلثي الحركة، والصحيح أنهما مترادفان وأنهما عبارة عن النطق بثلثي

الحركة، ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر، وربما عبروا بالإخفاء عن الروم توسعا كما فعلوا في تأمنا بيوسف (الضباع، 1999، 31/1).

ثالثا: اعتبار صاحب الفريدة النطق في هذا الحرف تحديدا بثلثي الحركة كما مر قبلا، وعندما تحدث عن الإشمام من طرق شعبة "طريق المصباح"، قال: لا تأمنا الإشمام...وذكر في تحرير النشر للأزميري الإشارة من المصباح، ويريد بها الاختلاس" (سالم، 2003، 409/1، و266/2).

رابعا: قول محقق جامع البيان حمل بعضهم الإشارة على الروم، وبعضهم على الإشمام، وبعضهم الآخر على الاختلاس حسب تعريفهم ومذهبهم لحقيقة الروم والإشمام، لأن تسمية الروم إشماما هو مذهب الكوفيين (الداني، 2007، 1216/3).

خامسا: ذكر مؤلف مختصر التبيين الإدغام المحض لأبي جعفر، وقرأ كل من الباقين بوجهين: الإدغام مع الإشمام، والاختلاس (الأندلسي، 2002، 708/3).

نتائج الدراسة

- **أولا**: الاختلاس هو ظاهرة صوتية يؤخذ بالتلقي والاستماع، وورد في القراءات القرآنية، والشعر العربي.
- **ثانيا**: يعد الاختلاس ضمن الخُلف في القراءات القرآنية، فقد يرد عن الراوي الاختلاس، والصلة، أو الإسكان، والاختلاس للحرف نفسه، كقالون، وابن عامر.
- **ثالثا**: ترتب على ظاهرة الاختلاس امتناع ظواهر صوتية أخرى أو وجوبها، وهذا متعلق بتحرير القراءات القرآنية، كالغنة في اللام والراء تحديدا، أو السكت على الهمز.
- **رابعا**: الاختلاس كالحركة الكاملة وزنا، فلا يغير الوزن.
- **خامسا**: تتغير البنية المقطعية للكلمة بالاختلاس، وظهر ذلك عبر التقطيع الصوتي.
- **سادسا**: رغم اختلاف الظواهر الصوتية في الكلمة بسبب الاختلاس، إلا أن الدلالة الكلية، والمعنى اللغوي واحد، فلم يترتب على الاختلاس أي أثر دلالي.
- **سابعا**: يقدم الاختلاس باعتباره ظاهرة صوتية على الإسكان وغيره.
- **ثامنا**: لم يرد عن القدماء اختلاس حركة الحرف الأول من الكلمة، لقربه من الإسكان.

التوصيات

- **أولا**: يأمل الباحث أن يتم استكمال هذا البحث بالحديث عن ظواهر صوتية أخرى مؤصلة عند القدماء، مثل: الإشمام، والغنَّة.
- **ثانيا**: تحوي القراءات العشر الكبرى التي تم تأصيلها عبر مئات الطرق كثيرا من الدراسات، والأبحاث التي يمكن الكتابة عنها، فجُلُّ ما كتب في القراءات من الطرق الصغرى.
- **ثالثا**: يمكن استثمار هذه الظواهر الصوتية في التعليم، وهدي الناشئة إلى ذلك.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

1. الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، ط.3، 2003م.
2. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف، شركة دار الأرقم، ط.1، 1999.
3. الأندلسي، سليمان بن نجاح، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 2002م.
4. الثعلبي، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط.1، 2002م.
5. ابن الجزري، محمد بن محمد، طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدى، جدة، ط1، 1994م، والنشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ت، د.ط.
6. ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط.2، د.ت، وسر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط.2، دمشق، 1993م.
7. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط.4، 1987م.
8. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتاب، القاهرة، ط.5، 2006م.
9. الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، مطبعة الخلود، ط. 1، بغداد، 1986م.
10. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد اليزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1999م.

11. الداني، عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، تصحيح: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، ط. 1، بيروت، 1996م، وجامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة، الإمارات، ط.1، 2007م، والتحديد في الإتقان والتجويد، تحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، ط.1، 1988.
12. الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس، دار الهداية، د.ط، د.ت.
13. أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط. 4، بيروت، 1984م.
14. الزمخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، ضبط: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1996م.
15. سالم، محمد إبراهيم محمد، فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، دار البيان العربي، القاهرة، ط.1، 2003م.
16. استيتية، سمير، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، عالم الكتب، إربد، 2005.
17. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط. 3، القاهرة، 1988م.
18. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت.
19. الشاطبي، القاسم بن فيرة، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، ضبط ومراجعة: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ط.3، 1996م.
20. شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 1، 1987م.
21. الصبَّان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، د.ت.
22. الضباع، علي محمد، الإضاءة في بيان أصول القراءة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط.1، 1999م.
23. العاني، حامد شاكر، الإلقاء الصوتي التجويدي، موقع مشكاة" رقم 36 في المراجع".
24. العبيدي، رشيد، معجم الصوتيات، مركز البحوث والدراسات، ديوان الوقف السني، العراق، ط.1، 2007.
25. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1996م.
26. ابن فارس، أحمد، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.2، 1986م، ومعجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، د.ط، 1979.
27. الفارسي، الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وآخرون، دار المأمون للتراث، ط. 1، دمشق، 1987م.
28. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، دار الهلال، د.ت.
29. القرطبي، عبد الوهاب بن محمد، الموضح في التجويد، تحقيق: جمال محمد شرف، دار الصحابة للتراث، ط.1، 2005.
30. القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2007م.
31. المارغني، سيدي إبراهيم، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، مراجعة: كمال حميدة، المكتبة العصرية، بيروت، ط.1، 2003م.
32. المرعشي، محمد بن أبي بكر، جهد المقل، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا، 2005م.
33. ابن ابي مريم، نصر بن علي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، ط. 1، جدة، 1993م-1414هـ.
34. المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل، إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية، د.ت، د.ط ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، ط. 1، بيروت، 1992م.
35. النويري، محمد بن محمد، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق وتعليق: عبد الفتاح أبو سنة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1989م.
36. http://almeshkat.net/book/8411
37. http://www.syriacculture.org/Panipal/39/69.pdf

Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies
Vol. 1 - No. 48 - Mach 2019

مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية
المجلد (1) - ع (48) - آذار 2019

دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في السعودية في تعزيز الأمن الوطني والنظرة المستقبلية لهذا الدور "محافظة القريات إنموذجا"

The Role of Social Studies and National Textbooks in Reinforcing the National Security in Saudi Arabia and the Outlook of this Role: Qurayyat Governorate as a Model

أ.علي بشير العنزي
طالب دكتوراه/جامعة اليرموك / الأردن

أ.د. ابراهيم عبد القادر القاعود
أستاذ دكتور/جامعة اليرموك/ الأردن

أ.د. سميح محمود الكراسنة
أستاذ دكتور /جامعة اليرموك/ الأردن

Mr.Ali bsheer Al Aanzi
PhD student/ Yarmouk University/ Jordan
aalenzia8@gmail.com

Prof.Ibrahim A. Al Qaoud
Professor/ Yarmouk University/ Jordan
awad42015@yahoo.com

Prof.Samih.M. Al- Karasneh
Professor/ Yarmouk University/ Jordan
aalenzia8@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/2م، **تاريخ القبول**:2019/1/9م
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

Received: 2/10/2018, **Accepted**: 9/1/2019
DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2632722
http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في السعودية في تعزيز الأمن الوطني والنظرة المستقبلية لهذا الدور "محافظة القريات إنموذجاً". ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إعداد استبانة مكونة من (33) فقرة موزعة على أربعة مجالات، كما تم إعداد تسعة أسئلة لمقابلة المعلمين، للكشف عن النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني في محافظة القريات. تكونت عينة الدراسة من (145) معلماً من معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة القريات، تم اختيارهم بالطريقة القصدية. أظهرت نتائج الدراسة أن دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني من وجهة نظر المعلمين، جاء بدرجة مرتفعة على الأداة ككل وفي جميع المجالات، كما أظهرت النتائج ندرة وجود فروق في وجهة نظر المعلمين حول دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني، تعزى لمتغيري المؤهل العلمي والخدمة العملية، كما بينت النتائج أن النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني تكمن في عدة محاور من أهمها تدعيم هذه الكتب بالموضوعات المرتبطة بالأمن الوطني وتوحيد مفاهيم الأمن الوطني في هذه الكتب وتعزيزها بالقيم السلوكية المرتبطة بالأمن الوطني.

الكلمات المفتاحية: كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، الأمن الوطني، النظرة المستقبلية، محافظة القريات، إنموذجاً.

Abstract

This study aimed at revealing the role of social studies and national textbooks in reinforcing national security in Saudi Arabia and the outlook of this role. Qurayyat Governorate is considered a model for this study. To achieve the objectives of the study, the researchers prepared a questionnaire that consisted of 33 items distributed under four domains. Nine questions were prepared for the interviews with the teachers in order to reveal the future role of social studies and national textbooks in reinforcing the national security in Qurayyart Governorate. The sample of the study consisted of 145 social studies teachers. They were selected using purposive sampling method. The results of the study showed that the role of Saudi social studies and national textbooks in reinforcing national security, from the point of view of teachers, scored a high degree in average and in all domains. Moreover, there were very few statistical differences in the views of the teachers regarding the role of social studies and national textbooks in reinforcing the national security, due to the variables of academic qualification and years of service. Furthermore, the results showed the future role of social studies and national textbooks in reinforcing national security incorporates different aspects, most importantly, reinforcing the curriculum with topics related to national security, unifying the definitions of national security in the textbooks, and promoting values and behavior that foster national security.

***KeyWords**: Social Studies and National Textbooks, National Security, Outlook, Qurayyat Governorate, Model.*

خلفية الدراسة وأهميتها

يُعد الأمن والطمأنينة لدى الأفراد والمجتمعات من أهم الجوانب وأبرزها التي تسعى إلى تحقيقها، والتي هي بمثابة القاعدة الأساسية من أجل إحداث التقدم والتطور في مختلف المجالات، ومن أهم جوانب الأمن يظهر الأمن الوطني الذي يعدّ الواجهة في حماية مقدرات الوطن وممتلكاته، بالإضافة إلى حماية الأفراد، وبالتالي فإن تحقيق الأمن الوطني يتم من خلال العديد من المجالات، ومن أبرزها التنشئة السليمة للأبناء، وتزويدهم بالقيم والمعتقدات والأفكار التي من شأنها أن تعمل على حماية المواطن ومقدراته، وبالتالي فإن تحقيق هذا الجانب يقع على عاتق العديد من المؤسسات وفي مقدمة المدرسة ممثلة بوزارة التربية والتعليم، ومن خلال كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تحقيق الأمن الوطني، ومدى أهمية هذا الدور الذي تلعبه المدرسة من خلال هذه الكتب، ودورها المستقبلي في تعزيز الأمن الوطني في محافظة القريات بشكل خاصة والمملكة العربية السعودية بشكل عام.

وينطلق الأفراد والمجتمعات على اختلاف توجهاتهم وأهدافهم من فلسفة واضحة لتحقيق الأمن الوطني، وبالتالي فإن المجتمع يستخدم العديد من الوسائل التي يمكن من خلالها الوصول إلى الأهداف المخطط لها، ويبرز من بين هذه الوسائل المؤسسة التعليمية والأسرة اللتان يسهمان في غرس القيم والمعايير الاجتماعية بما يكفل تحقيق الأمن الوطني، وذلك من خلال دفع عجلة التقدم وحل مشكلات المجتمع وتنمية القيم وغرسها والمبادئ التي تساعد في تحقيق الأمن الوطني، كما أن المناهج من أهم عناصر العملية التعليمية التي تسهم في تقدم المجتمع في مختلف جوانب الأمن الوطني والاجتماعي، وبخاصة عندما تواكب هذه المناهج التطور والتغير الذي يحصل في المجتمعات (يونس، 2004).

إضافة إلى ذلك أن المناهج الدراسية على درجة من الأهمية في تحقيق الأمن الوطني، وبخاصة عندما تواكب هذه المناهج الانفجار المعرفي والتقدم العلمي الهائل، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي، وذلك من خلال وضع الخطط لتطوير المناهج الدراسية، فقد أولت العديد من الدول اهتماماً متزايداً في تطوير هذه المناهج ومعالجة جوانب الضعف وتعديلاها بما يسهم في تطوير المجتمعات، وتحقيق الأمن الوطني والفكري (الناجي، 2002).

وبالنظر إلى الأمن بشكل عام فإن تحقيقه يُعد من أهم المطالب والغايات، بالإضافة إلى أنه ضرورة لابد منها لاستمرار حياة المجتمعات ووجودها، ويجب أن يترجم ذلك في سلوكات الأفراد اتجاه وطنهم. ويُعد الأمن الوطني ضرورة حياتية لاستمرار الحياة اليومية لدى الأفراد والمجتمعات، كونه يشتمل على مجموعة المعايير الاجتماعية والقيم والأخلاق والمبادئ التي يلتزم بها الفرد من أجل تحقيق الرفاه لمجتمعه، وينظر إلى الأمن الوطني بأنه تحقيق الطمأنينة للأفراد والمجتمع بشكل عام، فهو يسهم في حماية المكتسبات والمقدرات الوطنية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، بالإضافة إلى أنه يؤثر في جميع جوانب حياة الأفراد والمجتمع، كما أن تحقيق الأمن الوطني يساعد في حماية حقوق الفرد المكتسبة التي يحفظها له القانون، والدستور، سواءً أكانت حقوق اجتماعية أم ثقافية أم فكرية، بالإضافة إلى تحقيق العدالة والعيش بسلام وطمأنينة (العنزي والزبون، 2015)

ويشتمل الأمن الوطني على عدة مجالات تبرز من خلال ما يحتاجه الفرد ضمن حياته اليومية، وفي مقدمتها الأمن الاجتماعي الذي يُعد من أبرز الأهداف التي تسعى جميع المؤسسات إلى تحقيقه، أضف إلى ذلك الأمن الثقافي والسياسي الذي يعدّ من أبرز دعائم المجتمع لمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمن الوطن، كما أن الأمن الجماعي والعربي، والدولي يعدّ من أهم مقومات تحقيق الأمن الوطني، وبخاصة الأمن العربي بالتعاون بين جميع الدول العربية لتحقيق الأمن الوطني (الشقحاء، 2004).

وتبرز المهمة الأساسية للأمن الوطني من خلال تحقيق الطمأنينة والسلامة وتوفير الأجواء المناسبة للحياة، وحماية الأفراد من أية اعتداءات، أو مخاطر من شأنها أن تؤدي إلى إرهاب أفراد المجتمع، وإيجاد الاضطرابات والفوضى بينهم، وبالتالي فإن ذلك يتطلب توفير جميع متطلبات الأمن الوطني والامكانات اللازمة لتحقيق ذلك، وذلك من خلال القيام بالعديد من الواجبات لتوفير الأمن الوطني و0الذي يجب أن تسهم به جميع مؤسسات الدولة ومن ضمنها وزارة التربية والتعليم من خلال توظيف المناهج الدراسية؛ لنشر وغرس مفاهيم الأمن الوطني في نفوس الأفراد من خلال جميع المواد الدراسية بشكل عام، وكتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بشكل خاص كونها تلعب الدور الأساسي في هذا الجانب (عاشور، 2009).

كما أن كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية فهي تعد من أهم الجوانب في العملية التعليمية .التي تسهم في غرس المفاهيم المرتبطة بالأمن الوطني وتنميتها وبخاصة أنها تتناول وبشكل مباشر الأمن الوطني من خلال القيم والمعايير الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تبين الدور الإيجابي للطالب وتظهره في حماية وطنه وتحقيق أمنه الوطني، كما أنها تسهم في تعزيز الأفاق المعرفية والعلمية لدى الطلبة من فهم العلاقات الأمنية والدور الوطني وطرق تحقيقه من خلال بيان واجباتهم تجاه الأمن الوطني والأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك وبخاصة من خلال كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية (وزارة التربية والتعليم السعودية، 2010).

كما أن التطورات العلمية والتكنولوجية من أهم الجوانب التي تؤثر في الأمن الوطني، الأمر الذي يتطلب مواكبة هذا التطور، وبخاصة ما يرتبط بتطوير كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الوطني وإبراز ما يتم من تطورات على الصعيد المجتمعي والعالمي للطلبة وتزويدهم بذلك من خلال الدروس اليومية بشكلٍ يسهم في تنمية الوازع الوطني لديهم بما يسهم في تحقيق أمنهم الوطني (برهم، 2006).

استناداً إلى ما تم تناوله حول كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية تبرز أهمية هذه الكتب في العملية التعليمية، وذلك من خلال إسهامها في إكساب الطلبة العديد من الأفكار والمعلومات سواءً في الجانب العلمي أو الثقافي أو الاجتماعي والتي في حال اكتساب الطلبة لها سوف تعمل على زيادة وعي الطلبة بالظواهر والمواقف الاجتماعية والتاريخية، وكذلك فهم التغيرات السياسية والاقتصادية التي تحدث في مختلف مجالات الحياة، أضف إلى ذلك أن هذه الكتب يبرز دورها من خلال بث الوعي بأهمية الأمن الوطني، وما يجب أن يقوم به الأفراد تجاه مواطنهم وما يجب أن يقومون به من أجل تحقيق هذا الأمن (عاشور، 2009).

وتؤدي المناهج الدراسية بشكل عام وكتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بشكل خاص دوراً مهماً في إكساب الطلبة القدرات العلمية المرتبطة بالتجريب، والاستقراء، والاستنباط، وحل المشكلات التي من شأنها أن تساعدهم على توفير الحياة الكريمة، والقدرة على حل المشكلات التي تواجههم في الحياة اليومية، انطلاقاً من واجبهم الوطني تجاه وطنهم، أضف إلى ذلك دور هذه الكتب في تنمية القيم الوطنية والاجتماعية وغرسها في نفوس الطلبة وتحقيق التكافل الاجتماعي في جميع جوانب الحياة بما يسهم في تحقيق الأمن الوطني والحياة الكريمة الأمنة (العمر، 2004).

ويبرز دور هذه الكتب من خلال ما تشتمله من جوانب هامة تسهم في تعديل سلوكات الطلبة وما يرتبط بتحقيق الأمن الوطني من خلال هذه السلوكات، أضف إلى ذلك أنها تعمل على زيادة الوعي والفهم للعديد من المفاهيم المرتبطة بالأمن الوطني وإسهامها كذلك في غرسها في نفوس الطلبة، كما أنها تعمل على تزويد الطلبة بالعديد من القيم والاتجاهات التي تعمل على مساعدتهم في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية والأمنية والسياسية والاقتصادية كذلك (Dania & Eboh, 2013: A).

وينظر إلى كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بأنها من أهم الكتب الدراسية التي تعمل على تزويد الطلبة بالقيم والمعايير الاجتماعية، وإكسابهم المهارات التي تساعدهم في حل المشكلات المجتمعية، وصناعة القرارات التي تسهم في تحقيق الأمن الوطني، بالإضافة إلى فهم الحقوق والواجبات الوطنية التي من شأنها المساهمة في هذا الجانب (Cleve Land, 2005).

لقد برز الاهتمام بكتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في السعودية من خلال القيام بمشروع وطني شامل، يهدف إلى تطوير مختلف المناهج الدراسية، وبخاصة مناهج التربية الوطنية والاجتماعية سعياً إلى تضمين هذه المناهج المزيد من المفاهيم الوطنية والسلوكات الإيجابية وبناء منهاج حديث يتوافق مع التطورات الفكرية، والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال إكساب الطلبة وتزويدهم بمختلف المهارات التي تساعدهم على التفكير المنطقي والإيجابي، والعمل بشكل تعاوني لتحقيق الأمن الوطني، وزيادة القدرة على التعلم الذاتي، وإكساب الطلبة الكفايات الاجتماعية والسياسية التي تمكنهم من العمل بفعالية واستمرارية لمختلف الأنشطة التي تسهم في تحقيق الأمن الوطني، أضف إلى ذلك إكساب الطلبة القدرات والاتجاهات الإيجابية وربطها في الحياة العملية الواقعية التي يعشيها الطلبة (وزارة التربية والتعليم السعودية، 2010).

أضف إلى ذلك أن القائمين على تطوير المناهج في وزارة التربية والتعليم السعودية، قد بذلوا الكثير من الجهود لتطوير هذه المناهج والعمل على تعميق العلاقة فيما بينها وبين التفكير الإيجابي، والتفكير المنطقي الإيجابي المرتبط مع ما يحدث من تطورات علمية، وفكرية، وتكنولوجية، وسياسية، وذلك بهدف تعزيز هذه المناهج في تحقيق الأمن الوطني، وبالتالي فإن الأمن الوطني في أي مكان يرتبط بالقيم، والاتجاهات، والأفكار التي يحملها أبناء هذا الوطن، ونظرتهم في تحقيق الأمن الوطني ضمن الأنظمة، والقوانين، والتشريعات التي تسهم في ذلك، وكذلك من خلال المناهج الدراسية وفي مقدمتها كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية (الضو، 2013).

وانطلاقاً من الدور الذي يحققه الأمن الوطني في حماية الأوطان بذلت العديد من الجهات الكثير من الاهتمام لإبراز أهمية الأمن الوطني، وما يترتب على المواطنين من واجبات ومهام لتحقيق هذا الأمن، أضف إلى ذلك فقد زاد الاهتمام بالمناهج والكتب المرتبطة بتحقيق الأمن الوطني، وتضمين هذه المناهج العديد من المفاهيم، والقيم، والاتجاهات التي تسهم في تعزيز مفهوم الأمن الوطني لدى الطلبة (وزارة التربية والتعليم السعودية، 2010).

وبالتالي فإن طبيعة كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية ذات صبغة وطنية، واجتماعية في ظل ما تشتمل عليه من المفاهيم الاجتماعية والوطنية والفكرية، والسياسية التي تسهم في إعداد الطلبة وتمكينهم من فهم الجوانب المختلفة للأمن الوطني،

ومواكبة التطورات الحاصلة في المجتمعات المختلفة وإكساب الطلبة العديد من المفاهيم الاجتماعية التي تمكنهم من ممارسة الحياة الاجتماعية بشكل إيجابي وقيّمي بما يسهم في تحقيق الأمن الوطني من خلال القيام بالواجبات الموكولة إليهم بصدقٍ وأمانة (الطلاع، 2000).

أضف إلى ذلك أن إسهامات . كتب الدراسات الاجتماعية ومزاياها في العملية التعليمية، وفي إبراز أهمية الأمن الوطني تظهر من خلال ترسيخ مفهوم هذا الأمن في نفوس الطلبة، وإبرازه من خلال سلوكاتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية، وإبراز المؤشرات الدالة على هذه السلوكات بما يخدم المجتمع الذي يعيشون فيه من خلال العمل على حل مشكلاته والتحديات التي تواجهه بطرق إيجابية تعود على الوطن والمواطن بالخير (أبو حلو ومرعي وخريشة، 2004).

وبالنظر إلى مفهوم الأمن الوطني فإن هذا الأمن يُعد من أبرز الجوانب التي تسعى الدول والمجتمعات إلى تحقيقه من خلال العديد من المجالات والتي تبرز في غرس قيم الأمن الوطني في نفوس أفراد المجتمع عامة وطلبة المدارس خاصةً وهناك جوانب متعددة لمفهوم الأمن الوطني، **وتبرز هذه الجوانب من خلال ما يلي:**

أولاً: الأمن النفسي

يبرز الأمن النفسي ومدى ارتباطه بالأمن الوطني من خلال توفير البيئة الأمنة الخالية من الخوف والتوتر، بالإضافة إلى تحقيق الطمأنينة النفسية واستقرار الحياة المجتمعية بالإضافة إلى توفير الظروف التي من شأنها أن تسهم في تعزيز ثقة الفرد في نفسه، وإيجاد التكيف النفسي والشخصي والاجتماعي بعيداً عن مقومات التوتر والقلق (الشقحاء، 2004).

ثانياً: الأمن الاجتماعي

يرتبط الأمن الاجتماعي بالأمن الوطني بشكلٍ مباشر، وذلك من خلال الهدف المشترك الذي تسعى جميع وسائل ومؤسسات الدولة إلى تحقيقه، بالإضافة إلى جميع المؤسسات الأمنية، وذلك من خلال بناء شخصية الفرد المواطن الإيجابي القادر على تنمية وطنه، وتحقيق العلاقات الاجتماعية الإيجابية القائمة على أداء الواجبات الوطنية، والانتماء الديني، والقومي، واحترام الآخرين، وحقوقهم، والقيام بالواجبات المنوطة به كفرد فاعل في المجتمع، والتعاون المتبادل، الأمر الذي يسهم في تحقيق الأمن الوطني لجميع أفراد المجتمع (اسكندر، 2009).

ثالثاً: الأمن السياسي

ينظر إلى الأمن السياسي من جانبٍ هام كونه . يعدّ أهم الجوانب التي تعمل على درء المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تهدد الأمن الوطني للمجتمع، وتبرز أهمية الأمن السياسي من خلال توفير الطمأنينة الاجتماعية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وتحقيق الانتماء السياسي، ونبذ العزلة السياسية سواءً في الجانب الداخلي بالمجتمع، أو العالمي وعلاقته السياسية بأفراد المجتمعات الأخرى (الشقحاء، 2004).

رابعاً: الأمن العربي

يرتبط الأمن الجماعي بطبيعة الأفراد كجماعات موحدة، ويبرز ذلك من خلال تحقيق الأمن لجميع الأفراد، وأمن الدولة بشكل عام، وسلامة مقدراتها، وأراضيها، ويتم ذلك من خلال اتحاد عدد من الدول لتحقيق الأمن الجماعي لها، ومن الأمثلة على ذلك مجلس التعاون الخليجي الذي يسعى إلى تحقيق الأمن الجماعي لهذه الدول، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية التي تسعى إلى تحقيق الأمن العربي (الأسطل، 2010).

خامساً: الأمن الفكري

يُعد الأمن الفكري جزءاً من منظومة الأمن العام في المجتمع بل هو ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار الوطني، ويأتي الأمن الفكري على رأس قائمة الأولويات الأمنية لأهميته، وحساسيته البالغة من مخاطبته للعقل، وعلاقته بجوانب الأمن الأخرى. ويعرف الباحثون في العلوم الأمنية الأمن الفكري بأنه: سلامة فكر الإنسان، وعقله، وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية، والاعتدال في فهمه للأمور الدينية، والسياسية، وتصوره للكون، بالإضافة إلى أنه حماية عقل الإنسان، وفكره، ورأيه في إطار الثوابت الأساسية، والمقاصد والحقوق المشروعة المنبثقة من الإسلام عقيدة وشريعة، وحياة (الجحني، 2001).

سادساً: الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ تناول التقرير في الفصل الثاني الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني، ويتركز مفهوم الأمن الإنساني على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية والمادية، ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، والحكم

الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون، وانعدام التهديد، والخوف بأشكاله المختلفة (سعيد، 2001).

في ضوء ما تم تناوله حول كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، ودورها في تعزيز الأمن الوطني، والنظرة المستقبلية لهذا الدور، تبرز أهمية كتب الدراسات الاجتماعية، والوطنية في المملكة العربية السعودية بشكل عام، وفي محافظة القريات بشكل خاص، في هذا المجال، ومدى تطوير هذه المناهج لتتوافق مع التطورات الحاصلة في المجتمعات، وما طبيعة النظرة المستقبلية لهذه الكتب، الأمر الذي يتطلب الوقوف على طبيعة هذه الكتب، وبيان دورها، ونظرتها المستقبلية في تعزيز الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية بشكل عام، وفي محافظة القريات بشكل خاص.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تبرز مشكلة الدراسة من خلال الكشف عن دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في السعودية في تعزيز الأمن الوطني من وجهة نظر المعلمين، وكذلك الوقوف على النظرة المستقبلية لهذا الدور "محافظة القريات إنموذجاً". وبالتالي فإن الدور الذي تقوم به كتب الدراسات الاجتماعية، والوطنية في تحقيق الأمن الوطني، فإن إعدادها يجب أن يكون على سوية عالية، بشكل يسهم في غرس القيم، والمبادئ على اختلافها لتحقيق الأمن الوطني.

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تكّمن في الوقوف على طبيعة كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، وما الدور الذي تقوم به في تعزيز الأمن الوطني، ونظرتها المستقبلية، وبخاصة في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية، وما أحدثته هذه التطورات من تغيير في القيم والأفكار والمعتقدات، وكذلك في ظل التطورات والتغيرات، والمستجدات العربية، والعالمية المتسرعة، **وبالتحديد فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

- ما دور كتب الدراسات الاجتماعية، والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني من وجهة نظر المعلمين؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في وجهة نظر المعلمين حول دور كتب الدراسات الاجتماعية، والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني تعزى لمتغيري المؤهل العلمي، والخدمة العملية؟
- ما النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني ؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني من وجهة نظر المعلمين.
- الكشف عن الفروق في وجهة نظر المعلمين حول دور كتب الدراسات الاجتماعية، والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني، تبعاً لاختلاف متغيري المؤهل العلمي، والخدمة العملية.
- تحديد النظرة المستقبلية لدور هذه الكتب في تعزيز الأمن الوطني .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة ضمن مجالين، وهما:

أولاً: الأهمية النظرية (العلمية)

تكمن الأهمية النظرية للدراسة من خلال ما توفره من معلومات حول كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، ودورها في تعزيز الأمن الوطني، التي قد يستفيد منها المعلمون، بالإضافة إلى الباحثين في هذا المجال؛ والقائمون على وضع كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية وتأليفها في المملكة العربية السعودية، كما أنها قد يستفيد منها أولياء الأمور، والطلبة من خلال اطلاعهم على دور كتب التربية الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية بشكل عام، وفي محافظة القريات بشكل خاص.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية)

تأتي أهمية الدراسة العملية في ضوء نتائجها التي يمكن أن يستفيد منها القائمون على إعداد المناهج، والخطط الدراسية في المملكة العربية السعودية، لتضمين قيم تعزيز الأمن الوطني ضمن موضوعاتها، مما يسهم في صناعة القرارات المناسبة في هذا المجال، لاسيما ما يرتبط بتعزيز الأمن الوطني، بالإضافة إلى الإسهام في تطوير كتب التربية الاجتماعية والوطنية، بما يتناسب ونظرة مستقبلية تتوافق مع التطورات الحاصلة في مختلف

مجالات الحياة، وما يرافق ذلك من تغيرات في القيم والأفكار والمعتقدات، كما ويمكن أن يستفيد منها معلمو الدراسات الاجتماعية والوطنية، وذلك من خلال تدريب الطلبة وإكسابهم قيما، ومبادئ تعزيز الأمن الوطني، أضف إلى ذلك إمكانية استفادة وزارة التربية والتعليم إلى ضرورة تعزيز الأمن الوطني وأهميته، والتأكيد على النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية.

التعريفات الإجرائية

تشتمل الدراسة على عدد من المصطلحات ويمكن تعريفها إجرائياً على النحو الآتي:

الدور: يقصد به في هذه الدراسة مدى قدرة كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني، وغرسه في نفوس الطلبة. ويقاس في هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على مقياس دور كتب الدراسات الاجتماعية، والوطنية الذي تم إعداده لأغراض هذه الدراسة.

كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية: تشمل كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية من الصف السابع إلى الصف الأول المتوسط للفصل الدراسي الأول طبعة 2016، وكذلك كتاب الدراسات الاجتماعية والوطنية الفصل الدراسي الثاني الذي يحمل الطبعة نفسها.

الأمن الوطني: يقصد به في هذه الدراسة تحقيق الأمن للمجتمع ضد الأخطار التي تهدده، وتأمين الظروف الآمنة اقتصادياً واجتماعياً، ونفسياً، وسياسياً لتحقيق الأهداف، والغايات التي تعبر عن الرضا العام للمجتمع.

النظرة المستقبلية لدور الكتب: مجموعة المقترحات التي يقدمها المعلمون حول النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية الذي يتماشى مع التطورات العلمية والتكنولوجية، والتغيرات الاجتماعية، والظروف التي تمر بها المملكة العربية السعودية، وهذه النظرة تنعكس على الأهداف والمحتوى وطرائق التدريس، وأساليب التقويم.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة بالآتي:

- **المحدد البشري**: اقتصرت هذه الدراسة على معلمي الدراسات الاجتماعية في إدارة التعليم في محافظة القريات.
- **المحدد الزماني**: تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2018_2019 .
- **المحدد القياسي**: تقتصر نتائج هذه الدراسة على الأدوات التي تم استخدامها في هذه الدراسة، والتي تم إعدادها لأغراض هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

أجرى **الحفظي (2002)** دراسة في المملكة العربية السعودية هدفت إلى التعرف إلى دور التربية الوطنية في تنمية المواطنة في المجتمع السعودي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم المنهج التاريخي الذي يهتم بجمع الحقائق والمعلومات من خلال دراسة الوثائق، والسجلات والآثار، وكان الهدف من الدراسة تأكيد دور التربية الوطنية في تنمية الأمن الوطني في المجتمع السعودي، وكانت أداته عبارة عن قائمة لتحليل محتوى مقرر التربية الوطنية للصف الأول الثانوي. وقد اقتصرت عينته على مقرر التربية الوطنية للصف الأول الثانوي. أظهرت نتائج الدراسة أن للتربية الوطنية بكل أبعادها وتطبيقاتها أثر واضحاً في التنمية والمواطنة والرقي، وبدرجة مرتفعة بها، وأن التربية الوطنية تتضمن التربية للوطنية، والتربية للمواطنة، وأن التربية الوطنية في المجتمع السعودي رهان تربوي، وتحدٍ لإبراز المواطنة، وأن المدرسة أولاً، ثم الأسرة، والمسجد، وتعدّ وسائل الإعلام الوسائط التي لها التأثير الأكبر في عملية التثقيف الوطني في المجتمع السعودي.

كما وأجرت **بيت (Pitt, 2002)** دراسة في كندا هدفت إلى التعرف إلى دور التربية المدنية في تطور الحياة الديموقراطية والأمن الوطني في الدول التي تعاني من الصراعات، والنزاعات مثل كولومبيا. وتم اختيار ثلاث مدارس في كولومبيا تتميز في برامجها الفعالة بمجال التربية المدنية، وتم مقارنتها بثلاث مدارس في المناطق الريفية التقليدية. وذلك بهدف التعرف إلى الفروق في سلوك الطلبة، وفي البيئة الصفية. أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي المدارس من حيث البيئة الصفية، و مؤشرات الديموقراطية، لصالح المدارس في المناطق الغنية، كما بينت النتائج أن هناك دورا إيجابيا وبشكل مرتفع للتربية المدنية في الأمن وتطور الحياة الديموقراطية.

وقام **سميث (Smith, 2003)** بدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى التعرف إلى تأثير نظام التربية المدنية الوطنية . في المهارات والقيم الديمقراطية لدى الشباب، وتم اقتراح مشروع تربية وطنية مطور لطلبة المرحلتين الثانوية والجامعية، وبعد تطبيق البرنامج على عدد من المدارس، والجامعات اتضح أن تأثير البرنامج كان كبيراً على العديد من القيم والمهارات؛ حيث إن النزاعات المتعلقة بالتسامح الاجتماعي والفعالية السياسية، والاهتمام المدني تغير لدى الطلبة بشكل كبير جداً.

وهدفت دراسة **المسيان (2007)** التي أجريت في المملكة العربية السعودية إلى التعرف إلى اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية نحو منهج التربية الوطنية، ودوره في تحقيق الأمن الوطني للمجتمع في المملكة العربية السعودية. استخدم في هذه الدراسة استبانة أعدت لأغراض الدراسة. تكونت عينة الدراسة من (469) طالباً وطالبةً. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو دور منهج التربية الوطنية في تحقيق الأمن الوطني، ووضوح أهداف منهج التربية الوطنية، ودورها الإيجابي، كما بينت النتائج وجود اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو شمولية المنهج للقيم الإسلامية، ومفاهيم المواطنة والانتماء.

أما دراسة **المالكي (2009)** التي أجريت في المملكة العربية السعودية فهدفت إلى التعرف إلى دور التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة وتحقيق الأمن الوطني لدى طلبة المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين. استخدم المنهج الوصفي وصمم استبانة لهذا الغرض. تكونت عينة الدراسة من (٨٥) معلماً. أظهرت نتائج الدراسة أن دور مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة، كانت بدرجة متوسطة. والموافقة على مدى توافر القيم الوطنية في مقررات التربية الوطنية، كانت بدرجة كبيرة، والموافقة على دور التربية الوطنية في غرس القيم الوطنية وتنميتها، كانت بدرجة كبيرة، والموافقة على مدى إسهام مقررات التربية الوطنية في تعديل سلوك الطلبة، كانت بدرجة متوسطة.

وقام **دانيا وإيبوه (Dania & Eboh, 2013: B)** بدراسة في نيجيريا هدفت إلى الكشف عن دور تعليم المواد الاجتماعية في حل مشكلات انعدام الأمن الوطني، وكذلك الكشف عن دور المواطنين في دعم هذا الأمن. تكونت عينة الدراسة من (396) فرداً من المعلمين الجامعيين. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم عوامل انعدام الأمن الوطني هي: الجرائم والأنانية، والفقر، والبطالة ، وأن رعب الشعب وعدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وازدياد معدل الجريمة هي أهم آثار انعدام الأمن الوطني في نيجيريا، كما كشفت النتائج عن دور تعليم الدراسات الاجتماعية في تحقيق الأمن الوطني جاء بدرجة مرتفعة، وذلك من خلال المعلومات، والمهارات، وغرس القيم، والاتجاهات، وايجاد المواطنة الصالحة، وتضمين الكتب الكثير من القضايا التي تعمل على تفعيل التنمية الوطنية.

أما دراسة **دانيا وإيبوه (Dania & Eboh, 2013)** التي أجريت في نيجيريا فهدفت إلى الكشف عن إمكانية استخدام المعرفة المكتسبة من الدراسات الاجتماعية كأداة حقيقة في حل مشكلة انعدام الأمن الوطني. ودراسة الأدوار التي يمكن أن يؤديها تعليم الدراسات الاجتماعية في إنتاج مواطنين صالحين يمكن أن يساعدوا بقدر ضئيل في معالجة هذه المشاكل المعقدة المتمثلة في انعدام الأمن الوطني في نيجيريا، ودور المواطنين في تعزيز الأمن الوطني، وكذلك علاج مشاكل انعدام الأمن الوطني، وعواقبة في دولة تعاني من مشاكل متعددة مثل الاختطاف، والسطو، والقتل الطائفي، والاغتصاب، وإدمان المخدرات، والرشوة، والفساد وما إلى ذلك. أظهرت نتائج الدراسة أن تعليم الدراسات الاجتماعية أداة حقيقة للاندماج في التنمية الوطنية، وإن السلام والأمن شرطان أساسيان للنجاح والتنمية المستدامة لأي دولة بما في ذلك نيجيريا، وأن تعليم الدراسات الاجتماعية يسهم إسهاماً هائلاً في تحقيق الأمن الوطني في نيجيريا من خلال تدريسها.

كما قام **شيدوبي (Chidobi,2015)** بدراسة في نيجيريا هدفت إلى معرفة التحديات التي يواجهها التعليم الثانوي من أجل الأمن الوطني، والتنمية المستدامة، وتحديد أهمية الإدارة الفعالة للمرحلة الثانوية على الأمن الوطني والتنمية المستدامة في كتب التربية الوطنية، وإيجاد المشاكل التي يواجهها مديرو المدارس الثانوية في تحقيق ذلك. استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبيان للكشف عن علاقة التحديات التي واجهتها الإدارة الفعالة في التعليم الثانوي كأداة للأمن الوطني، والتنمية المستدامة في نيجيريا. تكونت عينة الدراسة من (270) مشاركاً من الذكور والإناث. أظهرت النتائج أن بعض التحديات تشمل الافتقار إلى المعلمين المؤهلين، والبيئة غير المناسبة، والفشل في الاختبارات التي بدورها تعيق الإدارة الفعالة للتعليم الثانوي.

وأجرى **العدوان (Al- Edwan, 2016)** دراسة في الأردن هدفت إلى الكشف عن مفاهيم التربية الأمنية في الكتب المدرسية للتربية الوطنية للمرحلة الثانوية. اعتمد في هذه الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي. تكونت عينة الدراسة من جميع الكتب المدرسية للتربية الوطنية للصفوف الثامن والتاسع والعاشر، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إعداد نموذج لتحليل محتوى الكتب المدرسية التي تضمنت مفاهيم التعليم الأمني مقسمه ضمن أربعة مجالات: "الأمن الفكري، الأمن السياسي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي). أظهرت النتائج أن كتاب التربية الوطنية للصف العاشر كان أكثر شمولية لمفاهيم التعليم الأمني من الصفوف الثامن والتاسع، كما تبين أن إدراج مفاهيم التربية الأمنية في الكتب المدرسية للتربية الوطنية يختلف في المراحل الثانوية، في حين أن مستوى تسلسل هذه المفاهيم في الكتب المدرسية كان منخفض، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تكامل مفاهيم التربية الأمنية بين كتب التربية الأمنية في المرحلة الثانوية في الأردن.

التعقيب على الدراسات السابقة

بمطالعة وتحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، يلحظ الاهتمام المتزايد بتعزيز الأمن الوطني، وتأتي الدراسة الحالية ضمن إطار هذا الاهتمام، لا سيما في ظل التطور المعرفي والعلمي والتكنولوجي المتسارع، وفي ظل الظروف والمتغيرات الحاصلة، التي لامست مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، والوطنية، والتعليمية.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة، فهناك بعض الدراسات اهتمت بتناول دور كتب التربية الاجتماعية والوطنية في تنمية المواطنة، كدراسة الحفظي (2002)، ودراسة المالكي (2009)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود دور إيجابي وفعّال للكتب في تنمية الولاء والانتماء للوطن في نفوس الطلبة.

وهناك دراسات اهتمت بتناول دور كتب التربية الاجتماعية والوطنية في تطوير الحياة الديموقراطية، كما جاء في دراسة بيت (Pitt, 2002)، والبعض الآخر من الدراسات اهتم بالكشف عن مفهوم الانتماء الوطني لدى الطلبة، كما ورد في دراسة العدوان (Al- Edwan, 2016).

وتناولت دراسة المسيان (2007) اتجاهات الطلبة نحو منهج التربية الوطنية، ودوره في تحقيق الأمن الوطني للمجتمع في المملكة العربية السعودية. في حين تناولت دراسة (Dania & Eboh, 2013: A) دور كتب الدراسات الاجتماعية في تحقيق الأمن الوطني.

وبمحاولة المقارنة بين الدراسة الحالية، والدراسات السابقة، وتحديد موقع الدراسة الحالية بين هذه الدراسات، وما يميزها، فإن ذلك يتضح من خلال متغيرات الدراسة الحالية، المتمثلة بموضوعها في الكشف عن دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني في السعودية ووضع نظرة مستقبلية لهذا الدور"محافظة القريات إنموذجاً"، والذي لم يتم تناوله بالبحث والدراسة، وخاصةً في البيئة محافظة القريات على وجه الخصوص بحدود إطلاع الباحث.

وفي ضوء ما سبق يؤمل أن يكون لهذه الدراسة موقعاً ما بين الدراسات السابقة، وتكون انطلاقة لدراسات أُخرى في هذا المجال، وبالتالي فإن أبرز مبررات إجراء هذه الدراسة تكمن في ندرة الدراسات حول دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني، بالإضافة إلى عينة الدراسة المتمثلة بالمعلمين الذين هم على إطلاع واسع في هذا المجال.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي، للكشف عن دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (165) معلماً، للفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2019/2018، وفقاً للسجلات الرسمية في تربية محافظة القريات.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (145) معلماً من معلمي الدراسات الاجتماعية في المدارس الحكومية التابعة لإدارة التعليم في محافظة القريات، تم اختيارهم بالطريقة القصدية كونهم المستهدفين في هذه الدراسة.

أدوات الدراسة

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام ثلاث أدوات، وهي على النحو الآتي:

- **أولاً: استبانة دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية**

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة والكشف عن دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية، تم إعداد استبانة لهذا الغرض، وذلك بعد الرجوع إلى الأدب التربوي ضمن هذا الإطار، بالإضافة إلى الدراسات السابقة، كدراسة المالكي (2009)، والحفظي (2002)، والمسيان (2007)، وكتب الدراسات الاجتماعية والوطنية السعودية طبعة (2016)، وفي ضوء ذلك أعدت الاستبانة، وتكونت بصورتها الأولية من (37) فقرة، موزعة على أربعة مجالات، وهي: مجال الأمن النفسي، ومجال الأمن الفكري، ومجال الأمن الاجتماعي، ومجال الأمن العربي والسلم العالمي.

صدق الاستبانة

لقد تم إيجاد مؤشرات صدق استبانة دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية على النحو الآتي:

أولاً: صدق المحتوى

تم التحقق من صدق محتوى استبانة دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية من خلال عرضها على (8) محكّمين من المتخصصين في الإدارة التربوية، والقياس والتقويم والدراسات الاجتماعية في جامعة اليرموك والجامعات السعودية؛ حيث طلب إليهم إبداء الرأي حول سلامة الصياغة اللغوية للفقرات، ومدى وضوحها من حيث المعنى وسهولة الفهم، وأي ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وتم اعتماد ما نسبته (80%) من إجماع المحكّمين لقبول الفقرة، أو رفضها وبناءً على ذلك، ووفقاً لآراء لجنة المحكّمين، تم إعادة صياغة (12) فقرة من الناحية اللغوية، بالإضافة إلى حذف (4) فقرات، كما تم استبدال بعض المفردات لتعطي معنى أدق وأوضح، واستناداً إلى تلك التعديلات تكونت استبانة دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بصورتها النهائية من (33) فقرة، وقد أشار المحكّمون إلى مناسبة الاستبانة للكشف عن دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني.

ثانياً: صدق البناء

تم التحقق من صدق البناء لاستبانة دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة مكونة من (20) معلماً، وتم حساب قيم معاملات ارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه، وتراوحت القيم بين (0.40- 0.89)، وقيم معاملات ارتباط الفقرة بالمقياس ككل، وتراوحت بين (0.38- 0.88).

كما تم حساب قيم معاملات الارتباط البينية لمجالات استبانة دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، وتراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.79- 0.88)، وقيم معاملات ارتباط المجالات بالاستبانة ككل، وتراوحت بين (0.80- 0.87).

ثبات استبانة دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية

تم إيجاد ثبات استبانة دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test- retest)، من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (20) معلماً من خارج عينة الدراسة، وأُعيد تطبيقها على نفس العينة بعد فاصل زمني، مدته أُسبوعان، وتم حساب قيم معاملات الثبات للمجالات، والاستبانة ككل باستخدام معامل (ارتباط بيرسون)، وتراوحت بين (0.83 – 0.88)، وللاستبانة ككل (0.89)، وباستخدام معادلة (كرونباخ ألفا)، تراوح ثبات الاتساق الداخلي للمجالات بين (0.81 – 0.87)، وللاستبانة ككل (0.88).

طريقة التصحيح

تكونت استبانة دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بصورتها النهائية من (33) فقرة، يضع المستجيب إشارة (×) أمام كل فقرة لبيان مدى تطابق ما يرد في الفقرة مع قناعته الشخصية، وفقاً لتدرج ليكرت (Likert) الخماسي وهي: بدرجة كبيرة جداً (5) درجات، بدرجة كبيرة (4) درجات، بدرجة متوسطة (3) درجات، بدرجة قليلة (2) درجتان، بدرجة قليلة جداً (1) درجة، وبناءً على ذلك فقد تراوحت الدرجة على كل فقرة من فقرات الاستبانة بين درجة واحدة وخمس درجات، وبما أن الاستبانة تكونت من (33) فقرة، فإن أعلى درجة يمكن أن يحصل عليها المستجيب هي (165) درجة، وأدنى درجة هي (33)، وقد تم تصنيف المتوسطات الحسابية لتحديد دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية على النحو الآتي: (أقل من 2.66 درجة منخفضة)، (من 2.66- 3.67 درجة متوسطة)، (أعلى من 3.67 درجة مرتفعة).

- **ثانياً: أسئلة المقابلة**

تم إعداد أسئلة لمقابلة المعلمين، وتم إعداد هذه الأسئلة بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة كدراسة المالكي

(2009)، ودراسة الحفظي (2002) ودراسة العدوان (Al- Edwan, 2016)، بالإضافة إلى مراجعة كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، طبعة (2016)، واستطلاع آراء بعض المعلمين في تخصص الدراسات الاجتماعية، وبناءً على ذلك فقد تم صياغة تسعة أسئلة للكشف عن النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في الأمن الوطني في السعودية.

صدق أسئلة المقابلة

تم التحقق من صدق محتوى أسئلة المقابلة وصياغتها من خلال عرضها على (8) محكّمين من المتخصصين في القياس والتقويم، والدراسات الاجتماعية في جامعة اليرموك، والجامعات السعودية؛ حيث طلب إليهم إبداء الرأي حول سلامة الصياغة اللغوية للأسئلة، ومدى وضوحها من حيث المعنى وسهولة الفهم، وأي ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وتم اعتماد ما نسبته (80%) من إجماع المحكّمين لقبول هذه الأسئلة، أو رفضها وبناءً على ذلك، ووفقاً لآراء المحكّمين، تم إعادة صياغة (4) أسئلة من الناحية اللغوية، واستناداً إلى تلك التعديلات تكونت أسئلة المقابلة من (9) أسئلة، وقد أشار المحكّمون إلى مناسبة الأسئلة للكشف عن النظرة المستقبلية لدور كتب التربية الاجتماعية، والوطنية في تعزيز الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية بشكل عام، وفي محافظة القريات بشكل خاص.

إجراءات الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع الإجراءات والخطوات الآتية:

- تم إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية، بعد التحقق من صدقها وثباتها من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة، بالإضافة إلى عرضها على (8) محكّمين، والأخذ بآرائهم وملاحظاتهم.
- تحديد أفراد مجتمع الدراسة، وذلك من خلال الرجوع إلى السجلات الرسمية التابعة لمديرية تعليم محافظة القريات، والحصول على الأعداد الرسمية لذلك، وتحديد عدد أفراد عينة الدراسة، والبالغ عددهم (145) معلماً، تم اختيارهم بالطريقة القصدية.
- تم توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة لغايات جمع البيانات، وتم توضيح طريقة الإجابة على أداة الدراسة، وبيان جميع المعلومات المتعلقة بذلك، وأن استجاباتهم على أداة الدراسة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وضرورة الإجابة على جميع فقرات أداة الدراسة بدقة، بالإضافة إلى مقابلة المعلمين، وطرح أسئلة المقابلة عليهم، وأُعطي أفراد عينة الدراسة الوقت الكافي للإجابة على أداة الدراسة.
- تم جمع أداة الدراسة والتأكد من صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي، وتصنيفها حسب متغيرات الدراسة، واستخدام نظام (SPSS) للمعالجات الإحصائية بهدف استخراج النتائج للإجابة عن أسئلة الدراسة.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

- المؤهل العلمي: وله فئتان (بكالوريوس، دراسات عليا).
- الخدمة العملية: ولها فئتان (أقل من 5 سنوات، 5 سنوات فأكثر).

ثانياً: المتغير التابع:

- تعزيز الأمن الوطني.

المعالجات الإحصائية

لغايات استخراج البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- **للإجابة عن السؤال الأول**، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- **للإجابة عن السؤال الثاني**، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الثنائي.

نتائج الدراسة ومناقشتها

- **أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول**: "ما دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني من وجهة نظر المعلمين؟".

➢ للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول كل مجال من مجالات دور كتب الدراسات

الاجتماعية والوطنية، ودورها ككل، كما هو مبين في الجدول (1).

جدول (1)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول المجالات والأداة ككل مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1	2	الأمن النفسي	3.85	0.83	مرتفع
2	1	الأمن الفكري	3.78	0.84	مرتفع
3	3	الأمن الاجتماعي	3.75	0.81	مرتفع
4	4	الأمن العربي والسلم العالمي	3.72	0.82	مرتفع
		دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية ككل	3.77	0.79	مرتفع

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (1) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول المجالات، تراوحت بين (3.72-3.85)، وبدرجة مرتفعة لجميع المجالات، وجاء في المرتبة الأولى مجال " الأمن النفسي"، بمتوسط حسابي (3.85)، وفي المرتبة الثانية جاء مجال "الأمن الفكري"، بمتوسط حسابي (3.78)، وجاء في المرتبة الثالثة مجال "الأمن الاجتماعي"، بمتوسط حسابي (3.75)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء مجال "الأمن العربي والسلم العالمي"، بمتوسط حسابي (3.72)، وبلغ المتوسط الحسابي للدور ككل (3.77)، وبدرجة تقييم مرتفعة .

- **ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني**: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في وجهة نظر المعلمين حول دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني تعزى لمتغيري المؤهل العلمي، والخدمة العملية؟".

➢ **للإجابة عن هذا السؤال**، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة والأداة ككل، تبعاً للمتغيرات الشخصية، كما هو مبين في الجدول (2).

جدول (2)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	المستوى	الامن الفكري		الامن النفسي		الامن الاجتماعي		الامن العربي والسلم العالمي		الاداة ككل	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المؤهل العلمي	بكالوريوس	3.81	0.79	3.88	0.75	3.82	0.74	3.75	0.77	3.82	0.73
	دراسات عليا	3.60	1.04	3.73	1.13	3.42	1.05	3.61	1.04	3.56	1.02
الخدمة العملية	اقل من 5سنوات	4.04	0.49	4.07	0.47	3.89	0.49	3.98	0.50	3.98	0.41
	5سنوات فأكثر	3.71	0.89	3.79	0.89	3.72	0.87	3.66	0.88	3.72	0.85

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (2) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية في آراء أفراد العينة حول دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني، تبعاً لمتغيري المؤهل العلمي، والخدمة العملية، وللتعرف إلى الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الثنائي (2 way MNOVA) على مجالات الدراسة، تبعاً للمتغيرات الشخصية، كما هو مبين في الجدول (3)

جدول (3)

نتائج تطبيق تحليل التباين الثنائي (2 way MNOVA) على مجالات الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
المؤهل العلمي	الامن الفكري	0.69	1.00	0.69	1.01	0.32
	الامن النفسي	0.29	1.00	0.29	0.43	0.51
	الامن الاجتماعي	2.89	1.00	2.89	4.53	0.04
	الامن العربي والسلم العالمي	0.23	1.00	0.23	0.34	0.56
الخدمة العملية	الامن الفكري	2.13	1.00	2.13	3.10	0.08
	الامن النفسي	1.58	1.00	1.58	2.32	0.13
	الامن الاجتماعي	0.45	1.00	0.45	0.71	0.40
	الامن العربي والسلم العالمي	2.19	1.00	2.19	3.28	0.07
الخطأ	الامن الفكري	93.26	136.00	0.69		
	الامن النفسي	92.73	136.00	0.68		
	الامن الاجتماعي	86.60	136.00	0.64		
	الامن العربي والسلم العالمي	90.87	136.00	0.67		
المجموع	الامن الفكري	2.078.40	139.00			
	الامن النفسي	2155.19	139.00			
	الامن الاجتماعي	2046.10	139.00			
	الامن العربي والسلم العالمي	2021.33	139.00			

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (3)، ما . يأتي:

- عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في آراء أفراد العينة حول مجالات الدراسة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي؛ حيث كانت قيم (F) غير دالة احصائياً
- عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في آراء أفراد العينة حول مجالات الدراسة تعزى إلى متغير الخدمة العملية؛ حيث كانت جميع قيم (F) غير دالة احصائياً

كما تم تطبيق تحليل التباين الثنائي (2way NOVA) للكشف عن الفروق في آراء أفراد العينة حول دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني ككل، تبعاً للمتغيرات الشخصية، كما هو مبين في الجدول (4).

جدول (4)

نتائج تطبيق تحليل التباين الثنائي (2way ANOVA) على دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني ككل تبعاً للمتغيرات الشخصية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
المؤهل العلمي	1.06	1.00	1.06	1.75	0.19
الخدمة العملية	1.30	1.00	1.30	2.14	0.15

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الخطأ	82.67	136.00	0.61		
المجموع	2061.99	139.00			

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4) عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في آراء أفراد العينة حول دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني ككل تعزى إلى متغيري (المؤهل العلمي، والخدمة العملية) ؛ حيث كانت جميع قيم (F) غير دالة إحصائياً.

- **ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:** "ما النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني؟".

➢ **للإجابة عن هذا السؤال**، تم استخدام المقابلة للكشف عن دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني, من وجهة نطر المعلمين، وذلك بهدف الإجابة عن سؤال الدراسة الذي ينص على: "ما النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية، والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني؟" ، **وقد أظهرت نتائج أسئلة المقابلة ما يأتي:**

السؤال الأول: "هل تعتقد أن كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية الحالية تغطي موضوع الأمن الوطني؟".

أظهرت النتائج أن تقديرات المعلمين حول ما تغطيه مناهج الدراسات الاجتماعية والوطنية الحالية لموضوع الأمن الوطني كان مرتفعاً الى حدٍ ما، ولكنه يحتاج لبعض التدعيم بالموضوعات المرتبطة بالأمن الوطني.

السؤال الثاني: "من وجهة نظرك هل تضمين مفاهيم الأمن الوطني في كتب الدراسات الاجتماعية الوطنية الحالية كان مناسباً؟ ولماذا؟".

أظهر أفراد عينة الدراسة أنه كان مناسباً بدرجة متوسطة، وضرورة تضمين مفاهيم الأمن الوطني في الكتب، ويجب أن تعطى المفردات الموضوع من جميع الجوانب.

السؤال الثالث: "ما رأيك في تضمين مفاهيم الأمن الوطني في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية؟ بين كيف؟".

أبدى أفراد عينة الدراسة رأيهم في تضمين مفاهيم الأمن الوطني في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بأنها جيدة، وترتبط بتاريخ الاستقرار بالمملكة بعد توحيدها، والانتماء للأرض (الجغرافيا).

السؤال الرابع: "من خلال خبرتك ما الدور الذي قد تلعبه كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني؟".

أظهرت النتائج أن إجابات المعلمين أشارت إلى وجود دور كبير لكتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الجانب السلوكي والتربوي لدى الطلاب تجاه وطنهم، وتعزيز مفاهيم الأمن الوطني وتنميته في نفوسهم، وتعزيز منظومتهم الفكرية وتزويدهم بالمهارات، والقيم، والاتجاهات والعمل على حل المشكلات التي تواجه الوطن، والمواطن في مختلف الجوانب الأمنية، والسياسية، والاقتصادية.

السؤال الخامس: "من وجهة نظرك، ما السبل المناسبة لتفعيل دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني؟".

أظهرت إجابات المعلمين حول رأيهم في السُبل المناسبة لتفعيل دور كتب الدراسات الاجتماعية، والوطنية في تعزيز الأمن الوطني من خلال تدعيم المناهج بموضوعات الأمن الوطني، وتعزيز بعض مفاهيم التربية الوطنية، ووجود قيم سلوكية مضمنة بمناهج كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية.

السؤال السادس: "من خلال خبرتك: كيف يمكن تفعيل كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية ودورها في تعزيز الأمن الوطني؟".

أبدى أفراد عينة الدراسة رأيهم حول كيفية تفعيل كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، في تعزيز الأمن الوطني من خلال ما يضاف من مفاهيم، يتم تفعيلها من خلال التطبيقات، والأنشطة الصفية وغير الصفية.

السؤال السابع: "ما سبل تحسين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية ودورها في تعزيز الأمن الوطني؟".

أظهر أفراد عينة الدراسة رأيهم حول سُبل تحسين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني من خلال الاستفادة من الخبرات داخل وزارة التعليم، والجامعات، والميدان التربوي في تأصيل المعايير، وتدعيم الكتب بموضوعات الأمن الوطني التي تتناول النشاطات الإنسانية والعمليات الاجتماعية.

السؤال الثامن: "من المسئول عن تحسين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية ودورها في تعزيز الأمن الوطني؟ وكيف يمكنه فعل ذلك؟".

أجاب أفراد عينة الدراسة بأن المسؤولين عن تحسين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في المملكة العربية السعودية هم (الإدارة العامة للإشراف التربوي، شركة التطوير، هيئة التقويم، المؤسسات العلمية الحكومية والأهلية، المعلمون والمشرفون في الميدان التربوي).

السؤال التاسع: "هل ترى أنه من الممكن تحسين كتب الدراسات الاجتماعية وكتبها وتفعيل دورها في تعزيز الأمن الوطني؟".

كانت إجابات المعلمين "نعم" من الممكن تحسين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، من خلال المشاريع التي تقيمها وزارة التعليم في تطوير المناهج، ووجود مرجعية لها في الوزارة، وإشراك القطاعات الأخرى داخل الوزارة وخارجها.

مناقشة النتائج والتوصيات

- **أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول**، الذي ينص على: "ما دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني من وجهة نظر المعلمين؟".

أظهرت النتائج أن مجال "الأمن النفسي"، جاء في المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الثانية مجال "الأمن الفكري"، وجاء في المرتبة الثالثة مجال "الأمن الاجتماعي"، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة مجال "الأمن العربي والسلم العالمي"، وجاء دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بدرجة مرتفعة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما تقدمه كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في الواقع المدرسي والمجتمعي الذي يحقق الأمن النفسي، وبالتالي فإن طبيعة هذه الكتب ودورها يظهر بارزاً من خلال غرس القيم والمعايير الوطنية في نفوس الطلبة، والسعي إلى ترسيخ هذه القيم وتنميتها في نفوس الطلبة، مما يسهم في تحقيق الأمن النفسي لديهم.

كما ويمكن عزو هذه النتيجة استناداً إلى الجانب العملي الذي يقترن بالجانب النظري من خلال تعزيز القيم الوطنية، ونشر الديمقراطية، وتداولها بين الطلبة، وأفراد المجتمع، بهدف تعزيز الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية ويبدو ذلك جلياً من خلال ما يتحقق، ويظهر في سلوكات الطلبة، وأفراد المجتمع سواءً في الجانب النفسي، أو الفكري، أو الاجتماعي، وكذلك الأمن العربي والسلم العالمي .

واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة الحفظي (2002)، التي أشارت نتائجها إلى أن دور التربية الوطنية في الأمن الوطني والرقمي وتنمية المواطنة، كان بدرجة مرتفعة، كما اتفقت مع دراسة بت (Pitt, 2002)، التي بينت نتائجها وجود دور إيجابي وبشكل مرتفع للتربية المدنية في الأمن وتطور الحياة الديمقراطية، كما اتفقت مع دراسة دانيا وأبوا (Dani & Eboh, 2013) التي أشارت إلى أن دور المواد الاجتماعية في حل مشكلات الأمن الوطني، جاء بدرجة مرتفعة.

واختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة المسيان (2007)، التي أشارت إلى أن دور مناهج التربية الوطنية في تحقيق الأمن الوطني، جاء بدرجة متوسطة، كما اختلفت نتائجها حول دور مادة التربية الوطنية وأهدافها في تنمية قيم المواطنة، التي جاءت بدرجة متوسطة.

- **ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني**: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في وجهة نظر المعلمين حول دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني تعزى لمتغيري المؤهل العلمي، والخدمة العملية؟".

أظهرت النتائج عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة حول دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني، ودور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية ككل، تعزى إلى متغيري المؤهل العلمي والخدمة العملية؛ حيث كانت جميع قيم (F) غير دالة احصائياً.

ويمكن تفسير هذه النتيجة التي أشارت إلى عدم وجود فروق في وجهة نظر المعلمين حول دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني، وذلك في ضوء البيئة التي يعيشها

الطلبة سواءً أكان في البيئة المدرسية أم في البيئة الأسرية، أم في البيئة المجتمعية ككل، وبالتالي فإن وجهة نظر المعلمين ستتخذ منحنى واحدا حول دور هذه الكتب وبخاصة في ضوء ما يبدو، ويظهر من سلوكات لدى الطلبة خلال ممارساتهم اليومية خلال العملية التعليمية.

كما ويمكن عزو هذه النتيجة استناداً إلى طبيعة الأمن الوطني، ومدى الانتماء الذي يبدو جلياً في سلوك الطلبة، ويظهر واضحا لدى جميع المعلمين، الأمر الذي قد لا يختلف عليه اثنان حول دور هذه الكتب سواء لدى المعلمين ذوي الخدمة العملية الطويلة أو القصيرة، وكذلك وفق المؤهل العلمي، وهذا قد يعود سببه إلى النتائج التي تحققها هذه الكتب من تعزيز للأمن الوطني، ويظهر بشكل واضح لدى جميع المعلمين بغض النظر عن خبرتهم العملية، ومؤهلاتهم العلمية.

واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة المالكي (2009) التي أشارت نتائجها إلى عدم وجود فروق في وجهات النظر حول دور كتب التربية الوطنية في الديمقراطية والأمن الوطني.

واختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة بيت (Pitt, 2002) التي أشارت إلى عدم وجود فروق في وجهات النظر، وبينت مجموعات الدراسة حول دور التربية المدنية في الحياة الديمقراطية والأمن الوطني.

- **ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:** "ما النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني؟".

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المقابلة للكشف عن دور كتب الدراسات الاجتماعية، والوطنية في محافظة القريات في تعزيز الأمن الوطني، من وجهة نطر المعلمين, وذلك بهدف الإجابة عن سؤال الدراسة الذي ينص على: "ما النظرة المستقبلية لدور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في السعودية في تعزيز الأمن الوطني؟". **أظهرت النتائج ما يلي:**

السؤال الأول: "هل تعتقد أن كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية الحالية تغطي موضوع الأمن الوطني؟".

أظهرت النتائج أن تقديرات المعلمين حول ما تغطية مناهج الدراسات الاجتماعية والوطنية الحالية لموضوع الأمن الوطني كان مرتفعاً إلى حدٍ ما، ولكنه يحتاج لبعض التدعيم بالموضوعات.

السؤال الثاني: "من وجهة نظرك هل تضمين مفاهيم الأمن الوطني في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية الحالية كان مناسباً؟ ولماذا؟".

أشار أفراد عينة الدراسة إلى مناسبة تضمين مفاهيم الأمن الوطني، وبأنه يغطي المفردات التي تغطي الموضوع.

السؤال الثالث: "ما رأيك في تضمين مفاهيم الأمن الوطني في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية؟ بين كيف؟".

أشار المعلمون أن تضمين مفاهيم الأمن الوطني في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية جاءت جيدة، وترتبط بتاريخ الاستقرار بالمملكة بعد توحيدها، والانتماء للأرض (الجغرافيا).

السؤال الرابع: "من خلال خبرتك ما الدور الذي قد تلعبه كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني؟".

أظهرت النتائج أن إجابات المعلمين أشارت إلى وجود دور كبير لكتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الجانب السلوكي والتربوي لدى الطلاب اتجاه وطنهم، وتعزيز مفاهيم الأمن الوطني وتنميتها في نفوسهم, وتعزيز منظومتهم الفكرية، وتزويدهم بالمهارات، والقيم، والاتجاهات والعمل على حل المشكلات التي تواجه الوطن، والمواطن في مختلف الجوانب الأمنية، والسياسية، والاقتصادية.

السؤال الخامس: "من وجهة نظرك, ما السُبل المناسبة لتفعيل دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني؟".

أشار أفراد عينة الدراسة إلى أن السُبل المناسبة في تفعيل دور كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في تعزيز الأمن الوطني يتم من خلال تدعيم المناهج بموضوعات الأمن الوطني وتعزيز بعض مفاهيم التربية الوطنية، ووجود قيم سلوكية مضمنة بمناهج كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية.

السؤال السادس: "من خلال خبرتك: كيف يمكن تفعيل الكتب ودورها في تعزيز الأمن الوطني؟".

أشارت النتائج إلى أن تفعيل دور المناهج في تعزيز الأمن الوطني يتم من خلال ما يضاف من مفاهيم وتفعيلها من خلال التطبيقات والأنشطة الصفية وغير الصفية.

السؤال السابع: "ما سُبل تحسين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية ودورها في تعزيز الأمن الوطني؟".

أشار أفراد عينة الدراسة إلى أن سُبل تحسين الكتب في تعزيز الأمن الوطني يتم من خلال الاستفادة من الخبرات داخل وزارة التعليم والجامعات والميدان التربوي في تأصيل المعايير، وتدعيم الكتب بموضوعات الأمن الوطني التي تتناول النشاطات الإنسانية والعمليات الاجتماعية.

السؤال الثامن: "من المسئول عن تحسين الكتب ودورها في تعزيز الأمن الوطني؟ وكيف يمكنه فعل ذلك؟".

أجاب المعلمون بأن المسؤولين عن تحسين الكتب في المملكة العربية السعودية هم (الإدارة العامة للإشراف التربوي، شركة التطوير، هيئة التقويم، المؤسسات العلمية الحكومية والأهلية، المعلمون والمشرفون في الميدان التربوي).

السؤال التاسع: "هل ترى أنه من الممكن تحسين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية وتفعيل دورها في تعزيز الأمن الوطني؟".

كانت إجابات المعلمين "نعم" من الممكن تحسين الكتب، من خلال المشاريع التي تقيمها وزارة التعليم في تطوير المناهج، ووجود مرجعية لها في الوزارة وإشراك القطاعات الأخرى داخل الوزارة وخارجها.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ما أشار إليه المعلمون في إجاباتهم التي أظهرت أن هناك نظرة مستقبلية إيجابية لكتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار في المملكة بعد توحيدها، وكذلك من خلال تزويد الطلاب بالمهارات، والقيم، والاتجاهات الوطنية الإيجابية التي تعزز من الأمن الوطني.

استناداً إلى ما يمكن أن تقدم كتب الدراسات الاجتماعية الوطنية مستقبلاً في تحقيق الأمن الوطني، وتحقيق هذه النظرة التي يعول عليها الكثير مستقبلاً لدورها الفاعل والإيجابي في تعزيز الأمن الوطني وتحقيقه في المملكة العربية السعودية.

واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة الحفظي (2002)، التي أشارت أن هناك أثرا واضحا ودورا إيجابيا في الأمن الوطني والتربية الوطنية، كما اتفقت مع دراسة المسيان (2007)، التي أشارت إلى وجود دور مستقبلي وإيجابي لكتب التربية الوطنية، كما اتفقت مع دراسة دانيا وإيبوه (Dani & Eboh, 2013) التي أشارت إلى وجود دور حقيقي للتربية الوطنية والدراسات الاجتماعية في تحقيق الاندماج والتنمية الوطنية وشرط أساسي لتحقيق السلام والأمن الوطني.

التوصيات

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن أن توصي الدراسة بما يأتي:

- إعادة النظر في إعداد كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في ضوء التطورات العالمية الحاصلة.
- تضمين المزيد من المفاهيم التي تعزز من الأمن الوطني.
- عقد الدورات والمحاضرات التي من شأنها أن تعزز مفهوم الأمن الوطني لدى جميع أفراد المجتمع.

المراجع العربية

1. أبو حلو، يعقوب ومرعي، توفيق وخريشة، علي. (2004). مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية. الكويت: الجامعة العربية المفتوحة.
2. الأسطل، مصطفى. (2010). الذكاء العاطفي وعلاقته بمهارات مواجهة الضغوط لدى طلبة كليات التربوية بجامعة غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. اسكندر، نبيل. (2009). الأمن الاجتماعي وقضية الحرية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
4. برهم، نضال. (2006). طرق تدريس الجغرافيا. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
5. الجحني، علي. (2001). الإرهاب والفهم المفروض للإرهاب المفروض. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
6. الحفظي، عبدالرحمن. (2002). دور التربية الوطنية في تنمية المواطنة في المجتمع السعودي. رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
7. سعيد، جودت. (2001). كن كابن آدم. دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع.
8. الشقحاء، فهد. (2004). الأمن الوطني: تصور شامل. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
9. الضو، أكرم. (2013). الأمن الوطني والأمن الاجتماعي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.
10. الطلاع، رضوان. (2000). نحو أمن فكري إسلامي. الرياض: د.ن.
11. عاشور، محمود. (2009). أسس علم الخرائط. دبي: دار القلم للنشر والتوزيع.

12. العمر، أحمد. (2004). مدى معرفة معلمي الجغرافية في المرحلة الثانوية في الأردن للمهارات الجغرافية ودرجة ممارستهم لها من وجهة نظرهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
13. العنزي، عبدالعزيز والزبون، محمد. (2015). أسس تربوية مقترحة لتطوير مفهوم الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات العلوم التربوية، 42(2)، 641-659.
14. المالكي، عطية. (2009). دور تدريس مادة التربة الوطنية لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة الليث. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
15. المسيان، عبدالحميد. (2007). اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو منهج التربية الوطنية ودورة في تحقيق أمن المجتمع. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
16. الناجي، حسن. (2002). اشتقاق معايير صادقة لتقويم المنهج المدرسي بمراحل مختلفة. مجلة كلية التربية، 2 (13)، 40-56.
17. وزارة التربية والتعليم السعودية. (2010). وثيقة منهج الاجتماعيات في السعودية. الأسرة الوطنية للعلوم الاجتماعية، التطوير التربوي. الرياض، المملكة العربية السعودية.
18. يونس، فتحي. (2004). المناهج، الأسس، المكونات، التنظيمات، التطوير. ط 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

1. *Al- Edwan, Z. (2016). "The Security Education Concepts in the Textbooks of the National and Civic Education of the primary Stage in Jordan– An Analytical Study". Published by Canadian Center of Science and Education, International Education Studies; .9.9; 2016.*
2. *Chidobi, R. & Okenwa, G. (2015). "Effective Management of Secondary Education as an Instrument for National Security and Sustainable Development in Nigeria: Relevance and Challenges". IOSR Journal of Research & Method in Education (IOSR – JRME), 5, Issue 4 Ver.2.*
3. *Cleve Land, H. (2005). The knowledge executive. New York: Harper and Row.*
4. *Dania, P. & Eboh, B. (2013: A). prime research on education (P.R.E) ISSN :2251-12353, 3(6). 566-569*
5. *Dania, P. & Eboh, R. (2013: B). "Social studies education for national security". Social Science Department, Institute of Education, Delta State University, Abraka, Nigeria. 3 (6), 121-143.*
6. *Pitt, J. (2002). Civic educalion and citizenship in Escuela Nueva schools in Colombia .Unpublised master dissartation. University of Toronto.*
7. *Smith, C. (2003). X – generation or X – institution : Experience, Per formance, Motivation and the potential for effective Civic education in schools. Unpublised doctoral dissertation. Wayne state University .*

Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies
Vol. 1 - No. 48 - Mach 2019

مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية
المجلد (1) - ع (48) - آذار 2019

الأثر الفقهي لتعدد توجيه الحركة الإعرابية للقراءات القرآنية

The Jurisprudential Impact of the Diverse Guidances on Diacritics Positioning in the Holy Quran's Recitations

د. رائد علي بني الدومي

أستاذ مساعد/ جامعة الملك فيصل
/المملكة العربية السعودية

Dr. Raid Ali bani Aldoumi

Assistant Professor/ King Faisal University/
kingdom of Saudi Arabia
raldoumi98@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/4م، **تاريخ القبول**:2019/1/13م
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

Received: 4/11/2018, **Accepted**: 13/1/2019
DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2632734
http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

ملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان الأثر الفقهي لتعدد توجيه الحركة الإعرابية للقراءات القرآنية، وقد قامت على المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، وجاءت الدراسة لتبين ذلك الأثر من خلال مبحثين وخاتمة، جاء الأول منهما عن تعريف الإعراب والتوجيه والقراءة، وخصصت الثاني عن أثر اختلاف توجيه الحركة الإعرابية للقراءات في بعض آيات الأحكام، وضمت الخاتمة أبرز النتائج التي منها: وجود علاقة وثيقة بين علم النحو وعلم التفسير، وهناك العديد من آي الذّكر الحكيم كان للنّحو والإعراب القول الفصلُ في توجيهها، والفضْلُ في الوقوف على أغراضها ومعانيها، ومنها أيضاً: إن اختلاف التوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية له أثر في تنوع . الأحكام الشرعية واختلافها، كالاختلاف في بيان حكم العمرة، والاختلاف في بيان حكم غسل الرجلين، والاختلاف في بيان. القيمة وتحديدها في قتل الصيد للمحرم.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، الأثر الفقهي، توجيه، الحركة الإعرابية.

Abstract

This descriptive, analytical and inductive study aimed at explaining the jurisprudential effect of the multiple grammatical positions (case endings) of the Holy Quran recitations in two chapters and a conclusion. The first chapter contained the definition of the Arabic case system, guidance and recitation. On the other hand, the second chapter discussed the effect of difference case ending (harakat) in guiding the Quranic recitations in some verses of jurisprudential rulings. Finally, major findings were included in the conclusion. There is a strong relationship between syntax and interpretation of the verses of the Holy Quran. Accordingly, syntax has the last word of guiding and explaining the meanings and the interpretation of many verses. There are other findings of which that the difference and variety of syntax led to different and variant jurisprudential rulings such as the several opinions in explaining the jurisprudential ruling of (Umrah), washing feet in ablution and committing hunting by a pilgrim.

***Keywords**: Quranic recitations, jurisprudential effect, guidance, case-ending (harakat).*

المقدمة

الحمد الله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وجعله رحمة للعالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم؛ أشرف كتاب أنزله الله تبارك وتعالى على وجه الأرض وأعظمه، قال الله -عزَّوجل- في حقه: ﴿ **لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ (فصلت: 42)، وقد عكف العلماء على خدمته وبيان علومه وتفسيره؛ لينالوا شرف خدمته، فكل علم يتعلق بكتاب الله يعد من أجل العلوم قدرًا، وأعلاها منزلة، وأسماها مكانة، فشرف العلم من شرف المعلوم.

ومن هذه العلوم علم النحو والإعراب، وقديماً قالوا: الإعراب فرع المعنى، ومن غير المعقول أن يقدم شخص على إعراب نص يجهل معناه؛ لذا كان من لوازم من يريد تفسير القرآن العظيم أن يكون عالماً باللغة وعلومها، ومنها النحو والإعراب. وعلى هذا فإن لحركات الإعراب التي يجلبها العامل النحوي قيمة دلالية، ودوراً كبيراً في تجلية المعنى وفهمه، وهذا ما أشار إليه العلامة مكي بن أبي طالب في مقدمة كتابه مشكل الإعراب حيث قال: "ورأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه يكون بذلك سالماً من اللحن فيه مستعيناً على أحكام اللفظ به، مطلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهماً لما أراد الله به من عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويُفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد"[1]. وكما أن التخلي عن حركات الإعراب في اللغة هو هدم وإماتة لها، والتخلي عنها يترك إلباسًا وغموضاً وإبهاماً لكثير من الجمل والتعبيرات، ويترتب عليه أيضاً تضييع معانيها بضياع الإعراب فيها. قال صاحب (الريحان والريعان) : "واللحن قبيح في

كبراء الناس وسراتهم، كما أن الإعراب جمال لهم، وهو يرفع الساقط من السّفلة، ويرتقي به إلى مرتبة تلحقه بمن كان فوق نمطه وصنفه، وإذا لم يتجه إلى الإعراب فسد المعنى؛ فإن اللحن يغيّر المعنى واللفظ، ويقلبه عن المراد به إلى ضدّه حتّى يفهم السامع خلاف المقصود منه، وقد روي أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿**وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ (التوبة:3)، بجرّ رسوله فتوهم عطفه على المشركين فقال: أو بريء الله من رسوله؟، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فأمر ألا يقرأ القرآن إلا منْ يحسِنُ العربية"[2].

ولا شك أن لاختلاف حركات الإعراب في توجيه القراءات القرآنية أثراً كبيراً وبالغاً في تعدد المعنى التفسيري وتنوعه للآيات الكريمة، وبُنيت على بعض هذه المعاني آراء فقهية متنوعة ومتعددة أسهمت في إثراء الموسوعة الفقهية؛ مما نتج عن ذلك التيسير، ورفع المشقة عن الناس، وكشفت عن وجوه الإعجاز اللغوي في هذا الجانب. وهذا ما دفعني لدراسة الأثر الفقهي لتعدد توجيه الحركة الاعرابية للقراءات القرآنية، لبعض آيات الأحكام في القرآن الكريم التي اختلف علماء النحو والتفسير في توجيه إعرابها وبيان معانيها من خلال الأعاريب المختلفة في الكلمة الواحدة والجملة الواحدة، والعلاقة الوثيقة بينهما.

مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة أن تجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما الأثر الفقهي لتعدد توجيه الحركة الإعرابية للقراءات القرآنية؟

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن أثر تعدد توجيه الحركة الإعرابية للقراءات القرآنية في تنوع الأحكام الشرعية واختلافها.
2. بيان العلاقة الوثيقة بين علم النّحو وعلم التّفسير؛ وأنّ هناك العديد من آي الذّكر الحكيم التي كان للنّحو والإعراب الفضلُ في توجيهها، والفضْلُ في الوقوف على أغراضها ومعانيها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها من الدراسات المتعلقة بكتاب الله وتفسيره وإدراك معانيه، ومن كونها تبين أثر تعدد التوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية في تنوع الأحكام الشرعية واختلافها.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي لهذه الدراسة اقتصارها على معالجة الأثر الفقهي لتعدد توجيه الحركة الإعرابية للقراءات القرآنية من خلال تعريف الإعراب والتوجيه والقراءة، وبيان أثر اختلاف توجيه الحركة الإعرابية للقراءات في بعض آيات الأحكام كحكم العمرة، وفرض غسل الرجلين في الوضوء، وتقييم الصيد.

الدراسات السابقة:

اهتم كثير من الباحثين في بيان أثر التوجيه النحوي للقراءات بشكل عام. ولا يعلم الباحث دراسة علمية مؤصلة مستقلة تناولت أثر توجيه الحركة الإعرابية في اختلاف بعض الأحكام الفقهية.

ومن الدراسات السابقة القريبة من هذا الموضوع:

1. **د. محمد توفيق عبد المحسن**، قراءة في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية ومظاهره في تنويع التفسير القرآني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 4، عدد1، 2009، ص386-413.

وقد اقتصرت دراسة الباحث الكريم على بيان أثر التوجيه النحوي للقراءات في بيان المعاني اللغوية والتفسيرية، ولم تتطرق إلى بيان الأثر الفقهي لا من قريب ولا من بعيد.

2. **د. سامي عوض**، وياسر محمد مطرة، أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية/ مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد1، 2007م.

قامت دراسة الباحث الكريم على بيان دور اختلافات الأوجه الإعرابية في توجيه المعاني في القرآن الكريم، ولم يتطرق الباحث في دراسته إلى توجيه الحركة الإعرابية في القراءات القرآنية، ولا إلى بيان الأثر الفقهي في توجيه اختلافات الأوجه الإعرابية، فقد اكتفى ببيان المعاني التفسيرية.

3. **أمجد أبو مطر**، اختلاف الإعراب في تفسير القرآن، دراسة تطبيقية في سورة التوبة ويونس وهود ويوسف، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.

واقتصرت هذه دراسة أيضاً على بيان أثر الأوجه النحوية في بيان المعاني اللغوية والتفسيرية، ولم يتطرق الباحث إلى توجيه الحركة الإعرابية في القراءات القرآنية.

4. **د. إسماعيل شندي**، الأستاذ تقي الدين عبد الباسط القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء، مجلة جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، عدد 2006/7م، ص307-354.

أما هذه الدراسة فتتفق مع دراستي في بيان حكمي فرض غسل الرجلين، وحكم العمرة، وتختلف معها في بيان حكم تقويم الصيد، وكما أن الدراسة السابقة لم تتطرق إلى بيان العلاقة الوثيقة بين علم النحو وعلم التفسير، في حين أن هذه الدراسة الجديدة بينت أهمية علم النحو والإعراب وبينت مدى علاقته الوثيقة بعلم التفسير، بالإضافة بيان حكم تقويم الصيد.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي، **وجاءت الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة كما يلي:**

خطة الدراسة:

المبحث الأول: تعريف الإعراب والتوجيه والقراءة.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف الإعراب لغةً واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثالث: تعريف القراءة لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أثر اختلاف توجيه الحركة الإعرابية للقراءات في بعض آيات الأحكام.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: أثر اختلاف توجيه الحركة الإعرابية في تعدد المعاني التفسيرية.
- المطلب الثاني: أثر اختلاف توجيه الحركة الإعرابية في بيان حكم العمرة.
- المطلب الثالث: أثر اختلاف توجيه الحركة الإعرابية في بيان حكم فرض غسل الرجلين في الوضوء.
- المطلب الرابع: أثر اختلاف توجيه الحركة الإعرابية في بيان الواجب في تقويم الصيد.

الخاتمة: واشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: تعريف الإعراب والتوجيه والقراءة

المطلب الأول: تعريف الإعراب لغةً واصطلاحاً:

- **أولاً: الإعراب لغةً:**

قال ابن فارس: "(عرب) العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها الإنابة والإفصاح، والآخر النشاط وطيب النفس، والثالث فساد في جسم أو عضو، فالأول قولهم: أعرب الرجل عن نفسه، إذا بين وأوضح. قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «الثيب يعرب عنها لسانها، والبكر تستأمر في نفسها» [3]، والأصل الآخر: المرأة العروب: الضحاكة الطيبة النفس، وهنّ العُرُب. قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا ۝ عُرُبًا أَتْرَابًا﴾(الواقعة: 36 - 37)، قال أهل التفسير: هن المتحببات إلى أزواجهن. والأصل الثالث قولهم: [عربت] معدته، إذا فسدت، تعرب عربا. ويقال من ذلك: امرأة عروب، أي فاسدة"[4].

وقال الأصفهاني: "الإعرابُ: البَيَانُ. يقال: أعرب عن نفسه، وفي الحديث: «**الثّيّب تُعْرِبُ عن نفسها**[5]»، وإعْرَابُ الكلام: إيضَاحُ فَصَاحَتِهِ"[6]، والإعراب بكسر الهمزة مصدر من الفعل أَعْرَبَ يُعْرِبُ إِعْرَابًا، وهو بمعنى البيان والإيضاح والإفصاح، عرب منطقه، أي: هذّبَه من اللّحن، والإعراب الذي هو النّحو، وإنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب. ويقال عرّبت له الكلام تعريبًا، وأعربت له إعرابا إذا بينته له حتى لا يكون فيه (حضرمة)[7] بمعنى لحن وخالف الإعراب في كلامه[8].

- **ثانياً: الإعراب اصطلاحاً:**

الإعراب: " جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[9]، ويرى ابن الأنباري أن في تعريف الإعراب ثلاثة أوجه[10]:

أحدها: أن يكون سُمِّي بذلك؛ لأنه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته، إذا بينها. فلما كان الإعراب يبين المعاني، سُمِّي إعرابًا.

والوجه الثاني: أن يكون سُمّي إعرابًا؛ لأنه تغير يلحق أواخر الكلم، من قولهم: "عربت معدة الفصيل" إذا تغيَّرت؛ فإن قيل: "العَرَبُ" في قولهم: عربت معدة الفصيل؛ معناه: الفساد؛ وكيف يكون الإعراب مأخوذًا منه؟ قيل: معنى قولك: أعربت الكلام؛ أي: أزلت عَرَبه، وهو فساده، وصار هذا؛ كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل، إذا أزلت شكايته.

الوجه لثالث: أن يكون سُمِّي إعرابًا؛ لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه؛ من قولهم: امرأة عروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها.

وعلى هذا فإن الإعراب هو تلك العلامة التي تظهر على الحرف الأخير من الكلمة الذي هو محل الإعراب، وتتغير هذه العلامة تبعًا لتغير موقع الكلمة في الجملة، من خلال العامل الذي يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرهما[11].

المطلب الثاني: تعريف التوجيه لغةً واصطلاحاً:

(التوجيهُ) لُغَةً: "الواو والجيم والهاء: أصلٌ واحدٌ يدُلُّ على مقابلةٍ لشيءٍ، والوجهُ مُسْتَقْبِلٌ لكلّ شيء، وَوَجَّهْتُ الشيءَ: جَعَلْتُه على جِهة، والتوجيهُ: أنْ تَحْفِرَ تحتَ القِثَّاءَةِ أو البِطِّيخَةِ ثم تُضْجِعَها"[12]، والعربُ تقول: وَجِّه الحَجَر جهةً ماله وجهةٌ ماله، يُضْرَبُ مثلًا للأمر إذا لم يستقم من جهةٍ أنْ يُوَجَّهَ له تدبيرٌ من جهة أخرى، وأصل هذا في الحجر يُوضَعُ في البناء فلا يستقيمُ؛ فيُقْلَبُ على وجه آخر، فيستقيم[13].

وتوجيهُ القراءات اصطلاحًا: هو الإتيانُ بالدليل والبرهان لإثبات صِحَّة القراءة، أو تقويتِها؛ لمدافعة الخَصْم، والردِّ عليه، ودحضِ مزاعمِه، وقد يكون من القرآن، أو الحديث، أو الشعر، أو اللغة، أو النظر، أو هو الاستدلالُ على صِحَّة القراءات، والدفاع عنها، بما ورد من أدلَّة الشعر، أو النحو، أو اللغة، أو النظر، أو غير ذلك لدفع شُبَه الخَصْم[14]، ويُسَمَّى توجيهَ القراءات، أو عِلَلَ القراءات، أو حُجَّةَ القراءات، وكلُّها شيء واحد[15].

المطلب الثالث: تعريف القراءات لغةً واصطلاحاً:

أ. القراءات لغةً:

قال ابن فارس: "القاف والراء والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدل على جمع واجتماع، من ذلك القرية سميت قرية لاجتماع الناس فيها، ويقولون قريت الماء في المقراة :جمعته، وذلك الماء المجموع قري، وإذا همز هذا الباب كان والأول سواء، يقولون: ما قرأت هذه الناقة سلى، كأنه يراد أنها ما حملت قط، قالوا: ومنه القرآن، كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك..."[16].

وقال الأصفهاني: "القراءة ضم الحروف بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جمع...، والقرآن في الأصل مصدر نحو: كفران ورجحان، قال تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ (القيامة: 17)، قال ابن عباس :إذا جمعناه وأثبتناه في صدرك فاعمل به"[17].

والخلاصة مما سبق أن القراءات جمع قراءة، وتأتي على معنيين، أحدهما: ضم الحروف بعضها إلى بعض، والآخر: بمعنى الجمع، وعلى هذا فالقراءات تضم حروف وكلمات الآيات والسور ويجمعها مع بعضها في كتاب جامع.

ب. القراءات اصطلاحاً:

ذكر بعض العلماء مجموعة من التعريفات الاصطلاحية للقراءات، تدور معظمها في فلك واحد، وإن كان بعضها أكثر شمولاً وإحاطة من الآخر، نذكر بعضها:

القراءات: "هي علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره، من حيث السماع، أو يقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزواً لناقله"[18].

وعُرِّفت بأنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة، والمقرئ العالم بها ورواها مشافهة، فلو حفظ "التيسير" مثلاً ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة[19].

وخلاصة التعريفات يتبين أن القراءات علم يشتمل على عدة أمور:

- **أولاً**: كيفية النطق بألفاظ القرآن.
- **ثانياً**: كيفية كتابة ألفاظ القرآن.
- **ثالثاً**: مواضع اتفاق نقلة القرآن، ومواضع اختلافهم.
- **رابعاً**: عزو كل كيفية من كيفيات أداء القرآن إلى ناقلها.

- **خامساً**: تمييز ما صح متواترا أو آحادا مما لم يصح مما روي على أنه قرآن.

المبحث الثاني: أثر اختلاف توجيه الحركة الإعرابية للقراءات في بعض آيات الأحكام.

المطلب الأول: أثر اختلاف حركة الإعراب في تعدد المعاني التفسيرية:

إن غاية الإعراب هو بيان موقع الكلمة أو الجملة من الكلام، وهذا يعتمد على فهم المعنى وتحديده؛ ولذلك جعله ابن جني دليلاً على اختلاف المعاني حين قال: "ألا ترى أنّ موضوع الإعراب-على مخالفة بعضه من حيث كان-إنّما جيء به دالاً على اختلاف المعاني"[20]، ومعنى هذا أنّ الإعرابَ بيانُ ما للكلمةِ في الجملةِ مِنْ قيمةٍ نحويَّةٍ، أو معنىً إعرابيٍّ، وهذا الفهم السّليم للإعراب الذي يتلاءم مع طبيعةِ الدّرس اللّغويّ، وأسرارِ التأليف، كان ينبغي له أَنْ يسود، ليبطلَ أَنْ يكون الإعراب أثراً للعامل في المفعول، وما يترتّب على هذا كلّه[21].

ومن هنا كانت علامات الإعراب تقوم على تغيّر المعنى أثناء الكلام، وقد وضِعتْ للّفظ المفرد؛ لتكون دليلاً على موقعه من الكلام، أو علامة قرائيّة لبيان المعنى، وهي ميزة للغة العربية؛ لأنّها في حقيقتها ضربٌ من ضروب الإيجاز[22]، فقد تكون الإبانة بالحركات، أو بالسكون، أو بالحذف، أو بالحرف، أو بالتنوين، أو حذفه[23].

وهناك نصوص عند علماء اللغة دلّتْ على العلاقة بين العلامات الإعرابيّة والمعاني، فقد ربط الزّجّاج بين الإعراب والمعنى، حين قال: "والإعرابُ إنَّما دخل الكلامَ؛ ليفرّقَ بينَ الفاعل والمفعول، والمالكِ والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يَعْتَورُ الأسماء من المعاني"[24]؛ والإعراب عند ابن جنّي: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّكَ إذا سمعت "أكرمَ سعيدٌ أباه"، "وشكر سعيداً أبوه"، علمْتَ برفعِ أحدهما ونصبِ الآخر، الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً، لاستبهمَ أحدُهما من صاحبِهِ"[25]؛ وهو عند السّكاكي مرتبطٌ في جميع جزئيّاته بالمعنى؛ إذ به توجّه المعاني وتعرف الدّلالات، وذلك بقوله: "إنَّ كلَّ واحدٍ من وجوه الإعراب دالٌّ على معنىً، كما تشهد لذلك قوانينُ علمِ النّحْو"[26].

وكما أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الإعراب والتفسير، وهذا ما أشار إليه الزركشي بقوله: "وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبرا، أو فاعلة أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف، أو تنكير، أو جمع قلة، أو كثرة، إلى غير ذلك"[27]، وعلى هذا فإن لقواعد اللغة والإعراب دوراً كبيراً في الإفصاح عن معاني آيات الذّكر الحكيم، لا سيما فيما يتعلق بآيات الأحكام.

وقد حصر ابن رشد الأسبابَ المؤدّيةَ إلى الاختلافِ بينَ الفقهاء، في تحديد معاني الألفاظ التي بنى عليها الأحكام في ستّةٍ، وذكر منها: «اختلاف الإعراب» [28]؛ وذلك لأهمّيّته في التّمييز بين المعاني التّركيبيّة، وقد ذكر الغزاليّ أنَّ أعظم علوم الاجتهاد، تشتمل على ثلاثة فنون: "الحديثِ، واللّغةِ، وأصولِ الفقه"[29].

إن معظم أسباب الاختلاف في آيات الأحكام، وبعض توجيهات الآيات القرآنيّة المتعلقة بها قائمة على أساسٍ نحويّ، وقد أشار إلى ذلك الزّمخشريّ، في قوله: "ويرون الكلامَ في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيّاً على علم الإعراب، والتّفاسيرَ مشحونةً بالرّوايات عن سيبويه، والأخفش، والكسائيّ، والفرّاء، وغيرهم من النّحويّين البصريّين والكوفيّين، والاستظهار في مآخذ النّصوص بأقاويلهم، والتّشبّث بأهداب فسرهم تأويلهم، وبهذا اللّسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم"[30].

المطلب الثاني: أثر اختلاف توجيه حركة الإعراب في بيان حكم العمرة.

قال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: 196)

قرأ الحسن البصري: (والعمرةُ) (31) على الرفع مخالفًا في ذلك قراءة جمهور القراء (نصبًا)، ونسب ابن خالويه قراءة الرفع إلى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وعبد الله بن مسعود والشعبي[32]، فعلى قراءة النصب فإن اللام متعلقة بأتموا، وهي لام المفعول له، ويجوز أن تكون في موضع الحال تقديره: كائنين لله، ومن قرأ بالرفع فعلى الابتداء والخبر[33].

وبناءً على اختلاف توجيه حركة الإعراب بين الرفع والنصب اختلف الفقهاء في بيان حكم العمرة، فذهب الحنفية[34]، والمالكية[35]، والشافعية في قول[36]، والحنابلة في رواية[37]، إلى أن العمرة سنة، وهو قول ابن مسعود وأبي ثور[38]، وقد حَمَلوا الآية على قراءة الرفع، باعتبار أن الكلام مؤتنف، وقالوا في قراءة النصب

بأن الأمر بالإتمام يكون حال الدخول فيها[39]، قال االكاساني: "أما الآية فلا دلالة فيها على فرضية العمرة؛ لأنها قرئت برفع العمرة (والعمرةُ لله)، وأنه كلام تام بنفسه، غير معطوف على الأمر بالحج، أخبر الله تعالى أن العمرة لله ردًا لزعم الكفرة؛ لأنهم كانوا يجعلون العمرة للأصنام على ما كانت عبادتهم من الإشراك، وأما على قراءة العامة بالنصب فلا حجة فيها أيضاً؛ لأن فيها أمرًا بإتمام العمرة، وإتمام الشيء يكون بعد الشروع فيه"[40]، وأيدوا قولهم بنصوص من الحديث الشريف، من ذلك: ما روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال:" الحج جهاد والعمرة تطوع"[41]، وقالوا: إنها لم تذكر في حديث بني الإسلام على خمس[42]، مما يدل على عدم فرضيتها.

وذهب الشافعية في الراجح[43]، وكذا الحنابلة في رواية أخرى هي المذهب عندهم[44]، وابن حزم الظاهري[45]، إلى القول إنَّ العمرة واجبة، وقد روي هذا القول عن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وجابر، وابن عمر -رضي الله عنهم-، وبه قال سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، والحسن البصري، وابن سيرين، والشعبي، والثوري، ومسروق، وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري، وعبد الله بن شداد، وغيرهم[46]، واستندوا في ذلك على قراءة النصب في قوله: (وأتموا الحج والعمرَة لله)، فقالوا أمر الله بالحج، والأمر يقتضي الوجوب، ثم عطف العمرة على الحج، فتأخذ حكمه؛ لأن الأصل التساوي بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: هي قرينة الحج[47]، كما أيدوا قولهم هذا بمجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة[48]، منها ما جاء عن أبي رزين أنه أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله، إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن، قال : "حج عن أبيك واعتمر"[49]، قال البيهقي: قال مسلم بن الحجاج : سمعت أحمد بن حنبل يقول : "لا أعلم في إيجاب العمرة أجود من حديث أبي رزين هذا ولا أصح منه" [50]، وقال ابن حزم:" فهذا أمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بأداء فرض الحج والعمرة"[51].

وقد رجح ابن تيمية القول بسنيتها وعدم فرضيتها كما قال: "وهو الأظهر في الدليل، فإن الله لم يوجب إلا حج البيت، ولم يوجب العمرة، ولكن أوجب إتمام الحج والعمرة على من يشرع فيها؛ لأن العمرة هي الحج الأصغر، فيجب إتمامها كما يجب إتمام الحج التطوع، والله لم يوجب إلا مسمى الحج، لم يوجب حجين أكبر وأصغر، وهو المفهوم من اسم الحج عند الإطلاق، فلا يجب غير ذلك، وليس في أعمال العمرة قدر زائد على أعمال الحج، فلو وجبت لم يجب إلا عمل واحد مرتين. وهذا خلاف ما أوجبه الله في الحج"[52].

الخلاصة مما سبق نلاحظ أثر اختلاف قراءة النصب وقراءة الرفع على الأحكام، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه القراءة قراءة شاذة، وقد أشار الدمياطي إلى إجماع الأصوليين والفقهاء وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن، لعدم صدق الحد عليه، والجمهور على تحريم القراءة به، وإنه إن قرأ به غير معتقد أنه قرآن ولا يوهم أحدا ذلك؛ بل لما فيه من الأحكام الشرعية عند من يحتج به، أو الأحكام الأدبية، فلا كلام في جواز قراءته[53].

وقد ذهب جمهور العلماء من الأحناف والحنابلة، وهو رواية عن الإمامين: مالك والشافعي إلى جواز الاحتجاج بالقراءة الشاذة في استنباط الأحكام الشرعية العملية، إذا صح سندها، تنزيلاً لها منزلة خبر الآحاد، قالوا: لأنه منقول عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته انتفاء عموم خبريته، ولأن انتفاء القرآنية قطعي، والنقل عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ثابت فما بقي إلا احتمال واحد، وهو أن ذلك المنقول عن النبي -صلى الله عليه وسلم- خبر، صدر منه بيانًا لشيء فظنه الناقل قرآنًا، فلا مناص من الاحتجاج به إذن[54].

المطلب الثالث: أثر اختلاف توجيه الإعراب في بيان فرض غسل الرجلين في الوضوء:

قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ (المائدة: 6).

- القراءات الواردة في كلمة (وَأَرْجُلَكُمْ) ترددت بين فتح اللام، وضمها، وكسرها.
- قراءة الكسر قرأها ابن كثير، وحمزة، وأبو عمرو، وعاصم برواية شعبة[55].
- قراءة الفتح قرأها باقي السبعة وهم: نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم[56].

- قراءة الضم قرأها الحسن البصري وهو مروي عن نافع، والأعمش(57).

من قرأ بالنصب، ففيه وجهان: أحدهما: هو معطوف على الوجوه والأيدي؛ أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائز في العربية بلا خلاف، والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك. والثاني: أنه معطوف على موضع برؤوسكم، والأول أقوى؛ لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع. ومن قرأ بالرفع فعلى الابتداء؛ أي: وأرجلكم مغسولة كذلك، ويقرأ بالجر، وهو مشهور أيضا كشهرة النصب، وفيها وجهان: أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة، والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار[58].

وبناءً على الاختلاف في توجيه حركة الإعراب؛ ظهر اختلاف الفقهاء في فرض غسل الرجلين في الوضوء، أهو الغسل أم المسح؟ أم هما معًا؟ أم أن المكلف مخير بين واحد منهما؟ هذا مع اتفاقهم جميعًا على أن الرجلين من أعضاء الوضوء.

وقد نقل لنا ابن رشد الخلاف في ذلك حيث قال: "اتفق العلماء على أن الرجلين من أعضاء الوضوء، واختلفوا في نوع طهارتهما، فقال قوم: طهارتهما الغسل، وهم الجمهور وكذا ابن حزم الظاهري[59]، وقال قوم: فرضهما المسح، وقال قوم: بل طهارتهما تجوز بالنوعين: الغسل والمسح، وأن ذلك راجع إلى اختيار المكلف، وسبب اختلافهم في القراءتين المشهورتين في آية الوضوء: أعني قراءة من قرأ (وأرجُلَكم) بالنصب عطفاً على المغسول، وقراءة من قرأ: (وأرجُلِكم) بالخفض عطفاً على الممسوح، وذلك أن قراءة النصب ظاهرة في الغسل، وقراءة الخفض ظاهرة في المسح كظهور تلك في الغسل، فمن ذهب إلى أن فرضهما واحد من هاتين الطهارتين على التعيين إما الغسل وإما المسح ذهب إلى ترجيح ظاهر إحدى القراءتين على القراءة الثانية، وصرف بالتأويل ظاهر القراءة الثانية إلى معنى ظاهر القراءة التي ترجحت عنده، ومن اعتقد أن دلالة كل واحدة من القراءتين على ظاهرها على السواء، وأنه ليست إحداهما على ظاهرها أدل من الثانية على ظاهرها أيضا جعل ذلك من الواجب المخير ككفارة اليمين وغير ذلك، وبه قال الطبري وداود"[60].

وتفصيل ما سبق أن جمهور الفقهاء من الحنفية[61]، والمالكية[62]، والشافعية[63]، والحنابلة[64]، ذهبوا إلى أن الواجب هو الغسْل، وهو مروي عن عكرمة، وابن عباس، وعلي، وابن مسعود، والزبير، والشعبي، ومجاهد، وإبراهيم النخعي، والضحاك، وابن عامر[65]، قال النووي: "أجمع المسلمون على وجوب غسل الرجلين، ولم يخالف في ذلك من يعتد به" [66]، وقال ابن قدامة: "غسل الرجلين واجب في قول أكثر أهل العلم، وقال ابن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على غسل القدمين"[67].

وقد اعتمد هؤلاء فيما ذهبوا إليه على قراءة النصب في قوله تعالى:﴿ **وَأَرْجُلَكم**﴾، على اعتبار أنها معطوفة على الوجه واليدين(68)، وجعلوا العامل(اغسلوا) ويكون التأويل إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق،﴿ وَأَرْجُلَكم﴾ إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم[69]، كما أيدوا قولهم بما ورد في صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام [70]، وقد رجح الجمهور قراءتهم أيضاً بالثابت عنه عليه الصلاة والسلام، إذ قال في قوم لم يستوفوا غسل أقدامهم في الوضوء: «ويل للأعقاب من النار»[71]، قالوا: فهذا يدل على أن الغسل هو الفرض; لأن الواجب هو الذي يتعلق بتركه العقاب، وهذا ليس فيه حجة؛ لأنه إنما وقع الوعيد على أنهم تركوا أعقابهم دون غسل، ولا شك أن من شرع في الغسل ففرضه الغسل في جميع القدم، كما أن من شرع في المسح ففرضه المسح عند من يخير بين الأمرين، وقد يدل على هذا ما جاء في أثر آخر خرَّجه أيضاً مسلم أنه قال: فجعلنا نمسح على أرجلنا فنادى: «ويل للأعقاب من النار»[72]، وهذا الأثر وإن كانت العادة قد جرت بالاحتجاج به في منع المسح، فهو أدل على جوازه منه على منعه؛ لأن الوعيد إنما تعلق فيه بترك التعميم لا بنوع الطهارة، بل سكت عن نوعها، وذلك دليل على جوازها[73].

وذهب الشيعة الإمامية إلى القول إنّ الواجب في الرجلين هو المسح، وهو مروي عن جماعة من أهل الحجاز والعراق، منهم علي، وابن عباس، وعكرمة، وأنس بن مالك، والشعبي، وقتادة[74].

وأما قراءة الرفع، فقد أولّها العلماء على اعتبار أنها مرفوعة على الابتداء، والخبر محذوف، أي اغسلوها، أو نحو ذلك[75]، وقال ابن خالويه :على تقدير وأرْجُلُكم مسحها إلى الكعبين[76]. وعلى هذا فهي تحتمل الوجهين الغسل والمسح.

المطلب الرابع: أثر اختلاف توجيه الإعراب في بيان الواجب في تقويم الصيد.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ۗ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾(المائدة: 95).

وردت قراءتان في كلمة (فَجَزَاءٌ) فقرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف (فَجَزَاءٌ)، وقرأ الباقون بحذف تنوين «جزاء» وخفض لام «مثل» (فَجَزَاءُ مِثْلِ) [77]، وحجة من نون: أنه جعل قوله: فجزاءٌ مبتدأ، وجعل قوله: (مثلُ) الخبر. أو برفعه بإضمار. يريد: فعليه جزاء ويكون (مثل) بدلا من جزاء. والحجة لمن أضاف: أنه رفعه بالابتداء، والخبر قوله: (من النعم) و (ما) هاهنا على وجهين: أحدهما: أن يكون بمعنى: مثل الذي قتل. والثاني: أن يكون بمعنى مثل المقتول[78].

وبناءً على توجيه حركة الإعراب، ظهرت اختلافات الفقهاء، فمذهب أبي حنيفة أنه يقوَّم الصيد المقتول قيمته من الدراهم ثم يشتري القاتل بقيمته فداء من النعم ثم يهديه إلى الكعبة، واستدل على هذا بقراءة من قرأ {فجزاءُ مثلِ} مضافا أي فعليه جزاء مثله او جزاء مثل المقتول واجب عليه، ووجه الدليل في هذا أنك إذا أضفته يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، قال فيجب أن يكون المثل غير الجزاء[79]. وتقدر القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف: بأن يقوم الصيد في المكان الذي قتله المحرم فيه، أو في أقرب المواضع منه إن كان في برية، يقوّمه ذوا عدل لهما خبرة في تقويم الصيد، لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ﴾ (المائدة: 95). وقال في الهداية: والواحد يكفي، والاثنان أولى؛ لأنه أحوط وأبعد من الغلط، كما في حقوق العباد[80].

وذهب المالكية إلى أن جزاء الصيد أحد ثلاثة أنواع على التخيير كالفدية، بخلاف الهدْي، يحكم بالجزاء من غير المخالف ذوا عدل فقيهان اثنان، فلا يكفي واحد أو كون الصائد أحدهما، ولا يكفي كافر، ولا فاسق، ولا مرتكب ما يخل بالمروءة، ولا جاهل غير عالم بالحكم في الصيد؛ لأن كل من ولّي أمراً، فلا بد من أن يكون عالماً بما وُلّي به، وأنواع الجزاء الثلاثة هي:

النوع الأول: مثل الصيد الذي قتله من النَّعَم (الإبل والبقر والغنم) قدراً وصورة أو قدراً، بشرط كونه مجزئاً كما تجزئ الأضحية سناً وسلامة من العيوب. فلا يجزئ صغير ولا معيب.

النوع الثاني: قيمة الصيد طعاماً: بأن يقوَّم بطعام من غالب طعام أهل ذلك المكان الذي يخرج فيه. وتُعدّ القيمة يوم التلف بمحل التلف، ويعطى لكل مسكين بمحل التلف مدّ بمد النبي -صلّى الله عليه وسلم-، فإن لم يوجد فيه مساكين فيعطى لمساكين أقرب مكان له.

النوع الثالث: عدل ذلك الطعام صياماً: لكل مد صوم يوم، في أي مكان شاء من مكة، أو غيرها، وفي أي زمان شاء، ولا يتقيد بكونه في الحج أو بعد رجوعه[81].

وذهب الشافعي إلى أن الرجل إذا أصاب صيداً، وهو محرم في الحرم يجب عليه مثل المقتول من الصيد من النعم من طريق الخلقة؛ لأن القيمة فيما له مثل ذلك، والذي يدل على مذهبه قوله {فجزاءٌ مثلُ}، المعنى: فجزاء ذلك الفعل مثل ما قتل والمثل في ظاهره يقتضي المماثلة من طريق الصورة لا من طريق القيمة[82]، ودليل آخر قد قلنا إن قوله {فجزاء} رفع بالابتداء و{مثل} خبره، أو بدل منه، أو نعت، وإذا كان بدلاً منه أو مبتدأ يكونان شيئاً واحداً؛ لأن خبر الابتداء هو الأول إذا قلت زيد منطلق فالخبر هو نفس الأول، وكذلك البدل هو المبدل منه، وكذلك النعت هو المنعوت، ودليل آخر أنه قرنه بالنعم فقال: {فجزاء مثل ما قتل من النعم} فدل على أن ذلك يعتبر فيه الخلقة لا القيمة[83].

وعلى هذا؛ فإن الشافعي يرى المثل من النعم، ثم يُقوّم المثل كما في المتلفات يُقوّم المثل، وتؤخذ قيمة المثل كقيمة الشيء، فإن المثل هو الأصل في الوجوب، وهذا بيّن وعليه تخرج قراءة الإضافة (فجزاءُ مثلِ) [84].

وعلى هذا فالشافعية مثل المالكية: إن أتلف المحرم صيداً له مثل من النعم ففيه مثله، وإن لم يكن له مثل ففيه قيمة، ويتخير في جزاء إتلاف الصيد المثلي بين ثلاثة أمور: ذبح مثله والتصدق به على مساكين الحرم، أو أن يقوم المثل بالدراهم ويشتري به طعاماً لمساكين الحرم، أو يصوم عن كل مد يوماً. وغير المثلي: يتصدق بقيمته طعاماً أو يصوم عن كل مد يوماً. ففي النعامة بدنة (جمل)، وفي بقر الوحش وحماره بقرة، وفي الغزال عنز، وفي الأرنب عناق[85]، وفي اليَرْبوع جَفْرة (أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها)، وفي الضبع كبش، وفي الثعلب شاة،

وفي الضب جدي. وما لا نقل فيه يحكم بمثله من النعم عدلان، لقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (المائدة:95)، ويجب فيما لا مثل له مما لا نقل فيه من السُّنة أو عن الصحابة كالجراد وبقية الطيور ما عدا الحمام: القيمة، عملاً بالأصل في القيميات، وتقدر القيمة بموضع الإتلاف أو التلف، لا بمكة على المذهب[86].

وقال الحنابلة أيضاً مثل الشافعية: يخير في جزاء الصيد بين مثل له، أو تقويمه بمحل تلف أو قربه بدراهم يشتري بها طعاماً، فيطعم كل مسكين مد بُر، أو نصف صاع من غيره، أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً، وإن بقي دون طعام صام. ويخير فيما لا مثل له من القيميات بين إطعام وصيام، ولا يجب تتابع فيه[87].

الخاتمة:

واشتملت على أهم نتائج البحث وتوصياته وهي:

أولاً: النتائج

- هناك علاقة وثيقة بين علم النّحو وعلم التّفسير.
- هناك العديد من آي الذّكر الحكيم التي كان للنّحو والإعراب الفصلُ في توجيهها، والفضْلُ في الوقوف على أغراضها ومعانيها.
- إن اختلاف التوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية له أثر في تنوع الأحكام الشرعية واختلافها.
- إن اختلاف الفقهاء في حكم العمرة بني على اختلافهم في توجيه الحركة الإعرابية في قراءتي الرفع والنصب في التاء المربوطة في قوله– تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، والراجح أنها سنة.
- إن اختلاف العلماء في حكم غسل الرجلين؛ مبني على اختلافهم في توجيه حركات الإعراب بين الضم والكسر والفتح في (أَرْجُلَكُمْ) من قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، والراجح غسلهما.
- إن اختلاف العلماء في بيان القيمة وتحديدها في قتل الصيد للمحرم؛ مبني على اختلافهم في توجيه حركات الإعراب في (فَجَزَاءٌ مثل) من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ { المائدة: 95 }، والراجح التخيير في جزاء الصيد بين مثل له، أو تقويمه.

ثانيا: التوصيات

يوصي الباحث بدراسة أثر الحركة الإعرابية في بيان آيات العقيدة في ضوء تعدد القراءات القرآنية.

الهوامش:

1. مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمّد السّواس، (دمشق، دار المأمون للتراث، ط2، د.ت)، 63/1.
2. حمد بن علي القاهري القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1384هـ -1964م)، 206/1.
3. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1983م)، رقم الحديث (264)، 108/17.
4. أحمد بن فارس الرازي ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت، دار الفكر، د.ط،1399هـ - 1979م)، مادة (عرب)، 299/4-301.
5. الحديث عن عدي بن عدي الكندي عن أبيه عن رسول الله قال: «أشيروا على النساء في أنفسهن»، فقالوا: إن البكر تستحي يا رسول الله. قال رسول الله -صلّى الله عليه وسلم-: «الثيب تعرب عن نفسها بلسانها، والبكر رضاها صمتها»، ابن حنبل، المسند، رقم الحديث(17722)، 260/29، صححه الألباني في السلسلة الصحيحة " 3 / 442.
6. الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق، دار القلم، ط1، 1412هـ)، ص557.
7. ينظر: محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ)، مادة (عرب)، 589/1.
8. ينظر: إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1407 هـ -1987م)، مادة (حضرم)، 1900/5.
9. محمد بن علي الشافعي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ -1997م)، 72/1.
10. ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري الأنصاري، أسرار العربية، (بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ-1999م)، ص45.

11. ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، (القاهرة، دار المعارف، ط15، د.ت)، 75/1.
12. ابن فارس، مقاييس اللغة، 88/6-89.
13. ينظر: محمد بن أحمد الهروي الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م)، 178/6.
14. ينظر: عبد الرحمن الجمل، منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره (رسالة ماجستير) إشراف: د. فضل عباس، (عمَّان، الجامعة الأردنية، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ م)، ص١٤٤.
15. ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (مصر، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376 هـ -1957م)، 318/1.
16. ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (قري)، 78/5.
17. الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مادة (قرأ)، ص668.
18. أحمد بن محمد بنى عبد الغني الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2006م -1427هـ)، ص6.
19. ينظر: محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ - 1999م)، ص9.
20. عثمان بن جني الموصلي ابن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، (بيروت، دار الهدى، ط2، د.ت)، 175/1.
21. ينظر: سعيد جاسم الزّبيديّ، قضايا مطروحة للمناقشة في النّحو واللّغة والنّقد، (عمَّان، دار أسامة، ط1، 1998م)، ص74.
22. ينظر: مازن المبارك، نحو وعيٍ لغويٍّ، (دمشق، دار البشائر، دمشق، ط4، 1424هـ-2003م)، ص51.
23. ينظر: فاضل بن صالح السامرائي، ابن جني النَّحْويّ، (بغداد، دار النذير للطباعة والنشر، د.ط، 1969م)، ص295.
24. عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزّجّاجيّ، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، (بيروت، دار النّفائس، ط2، 1973م)، ص76.
25. ابن جنّيّ، الخصائص، 35/1.
26. يوسف بن أبي بكر بن محمد السّكاكيّ، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1403هـ-1983م)، ص251.
27. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 304/1.
28. ينظر: محمد بن أحمد القرطبي ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (القاهرة، دار الحديث، د.ط، 1425هـ -2004 م)، 12/1.
29. محمد بن محمد الطوسي الغزاليّ، المستصفى في علم الأصول، (القاهرة، مطبعة مصطفى محمّد، ط1، 1356هـ)، 353/2.
30. محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ، المفصّل في علم العربيّة، (بيروت، دار الجيل، ط2، د.ت)، ص18.
31. ينظر: عبد الله بن الحسين العكبري، إعراب القراءات الشاذة، العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، (بيروت، دار الكتب، ط1، 1417هـ-1996م)،237/1، وينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص201.
32. ينظر: ج . براجستراس، مختصر في شواذ القرآن،) مصر، المطبعة الرحمانية، د.ط، 1934م)، ص12، وينظر: عبد الحق بن غالب ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1993م)، 252/1.
33. ينظر: عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، (مصر، عيسى البابي الحلبي، د.ط، 1976م)، 159/1.
34. ينظر: محمد بن علي الحنفي الحصكفي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (بيروت، دار الفكر، د. ط، 1399 هـ-1979م)، 472/2، وينظر: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ابن الهمام، فتح القدير، (بيروت، دار الفكر، د.ط، د.ت)، 306/2.
35. ينظر: محمد بن محمد ابن عبد الرحمن الرُّعيني الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (بيروت، دار الفكر، ط3، 1412هـ -1992م)،467/2.
36. ينظر: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، (بيروت، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت)، 11/7.
37. ينظر: موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (بيروت، دار الفكر، ط1، 1405هـ)، 174/3.
38. ينظر: المرجع السابق، نفس الجزء والصفحة.
39. ينظر: الحطاب، مواهب الجليل، 467/2.
40. أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ - 1986م)، 226/2.
41. حمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1424 هـ -2003 م)، كتاب الحج، باب من قال العمرة تطوع، رقم الحديث (8750)، 569/4، قال ابن حجر في التلخيص: وإسناده ضعيف، 226/2.

42. محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت، دار ابن كثير، ط3، 1407 هـ-1987م)، كتاب الإيمان، باب بني الإسلام على خمس، رقم الحديث (8)، 11/1.
43. ينظر: النووي، المجموع، 11/7.
44. ينظر: ابن قدامة، المغني، 174/3-175.
45. ينظر علي بن محمد ابن حزم الظاهري، المحلَّى، تحقيق: لجنة إحياء التراث، (بيروت، دار الجيل، بيروت، د.ط، د. ت)، 36/7.
46. ينظر: ابن قدامة، المغني، 174/3، وينظر: النووي، المجموع، 11/7-12.
47. ينظر: ابن قدامة، المغني، 174/3، وينظر: يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر، التمهيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد بن عبد البكري، (المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ط، 1387هـ)، 18/20،14.
48. ينظر: ابن قدامة، المغني، 175/3-176.
49. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395 هـ-1975م)، كتاب الحج، باب ما جاء عن الشيخ الكبير والميت، رقم الحديث (930)، 260/3، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيح.
50. ينظر: النووي، المجموع، 9/7، 3/5، والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب جماع أبواب وقت الحج والعمرة، باب من قال: بوجوب العمرة، 541/4.
51. ابن حزم، المحلى، 39/7.
52. أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ-1987م)، 449/1.
53. ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 8/1.
54. ينظر: زكريا بن محمد السنيكي الأنصاري، غاية الوصول في شرح لب الأصول، (مصر، دار الكتب العربية الكبرى، د.ط، د.ت)، ص32.
55. ينظر: محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي محمد الضباع، (مصر، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، د.ط، د.ت)، 254/2.
56. ينظر: المرجع السابق، نفس الجزء والصفحة.
57. ينظر: ابن حزم، المحلى، 259/1.
58. ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 422/1.
59. ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 8/1.
60. ينظر: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ-2000م)، 62/10-63، وينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، 22/1.
61. ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، 5/1-6.
62. ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، 22/1، وينظر: محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردونين، وإبراهيم أطفيش، (القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ)، 91/6.
63. ينظر: النووي، المجموع، 447/1.
64. ينظر: ابن قدامة، المغني، 150/1-152.
65. ينظر: ابن قدامة، المغني، 152/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 93/6، الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن،52/10-53.
66. النووي، المجموع، 447/1.
67. ابن قدامة، المغني، 150/1.
68. ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، 5/1، وينظر: النووي، المجموع، 449/1.
69. ينظر: الطبري، جامع البيان، 126/6، وينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، 5/1.
70. ينظر: النووي، المجموع، 448/1.
71. مسلم، الصحيح، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين، رقم الحديث (241)، 214/1.
72. مسلم، الصحيح، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين، رقم الحديث (241)، 214/1.
73. ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، 23/1.
74. ينظر: الطبري، جامع البيان، 126/6-129، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 92/6، والنووي، المجموع، 447/1.
75. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، 121/1، وينظر: عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، القراءات الشاذة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت، دار الكتاب العربي، د.ط، 1981م)، بيروت، ص42.
76. ينظر: الحسين بن أحمد بن أحمد ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، (القاهرة، مكتبة المتنبي، د.ط، د.ت)، ص42.
77. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 255/2، محمد بن أحمد الأزهري، الهروي، معاني القراءات، (الرياض، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط1، 1412 هـ-1991م)،338/1.
78. ينظر: الحسين بن أحمد بن أحمد ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (بيروت، دار الشروق، ط4، 1401هـ)، ص134.

79. ينظر: عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، (بيروت، دار الرسالة، د.ط، د. ت)، ص236-237.
80. ينظر: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، المحقق: طلال يوسف، (بيروت، دار احياء التراث العربي، د.ط، د.ت).، 166/1.
81. ينظر: أحمد بن محمد الصاوي، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)، (القاهرة، دار المعارف، د.ط، د.ت)، 112/2-115.
82. ينظر: محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (بيروت، دار الفكر، ط2، 1984م)، 350/3.
83. ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص235-236.
84. ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 310/6.
85. العناق: الأُنثى مِنْ أولاد المِعْزَى إِذَا أَتَتْ عَلَيْهَا سَنَةٌ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عنق)، 275/10.
86. ينظر: الرملي، نهاية المحتاج، 350/3، وينظر: وَهْبَة بن مصطفى الزحيلي، الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، (دمشق، دار الفكر، ط4، د.ت)، 2333/3.
87. ينظر: مصطفى بن سعد بن عبده الرحيباني، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1415هـ)، 357/2، وينظر: الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 2333/3.

المصادر والمراجع:

1. الأزهري، محمد بن أحمد الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م).
2. الأزهري، محمد بن أحمد الهروي، معاني القراءات، (الرياض، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط1، 1412 هـ -1991م).
3. الأصفهاني، الحسين بن محمد الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق، دار القلم، ط1، 1412هـ).
4. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أسرار العربية، (بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ-1999م).
5. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت، دار ابن كثير، ط3، 1407 هـ-1987م).
6. البيهقي، حمد بن الحسين بن علي بن موسى، السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1424 هـ -2003 م).
7. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395 هـ -1975م).
8. ج . براجستراس، مختصر في شواذ القرآن،) مصر، المطبعة الرحمانية، د.ط، 1934م).
9. الجمل، عبد الرحمن، منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره (رسالة ماجستير) إشراف: د. فضل عباس، (عمَّان، الجامعة الأردنية، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ م).
10. الحصكفي، محمد بن علي الحنفي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (بيروت، دار الفكر، د. ط، 1399 هـ-1979م).
11. الحطاب، محمد بن محمد ابن عبد الرحمن الرُّعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (بيروت، دار الفكر، ط3، 1412هـ -1992م).
12. الدمياطي، أحمد بن محمد بنى عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2006م -1427هـ).
13. الرملي، محمد بن أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح
14. المنهاج، (بيروت، دار الفكر، ط2، 1984م).
15. الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبده، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1415هـ).
16. الزّبيديّ، سعيد جاسم، قضايا مطروحة للمناقشة في النّحو واللّغة والنّقد، (عمَّان، دار أسامة، ط1، 1998م).
17. الزّجّاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، (بيروت، دار النّفائس، ط2، 1973م).
18. الزحيلي، وَهْبَة بن مصطفى، الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، (دمشق، دار الفكر، ط4، د.ت).
19. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (مصر، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376 هـ -1957م).
20. الزّمخشريّ، محمود بن عمرو بن أحمد، المفصّل في علم العربيّة، (بيروت، دار الجيل، ط2، د.ت).
21. السامرائي، فاضل بن صالح، ابن جني النَّحْويّ، (بغداد، دار النذير للطباعة والنشر، د.ط، 1969م).
22. السّكاكيّ، يوسف بن أبي بكر بن محمد، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1403هـ-1983م).

23. السنيكي، زكريا بن محمد الأنصاري، غاية الوصول في شرح لب الأصول، (مصر، دار الكتب العربية الكبرى، د.ط، د.ت).
24. شندي، إسماعيل، عبد الباسط، تقي الدين، القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء، (فلسطين، مجلة جامعة القدس المفتوحة، عدد 2006/7م).
25. - الصاوي، أحمد بن محمد الخلوتي، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)، (القاهرة، دار المعارف، د.ط، د.ت).
26. الصبان، محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ -1997م).
27. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1983م).
28. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ -2000م).
29. - العكبري، عبد الله بن الحسين، إعراب القراءات الشاذة، العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، (بيروت، دار الكتب، ط1، 1417هـ-1996م).
30. - العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، (مصر، عيسى البابي الحلبي، د.ط، 1976م)
31. - المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، الهداية في شرح بداية المبتدي، المحقق: طلال يوسف، (بيروت، دار احياء التراث العربي، د.ط، د.ت).
32. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ -1999م).
33. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي محمد الضباع، (مصر، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، د.ط، د.ت).
34. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، فتح القدير، (بيروت، دار الفكر، د.ط، د.ت).
35. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الفتاوى الكبرى، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ -1987م).
36. ابن جنّي، عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، (بيروت، دار الهدى، ط2، د.ت).
37. ابن حزم، علي بن محمد الظاهري، المحلَّى، تحقيق: لجنة إحياء التراث، (بيروت، دار الجيل، بيروت، د.ط، د. ت).
38. ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ -2001م).
39. ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (بيروت، دار الشروق، ط4، 1401هـ).
40. ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، (القاهرة، مكتبة المتنبي، د.ط، د.ت).
41. ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (القاهرة، دار الحديث، د.ط، 1425هـ -2004 م).
42. ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، (بيروت، دار الرسالة، د.ط، د. ت).
43. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ – 2000م).
44. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، التمهيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد بن عبد البكري، (المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ط، 1387هـ).
45. ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1993م).
46. ابن فارس، أحمد بن فارس الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت، دار الفكر، د.ط،1399هـ - 1979م).
47. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (بيروت، دار الفكر، ط1، 1405هـ).
48. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ).
49. عباس حسن، النحو الوافي، (القاهرة، دار المعارف، ط15، د.ت).
50. عوض، سامي، ومطرة، ياسر محمد، أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، (سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد1، 2007م).
51. الغزاليّ، محمد بن محمد الطوسي، المستصفى في علم الأصول، (القاهرة، مطبعة مصطفى محمّد، ط1، 1356هـ).
52. الفارابي، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1407 هـ -1987م).

53. القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني، القراءات الشاذة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت، دار الكتاب العربي، د.ط، 1981م).
54. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردونين، وإبراهيم أطفيش، (القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1384ه).
55. القلقشندي، حمد بن علي القاهري، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1384ه -1964م).
56. القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمّد السّواس، (دمشق، دار المأمون للتراث، ط2، د.ت).
57. الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1406ه - 1986م).
58. المبارك، مازن، نحو وعيٍ لغويّ، (دمشق، دار البشائر، دمشق، ط4، 1424ه-2003م).
59. المحيسن، محمد توفيق عبد المحسن، قراءة في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية ومظاهره في تنويع التفسير القرآني، (العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 4، عدد1، 2009).
60. المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، الهداية في شرح بداية المبتدي، المحقق: طلال يوسف، (بيروت، دار احياء التراث العربي، د.ط، د.ت).
61. أبو مطر، أمجد، اختلاف الإعراب في تفسير القرآن، دراسة تطبيقية في سورة التوبة ويونس وهود ويوسف، رسالة ماجستير، (غزة، الجامعة الإسلامية، 2011م).
62. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، (بيروت، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت).

الخليل خلال فترة حكم محمد علي باشا على بلاد الشّام 1831- 1840م

Hebron During the Reign of (Muhammad Ali Pasha) on The Levant (1831-1840)

Prof.Abdul Rahman Mohamad Mughrabi
Professor/ Al-Quds Open University/ Palestine
amughrabi@qou.edu

أ.د. عبد الرحمن محمد مغربي
أستاذ دكتور/ جامعة القدس المفتوحة / فلسطين

Prof.Noman Atef Amr
Professor/ Al-Quds Open University/ Palestine
nabedrabo@qou.edu

أ.د. نعمان عاطف عمرو
أستاذ دكتور/ جامعة القدس المفتوحة / فلسطين

Received: 14/11/2018, **Accepted**: 19/2/2019
DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2632746
http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

تاريخ الاستلام: 2018/11/14م، **تاريخ القبول**:2019/2/19م
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

ملخص:

خلال العِقد الثالث من القرن الثامن عشر وبخاصة عام (1831م) عاد تأثير الصّراعات الدولية إلى منطقة بلاد الشام، الأمر الذي جعل محمد علي باشا - والي مصر- يخرج على الدولة العثمانية – بدعمٍ ضمنيّ من فرنسا- ويحتل بلاد الشّام بما فيها فلسطين، التي أصبحت جزءاً من دولة محمد علي باشا التي أسسها في مصر، وبهذا تشكّلت وحدة إدارية جديدة مركزها دمشق.

وتعد مدينة الخليل في جنوب فلسطين جزءاً من هذا الحُكم، حيث سُلِّمت إلى إبراهيم باشا القائد العسكريّ المصريّ دون قتال، الذي عُيِّن عليها وعلى المناطق المجاورة حاكماً ليديرَ شؤونها، ويجمع الأموال المستحقة لصالح الحكومة المصرية.

منذ ذلك التاريخ أَتْبَعَ إبراهيم باشا مدينة الخليل إلى أِيالة[1] يافا[2] - التي استحدثها وجعلها تضم مدن الرّملة[3] واللّد[4] والخليل- ويُذكر هنا أن الحُكم المصري كان قد أسس مجالس الشّورى في المدن الفلسطينية الرئيسة التي يزيد عدد سكانها عن ألفي نسمة لإشراكهم في الحُكم، علماً بأنه لم يَرِد أيّ ذكرٍ لمجلس الشورى في الخليل إلّا بعد توّسط علماء المدينة وأعيانها بين الأهالي وإبراهيم باشا، ثم أُبعدوا إلى مصر بعد هذه الواقعة.

حاول إبراهيم باشا احتواء الأهالي والعلماء والتّجـّار من خلال التسهيلات التي قدمها لهم في بلاد الشام، إلّا أنّ الانعكاساتِ الدوليةَ على سياسته وحاجته إلى الأموال، وعداء الدولة العثمانية له، وفرضه ضّرائب جديدة على السكان، والتجنيد الإجباريّ، ومحاولاته جمع الأسلحة الخاصّة بالأهالي، وتقليص نفوذ الزعامات المحلّية، إضافة إلى إعطائه تسهيلاتٍ لليهود والنَصَارى في فلسطين، كل هذه الأسباب أسهمت في اندلاع الثورة عليه مبكراً، أي منذ عام 1834م، ومن تداعياتها عصيان أهالي مدينة الخليل، وإجهازهم على الحامية العسكرية المصرية في المدينة، ممّا اضطّر إبراهيم باشا إلى القضاء على هذا التمرّد خلال لقائه الأول في مواجهةٍ وقعت في بيت جالا[5] وقَتل فيها المئات من أهالي الخليل، ثم توجّه إلى المدينة للقضاء على ثورتها التي كانت تحت قيادة الشيخ عبد الرحمن عمرو، ومعاقبتها على احتضانها للثّوّار من المناطق الأخرى.

أعطى إبراهيم باشا أمراً لجيشه باستباحة المدينة، فقام بسحَقَ المعارضين وقتلهم، واعتقل من بقي منهم حياً إلى درجة لم يبقَ فيها سوى الأطفال والعجزة.

وخلال تلك الفترة زار الرّحالة الفرنسي ميشو Michaud مدينة الخليل، ووصف الطريق إليها والتجمعات البدوية المجاورة لها، والعادات والتقاليد فيها، كما تحدث عن المرأة البدوية وجمالها والمعاملة المجحفة بحقها، ثم انتقل للحديث عن معالم المدينة، والحياة الاجتماعية فيها.

وتحدث كذلك عن الزراعة، كأشجار الكرمة والبلُّوط والخُّروب، وينابيع المياه العذبة، ولم يغفل عن الصناعات الخليلية وبخاصة تلك المرتبطة بالعنب، والصناعات اليدوية مثل الزّجاج والحُليّ.

كما زارها الرّحالة الأمريكي طومسون Thompson في نهاية فترة حُكم إبراهيم باشا عام (1838م) ووصَفَ المبانيّ والعَمارة فيها، وتطرق إلى الحديث عن السّكّان وقدَّر عددهم ما بين (7000-8000) نسمة، وأشار أيضاً إلى وجود ما يقارب (400) يهوديّ فيها، ورَصَد برك المياه، وتحدث مُطوّلاً عن عنب الخليل والصّناعات القائمة عليه، وذكر رحيل المزارعين إلى مزارعهم خلال فترة فصل الصيف والإقامة فيها، غير غافل الحديث عن الصناعات الغذائية فيها وبخاصّة العنب، والصناعات اليدوية مثل الزجاج والحُلي أيضاً، الأمر الذي يُعدّ توثيقاً لتاريخ مدينة الخليل الاجتماعيّ والسياسيّ والصّناعيّ في فترة مبكرة .

كلمات مفتاحية: الحكم المصري في بلاد الشام، محمد علي باشا، إبراهيم باشا، الدولة العثمانية، الخليل تحت حكم محمد علي باشا.

Abstract

In the third decade of the eighteenth century (1831), the influence of international conflicts returned to the Levant, which made Muhammad Ali Pasha - the ruler of Egypt - come out on the Ottoman Empire - with the implicit support of France - occupying the Levant, including Palestine, (Muhammad Ali Pasha), thus forming a single administrative unit based in Damascus.

traditions, as well as the status and beauty of women and their injustice to work and treatment.

He then went on to describe agriculture, taking up vine, oak and krub trees, and fresh water springs. He did not overlook the Hebron industries, especially those related to grapes, handicrafts such as glass and ornaments.

(Thomson) American who visited the city of Hebron at the end of the reign of (Ibrahim Pasha) in (1834), where he described buildings and architecture, and talked about the population and the number of between 7000 - 8000 people, and also pointed to the existence of about (400) A Jew in the city, monitoring the pools of water, and speaking at length about the grape of Hebron and the industries that are based on it, and mentioned the departure of farmers to their farms during the summer and stay in them, it is not nonsense to talk about the food industry, especially grapes, and handicrafts such as glass and ornaments, To the history of the social and political city of Hebron The industrial and in the early period.

***Keywords**: The Egyptian Rule in the Levant, Muhammad Ali Pasha, Ibrahim Basha, The Ottoman Empire, Hebron Under the Rule of Muhammad Ali Pasha,*

المقدمة

تُعدّ السيطرة المصرية على بلاد الشّام في عهد محمد علي باشا من الأحداث التاريخية التي استقطبت الصّراع الدوليّ حول بلاد الشّام بين الدول العظمى" فرنسا وبريطانيا" لضمان مصالحها في المنطقة، ورغم أن الحملة أحدثت تغيراً في الواقع السّياسيّ، والإداريّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ لفلسطين خلال تلك الفترة، إلا أن هذا الحكم الذي بدأ نعمةً على هذه الرّقعة التي خضعت للدولة العثمانية منذ قرون عِدة، تحوّل فيما بعد إلى نقمة بما حمل في طيّاته من مشروعٍ يخدم طموحات باشا مصر الذي دخل في صراعٍ مكشوف مع الدولة العثمانية.

فشل هذا الحكم القائم على السّيطرة العسكريّة والمركزيّة في استغلال موارد البلاد وتنميتها، جرّاء حركات التمرّد، والهبّات الشّعبية، والتكلفة الباهظة للاحتلال العسكريّ، كما أنّ أعمال ابنه - وقائده العسكريّ- إبراهيم باشا كانت محلّ نقمةٍ في بلاد الشّام بشكلٍ عام، وفي فلسطين بشكلٍ خاصّ- وعلى رأسها

The city of Hebron in the south of Palestine was part of this rule, where it handed over to Ibrahim Pasha, the Egyptian military commander without a fight, where he appointed the guardian and the neighboring areas to manage its affairs, and collects the funds owed to the Egyptian government.

Since that date, Ibrahim Pasha has followed the city of Hebron to Ayala Jaffa, which he developed and included the city of Ramle, Lod and Hebron. The Egyptian government established the Shura Councils in the main Palestinian cities with a population of more than 2000 people to be included in the government. He mentioned the Shura Council in Hebron only when the scholars and dignitaries of the city mediated between the parents and Ibrahim Pasha. They were said to have denied to Egypt the process of compromise.

Ibrahim Pasha tried to contain the parents, scholars and merchants through the facilities he provided. However, the international repercussions on his policy and his need for funds, the imposition of taxes, the recruitment of young people in compulsory conscription, his attempts to collect weapons for the people and reduce the influence of the local leaders, To the Jews and the Christians in Palestine, all these reasons contributed to the incitement and the gathering of opponents of the revolution that began against him early in 1838, especially the disobedience of the people of Hebron, and the elimination of the Egyptian garrison in the city has reached (200) people, forcing Ibrahim Pasha to the judiciary This rebellion took place during his first meeting in Beit Jala, in which hundreds of people from Hebron were killed. After that, he went to the city to eliminate its revolution led by Abdurrahman Amro and punished it for embracing the rebels from other regions.

Ibrahim Pasha gave a space to his army, which was able to crush and arrest and kill the opponents, until the description reached that the city of Hebron was left only the elderly and children.

The French traveler Micho visited Hebron during the same period. He described the way to the city of Hebron, and then the city's landmarks and social life, in addition to describing the Bedouin life and its gatherings, including nomadic customs and

الضّرائب الباهظة التي استحدثتها الإدارة المصرية، وحملات التجنيد الإجباري، وجمع الأسلحة منَ السّكّان التي استخدمت في مواجهة الفلتان الأمنيّ واعتداءات البدو- أدت إلى اندلاع ثورة الفلاحين في فلسطين "ربيع فلسطين"، والتي كانت من أخطر المواجهات مع الحكم المصريّ هناك، فالحكم الذي أوهَم السّكّان بأنه سيحميهم من هجمات البدو، ومن تسلُّط الولاة الضّريبيّ، قضى على مقدّرات السّكّان، واستنزف الموارد البشريّة والطبيعيّة للبلاد، ومارس لغة الحديد والنار في إدارة حكمها.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضَّوْء على الأحداث التي عصفت بإحدى مدن فلسطين، وهي مدينة الخليل- الواقعة على بعد (35) كم جنوب القدس، وتميّزت بقداسةٍ مهمّة لدى المسلمين باعتبارها موطن أبي الأنبياء سيّدنا إبراهيم عليه السّلام، وفيها المسجد الإبراهيميّ الشريف- تحت سيطرة إبراهيم باشا القائد العسكريّ المفوَّض بحكم الشّام، وخصوصاً الهَبّة الشعبية في فلسطين عام 1834م، ودور مدينة الخليل فيها، وتوضيح أثر التعاون بين المدن الفلسطينية في مواجهة القطاعات النظامية للجيش المصري، كما تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة دور الزعامات المحلّية، ومنهم الشيخ" عبد الرحمن عيسى عمرو" في دعم الثورة، والوقوف إلى جانب الدولة العثمانية.

سيعرض الباحثان في هذه الدراسة بعض الجوانب عن أوضاع مدينة الخليل في عهد الإدارة المصرية، وتعرّف السكان وعلاقاتهم الاجتماعية، ونمط الحياة، والعمران، والإنتاج من خلال زيارات الرحالة لهذه المدينة التي أخذت تعاني في القصيرة من حكم الباشا الذي أعلن تمرده على الدولة العثمانية.

1. دخول القوات المصرية إلى الخليل وإجراءات الحكم فيها.

منذ عام 1831م أصبحت فلسطين بوضعها جزءاً من بلاد الشّام تحت سيطرة الحكم المصريّ الذي يقوده محمد علي والي مصر، والقائد العام لقواته ابنه إبراهيم باشا، وشكّلَت وحدةً إداريةً واحدةً مركزها دمشق[6] ومن بين المدن الفلسطينية التي سيطرت عليها قوات إبراهيم باشا مدينة الخليل التي أعلنت خضوعها له دون قتال، وعُيّنَ لهذه المدينة متسلّماً يُدير أمورها، وأُنيطت به مهام الإشراف على المدينة والمناطق التابعة لها، وجمع الأموال المستحقّة للحكومة، ومتابعة تطوّرات الوضع القائم بالتنسيق، والاتصال مع القيادة العسكرية في فلسطين[7].

وخلال الحكم المصريّ أشارت مراسلات إبراهيم باشا إلى أنّ الخليل كانت تتبع (أيالة) يافا التي استحدثها وضمّت اللد والرملة والخليل كذلك[8]، كما أسس الحكم المصريّ مجالس الشّورى في المدن الرئيسة التي يزيد عدد سكانها عن (2000) نسمة، ويتراوح عدد أعضائه ما بين(12-21) عضواً، وكانت هذه المجالس بمثابة محاولةٍ لإشراك فئة الأعيان، والعلماء، وكِبار التجار في شؤون الإدارة والحكم، إلا أن هذه المجالس كانت ذات صلاحيات محدودة، وتقتصر أحياناً على مناقشة الأمور الاقتصادية، إذ إنّ الإدارة المصرية كانت شديدة المركزية، وكان المصريون يشغلون المناصب العليا فيها، أضف إلى ذلك أنّ حكومة محمد علي باشا كانت المرجع الرئيس لجميع القرارات المهمّة.

ولم تتحدّث المصادر عن مجلس شورى في الخليل بشكل خاصّ، وهناك إشارة غير مباشرة إلى أعضاء هذه المؤسّسة، وردت عندما جمع إبراهيم باشا أعيان المدينة وعلماءَها، ثم نفيهم إلى مصر بعد ثورة 1834م، إثر محاولتهم التوَسُّط بين الأهالي والحكومة[9].

مع بدايات عام 1834م هَبّت على فلسطين رياح الثورة والاضطرابات وعدم الاستقرار، ولعلّ من أهمّ أسبابها هو الممارسات القاسية للحكومة المصرية كالتجنيد الإجباريّ، والضّرائب التي فُرِضت لتغطية النفقات الباهظة التي ترتبّت على التوسُّع المصريّ، لا سيما ضريبة "الفردة"[10]، وقيام الجيش بجمع الأسلحة من المواطنين، ومحاولته القضاء على الزعامات المحلّية، إضافةً إلى التحريض العثمانيّ للتمرّد على الحكم الجديد، وظهور بريطانيا بمظهرِ العداء له، كلُّ هذا وضع صعوباتٍ جمّةً أمام الإدارة الجديدة[11].

خلال السنة الأولى من وجودها نجحت الإدارة المصرية في فلسطين في توفير الأمان الناس وطمأنتهم، بأنه لن تجريَ تغييراتٌ جذريةٌ تؤثّر في حياتهم اليوميّة، كما أنها لم تُحدث تغييرات في مفاصل الحكم، فأبقى إبراهيم باشا على معظم مشايخ نواحي جبال نابلس[12] والقدس[13] والخليل الذين تعاونوا معه، أو طلبوا الأمان منه في مناصبهم، كي يسهم في تثبيت دعائم الإدارة المصرية بشكل سريع[14]، وكانت هذه الفئة لا سيما في لواء القدس، هي الأكثر تضرُّراً من إلغاء الضرائب المفروضة على الكنائس والأديرة كما أمر به إبراهيم باشا[15]، خاصة أن الكثير منهم كانوا يكسبون دخلهم من عوائد تلك الضرائب، وأما أهل الذمة من اليهود والمسيحيين فكانوا أكثر الناس استفادة من تلك السياسة

الجديدة؛ لذا فإنهم لم يُخفُوا فرحتهم وتأييدهم للحكومة الجديدة[16].

في هذه الفترة التاريخية تواجد في منطقة الخليل عدد من المشايخ الذين شَكّلوا زعاماتٍ محلّيةً في مناطقهم، إذ أداروا الريف، وشكلوا قناة اتصال بين المواطنين والحكومة، وجمعوا الضّرائب، وشاركوا في تسوية الخلافات، وإخماد الفتن، وسهلوا عمليه التجنيد، وإرسال المجنّدين إلى الحكومة، كما أسهموا في حماية قوافل الحج الإسلامي بين دمشق ومكة المكرمة، وحماية قوافل الحجّ المسيحيّ من القدس وإليها.

وكانت وظيفتهم هذه تنتقل بالوارثة ضمن العائلة الواحدة، ولم يكن بالضرورة أن تنتقل من الأب إلى الابن، كان الشّيخ يحتاج إلى مصادقة سنوية من قبل الوالي على بقاء السلطة في يده، وذلك عن طريق إهداء خلعة "عباءة إلى الشيخ"، وفي الوقت الذي تبدأ فيه مراسم الاحتفال بتسليم الخلعة للشّيخ يتمّ تحديد قيمة الضريبة السّنوية التي ستدفعها المنطقة التي يشرف عليها، ووضع تحت تصرفه قوات عسكرية لمواجهة أية مشاكل تقع في المنطقة التي يشرف عليها [17].

وأشارت المحفوظات الملكية المصرية بشكل خاصّ إلى الشّيخ عبد الرحمن عمرو شيخ مشايخ جبل الخليل، ودوره في مساندة الثورة ضدّ الحكم المصريّ بعد عام 1834م بدعم من السلطنة العثمانية وتأييدها، وكان هذا الشّيخ يتمتّع بنفوذ واسع في جبل الخليل، وله دور واضح في توجيه المدينة وجبلها ضدّ الحكم المصري، والاتصال مع الدولة العثمانية لمقاومة جيوش إبراهيم باشا، وعدم تقديم آية مساعدات له[18].

وإلى جانب الشيخ عبد الرحمن عمرو كان هناك أيضاً الشّيخ سلامة النمورة، الذي طلب منه متَسلُّم يافا، والرملة، واللدّ، والخليل، مساعدته في جمع الأموال والغلال من الأهالي، وتبليغ أوامر الإدارة لهم[19].

2. الثورة على الحكم المصريّ.

عانت الإدارة المصرية في بلاد الشّام من عجز مستمرّ في ميزانيتها، فلم تتمكّن من دفع المبالغ المطلوبة للسلطان العثماني، وتأخّرت في دفع رواتب العسكر والموظّفين، علماً بأن المصريين كانوا متساهلين مع السكان في الأعوام الأولى من حكمهم، لكنّ ما لبثت أن تغيرت الصورة، فبدأوا بفرض ضرائب إضافيةً على السّكان، ومع تشدّد الإدارة المصرية في طلبها للضرائب المفروضة وتعسفها في جمعها، اندفع السّكان للانضمام إلى الثورة ضدّ الحكم المصريّ في أنحاء متعددة من بلاد الشام، كان أولها ثورة ربيع فلسطين عام 1834م[20].

وازداد استياء الأهالي أيضاً من التجنيد الإجباري، إذ اعتاد الناس على القتال في البيئة نفسها دفاعاً عن أنفسهم، أو هجوماً على آخرين، لكنّ التجنيد الإجباريّ عند إبراهيم باشا كان مختلفاً، فَمُدّته غير معلومة، وأهدافه غير محددة، وكان مطلوباً منَ الفلسطينيين تجنيد (6) آلاف رجل للقتال في جيوش محمد علي[21]، الأمر الذي يعد سبباً مباشراً لإعلان هبتهم الشّعبية[22].

بدأت أخبار هبّة الخليل تتوالى عندما بعث متسلّم الخليل إبراهيم آغا رسالة إلى مقرّ القيادة العليا المصرية عام 1834م يُعلِمهم باشتعال الثورة، وموقف أهالي سعير[23] وعرب التعامرة[24] المعادي للحكومة، والقتال الذي جرى بين الجانبين بالقرب من سعير[25].

وقد أشارت المحفوظات الملكية المصرية كذلك إلى تفاقم الوضع في الخليل، واشتداد الثورة في غزة[26] ويافا أيضاً[27]، وانطلقت شرارة الثورة عندما فُرض تجنيد (500) رجل من الخليل[28]، إضافة إلى مجندين من المناطق الأخرى، إثر قرار اتُّخذ بعد اجتماع إبراهيم باشا مع وجهاء القدس، ونابلس، والخليل، وعلى الرغم من موافقتهم مُجبرين على مثل هذا القرار أمام إبراهيم باشا[29] إلّا أنهم تراجعوا عنه، وأعلنوا الثورة، وقام أهالي الخليل خلالها بقتل جنود القوة المرابطة في قلعة المدينة التي بلغ عددها (200) رجلٍ[30].

إزاء هذا الوضع المتفاقم أرسل إبراهيم باشا إلى والده يعلمه بالثورة، وطلب منه مزيداً منَ المدد العسكريّ[31]، وبشكل خاصّ فرق المشاة (1، 2، 8، 19)[32]، وسارت هذه الفرق نحو القدس في طريقها إلى الخليل، وفي معارك القدس سقط ما بين (600–700) منَ الثّوار، وفي مواجهةٍ نواحي جبل الخليل طلب إبراهيم باشا مزيداً من المَدد عن طريق غزة [33]، وسار بنفسه إلى الخليل التي استمرّت مع جبلها في الثورة، معلنين حمايتهم للثوار الذين تمكنوا من النجاة من الأسر بعد معركة نابلس[34]، وفي مقدمتهم الشّيخ قاسم الأحمد [35]، والشّيخ عيسى البرقاوي [36]، والتقى إبراهيم باشا مع أهالي الخليل على مشارف بيت لحم[37]،

وبيت جالا، وانتصر عليهم، وسقط منهم ثمانون ثائراً[38]، وكانت حالة الغليان في فلسطين بعامة، إضافة إلى تقهقر القوات المصرية في مناطق أخرى، قد دفعت بمحمد علي للحضور بنفسه إلى فلسطين برفقة خيرة فرقه العسكرية وقادته[39]، كما طلب من "حسن بك الشماشيري" الغزيّ - الذي عُـيّـن قائداً عاماً على جميع العُـربان- التوجّـه من غزة لتأديب أهالي الخليل[40]، وأمام هذه الحشود الضّـخمة والمدجّـجة بالسلاح والفِـرق العسكرية، لم يبق أمام أهل المدينة والفلاحين بأسلحتهم البسيطة سوى طلبِ الأمان، ولكنه كان أماناً مشروطاً بتسليم قادتهم، فأصر أهالي الخليل على المقاومة بعد حصار استمر مدة شهر كامل[41].

وتصف المحفوظات الملكية جُـرأة الثّـوار في المدن الفلسطينية لا سيما في نابلس، والقدس، والخليل، وأنهم وصلوا أبواب مدينة يافا، كما استولوا على اللّـد والرملة، وقطعوا الطريق بين يافا والقدس[42]. وفي مدينة الخليل يصف صاحب كتاب (مذكرات تاريخية) المعركة فيقول: "فبعدما خلصت مدينة نابلوس، توجّـه إبراهيم باشا إلى القدس، ومن القدس توجّـه إلى الخليل، ونصب عرضية على البرك [برك سليمان] قاطع بيت لحم، وأرسل أناس إلى أهالي الخليل (يفيدوه هل هم طائعون أم عاصيون.؟) فكان جوابهم أنهم ليس هم طائعون وما عندهم إلا رصاص وبارود، فأعاد عليهم السؤال ثانياً وثالثاً فبقوا على زعمهم، فثاني يوم توجه عليهم بعساكره المظفرة لأنهم كانوا مجتمعين بعيد عن الخليل قرابة ساعتين، فعلق الضرب بينهم نحو ثلاث ساعات فانكسرت جموع الخليل وارتدت على الخليل، فلحقوهم العساكر إلى الخليل وصار الحرب بينهم فهجمت العساكر هجوم الأسود الكواسر على الخليل وأعطاهم يغما (إباحة) وصار النهب، والسبي، والذبح نهارا كاملا ...ونهبوا كامل أرزاق الخليل وكان شيء لا يحصى، والذي قتل من أهالي الخليل نحو ستماية نفر وانكمش ستماية نفر يسرى [أسرى]، فارسلوا شيء إلى عكا[43] وشيء إلى مصر وانمسك ماية وعشرون ولداً من ابن ثمانية سنوات إلى ابن اثني عشر سنة فدخلوهم إلى النظام[التجنيد الإجباري]، ولم يبق في الخليل غير العاجز والاختيار، فلما صارت الموقعة هربوا مشايخ نابلس الذين كانوا بالخليل وهم قاسم الأحمد، وعيسى البرقاوي، وباقي المشايخ إلى السلط[44] والكرك"[45] [46]، ودخل إبراهيم باشا الخليل، دخول المنتصر، بعد أن قصفها بالمدفعية مستعرضاً قوته ومهابته، وأخذ مَن يصلح للخدمة العسكرية وأطلق سراح الباقي[47]، بعدها غادر إبراهيم باشا المدينة إلى شرق الأردن للقبض على المشايخ الفارين[48].

وفي موقف أكثر حِـدةً من الحكومة المصرية قام محمد على باشا، وأركان إدارته بنفيِ عدد من علماء الخليل[49] وأعيانها إلى مصر الذين حاولوا التوسّـط بين ثُـوار المدينة وجبلها، و الإدارة المصرية في فلسطين، في إصرار منهم على عودة الأوضاع إلى سابق عهدها[50].

ولكنّ على الرغم من كل ما قامت به الحكومة المصرية من قتل، وأسر، ونفي بحق ثوار مدينة الخليل؛ التي هدأ فيها الوضع ظاهرياً، فإنه سرعان ما بدأ فيها فصل جديد من المقاومة والثورة، وهنا استغل جنود إبراهيم باشا عودة الأهالي الفارين فهاجموها من جديد وأسروا (433) شخصاً من أهالي الخليل، وجنّـدوهم للخدمة في الأسطول البحري[51]، كما طلب محمد علي باشا من ابنه وقائده إبراهيم باشا جمع السّلاح من الأهالي[52]، بعد توارد أنباء عن قيام الدولة العثمانية بتجهيز حملةٍ بريةٍ وبحريةٍ للقضاء على حكمهم في بلاد الشّـام، إثر سماعها لأنباء ثورة الخليل، والقدس، ونابلس، ويبدو أنّ الإسراع في القضاء على الثورة، وجمع الأسلحة من الأهالي أسهم في إلغاء تدابير الحملة العثمانية[53].

وفي سبيل الحصول على أكبر عدد من الشباب لتجنيدهم في الجيش إثر اختفاء آثارهم نتيجة حملات المداهمة والتفتيش، لجأت السلطة المصرية في فلسطين إلى الإعلان عن مشاريعَ عمل وهميةٍ بغية الاحتيال على هؤلاء الشباب، وإغوائهم للعمل في هذه المشاريع، والقبض عليهم، وإخضاعهم للتجنيد الإجباري[54].

3. ثورة الشّـيخ عبد الرحمن عمرو على الحكم المصري:

مع بداية القرن التاسع عشر كان والده الشّـيخ عيسى حاكماً على متصرفية جبل الخليل بما فيها مدينة الخليل من قِبل الدولة العثمانية، وزعيماً لصف القيس[55] في الناحية، وكان على خلاف مع (آل أبو غوش) زعيم صفّ اليمن، وورد اسمه مقروناً بشيخ مشايخ جبل الخليل، وأثبت في أكثر من مناسبة مقدرته على ضبط الأمن والاستقرار في ناحية جبل الخليل، ولما توفي في العقد

الثاني من القرن التاسع عشر انتقلت زعامته إلى نجله عبد الرحمن، الذي تعهّد بتقديم (200) ألف قرش أسدي[56] لخزينة الدولة العثمانية، فتمّ تنصيبه شيخاً لمشايخ جبل الخليل في مجلس الشّرع الشّريف بالقدس عام 1827م.

وبعد دخول القوات المصرية لفلسطين، لم يستطع الشّيخ عبد الرحمن التأقلم مع الحكم الجديد؛ الذي لا يقبل المشاركة، وسعى بكل قوته إلى فرض سلطته المركزية على البلاد، فانضمّ إلى الثورة التي كان جبل الخليل أحد معاقلها الرئيسة، ولكن سيطرة إبراهيم باشا وقمعه المفرط للثورة أجبرته على الانسحاب منها إلى الكرك- جنوب الأردن-، متخفّياً عن عيون السلطة عدة أعوام، ويبدو أن هناك عفواً قد شمله من الحكم الجديد، فعاد إلى موقعه السابق[57].

ولكن لم يلبث أن بدأ يعد للثورة من جديد إثر خطاب موجه من "محمد آغا الزين" متسلّم الخليل عام 1839م إلى يوسف بك[58] قائد الآلاي[59] الخامس والعشرين يشكو فيه من تأخرّ الشّيخ في دفع الأموال الأميرية المطلوبة منه، وتقدمه بمذكرة عن وجود أسلحة في حوزة بعض الفلاحين الذين يعملون تحت إمرة الشّيخ علي دودين والشّيخ حسن نمورة[60]، وعددهم (12) فلاحاً، وفي التحقيق، لم يعترف الفلاحون بالسلاح، فلجأ متسلم الخليل إلى اعتقال الشيوخ الثلاثة، طالباً منهم أن يسلموا الأسلحة التي بحوزة الفلاحين، وأن يسددوا جميع الأموال المتأخرة للخزينة.

عَمَدَ الشّيخ عبد الرحمن عمرو إلى تقديم عريضةٍ إلى السلطات المصرية العليا، قال فيها: "إنّ المتسلّم أساء إليه"، فأحالت السلطات الشكوى إلى أحمد آغا الدزدار متسلّم القدس[61] للتحقيق فيها، فاعتصم الشّيخ عبد الرحمن عمرو بمقره في دورا [62] ورفض التوجّه إلى القدس، معلناً الثورة هو وجميع فلاحي ناحيته بما فيهم عُـربانها.

بحث متسلم القدس مع مستشاريه في أفضل الطرق المؤدية إلى تسكين الحالة التي أثارها الشّيخ عبد الرحمن عمرو، وتوجه أحمد آغا الدزدار إلى الخليل، ليعمل بنفسه على تهدئة الحالة هناك، بناء على مشورة متسلم الخليل، مصطحباً معه مفتي القدس[63]، ويظهر أن الوفد المذكور لم يُـوَفَّـقْ في مهمته، من جهة أخرى سعت القيادة المصرية لاغتيال الشيخ عبد الرحمن عمرو، فطلبت من متسلم غزة استدراج هذا الشّيخ وقتله في سوق غزة حال قدومه، ومع هذا الطلب أمر عسكري وتهديد لمتسلم غزة بقتله إن لم ينفذ الأوامر التي صدرت له من القاهرة[64].

ويبدو أنّ هناك تعاطفاً من متسلّم غزة مع الشّيخ عبد الرحمن عمرو حال دون تنفيذ عملية الاغتيال، وانتهى به المطاف إلى شرق الأردن، ولم تطل إقامته هناك، لأنّ المصريين اضطُـروا للرحيل عن بلاد الشّـام عام 1840م، فأرسل السلطان العثماني عبد المجيد[65] كتاباً إلى الشّيخ عبد الرحمن، كما أرسل مثله إلى عدد من زعماء فلسطين، يطلب منهم الوقوف هم ورجالهم ضد إبراهيم باشا، وقد لبّى الشّيخ الطلب فأخذ كغيره من قادة البلاد، في ضرب قوات إبراهيم باشا المنسحبة، فلاقى جيشه في طريق عودته عناءً شديداً، إذ كان الناس يناوشونه، والقبائل تتخطفه من أطرافه حتى اضطر لمحاربتهم من آنٍ لآخر، وبعد خروج المصريين من البلاد فوّضه العثمانيون أمر حكم بلاد الخليل فأصبح متسلّماً لها [66].

4. لمحات من الحياة في مدينة الخليل وجوارها من خلال كتب الرحّـالة:

1. رحلة ميشو Michaud

في أثناء حكم إبراهيم باشا زار الرحّالة الفرنسي جوزيف-فرانسوا ميشو (Joseph-François Michaud) الشرق برفقة مساعده جون جوزيف- فرانسوا بوجولا (Jean Joseph-François Poujoulat)، وهناك رحلة أخرى قام بها باتستان بوجولا (Baptistin Poujoulat)شقيق جون جوزيف- فرانسوا، وتمت صياغة مذكرات رحلتهما في كتابين، الأول بعنوان: مراسلة من الشرق (Correspondence 'Orient)، والثاني: سفر في آسيا الصغرى (Voyage dansl'Asiemineure) ويعتبران وثيقة مهمّة ولهما قيمة كبيرة في وصف فلسطين خلال تلك الفترة، ويهمّنا بشكل خاصّ الرحلة التي حملت عنوان: "مراسلة من الشّرق" التي نُشرت في سبعة أجزاء، قام بها الرحالة ميشو عام 1830–1831م،

وبخاصة الجزء الخامس منها الذي يحمل مذكّراته عن فلسطين[67]، والذي تحدث فيه بوصف مسهب عن الخليل وجوارها.

1.1 . الخليل وجوارها في رحلة ميشو:

عرض الرحالة وصفاً مفصّلاً للطريق إلى مدينة الخليل، والتي تمرّ عبر جبال وأودية مغطّاة بالكروم بأشجار البلّوط وأنواع أخرى من الأشجار، التي يقطعها المسافر على دابته من القدس وصولاً إلى الخليل في ثماني ساعات؛ ولكنه استغرق ثلاثة أيام بسبب زيارته لمضارب البدو الذين يمتهنون الرعي في المناطق المحيطة بالمدينة، وتجمعهم علاقة العداء مع بدو منطقة بيت لحم أحياناً.

وفي هذه الرحلة حلّ ضيفاً على شيخ إحدى العشائر برفقة مترجمه، وحارسين من العرب، حيث استقبله شيخ القبيلة بأدب واحترام جمّ وبكرمٍ بالغ، وقال له: "إنّ قدوم ضيف يُعدُّ هدية منَ السّماء"؛ واستراح طول مدة إقامته مع القبيلة ببيت الشّيخ المكون من شعر الماعز الأسود المنسوج، والمغطّى بجلودها، وقد نال هذا البيت إعجابه أكثر من قصور أوروبا؛ حيث حياة الحرية بجوار الطبيعة، أفضل بكثير من الحياة الصارمة والسجينة داخل المدن، ووصف الرحالة تصنيع القهوة بوساطة المهباش[68]، والطعام السّريع المكون منَ الزيتون، والجبن المملّح والخبز على طاولة صغيرة - مستديرة بأرجل مرتفعة بعد أن أخبره الرحالة بجوعه وعطشه؛ وقامت زوجة الشّيخ وابنته بواجب خدمة الضيف[69].

وإلى ذلك وصف الرحالة التجمعّات البدوية حول مدينة الخليل - التي يشبه العديد منَ التجمعّات البدوية في فلسطين-، بأنها مكوّنة من خمس وعشرين خيمة مشدودة بأوتاد غُرست في الأرض، وحصيرة كبيرة، وبعض الأغطية والمخدات، وبجانبها الغلايات، والبنادق، وبعض الأواني الحديدية لإعداد الطعام، وحولها الدجاج، والماعز، وكلاب الحراسة.

وبيّن الرحّالة بعض عادات البدو وتقاليدهم رغم أنه لم يعش بينهم لفترة طويلة؛ حيث تسود أجواء عدم الثقة، وحبّ النهب، والغزو، واهتمامهم بالخيل، واضطهادهم للمرأة التي تقوم بكلّ متطلبات البيت من طبخ، وحلب للأغنام، وإحضار للماء، وغيرها من الأمور المنزلية، وأما طعامها، فهو ما يتبقى من طعام بعد أن يأكل الرجال، وأنها تمشي حافية القدمين، وأطفالها على كتفيها، وراء حصان زوجها أو أخيها.

ولكنه رسم صورة جميلة لها، فقال: " ...إنها في غاية الجمال برغم ملابسها الخشنة، والطرحة الرديئة الخضراء، أو البيضاء التي تلف رأسها، ورغم الوشم الأزرق؛ التي نَـقَـشته على وجهها ويديها، والسواد الذي تكتحل به عينيها؛ حيث قال: "...عندها أعينٌ كبيرةٌ سوداء تلمع كنجمتين في ليلة مظلمة، تاجها، ومعطفها، شعرها الطويل والكثيف؛ الذي لا يداعبه إلّا الريح... أُحب نظرتها الحزينة، وكبرياءها الصارم الذي يشعّ من جبهتها عندما تمشي تعتبرها ملكةً مخبأةً في الصّحراء...".

وتحدث الرحالة (ميشو) عن الزراعة حول المدينة المليئة بالخضرة وخصوصاً أشجار الكرمة، والبّلوط، والخرّوب، وغيرها من الأشجار، وفي المدينة وصف الحياة الرائعة والجميلة فيها، وتحدّث أيضاً عن صناعات الخليل مثل الأساور، والمصابيح الزجاجية التي تشكّل تقريباً تجارتها الوحيدة؛ حيث تُصَدِّرُ القوافلُ مصابيح الزجاج إلى مصر، إضافة إلى التجارة بالعنبَ الذي يصفه بأنه أجود أصناف العنب، وطريقة تجفيفه ليُـصنعَ منه العنب المجفف الذي يعرف باسم "الزبيب".

1. الرحالة طومسون:

زار الرحّـالة والمبشّر الأمريكي وليام طومسون"William M. Thompson 1806 – 1894" بلاد الشام، وعاش فيها (43) عاماً، وألف عنها كتاباً حمل عنوان: "الأرض والكتاب" The Land and the Book وصف فيه ما عاشه وشاهده في هذه المنطقة، وبدأ مهمته التبشيرية الطوعية في بيروت سنة 1833م وعاد منها عام 1877م.

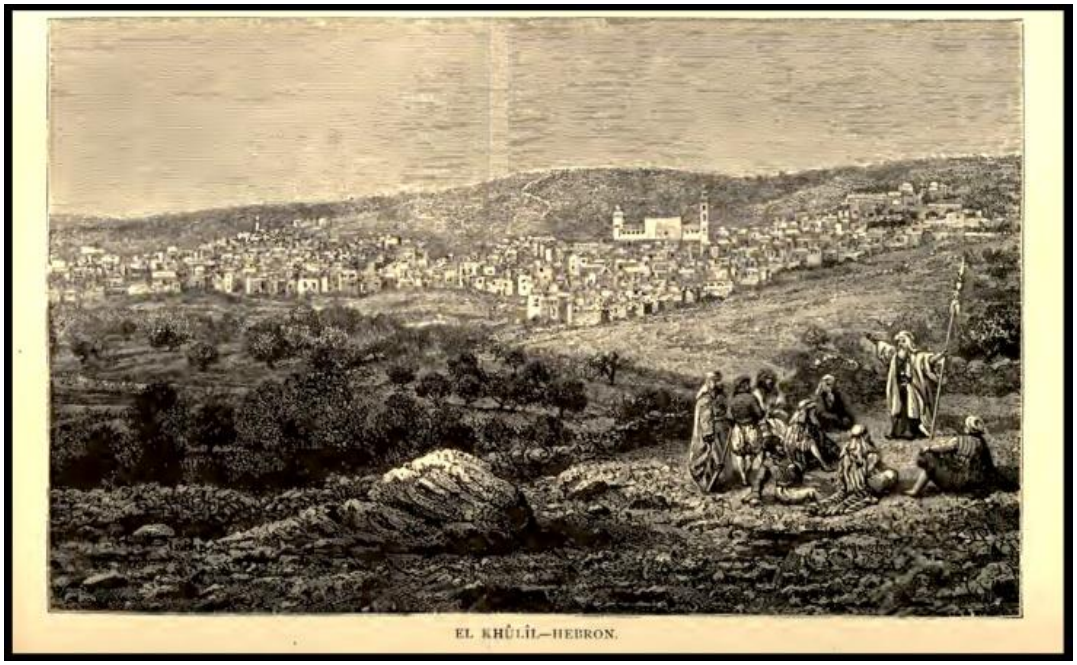

صورة مدينة الخليل في عهد الادارة المصرية

المصدر:.Thomson, The Land and the Book,Vol.1.P. 251

وخلال زيارته لمدينة الخليل عام 1838م ترك صوراً حيةً ووصفاً رائعاً لمبانيها المقامة بصورة جيدة، التي تتألف عادة من طابقين ذَوَي قباب مسطحة، وقال عنها: إنها تشبه - إلى حدٍ بعيدٍ- مباني غزة، ويافا، والرملة، وغيرها من أبنية مدن القسم الجنوبي من فلسطين، والقدس التي ترتكز على الأسطح المستوية.، وذلك لقلّة الدعامات وارتفاع سعرها.

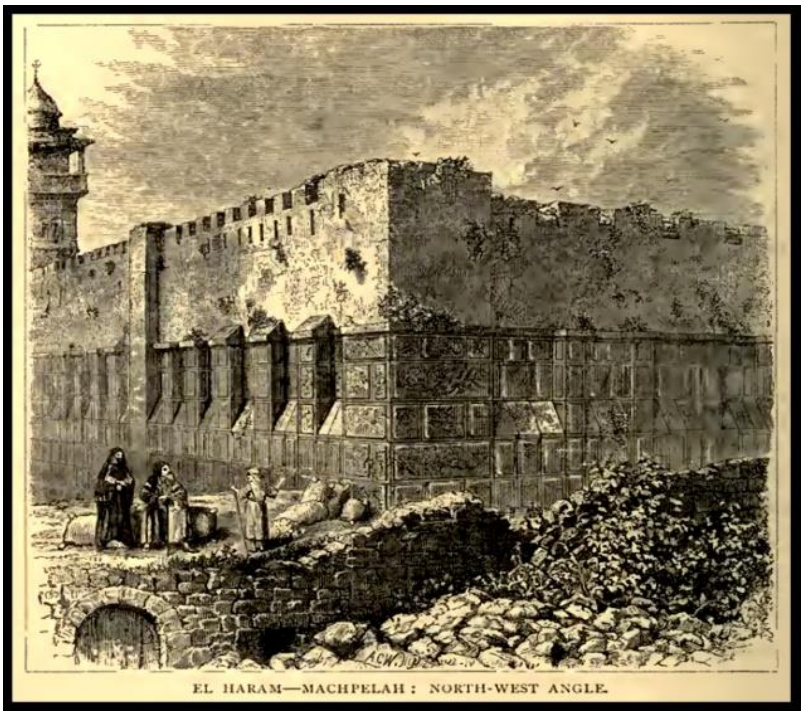

الحرم الإبراهيمي: الجهة الشمالية الغربية

المصدر :.Thomson, The Land and the Book,Vol.1.P. 270

وتحدث عن سُكّان الخليل فقال: إنها تضمّ ما بين(7000-8000) نسمة، جميعهم مسلمون، وبينهم نحو (400) يهودي[70].

وذكر في الخليل بركتين ترويان سكانها، مساحة البركة الأولى الواقعة في أسفل الوادي (133) قدماً [71] مربعاً، عمقها نحو(22) قدماً، ومساحة البركة الثانية (85 × 55) قدماً مربعاً وعمقها (19) قدماً[72].

البركة الثانية في الخليل

المصدر:.Thomson, The Land and the Book,Vol.1.P. 276

وأشاد المؤلّف بعنب الخليل، وقال: إن شُجيراته تغطّي سفوح التلال الواقعة في غرب المدينة وشمالها الغربي، ويصنعون منه الدبس والزبيب[73] بعد تجفيفه، ولا يستخرجون منه خمراً؛ لأنّهم مسلمون، وفضلاً عن العنب ذكر المنتجات الأخرى مثل: الزيتون، والتين، والمشمش، والرمّان، والسفرجل، والتفّاح، والكمثرى، والخوخ.

وقال هذا الرحّالة إنّ أهل الخليل يُقيمون في الصيف في كرومهم الخاصّة، ويستقرون فيها من شهر أيلول حتى تشرين الأول من كل عام، وفي هذه الشهور ترى المدينة خاليةً من سُكانها، وقسم كبير من الناس يبيتون تحت أشجار التين وبجانب أشجار الكرمة، وآخرون يقيمون في أبراجهم الحجرية، وشغلهم الشاغل قطف العنب وتجفيفه وصناعة الدبس.

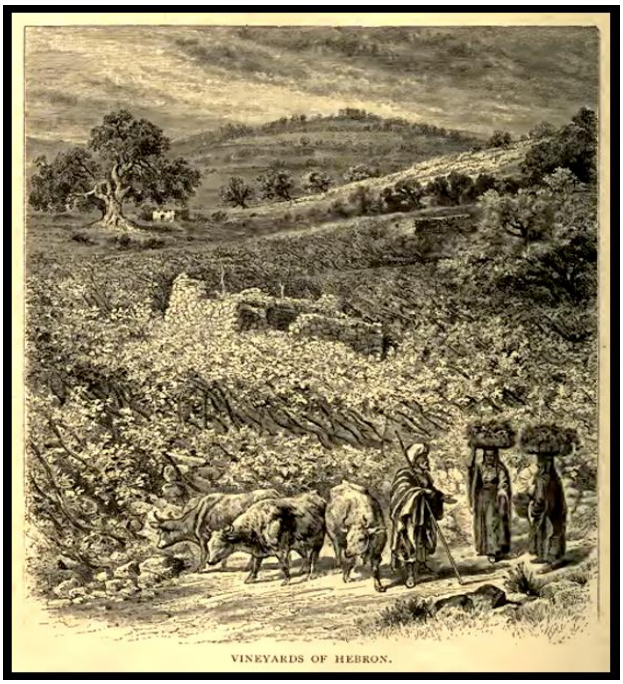

حقول الكرمة في الخليل

المصدر:.Thomson, TheLand and the Book,Vol.1.P. 278

وعن صناعات الخليل ذكر صناعة الزجاج وقال: "هي صناعة خاصّة بمدينة الخليل يصنعون منه، بصورة بدائية الخواتم والأساور لليدين والذراعين، وكلها تُصدّر إلى القدس، كما يصنعون القناديل التي تُصدر إلى مصر"(74).

الخاتمة

كانت الهبة الشّعبية المحصّلة التراكمية لسياسات الحكومة المصرية تجاه الأهالي في فلسطين بشكل عام ومنها الخليل، وكان ما فُرض على السّكان من التزامات لم يعيشوها من قبل، كالضرائب المجحفة وخصوصاً ضريبة الفردة، والتجنيد الإجباري، ونزع السلاح منَ السّكان، أهمّ الأسباب التي أفضت إليها الثورة، فقد تم تنفيذ التجنيد بطريقة قاسية، وكان كثير من المجندين يُـرسَـلون إلى جهات غير محددة ولا يَـعرف عنهم أهلهم عن أخبارهم شيئاً، وشَـكّـل نزع السلاح الذي حملوه ليدفعوا به سطوات البدو الرُحل وعدوانهم، العنوان الرئيس للثورة.

ولم تكن هذه الثورة مجرد انفجار شعبيّ عفويّ عارم، بل اتخذت شكلاً تنظيمياً امتد إلى كلّ أنحاء فلسطين وتواصلاً فعالاً بين جميع قطاعاتها، استطاع السّكان خلالها تحقيق الانتصار في بداية الأمر، إلاّ أنهم تراجعوا أمام إمدادات (محمد علي باشا) وقدومه الشّخصي، وكان لجوء الفلاحين إلى ما يملكون من مواقع جبلية استراتيجية، وإلى أسلحة بدائية، غير كافٍ أمام الجيش لمصري المدجج بالسلاح والمنظم وفق معايير عصرية .

وخلال الثورة تحولت الخليل التي أشاد بها (الرّحالة طومسون) وبمبانيها وزراعتها وصناعتها، إلى مدينة أشباح خالية من السكان بعد أن قُـتل من قُـتِـل من أهلها، وأُخِـذ الباقي من فتيتها للتجنيد الإجباري، وللخدمة في الأسطول المصري، لقد كانت تجربةً صعبةً دفعت ثمنها مدن فلسطين غالياً من أبنائها، ومن أموالها ومن مقدراتها، الأمر الذي انعكس على تطورها، وحياتها، واقتصادها لفترة طويلة من الزمن .

ولأنّ الخليل جزءاً من المعادلة التي شملت فلسطين بالكامل، فإننا نرى أنّ حكم محمد علي لفلسطين كان صدمة ضرورية لنشعر بأنّ عصراً بكلّ مفاهيمه، وقِـيمه على وشك الانتهاء، وأنّ عصراً آخر من الحضارة كان يعيشه العالم بعيداً عن المنطقة، قد أخذ يطلّ عليها، إن لم نقل: إنه داهمها فجأة وبلا مقدمات، وتجدر الإشارة إلى أنّ خروج محمد علي من بلاد الشّـام أنهى فصلاً مهمّـاً من سياسة بريطانيا في تبنّي مشروع توطين اليهود في فلسطين لخدمة مصالحها، هذا المشروع الذي ظل حاضراً في الاستراتيجية البريطانية إلى أن اكتمل بوعد بلفور عام1917م.

الملاحق

ملحق رقم (1) [75]

طلب متسلم يافا من الشّيخ (عبد الرحمن عمرو) و(الشّيخ سلامة النمورة) جمع الضرائب من جبل الخليل عام 1833م.

جناب افتخار المشايخ المكرمين اخواننا الشيخ عبد الرحمن عمـــرو والشيخ سلامة النمورة حفظهم الله

انه تشرفنا بأمر كريم من سعادة أفندينا ولي النعم السر عسكر المعظم عمومي الخطاب يشير مضمونه العالي صدور الأمر السامي بفك متسلمية يافة والرملة واللد ومدينة الخليل عن عهدة الأخ الاكرم الشيخ محمود عبد الهادي المحترم والأخ عبد علي عناية بتفويض متسلمية النواحي المرقومة لعهدتنا. وبتاريخه يوم الجمعة المبارك حضر لمقر متسلميتنا بمحلة يافة، وبحال وصولنا عملنا ديوان وتلونا الأمر الشريف علنا على رؤوس الاشهاد ليكون معلوما للخاص والعام ولكي الجميع يبادروا الى الدعوات الخيرية بدوام أيام هذه الدولة العادلة وحالا تعاطينا امور مصلحة خدامتنا حسب الامر ولزم تحريره لحضرتكم اشعار بذلك ليكون معلومكم ومعلوم الجميع هذا الاخ وانشاء (ان شاء) الله يثق الجميع بأيام هذه الدولة العادلة ما يشاهدوا الاّ كمال الراحة والرفاهية من ساير الوجوه، وانتم يلزم منكم دايما تظهروا الصداقة في مصالح الميري وتسعوا في انجاز الاموال والغلال المطلوبة منكم بأوقاتها لأجل بياض وجهكم ودوام نعمتكم وكلما (كل ما - جميع ما) يقتضي ويجد فيدونا عنه ٢٣ ك ١٢٤٩.

ختم أسعد الحصري. متسلم يافة والرملة واللد والخليـــل.
(سنة ١٢٤٩هـ - حوالي ١٨٣٣م)

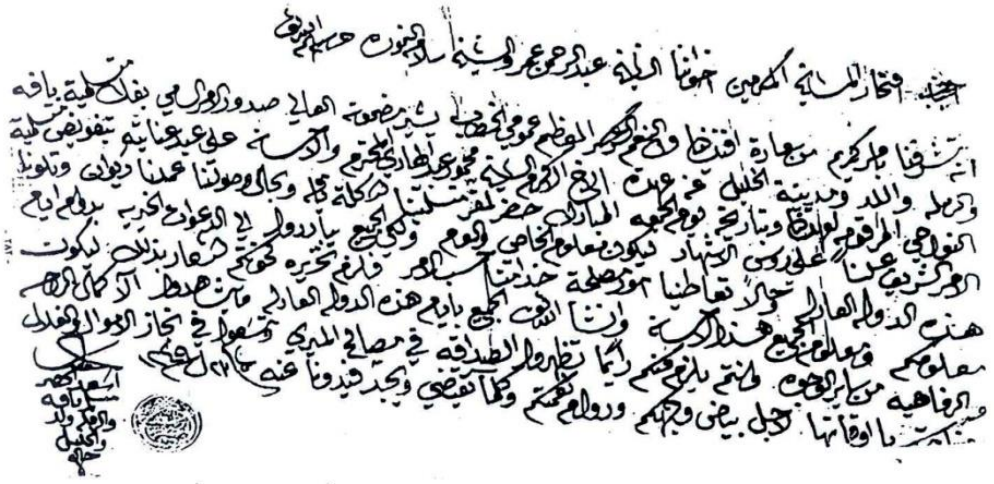

ملحق رقم (2) [76]

مرسوم الدولة العثمانية إلى الشّيخ عبد الرحمن عمرو بقطع المدد عن إبراهيم باشا، وعدم تقديم آية مساعدات له.

صدر مرسومنا هذا المطاع الواجب القبول ولازم الاتباع، إلى مفاخر المشايخ المكرمين شيخ ناحية جبل خليل الرحمن الشيخ عبد الرحمن عمرو وكامل عائلته دائر عمرو زيد مجدهم، وأعلام به إلى كامل أهالي ناحية الجبل المذكور يحيطون علماً.

غير خافيكم تحريك الغضب الملوكي على محمد علي باشا بعد أن انتصح بجل النصائح كي يرتجع عن العصاوة والغرور، ويسلم الملك لمالكه الحقيقي، ولما رفض كامل النصائح حينئذ قضت مصلحتنا الدولة العلية صانها ونصرها رب البرية، بالاتفاق القلبي الوطيد مع أحبابها الملوك العظام، وهم: دولة الانجليز، ودولة النمسا، ودولة بروسيا، ودولة روسيا، عزموا عزماً واحداً على إزالة وكف عصاوته واستخلاص الملك السلطاني، ورده لمالكه الحقيقي، وحينئذ كل من الخمسة دول العظيمة المشار إليها، أبرزوا أوامرهم العلية بإرسال المراكب الحربية مشحونة بالمدافع والقنابل، والمهمات العديدة العدد والعساكر الكلية، وتجهزه أيضا العساكر البرية، وحضرت بكل قوة والمراكب الحربية حالاً حضرت وحكمت كامل الأساكل [الموانئ] البحرية من الاسكندرون إلى بلاد سوريا وقد ذايقوا أنفاسه في كل جهة، وربما بلغكم ما حصل على بيروت وغير البلدان الذي وافقته، وقد صدر الأمر الملوكي بتوجيه منصب أيالة صيدا وبلاد الشام ولاذقية العرب بعهدتنا الفاخرة، وقبل تاريخه يوم السبت الواقع ثلاثة وعشرين شهر رجب الفرد بعونه تعالى تيسير وصولنا الى مرفأ جونية وبصحبتنا المراكب الحربية والعساكر الوافرة والمهمات ... وقد تقرر لدينا صدقكم واستقامتكم من قديم الزمان بخدامة الدولة العلية، وأنه لأجل زيادة صدقكم كنتم آملين علي النظر من أسلافنا الوزرة العظام وقوي انحظينا في ذلك بزيادة، واقتضى إصدار مرسومنا هذا اليكم تخبيراً بالواقع، فيلزم إجابته أولاً نكون مسرورين القلوب والخواطر من هذه العناية الملوكية، ثم يلزم حالاً تنهضوا لإظهار الصداقة الملحوظة بكم بخاصة حضرة مولانا الشوكتلي[؟] نصرة العزيز الرحمان، وبالحال تعلنوا هذه البشرى على كامل بلادكم ورجالكم، وتكونوا جميعا يدا واحدة بالاستعداد التام لخدامة الدين والدولة وتقطعوا المدد بالكلية عن إبراهيم باشا ولا تدعوا إليه في نواحيكم شيء من ذخائر ومهمات ولا في عساكر وجباخانات [موقع العتاد الحربي: كلمة تركية الأصل]، ولا تدعو الطير الطاير يمر نواحيكم عليه ولا من عنده لنواحيكم، وكل ما تجدوه من العسكر المصري بالحال تحرصوا القبض عليه وتبقوه عندكم تحت النظر، واعلموا وتحققوا بأنه إذا فعلتم ذلك ونجح فان الدولة العلية صديقتكم، فتنالون مراتب الشرف بزيادة عن الأيام السالفة، وبزيادة عما تأملون، فاغتنموا هذه الفرصة وراعوا متابعة الدين المبين، لقوله تعالى: ﴿**وأطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم**﴾ ومن أطاع السلطان فهو الآمن، ومن عصا فبلا شك فهو من الكافرين، وبحيث هذه المهمة الملوكية صادرة من المراحم الخاقانية[الملوكية] رحمة على عبيده ورعاياه، واستنقاذهم من المظالم الحاصلين بها، فيلزم مقابلة النعمة بالشكر وأعلمكم طية تعريف تاماً بكيفية الرابطة التي حصلت مع الملوك العظام على استخلاص الملك السلطاني ورده لمالكه، حضرة مولانا السلطان الأعظم والخنكار[الموفق بالله بالتركية] الأفخم، فيلزم من بعد أن تطلعوا عليها حالاً، تعلنوها في منابر بلادكم لتصير معلوم الجميع الكيفية، ويكونوا مسرورين القلوب والخواطر، وينهضوا معكم بقوة واحدة ويداً واحدة بالخدامة الصادقة، فبناء على ذلك أصدرنا بيوم لدينا هذا في ديوان مخيمنا في مرفأ جونية، يلزم منكم بوصوله ووقوفكم على مضمونه تعملوا بموجبه، وتحاشوا مخالفته وتعتمدوه غاية الاعتماد.

التوقيع والخاتم

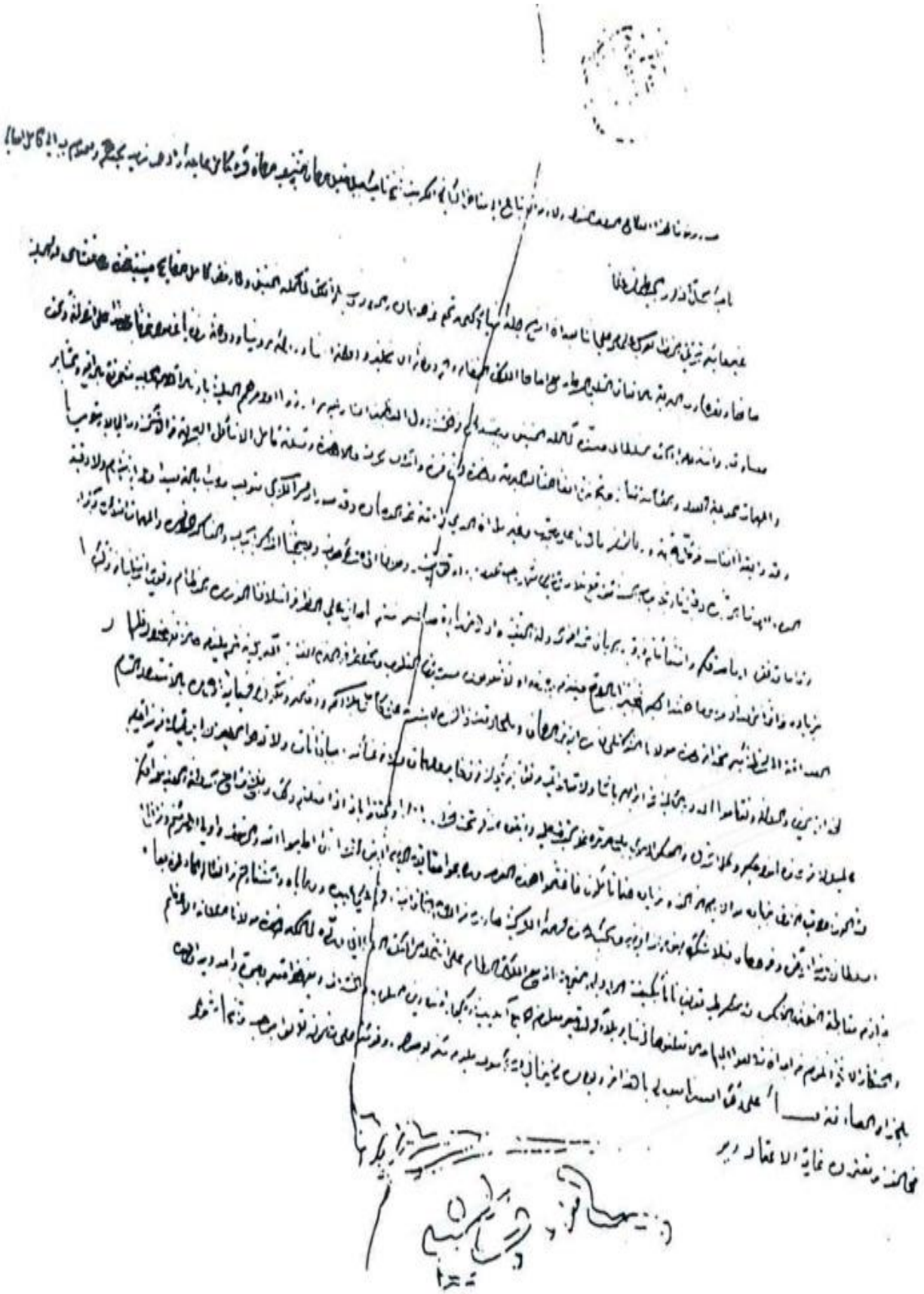

المصادر والمراجع:

1. أيالة: " لواء" وتعني كذلك مقاطعة أو محافظة أو إقليم واستبدلت بولاية. عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، ص357.
2. يافا: مدينة فلسطينية على البحر المتوسط، إلى الجنوب من مصب نهر العوجا، إلى الشمال الغربي من مدينة القدس على بُعد (60) كم عنها. شراب، معجم بلدان فلسطين، ص726؛ الوعري، فلسطين في كتب الجغرافيين والرحالة العرب والمسلمين، ج2، ص 1486.
3. الرملة: مدينة فلسطينية على بعد (38) كم شمال غرب القدس، تمّ تجديدها على يد الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك وفيها الجامع الأبيض الذي يعود إلى الفترة الأموية، أمر ببنائه الخليفة عمر بن عبد العزيز عام 101هـ/ 720م، ولم يبق منه اليوم سوى مئذنته الكبيرة، وتُطلق عليه السلطات الإسرائيلية اسم "البرج الأبيض" بدل "الجامع الأبيض". العسلي، تراث فلسطين في كتابات عبد الله مخلص، ص214-238؛ الوعري، فلسطين في كتب الجغرافيين والرحالة العرب والمسلمين،ج1، ص345.
4. اللد: مدينة فلسطينية على بعد (38) كم شمال غرب القدس، وعلى مسافة (16) كم جنوب شرق مدينة يافا.الدباغ، بلادنا فلسطين، ج4، ص465؛ الوعري، فلسطين في كتب الجغرافيين والرحالة العرب والمسلمين، ج2، ص 1294.
5. بيت جالا: بلدة فلسطينية تقع على بعد (2) كم شمال غرب بيت لحم. شراب، معجم بلدان فلسطين، ص 180، الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص443.
6. شولش، القدس في القرن التاسع عشر(1831-1917م)، ص 276.
7. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج5، ص 123؛ راجع كذلك ملحق رقم (1).
8. النمورة، الفلسطينيون ومؤسّسات الحكم المحلي، ص 74، 193.
9. بازيلي، سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص149؛ الشناق، العلاقات بين العرب واليهود، ص27-28؛ النمورة، الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلّي، ص195؛ دوماني، إعادة اكتشاف فلسطين، ص58؛ مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ص 153.
10. ضريبة الفردة : بلغت ما بين(15) قرشاً على الفقير و(50) قرشاً على الغني، وكانت تجبى من الذكور من مختلف المذاهب، وقيمتها من (10%-12%) من دخل الأهالي، وازدادت الشكوى من هذه الضريبة، كونها تُجمع من المسلمين وأهل الذمة بالتساوي على كل فرد يزيد عمره عن (14) عاماً، إضافة إلى ضريبة الشونة، وهي: تقديم المؤونة للجيش المرابط، وضريبة الدخولية وتفرض على البضائع بين مدينة وأخرى ما بين(6-12%)، وضريبة التسريح التي تُفرض على الحاصلات الزراعية من مدينة لأخرى، ورسم الطاحون والمواشي والسخرة، والاستيلاء على الدواب للأغراض الحربية. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج2، ص345، رقم 3126؛ العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص279؛ كاله، إبراهيم باشا، ج1، ص42.
11. للمزيد عن هذه الثورة راجع: رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي، ج1، وثيقة رقم134، ص115؛ العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص279-280؛ شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص263-264.
12. نابلس: مدينة فلسطينية داخلية، تقع بين جبلي عيبال وجرزيم، على بعد (69) كم شمال القدس، وفيها الطائفة السامرية أصغر طائفة دينية في العالم، وهي مركز محافظة تشتهر بزراعة الزيتون وإنتاجه وتصنيعه. النابلسي، الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية، ص74- 80؛ شراب، معجم بلدان فلسطين،ص697.
13. القدس: عاصمة فلسطين وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، تقع على خط طول (35 درجة و13) دقيقة شرقاً، وخط عرض(31 درجة و52) دقيقة شمالاً، تبعد المدينة مسافة (52) كم عن البحر المتوسط في خط مستقيم، و(22) كم عن البحر الميت. العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص10-15؛ شراب، معجم بلدان فلسطين، ص 596- 602.
14. من هؤلاء المشايخ: آل عبد الهادي، وآل طوقان في نابلس، وآل أبو غوش في القدس، وآل عمرو في جبل الخليل. راجع: سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل312، ص3، سجل319؛ ص62، 164؛ رستم، المحفوظات الملكية المصرية،ج1، ص128-129، وثيقة رقم342؛ ج2، ص423 وثيقة رقم 3548؛ أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ص228؛ صافي، آل أبو غوش شيوخ ناحية بني مالك في سنجق القدس في العهد العثماني،ص 42-50.
15. سجل المحكمة الشرعية في القدس: سجل رقم 317، ص5؛ بازيلي، سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 114-116؛ رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي،ج1، ص87-89، 131-132؛ج2، ص4-5، رافق، العرب والعثمانيون، ص 405.
16. قبل الحكم المصري كان اليهود والمسيحيون يتعرضون لإجراءات تمييزية من قبل الولاة؛ حيث كانوا يُجبرون على لِبس ملابس مميزة، وكذلك أحذية خاصة، ومنعوا من حمل الصليب في العلن، ولم يُسمح لهم بركوب الخيل في المدن، ولكن تحت الحكم المصري سُمِح لهم بركوبها ولُبس التربان "غطاء الرأس" الأبيض

أسوة بالمسلمين بدلاً من الأسود، وتمّ إعفاؤهم من الخدمة العسكرية مقابل الجزية، ولم يستطع محمد علي باشا وابنه إلغاء الجزية التي كانت تتبع للسلطان، وتم تكليفهم بجمعها فقط. الدمشقي، تاريخ حوادث الشّام ولبنان، ص41،38؛ صبري، لواء القدس(1840-1872)،ص33.

17. شولش، تحولات جذرية في فلسطين من عام 1856- 1882م، ص 314-316؛
18. YehoshuaPorath,The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement. P. 9-10.
19. راجع ملحق (2).
20. راجع ملحق (1).
21. أدرك إبراهيم باشا خطأ فرض هذه الضريبة وأوصى والده بإعادة النظر فيها. رافق، فلسطين في عهد العثمانيين، ج2، ص 859.
22. حذر إبراهيم باشا والده من التّسرّع في فرض التجنيد الإجباري وأبدى تخوفه من ثورة الأهالي. المرجع السابق، ج2، ص859.
23. مجهول، مذكرات تاريخية، ص71،67؛ المحفوظات الملكية،ج2، وثائق رقم: 3440،3439،3438، ص399؛ العار000ف، المفصل في تاريخ القدس، ص280؛ شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص263-264؛ رافق، فلسطين في عهد العثمانيين، ج2، ص 859، نكادي، مدينة نابلس وسكانها في أعين الرحالة فرنسوا ميشو والأخوين بوجالا، ص 120.
24. سعير: بلدة عربية تقع على مسافة(8) كم إلى الشّمال الشّرقي من مدينة الخليل. الدباغ، بلادنا فلسطين،ج5،ص182؛ الوعري، فلسطين في كتب الجغرافيين والرحالة العرب والمسلمين، ج1، ص430.
25. يسكن عرب التعامرة في المناطق المحيطة بخربة "بيت تعمر"، ويشكلون كثافة سكانية كبيرة إلى الشرق الجنوبي من مدينة بيت لحم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج8، ص515.
26. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج2، وثيقة رقم3435، ص 398.
27. غزة: مدينة ساحلية فلسطينية، وأكبر مدن قطاع غزة تقع في شماله، في الطرف الجنوبي للساحل الشّرقي من البحر المتوسّط، تبعد عن القدس مسافة (78) كم إلى الجنوب الغربي. شراب، معجم بلدان فلسطين، ص 566-568؛ عـرّاف، المواقع الجغرافية في فلسطين، ص480.
28. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج2، ص405،رقم3471.
29. رافق، فلسطين في عهد العثمانيين، ج2، ص859.
30. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج2، ص397، رقم 3433.
31. مجهول، مذكرات تاريخية، ص71.
32. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج2، ص 399،رقم 3440، ص 400، رقم 3446.
33. رستم، المصدر السابق، ج2، ص 399،رقم 3440.
34. المصدر نفسه، ج2، ص404 -405،رقم469، ص405، رقم 3471، ص 405، رقم 4584، ص 429-430؛ مجهول، مذكرات تاريخية ص76.
35. جمع إبراهيم باشا من نابلس (5600) بندقية، وتمكن مشايخ نابلس من الهرب والتوجّه إلى جبل الخليل، واتفقوا مع شيوخه على المقاومة. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج2، ص 435، رقم 3613.
36. الشيخ قاسم الأحمد: زعيم قرية جماعين في جبل نابلس أثناء الحكمين المصري والعثماني لفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تولى متسلميه (جباية ضرائب) القدس (1832-1833م) قاد ثورة الفلاحين ضد الحكم المصري سنة 1834م، لكن إبراهيم باشا أخمد هذه الثورة وقبض على الشيخ قاسم الأحمد، وأعدمه برفقة الشيخ عيسى البرقاوي. النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص 679؛ مناع، أعلام فلسطين أواخر الحكم العثماني، ص 62.
37. الشيخ عيسى البرقاوي: شيخ ناحية وادي الشعير في لواء نابلس، لعب دوراً رئيساً في ثورة الفلّاحين عام 1934م ضد إبراهيم باشا. مناع، المرجع السابق، ص 62.
38. بيت لحم: مدينة فلسطينية على بعد (10) كم جنوب مدينة القدس، وفيها كنيسة مهد السّيد المسيح. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج8، ص 402؛ شراب، معجم بلدان فلسطين، ص 200.
39. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج2، ص404-405،رقم3469، ص405، رقم 3473.
40. رستم، المصدر نفسه، ج2، ص415،رقم 3518.
41. المصدر نقسه، ج2، ص415،رقم 3517.
42. المصدر نفسه، ج2، ص420-421،رقم 3520؛ ص423، وثيقة رقم 3544؛ راجع كذلك: رافق، فلسطين في عهد العثمانيين، ج2، ص 860.
43. رستم، المصدر السابق، ج2، وثيقة رقم3495، 3496، ص409-410.
44. عكا: مدينة فلسطينية على الساحل الشرقي للبحر المتوسّط شمال مدينة يافا، فتحها المسلمون سنة16هـ/637م، واحتلّها الصليبيون عام497هـ/ 1104م، ثمّ حرّرها السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد معركة حطّين عام 583هـ/1187م، ولكن الصليبيين أعادوا احتلالها عام 587هـ/1191م لتصبح مقراً لمملكة بيت المقدس الصليبية بعد تحرير القدس إثر معركة حطين

عام583هـ/ 1187م، وبقيت في أيديهم (55) عاماً حتّى حرّرها السلطان المملوكي الأشرف خليل بن قلاوون عام 690هـ/1291م. أبو الفداء، تقويم البلدان، ص242؛ سلامة، عكا أثناء الحملة الصليبية الثالثة، ص35-40.

45. السلط: مدينة أردنية تقع على بعد (30) كم غرب العاصمة عمان. طريف، السلط وجوارها، ص15.
46. الكرك: مدينة أردنية جنوب العاصمة عمّان، وتبعد عنها حوالي(120) كم. غوانمة، إمارة الكرك الأيوبية، ص25-30.
47. مجهول، مذكرات تاريخية، ص77.
48. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج2، ص435، وثيقة رقم 3611، ص 440، وثيقة رقم 3628. راجع كذلك: مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ص145، 153.
49. مجهول، مذكرات تاريخية، ص 77-78؛ستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج2، ص 422، وثيقة رقم 3544، 3546.
50. من علماء الخليل خلال تلك الفترة الشّيخ حسن بن علي قويدر الأزهريّ الخليل وهو عالم في النثر والشّعر، يعود أصل أجداده إلى المغرب، نزحت عائلته إلى فلسطين واستقرت في الخليل، وخلال إقامة والده في القاهرة وُلد الشّيخ حسن، ودرس في الأزهر واشتهر في اللغة والأدب، وكان يتعاطى تجارة أبيه بين مصر والشام، ويستغل وقت فراغه بالتأليف، ومن أهمّ مؤلفاته: نيل الأرب في مثلثات العرب، وزهر النبات في الإنشاء والمراسلات، وشرح منظومة العطار في النحو، ورسالة الأغلال والسلاسل في مجنون اسمه عاقل. ابن البيطار، حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر، ج1، ص 504-510؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج5، ص 128؛ مناع، أعلام فلسطين أواخر العهد العثماني، ص327.
51. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج3، وثيقة رقم 4443، ص 68؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج5، ص 124.
52. رستم، المصدر السابق، ج2، وثيقة رقم 3625، ص439.
53. المصدر نفسه، ج2، وثيقة رقم 3628، ص440.
54. المصدر نفسه، ج2، ص440، رقم 3631.
55. المصدر نفسه، ج2، ص456، وثيقة رقم 3707، ص 456؛ وثيقة رقم، 3731، ص461.
56. القيس واليمن: تعود أصول بعض قبائل فلسطين وفلاحيها وسكانها إلى القبائل القحطانية اليمانية، أو إلى العدنانية أي القيسية، وكانت تقوم بينهم حروب وثارات لأسباب تافهة لا قيمة لها، وقد جرّت الانتماءات إلى أصول قيسية وأخرى يمنية إلى معارك محلية بين الفئات التي تنتمي إلى قيس والأخرى التي تنتمي إلى يمن، وكان لكل جماعة من الجماعتين لون مميز، فلون اليمنيين هو الأبيض في حين لون القيسيين الأحمر، ولم يكن أفراد كل فريق يتصاهر مع الفريق الأخر، وكانوا في بعض الحالات يتبادلون مظاهر المجاملة، وقد حصلت معظم الصراعات بينهم في القرن التاسع عشر، وخفت حدتها ابتداءً من عهد الانتداب البريطاني. شوكة، القيس واليمن في فلسطين في القرن. التاسع عشر في العهد العثماني، ص 66-71؛ العامري، قرى الكراسي، ص 30.
57. القرش الأسدي: وحدة نقد فضّية أوروبية من أصل هولندي، وعُرفت بذلك، لأن صورة الأسد كانت في البدء مطبوعة عليها، وقد قامت الدولة العثمانية بضرب قرش أسدي على غرار القرش الأسدي الهولندي في عهد السلطان مصطفى الثاني عام 1694/1106م ويزن (25,70)غم، وكانت من أكثر العملات تداولاً في أواخر عهد الدولة العثمانية. المدني، مدينة القدس وجوارها أواخر العهد العثماني، ص178؛ العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص337 ـ 338.
58. مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، ص 298-302.
59. يوسف بك : قائد الآلاي (25) المرابط في منطقة القدس في عهد محمد علي، ولم نعثر له على ترجمة مفصلة.
60. آلاي: تقسيم عسكري تركي يعد مقابلاً في وقته للواء المشاة، ويقابل اليوم الفوج، فمثلا كان الآلاي في حدود 1823م في عهد محمد علي محدداً بأربعة آلاف مقاتل مقسمين على خمسة أورط يتشكل كل منها من (800) رجل، وعدّلت في ذات الفترة ليتكون الآلاي من أربعة أورط في كل منها (816) رجلا مع ضباطهم ليكون حجم الآلاي بجنوده وضباطه (3264) رجلاً. شريف، كل رجال الباشا" محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة"، ص 130.
61. الشيخ علي دودين وقاسم النمورة: من مشايخ جبل الخليل في فترة حكم إبراهيم باشا، ولم نعثر لهما على ترجمة.
62. أحمد أغا الدزدار: متسلم القدس في عهد إبراهيم باشا، وكانت السلطات قد انتدبته مع مفتي القدس محمد طاهر الحسيني لتسكين الحالة في الخليل بعد ثورتها، ثم عزله إبراهيم باشا وعين بدلاً عنه حسن راشد أغا، ولما عاد العثمانيون أعادوه إلى عمله عام 1256هـ/1840م.الوعري، موقف الولاة والعلماء والأعيان والإقطاعيين في فلسطين من المشروع الصهيوني، ص308؛ مناع، أعلام فلسطين أواخر العهد العثماني، ص179-181.
63. دورا: مدينة فلسطينية في جنوب الضفة الغربية، إحدى مدن محافظة الخليل، وتقع إلى الغرب منها، وعلى بعد (6)كم منها.الدباغ، بلادنا فلسطين، ج5، ص 378؛ الوعري، فلسطين في كتب الجغرافيين والرحّالة العرب والمسلمين، ج1، ص315.
64. مفتي القدس الشيخ محمد طاهر الحسيني: مفتي الحنفية في القدس مدة ثلاثة عقود في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأحد علمائها ومدرسيها البارزين، درس في الأزهر وعُيّن مدرساً لصحيح البخاري في قبة الصخرة عام 1812م، أما وظيفة

الإفتاء فانتقلت رسمياً في تلك الحقبة إلى ابنه مصطفى الذي نقلها بدوره إلى ابنه طاهر ومنه إلى ولديه كامل والحاج أمين الحسيني. النمورة، الفلسطينيون ومؤسّسات الحكم المحلي، ص293؛ أحمد، الحياة الفكرية والثقافية في القدس في العهد العثماني، ص 224.

65. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج4، ص457، رقم (5915)، ص138- 139، 143، رقم (5916)، ص160.

66. السلطان عبد المجيد الأول: سلطان عثماني حكم بين عامي1839–1861م. جبارة، تاريخ الدولة العثمانية(1280-1924م)، ص231.

67. رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج4، ص457، رقم (5915)، ص138- 139، 143، رقم (5916)، ص160؛ النمورة، الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي، ص194؛ راجع ملحق(2).

68. نكادي، يوسف، مدينة نابلس وسكانها في أعين الرحالة فرانسوا ميشو والأخوين بوجالا، مؤتمر تجليات حركة التاريخ في مدينة نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2012م، ص112- 115.

69. المهباش: آلة لطحن القهوة العربية، وهو عبارة عن وعاء مجوف منجور من جذوع الشجر، ويزين المهباش من الخارج برسوم حيوانية ونباتية وهندسية. طبازة، دراسة ميدانية لحرفة "المهباش" التقليدي الأردني، ص 171.

70. هذا الوصف ليس دقيقاً، فعادة ما يقوم خدم معينون بالخدمة في بيت الشيخ، ولا يجوز أن تقوم بالخدمة زوجته أو إحدى بناته.

71. طالب تقرير القنصل البريطاني (وليم يونغ) الذي تم تعيينه في القدس في عهد محمد علي باشا عام 1838م، بضرورة تعيين وكيل له في الخليل، وقال: إن بها (750) يهودياً، وهناك باحث إسرائيلي آخر أكد أنّ بها (700) يهودي، والواضح أن حديث الرحالة الذي زارها وعاش فيها هو الأكثر دقة. قاسمية، خيرية،قراءة في الوثائق البريطانية المتعلقة بالقنصلية البريطانية في القدس في عهد الإدارة المصرية، ص8؛ Karmon, Changes in the urban geography of Hebron during the nineteenth century,P.83

72. القدم Foot وحدة قياس إنكليزية للطول, بطل استخدامها في بريطانيا منذ سبعينات القرن الماضي ولكن لازالت تستخدم في أمريكا، ويساوي 30.48 سنتيمتر.https://www.marefa.org (قدم : وحدة قياس).

73. عُرفت البركة الأولى ببركة السلطان نسبة إلى (السلطان منصور قلاوون) الذي تولى الحكم بين عامي (678- 689 هـ/ 1279-1290م)، أما البركة الثانية فعرفت ببركة القزازين. أبو بكر، قضاء الخليل، ص30.

74. يتمّ تصنيع الدبس بعد عصر العنب وغليه في أوان نحاسية كبيرة الحجم تعرف الواحدة منها باسم "الدِست"، ثم تعبئته في قِرب خاصة للتصدير، وكان في المدينة سوق يعرف (بسوق الدبس)، أما الزبيب فهو ناتج عن تجفيف العنب بفعل أشعة الشّمس في ساحة نظيفة تُعرف باسم "المسطاح"، وبنفس الطريقة يصنع القُطّين من ثمار التين الناضجة، سجلات الخليل، سجل1، عام 1284هـ/ 1867م؛ راجع كذلك، أبو بكر، قضاء الخليل، ص245.

Thomson, The Land and the Book,Vol.1.P.250,268- 285.

75. النمورة، الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي، ص 281-282.

76. المرجع السابق، ص 283- 285.

البيبلـوغـرافيـــا

أولاً – الوثائق غير المنشورة :

1. سجلات المحكمة الشّرعية في القدس:
سجل رقم(312)،عام1242هـ/ 1826- 1243هـ/ 1827م؛ سجلّ رقم (317)، 1247هـ/1831م-1249هـ/ 1833م؛ سجلّ رقم (319)، 1249هـ/ 1833م– 1251 هـ/ 1835م.
2. سجلات المحكمة الشّرعية في الخليل:
3. سجلّ رقم (1)، عام 1284هـ/ 1867م؛ سجلّ رقم(6)، 1290هـ/ 1873م.
4. ثانياً :الوثائق المنشورة.
5. المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشّام وما يساعد على فهمها وبيان مقاصد محمد علي الكبير، فهرسة ونشر ومراجعة أسد رستم، الجامعة الأمريكية، بيروت: المجلد الأول من 1225هـ/ 1247هـ- 1810/ 1832م،منشورات1940م؛المجلد الثاني1250/1248هـ-
1835/1832م،منشورات1941م؛المجلدالثالث: 1254/1251هـ-1839-1835م،منشورات:1942م؛المجلد الرابع:1256/1255هـ-1841/1839م، منشورات 1843م.

ثانياً – المصادر العربية والمعربة:

1. بازيلي، قسطنطين: القنصل الروسي في يافا عام 1838م، ثم في بيروت مع نقل المركز القنصلي إلى هناك عام 1839.م، توفي عام 1884م: سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، دار التقدم موسكو، 1989م.
2. البيطار، حسن بن عبد الرازق (ت: 1335 هـ/ 1916م)، حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر، 3ج، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1993م.

3. الدمشقي، ميخائيل(ت1305هـ/1888م) تاريخ حوادث الشّام ولبنان 1257 - 1192هـ/ 1782 - 1841م " تاريخ ميخائيل الدمشقي"، تقديم أحمد غسان سبانو، دمشق، د. ن، 1981م.
4. أبو الفداء، عماد الدين عمر بن إسماعيل بن محمد (ت 732 هـ/1331 م)، تقويم البلدان، باريس، بيروت، دار صادر، نسخة مصورة عن تحقيق البارون ماك كوكين ديسلان، د. ط، 1840م.
5. مجهول، مُذَكَّراتٌ تَارِيخِيَّةٌ عَنْ حملة إبراهيم باشا على سُوريا، تحقيق غسان سبانو، ط1، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، 1990م.
6. النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني (ت:1143هـ/ 1731م)، الحضرة الأُنسيّة في الرحلة القدسية، تحقيق أكرم حسن العلبي، ط1، دار المصادر، بيروت، 1990م.

المراجع العربية والمعربة

1. أبو بكر، أمين، قضاء الخليل "1864-1918م"، عمان، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، ط1، الجامعة الأردنية، 1994م.
2. = =، ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858-1918م، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1996م.
3. جبارة، تيسير، تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924م)، فلسطين، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، 2015م.
4. الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، 11ج، كفر قرع، دار الهدى، 1991م.
5. دوماني، بشارة، إعادة اكتشاف فلسطين، أهالي جبل نابلس (1700- 1900م)، ترجمة حسن زينة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998م.
6. رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516-1916م، ط2، مكتبة ومطبعة السروجي، عكا، 1980م.
7. رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي، بيروت، منشورات المكتبة البوليسية،ج1، 1988م.
8. سلامة، جلال، عكا أثناء الحملة الصليبية الثالثة، نابلس، ط1، دار الفاروق، نابلس، 1998م.
9. شراب، محمد، معجم بلدان فلسطين، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1987م.
10. شريف، خالد، كل رجال الباشا" محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة شريف يونس، دار الشروق، ط1، 2001م.
11. الشناق، محمود نهار، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين(1293-1333هـ/ 1876-1914م)، فلسطين، د.ن، 2005م.
12. شوفاني، إلياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ط1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996م.
13. شولش، الكسندر، تحولات جذرية في فلسطين من عام 1856-1882م، ترجمة كامل العسلي، دار الهدى كفر قرع، 1990م.
14. طريف، جورج، السلط وجوارها خلال الفترة 1864-1921، ط1، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1994م.
15. العارف،عارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس، ط4، مطبعة المعارف، القدس، 1996م.
16. العامري، سعاد، عمارة قرى الكراسي: من تاريخ الإقطاع في ريف فلسطين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ط1، رواق: مركز المعمار الشعبي، رام الله، 2003م.
17. عرّاف، شكري، المواقع الجغرافية في فلسطين" الأسماء العربية والمسميات العبرية"، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،2004م.
18. العسلي، كامل جميل، تراث فلسطين في كتابات عبد الله مخلص، ط1، دار الكرمل، عمان، 1986م.
19. النمر، إحسان، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، 4ج، نابلس، مطبعة النصر التجارية، 1961م.
20. النمورة، محمود طلب، الفلسطينيون ومؤسّسات الحكم المحلي(بين الحكم المحلي والاحتلال وحق تقرير المصير) د. ن، 1994م.
21. الوعري، نائلة، فلسطين في كتب الجغرافيين والرحالة العرب والمسلمين من القرن الثالث إلى القرن الرابع عشر الهجري،2ج، ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، 2014م.
22. = =، موقف الولاة والعلماء والأعيان والإقطاعيين في فلسطين من المشروع الصهيوني، بيروت، د.ن، د. ط، 2012م.
23. يوسف، درويش غوانمة إمارة الكرك الأيوبية، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1982م.

ثالثاً - الدوريات والموسوعات:

1. أحمد، محمد، الحياة الفكرية والثقافية في القدس في العهد العثماني، القدس عاصمة للثقافة العربية، عمان، 2009م، (ص 199-233).
2. بيت جالا، الموسوعة الفلسطينية" القسم العام"، (ص443-445).
3. رافق، عبد الكريم، فلسطين في عهد العثمانيين من مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي إلى العام 1918/1336،ج2،الموسوعة الفلسطينية" الدراسات الخاصة"،6ج، ط2، بيروت،1990م، (ص851-990).

4. شوكه، *خليل، القيس* واليمن في فلسطين في القرن التاسع عشر في العهد العثماني، حوليات القدس، عدد 17، 2014، (ص 66-71).
5. شولش، الكسندر، القدس في القرن التاسع عشر (1831-1917م)، ضمن كتاب القدس في التاريخ، تحرير كامل العسلي، الجامعة الأردنية، عمان 1992م. (ص273 -3013).
6. صافي، خالد، "آل أبو غوش شيوخ ناحية بني مالك في سنجق القدس في العهد العثماني"، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2014م. (ص31-62)
7. طبازة، خليل، دراسة ميدانية لحرفة "المهباش" التقليدي الأردني، مجلة البلقاء" العلوم الإنسانية والاجتماعية"، عمان، مجلد7، عدد 1، 2000م.(ص168- 191).
8. عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العددان 117-118، حزيران، 2012م، (ص 356-381).
9. كاله" P.Kahle"، إبراهيم باشا، دائرة المعارف الإسلامية، ج1، (ص 42-45).

رابعاً – المؤتمرات والندوات

1. صبري، بهجت، لواء القدس(1840-1872)، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، عمان، الأردن، الجامعة الأردنية، 1982م.(ص 13-51)
2. قاسمية، خيرية، قراءة في الوثائق البريطانية المتعلقة بالقنصلية البريطانية في القدس في عهد الإدارة المصرية، ندوة القدس في التاريخ، دمشق، 2009م"غير منشور".
3. نكادي، يوسف، مدينة نابلس وسكانها في أعين الرحالة فرانسوا ميشو والأخوين بوجالا، مؤتمر تجليات حركة التاريخ في مدينة نابلس فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، 2012م.(ص 111-124).

خامساً: مواقع الشبكة العنكبوتية :

- *https://www.marefa.org*.(قدم: وحدة قياس)

سادساً - المصادر والمراجع بالإنجليزية:

1. *Karmon, Y. Changes in the urban geography of Hebron during the nineteenth century. In M. Maoz (Ed.), Studies on Palestine during the Ottoman Period . Jerusalem, (1975). (pp. 70-86).*
2. *Thomson, William M. (1880- 1886), The Land and the Book;* or, Biblical illustrations drawn from the manners and customs, the scenes and scenery, of the Holy land .*[Vol. 1] Southern Palestine and Jerusalem.- [Vol. 2] Central Palestine and Phoenicia.- [Vol. 3] Lebanon, Damascus and beyond Jordan, Bible Publisher, New York .*
3. *Porath, yehoshua,The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929,London,1974.*
4. *Joseph-François Michaud, Jean-Joseph-François Poujoulat, Correspondenced'Orient, 1830-1831,SérieI–VII,Bibliothèquenationale de France ,Paris,1835.*

Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies
Vol. 1 - No. 48 - Mach 2019

مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية
المجلد (1) - ع (48) - آذار 2019

الهَتُّ بين الهمــزة والهـــاء

The "Hatt" in "Hamza" and "Ha": An Analytical, Descriptive and Phonological Study

د. طارق إبراهيم الزيادات

أستاذ مساعد/ جامعة الإسراء/ الأردن

Dr. Tareq Ibraheem Alzyadat

Assistant Professor/ Al-Isra University/ Jordan
wesam_198221@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/18م، **تاريخ القبول**:2019/2/19م

Received: 18/11/2018, **Accepted**: 19/2/2019

E-ISSN: 2616-9843

P-ISSN: 2616-9835

DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2632751

http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

ملخص:

تعدّ صفة الهَتّ من الصفات التي قلّ الحديث عنها عند علمائنا القدماء والمحدثين، وقد اتفقوا على أنها صفة للهمزة والهاء، دون أن يوضحوا معالمها وتأثيرها في كلا الصوتين. ومن هنا، كانت فكرة البحث الذي يحاول الوصول إلى حقيقة الهَتّ في علم الأصوات، من حيث معناه، والصّوت الّذي يتّصف به، وتأثيره في نطق الصوت، والفرق بين العصر وشبهه في التعريف الذي قدمه لنا الفراهيدي. ومن أجل ذلك كان السّبيل لتحقيق الغاية المرّجوة إلى أقوال القدماء، ومقارنتها بما عند المحدثين، من وصف معتمد على الأجهزة الحديثة في وصف الأصوات. وقد سار البحث على خطا المنهج الوصفي التحليلي، فتبين أنّ الهمزة والهاء صوتان مهتوتان، وأن الهَتّ في الهمزة هو عصر الصوت، وفي الهاء شبه عصر الصوت.

الكلمات المفتاحية: الهَتّ، عصر الصوت، شبه عصر الصوت، جدران الحلق، انفجار.

Abstract

The "Hatt" feature is one of those issues that were barely discussed by modern and old scholars who all agreed that "Hatt" is a feature of "Hamza" and "Ha", but they never explained its characteristics and influence on both phonemes. This research endeavors to ascertain the existence of "Hatt" in phonological features, pronunciation, and in the difference of meaning between that of the modern and what Al-Faraheedi had given.

Due to this, and in order to achieve its aspired objective, the study compares the opinions of the ancient scholars with those of the modern trend who use technology in the description of phonemes. For this reason, the research adopted the analytical descriptive method in his study. The findings revealed that both the "Hamza" and "Ha" are two voiced phonemes and that the "Hatt" in "Hamza" is a squeezed sound, while in the "Ha" is semi-squeezed, because of narrowing of the articulators causing some friction. Thus, the "Ha" has two "Hatts", strong once voiced and weak when voiceless.

***Keywords**: Hatt, Squeezed Phonemes, Semi-Squeezed Phonemes, Throat.*

المقدمة

يشكّل النّظام الصّوتيّ لأيّة لغة، ركنا مهمّا في إقامة اللغة واستوائها على سوقها، مع بقيّة الأنظمة الأخرى: التّركيبي، والصّرفي، والدّلالي، والتّداولي، وباعتبار أنّ النّظام الصّوتيّ يمثل الرّكن الأوّل في هذه السلسلة؛ لذا فإنّ دراسة الأصوات اللغوية، قد احتلّت مكانتها عند العلماء قديمًا وحديثًا، لا سيما بعد تطور العلم، واختراع الأجهزة الّتي تحلل الأصوات فيزيائيّا، فكان من الطّبيعي أن توجد اختلافات في دراسة الأصوات بين القديم والحديث، ذلك أنّ القدماء لم تكن ظروفهم قد أتاحت لهم اختراع الأجهزة، على غير ما نجده عند المحدثين، ومهما بلغت قدرة الإنسان في وصف الصّوت، فإنّه يبقى غير دقيق مقارنة بالأجهزة، ومن الأدلّة على ذلك ما يأتي:

ما قيل في وصف الهمزة، فقد ذهب الخليل(_175ه) إلى أنها صوت يخرج من الجوف، كالألف والواو والياء، وقد يُظن أنه يخالف نفسه في موقع آخر، إذ يقول:" الهَمْز صوتٌ مَهتوتٌ في أقصَى الحَلْق، فإذا رُفِّهَ عن الهَمْز صار نَفَسًا، تحوّل إلى مخرج الهاء"[(1)]، والصحيح أنه لم يخالف نفسه؛ لأنه قصد بالجوف: الحنجرة، يقول علي سيّد:" وهنا يمكن التوفيق بين رأي الخليل وما حددته الدراسات الصوتية الحديثة بأن ما سماه الخليل بالجوف: يقابل الحنجرة، لكنه لم يكتشف الحنجرة، وقد تأكد لديه أن الهمزة ليست من الحلق، وإنما هي من دونه، والذي دون الحلق: الحنجرة"[(2)]. ورأى سيبويه (_180ه) أنها صوت مجهور[(3)]، وذهب بعض العلماء الغربيين إلى أنها صوت مهموس، وتبعهم في ذلك تمام حسان (_1432ه) [(4)]، بينما ذهب دانيال جونز (_1386ه) إلى أنها لا مجهورة ولا مهموسة، وتبعه كمال بشر (_1436ه)، يقول الأخير:" وهناك من الدارسين المحدثين من يرى أن الهمزة صوت مهموس، ويبدو أنهم يقصدون بالهمس حينئذ عدم الجهر، وهو رأي غير دقيق"[(5)]، ويرى سمير استيتيه: أن من قال إنّ الهمزة صوت مهموس، بنى رأيه على انعدام ذبذبة الوترين الصوتيين حال النطق بالهمزة، في حين من ذهب إلى أنها ليست بالصوت المجهور ولا المهموس، كان ذلك بالنظر إلى انعدام ذبذبة الوترين الصوتيين (مجهور)، واعتبار وضع الوترين الصوتيين عند نطق هذا الصوت، وهو وضع مميز للهمزة عن الوضع الذي يكون

عليه الوتران الصوتيان عند نطق سائر الأصوات المهموسة (مهموس)، وهي صفة تشير إلى كون الوترين الصوتيين على وضع آخر غير الوضع الذي يكونان عليه عند الهمس [6].

وقد وقع اختيار البحث على صفة من صفات الأصوات، لم يعثر عليها البحث في أيّ كتاب في علم الأصوات مع الصّفات التي لها ضد[7]، وهي صفة الهَتّ.

وتكمن قضيّة البحث في أنّ العلماء لم يتفقوا على الصّوت الذي يتّصف بهذه الصّفة، فمنهم من قال إنها للهاء، وآخرون للهمزة. ومن هنا جاءت فكرة البحث الذي يحاول كشف اللثام عن حقيقة الهَتّ، والصّوت المهتوت، وبيان أثر السمات العامة للهمزة والهاء في البعد الدلالي.

واقتضت طبيعة البحث أن يسير على خطا المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وأن يكون في ثلاثة مباحث: الهَتّ عند القدماء والمحدثين، ثم الهمزة عند القدماء والمحدثين، ثمّ الهاء عند القدماء والمحدثين، ثم أثر السمات العامة للصوتين في البعد الدلالي، تتبعها خاتمة تُبيّن ما توصل إليه البحث من نتائج.

وسيحاول البحث أن يجيب عن مجموعة من التّساؤلات، هي:

هل تعدُّ صفة الهَتّ عامّة أم خاصّة ؟ وما حقيقة الهَتّ؟ وما الصّوت الذي يستحق أن يوصف بالهَتّ؟ وما الفرق بين عصر الصّوت، وشبه عصر الصّوت؟ وهل للسمات العامة للصوتين من أثر في الدلالة الصوتية للهمزة والهاء؟.

منهج البحث:

سار البحث على خطا المنهج الوصفي؛ حيث سعى إلى جمع آراء العلماء ومناقشتها وتحليلها، مستعينا بعلم الأصوات النطقي للوصول إلى معنى الهَتّ في الهمزة، والهاء.

الدراسات السابقة:

كتاب"مصطلحات صوتية غامضة"، للدكتور علي سيد أحمد: عرض المؤلف مصطلحات صوتية غامضة، منها صفة الهَتّ في الهمزة والهاء عند العلماء، وخلص إلى أن الهَتّ في الهمزة يعني عصر الصوت، أي احتكاك هواء التنفس المصاحب لها احتكاكا شديدا نتيجة انقباض جوانب أقصى الحلق لدرجة الغلق التام، أو الانسداد الكامل. أما الهَتّ في الهاء فهو احتكاك هواء التنفس المصاحب لها احتكاكا أقل شدة مما هو في الهمزة[8]. والملاحظ أنه لم يتحدث عن الفرق بين عصر الصوت وشبهه في الهمزة والهاء، ولم يأتِ على ذكر الهَتّ في الهاء المجهورة، والهاء المهموسة، وهو ما سيحاول البحث أن يبينه.

المبحث الأول: " الهَتّ" لغة:

باستنطاق المعاجم اللغويّة نجد تحت مادة (هـ ت ت) معاني كثيرة، كلّها تدور في فلك واحد، فقد ورد في العين: "الهَتّ شِبْهُ العَصْر للصَّوْت، يُقالُ للبَكْر: يَهِتُّ هتيتاً، ثم يَكِشُّ كشيشا، ثمّ يَهْدِرُ إذا بزل هديراً"[9]، وجاء في اللسان أنّ "الهَتّ الكَسْر، وهَتَّ ورَقَ الشَّجر إذا أَخذه.... الهَتّ: تَمْزِيقُ الثَّوْبِ والعِرْضِ، والهَتّ: حَطُّ المَرْتَبَة في الإِكرام، قال ابن الأَعرابي: قولُهم أَسْرَعُ من المُهَتْهِتة، يقال هَتَّ في كلامه، وهَتْهَتَ إِذا أَسْرَعَ..... والهَتّتةُ من الصوت، مثل الهَتّيتِ. قال الأَزهري: الهَتْهَتَةُ والتَّهْتَهَةُ أَيضاً في التِواء اللِّسان عند الكلام، وقال الحسن البصري في بعض كلامه: والله ما كانوا بالهَتّاتين، ولكنّهم كانوا يَجْمَعُون الكلامَ ليُعْقَلَ عنهم[10]. "وقَالَ أَبُو زيد: يُقَال رجل مُهِتّ وهَتّات اذا كَانَ كثير الْكَلَام"[11]، وفي التّهذيب: ".... ويقال فلان يَهُتُّ الحديث هَتّاً : إذا سرده وتابعه . والسّحابة تَهُتُّ المطر: إذا تابعت صبَّه، والمرأة تَهُتُّ الغزل: إذا تابعت"[12]. وفي القاموس المحيط: "الهَتّ : سَرْدُ الكلامِ، وتَمْزِيقُ الثِّيابِ والأَعْراضِ، والصَّبُّ، وحَطُّ المَرْتَبَةِ في الإكْرامِ، ومُتابَعةُ المرأةِ في الغَزْلِ، وحَتُّ ورَقِ الشَجَرِ، والكسرُ كالهَتْهَتةِ . ورجُلٌ مِهَتٌّ وهَتَّاتٌ (وهَتْهاتٌ): خفيفٌ كثيرُ الكلامِ، وهَتْهَتَ في كلامِه: أسْرَعَ و بعيرَه: زَجَرَه عند الشُّرْبِ يَهَتْ هَتْ"[13]. وفي المحيط في اللغة:"... وظَلَّتِ المرأةُ تَهُتُّ الغَزْلَ: أي تُتَابِعُ وتُوَالِي. ويَهُتُّ الحَدِيثَ: أي يَهُذُّه. وأخَذَ في أُهْتُوتٍ من الكلام. وسَيْلٌ هَتْهَاتٌ: له مادَّةُ ماءٍ يُهَتْهِتُ فيه فَتَسْمَعُ له صَوْتاً. وفي المَثَل: " أسْرَعُ من المُهَتْهِتَةِ إلى الشَّرِّ"، وهي النَّمّامَة. وهَتَّ وَرَقَ الشَّجرةِ: نَثَرَها. والهَتّ: الصَّبُّ بعضُه في أثر بعضٍ..." [14].

وفي " المجموع المغيث": .... قال الأصمعيُّ: الهَتّ: أن يُؤتَى بالشيء بعَضِه في إثر بَعضٍ، وهو يَهُتُّ: أي يَحكِي صَوتَ المَخنوقِ، وهو الهَتّيتُ"[15].

والمدقّق في المعاني السّابقة، يجد أنّها_ في معظمها_ تدلّ على السّرعة في حصول الفعل، فالشدة والكسر وتمزيق الثّياب ونزول المطر وحتّ الشّجر وغيرها، كلها أفعال وحركات تحصل بسرعة، ولكن لا يُفهم من ذلك أنّها سريعة وسهلة بحيث لا يلحظها

الرائيّ، فالسّرعة نسبيّة تختلف باختلاف صاحبها، ومن البديهيّ أن تكون سرعة صبّ الماء، مختلفة عن سرعة التكلّم.

ولكن، على الرّغم من السّرعة الحاصلة في الأفعال السّابقة نسبيّا، فإنّ بعضها أصعب من بعض، والصّعوبة متأتّية من الجهد المبذول في حدوث الفعل، فالكسر وتمزيق الثّياب أمور تحتاج إلى جهد أكبر من الجهد المطلوب لحتّ الشجر أو سرد الكلام مثلا، وقد يكون الفعل معنويّا، فالصعوبة في إتمام الفعل تكون أشدّ وأكثر تأثيرا، كتمزيق الأعراض، وحطّ المرتبة في الإكرام. وتدلّ كذلك على المتابعة في الفعل، كما ورد عند الصاحب بن عباد(_385ه) في معجمه، ومعنى المتابعة في الحصول ينسجم مع الأفعال التي لا يتطلب حصولها جهدا كبيرا، فكلّما كان الفعل سهل الحصول، كانت المتابعة في إنجازه وتكراره أسهل وأكثر توقعا.

إذن، يمكن القول بأنّ معاجم اللغة اتّفقت على أنّ كلمة الهَتّ تدلّ على السّرعة في حصول الشّيء والشدة، على وجه العموم، وجمعت في ذلك أفعالا لا تتطلب جهدا في إتمامه، وأخرى تحتاج إلى جهد ونشاط، وهذه المعاني تنسجم مع الهَتّ بمعنى عصر الصوت؛ لأن عصر الصوت يحتاج إلى جهد كبير يبذل، وبعد العصر فإن الهواء ينطلق بشدة وسرعة، وكلما كان الهواء شديدا مضغوطا كان بالضرورة سريعا في انطلاقه.

اصطلاحـــاً:

من المعلوم أنّ المعنى الاصطلاحيّ ينبثق من المعنى اللغويّ ويلابسه، وإن كانت الملابسة دُنْيا. قال الشّريف الجرجانيّ:" الاصطلاح عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشّيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"[16].

ومن هنا، نتوقّع أن يكون في المعنى الاصطلاحيّ للهتّ ملابسة للمعنى اللغويّ في جانب أو أكثر من جوانبه.

الهَتّ عند القدماء:

يمكن القول إنّ أقدم تعريف للهتّ، هو ما قدمه لنا الخليل بن أحمد (_175ه) في كتابه "العين"، بقوله:" الهَتّ شِبْهُ العَصْر للصَّوْت" [17]، ولكن السّيوطيّ(_911ه) أضاف معنى آخر في " همع الهوامع" عند حديثه عن الهمزة، بقوله:" الهَتّ وَهُوَ عصر الصَّوْت؛ لِأَنَّهَا معتصرة كالتَّهَوُّع[18]أَو من الهَتّ وَهُوَ الحطم وَالْكَسْر؛ لِأَنَّهَا يعرض لَهَا الْإِبْدَال كثيرا فتنحطم وتنكسر، وَسمّي الهاويّ؛ لِأَنَّهُ يهوي فِي الْفَم فَلَا يعْتَمد اللِّسَان على شَيْء مِنْهَا"[19]، والهَتّ عند ابن الأثير(_630ه) في" البديع في العربية": عصر الصوت"[20].

وما يلاحظ على ما سبق:

أنّ الخليل (_175ه) انفرد ببيانه حقيقة الهَتّ، بأنّه شبه عصر الصّوت، وأنّ الآخرَيْن اتفقا على أنّ الهَتّ عصر للصوت. ويبدو أنّ الفرق بينهما يتوقّف على شدّة العصر، فشِبْهُ عصر الصّوت يدلّ على تضييق في المخرج، ولكنّه تضييق لا يؤدي إلى إعاقة للهواء من المرور بحُريّة، وأمّا العصر ففيه تضييق كامل، حتّى يتلاقى العضوان المؤديان للعصر، بحيث لا يخرج الهواء إلا بعد انفجار.

أنّ السّيوطيّ (_911ه) نظر للهتّ من جانب آخر، وهو التّغيّر والتّبدّل في السّياقات الصّوتيّة المختلفة، وهذا التّغيّر كأنّه الكسر والحطم. ويمكن القول إنّ الصّعوبة المتأتيّة من الهَتّ، أي العصر، أو شبهه، تستوجب من المتكلّم أن يخفّف من الضّغط على أعضاء النّطق باللجوء إلى التّخفيف، أو التّبديل والتّغيير، وهو ما ذكره السّيوطيّ من أحوال تعتور الهمزة.

الهَتّ عند المحدثين:

لم يبتعد المحدثون كثيرا عن تعريفات القدماء، وقد اتفقوا معهم، وساروا على نهجهم، إلا أنّهم حدّوا المفهوم بتعريفات جديدة، مستعينين بالأجهزة الحديثة، والدّراسات التي توصلوا إليها، يقول محمد حسن جبل (_1436ه):" ...والهَتّ هو الضغط، والدّفع الشّديد للشّيء حتّى يتسيّب، أو يتهيّر"[21]، وقال أحمد قدور:" ربما قصد [الخليل] من الهَتّ، والضغط انطباق لسان المزمار، على حين أنّه قصد بالتّرفيه التّخفيف من انطباق لسان المزمار"[22].

الأصوات المَهْتُوتَة:

من المعروف في علم الأصوات، أنّ للأصوات صفات عامّة لها ضد، وأخرى خاصّة ليس لها ضدّ. ومن الصّفات التي لم يشرْ إليها كثير من العماء في كتبهم، ولم يفردوا لها بابا : صفة الهَتّ، وقد جعلوها صفة للهمزة والهاء، ولكنْ لا يُفهم من ذلك أنّهم مجمعون على نسبتها للصوتين معا، فمنهم من جعلها للهاء، ومنهم من جعلها للهمزة. ولبيان معنى الهَتّ في الصّوتين، لا بدّ من مناقشة وصف القدماء والمحدثين لمخرج كل صوت، وآلية صدوره؛ لأنّ الهَتّ متعلق بذلك.

المبحث الثاني: الهَتّ في الهمزة

جاء في العين:" الهَمْزُ: العَصْرُ، تقول: هَمَزْتُ رأسَه، [وهَمَزْت] الجَوْزَة بكفي"[23]. ويفهم من ذلك أن الهَتّ، والهمز كلاهما منسجم في الدلالة على معنى الشدة، وذلك مفهوم من مما يتطلبه حدوث العصر من شدة في الحدث.

مخرجها عند القدماء:

1. قال الخليل(_175ه):" وأربعة أحرف جُوْف، وهي: الواو، والياء، والألف اللَّيِنَة، والهمزة، وسُمِّيَتْ جوفاً؛ لأنّها تَخْرُجُ من الجوف، فلا تَقَعُ في مدرجة من مدارج اللِّسان، ولا من مدارج الحَلْق، ولا من مدرج اللهاة، إنَّما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حَيّز تُنسب إليه إلا الجَوْفَ"[24]. وقال في موضع آخر:" وأمّا الهَمْزة فَمَخْرَجُها من أقصَى الحَلْق مَهْتُوتة مضغوطَة، فإذا رُفِّه عنها لانت، فصارت الياء، والواو، والألف عن غير طريقة الحُروفِ الصِّحاح." [25]
2. قال سيبويه(_180ه):" ولأنّها نبرةٌ في الصّدر تخرج باجتهادٍ، وهي أبعد الحروف مخرجاً"[26]، وقال:" فللحلق منها ثلاثةٌ. فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف"[27].
3. قال ابن جنّي (_392ه):" واعلم أنّ مخارج هذه الحروف ستّة عشر: ثلاثة منها في الحلق. فأوّلها من أسفله وأقصاه، مخرج الهمزة، والألف، والهاء، هكذا يقول سيبويه." [28]
4. قال ابن سينا (_428ه):" أمّا الهمزة، فإنّها تحدث من حفز قويّ من الحجاب، وعضل الصّدر لهواء كثير، ومن مقاومة الطِّرْجِهَارِيّ[29] الحافز زمانا قليلا لحفز الهواء، ثمّ اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معا"[30].
5. قال مكي بن أبي طالب (_437ه):" الحرف المهتوف: وهو الهمزة، سميت بذلك لخروجها من الصدر كالتَّهَوُّع، فتحتاج إلى ظهور صوت قوي شديد، والهَتْف: الصوت الشّديد، يقال: هتف به، إذا صوّت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسيّ؛ لأنّ " الجرس" الصوت الشديد"[31].

يظهر لنا من أقوال القدماء، أنّهم لم يكونوا متّفقين على مخرج محدّد للهمزة، ويمكن القول إنّهم ذهبوا في ذلك مذهبين: الأوّل للخليل، إذ انفرد بقوله إنّ الهمزة صوت جوفي هاوٍ، لا حيّز محدّد له يخرج منه، والثّاني: للخليل (_175ه) وسيبويه (_180ه) وابن جنّي (_392ه)، إذ جعلوا الهمزة حرف يخرج من الحلق. ويبدو أن الخليل قصد بالجوف: الحلق، فهما عنده بمعنى واحد[32]. وقد يُفهم أنّ الخليل لم يكن متأكدا من مخرج الهمزة بدليل أنّه مرة يجعلها من الجوف، وأخرى يجعلها من الحلق، وهو أمر لا يعيبه، ولا ينقص من قيمة آرائه شيئا؛ لأنّه أوّل من ذاق الحروف، قال كمال بشر(_1436ه): " ويمكن تعليل هذا الخطأ الذي وقع فيه الخليل، ومن تابعه حين نطقها لمعرفة طبيعتها لم ينطقها وحدها، وإنّما نطقها متلوّة بحركة فبدت كما لو كان هواؤها حرّا طليقا، على أنّ حريّة الهواء، إنّما تنسب إلى الحركة المصاحبة للهمزة لا إلى الهمزة ذاتها. وهذا التّعليل الذي نقدمه هنا ليس مجرّد افتراض وهميّ، وإنّما هو في حقيقة الأمر يستند إلى طريقة الخليل نفسه في ذوق الحروف"[33].

أمّا من وصف نطق الهمزة بدقّة من القدماء، فهو ابن سينا (_428ه)، وقد بيّن كيف أنّ الهواء يخرج بدفع قويّ، ومن ثمّ حبسه الهواء خلف الوترين حتّى ينفرج، فينقلع الهواء، وينفجر بقوة محدثا صوت الهمزة، وهو أمر يحتاج إلى شدّة، وقوّة تؤدّيان إلى صعوبة في إخراج صوت الهمزة.

ولشّدة الهمزة في إحداث انفجار حنجريّ يصوّت في الحجرة الحنجريّة، سمّاه مكي بن أبي طالب صوتا مهتوفا، وصوتا جرسيّا، وهما مصطلحان خاصّان بعلم التّجويد، إذ لم يصفه غيره بهذا الوصف[34].

مخرجها عند المحدثين:

1. قال إبراهيم أنيس(_1397ه):" فالهمزة إذن صوت شديد، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأنّ فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقا تاما، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائيّ الذي ينتج الهمزة "[35].
2. قال كمال بشر (_1436ه):" تسدّ الفتحة الموجودة بين الوترين الصّوتيين حال النّطق بهمزة القطع، وذلك بانطباق الوترين انطباقا تامّا، فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة، ثمّ ينفرج الوتران، فيخرج الهواء فجأة محدثا صوتا انفجاريّا، فالهمزة صوت حنجريّ، وقفة انفجاريّ لا هو بالمهموس ولا بالمجهور"[36].
3. قال عبد الرحمن أيوب (_1434ه) :" الصّوت الانفجاريّ الحنجريّ، وهو الهمزة في العربيّة، وللنّطق به يغلق الغضروفان الهرميّان والأوتار الصّوتية فراغ الحنجرة إغلاقا

تامّا، وبذلك لا يمكن أن تكون الأوتار الصوتيّة في حالة تذبذب، وينطلق الهواء من الرئتين، فينحبس في فراغ الحنجرة، ثمّ تفتح الأوتار الصّوتيّة، وينطلق الهواء محدثا انفجارا، بعده ذبذبة في الأوتار تمثّل الجهر في الحركة التي تلي الهمزة"[37].

4. قال محمود السّعران: " يحدث هذا الصّوت بأن تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصّوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقا تامّا، فلا يسمح للهواء بالنّفاذ من الحنجرة، بضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثمّ ينفرج الوتران، فينفذ الهواء من بينهما فجأة محدثا صوتا انفجاريّا. وهمزة القطع لا هي بالمجهورة، ولا هي بالمهموسة، فهمزة القطع صامت حنجريّ انفجاريّ"[38].

5. قال أحمد مختار عمر(_1397ه) بأنّ الهمزة تخرج " عن طريق غلق فتحة المزمار، ثمّ فتحها فتحا فجائيا"[39]، ووصفها بالانفجارية.

6. عبد الصّبور شاهين(_1432ه):" فهي صوت يخرج من الحنجرة ذاتها، نتيجة انغلاق الوترين الصّوتيين تماما، ثمّ انفتاحهما في صورة انفجار مهموس، فهي إذن: صوت حنجريّ، انفجاريّ، مهموس"[40].

7. قال حازم علي كمال الدين:" يتم نطق هذا الصّوت، بإغلاق الأوتار الصّوتية إغلاقا تامّا، يمنع مرور الهواء، فيحتبس خلفهما، ثمّ تفتح فجأة، فينطلق الهواء متفجرّا، مع عدم اهتزاز الأوتار الصّوتية بسبب إغلاقها"[41].

بعد النّظر في الأقوال السّابقة، يظهر أنّ العلماء المحدثين متّفقون على آلية نطق الهمزة، وعلى المراحل التي يمرّ بها الهواء الخارج من الرئتين إلى أن ينحبس خلف الأوتار الصّوتيّة. وهذا الحبس يولّد ضغطا من كمية الهواء المتجمّعة، إذ لا تسرّب له من أي مكان، حتّى ينفرج الوتران ويحدث الانفجار، وهذه العملية صعبة ترهق أعضاء النّطق، وتستنفد طاقة كبيرة من جهد النّطق، بدليل أنّ الإنسان يستصعب نطق همزتين متتاليتين بلا فاصل يريحه. قال إبراهيم أنيس(_1397ه):" ولا شكّ أنّ انحباس الهواء عند المزمار انحباسا تامّا، ثمّ انفراج المزمار فجأة، عملية تحتاج إلى جهد عضليّ، قد يزيد على ما يحتاج إليه أيّ صوت آخر، مما يجعلنا نعدّ الهمزة أشدّ الأصوات، ومما جعل للهمزة أحكاما مختلفة في كتب القراءات"[42].

ومن الجدير ذكره أنّ القول إنّ الهمزة صوت حنجريّ، لا اختلاف فيه عند معظم المحدثين، وأمّا اعتبارها وقفة انفجاريّة ففيه نظر، ذلك أنّ نطق الهمزة يتمّ بمرحتين: الأولى: حبس الهواء المتدفق من الرئتين(مصدر انبعاث الهواء وتشكل طاقته)، والثانية: انفجار بعد انفراج الوترين، وكلا المرحلتين متممة للآخرى، إذ لا يحدث انفجار إلا بعد الحبس، والتوقّف عن الجريان. وتسمية الهمزة بأنّها وقفة انفجاريّة، قد شمل المرحلتين: الوقف، ثمّ الانفجار، وهذه التسمية تتفق فيها الأصوات الانفجاريّة كافّة، فالباء مثلا يتمّ بحبس، ووقف، ثمّ انفجار، وكذلك الكاف، والتّاء، أيّ أنّ هذه التّسمية لا تميّز الهمزة عن غيرها من الأصوات، فكلّ صوت انفجاريّ يقتضي بالضّرورة أن يسبقه وقف وحبس؛ لذا يميل البحث إلى أن تكون التّسمية الواصفة لعمليّة النّطق: الهمزة ذات الانفجار الحنجريّ، وهذا التّسمية تدلّ على أمرين: الأوّل أنّ الانفجار مفهوم منه الوقف قبله، والثّاني: أنّه انفجار في الحنجرة، ولا يكون الانفجار في الحنجرة إلا للهمزة.

من خلال ما سبق، نجد أنّ قولهم في الهَتّ إنّه عصر الصوت ينسجم مع (ميكانيكية) نطق الهمزة، إذ إنّ التقاء الوترين مع بعضهما حتّى لا منفذ للهواء، ما يسبب عصرا للصّوت، وكما أنّ عصر الشّيء يحتاج إلى قوّة تؤدي إلى صعوبة، فكذلك حبس الهواء وانضغاط الوترين ثمّ انفراجهما يحتاج إلى شدّة وقوّة . والفرق بين الهمزة وغيرها، أنّ الهمزة تخرج من الوترين، وهما العضو الرئيس لنطقها، أمّا الأصوات الأخرى فإنّ الوترين يشكّلان عضوًا محدِّدا لصفة الصّوت، أمّا ما يشكّل الصّوت ويخرجه بصورته النّهائيّة المسموعة، فهو ما يأتي بعد الوترين، كانطباق الشّفتين للباء مثلا، والخيشوم لغنة الميم والنّون.... **بمعنى أنّ الوترين في نطق الهمزة يؤديان وظيفتين:**

- **الأولى**: حبس الهواء المتدفّق بقوّة من الرئتين.
- **الثانية**: انفراجهما وانفجار الهواء في حيّزهما.

وهذا يولد صعوبة كبيرة في نطق الهمزة. ويضاف إلى ذلك، أنّ الهمزة تتميّز عن غيرها من الأصوات بقصر زمن نطقها، قال محمد حسن جبل (-1436ه):" والأمر الرّابع المميّز لصوت الهمزة هو قصره، وذلك القصر لازم للعصر المكوّن للهمزة، لأنّه إمّا عصر ينقطع به الزّمير_ أي هو يؤدي إلى انغلاق فتحة المزمار، وإيقاف الزمير_ فاللحظة الأخيرة من الزّمير في هذه الحالة هي الهمزة، والزّمير الممتد قبل هذه اللحظة، هو زمير جهر حركة سابقة للهمزة، أو زمير حرف مجهور سابق للهمزة، وإمّا عصر يبدأ به الزّمير مع

انفجار النّفس لحظة الانفتاح، فأوّله هو الهمزة، وأي امتداد له بعد لحظة بدئه، هو حركة تالية للهمزة"[43].

المبحث الثالث: الهَتّ في الهاء

صوت الهاء صوت ضعيف خفيّ، يخرج فيه الهواء دون أيّ اعتراض من أعضاء النّطق، وفيه قال الخليل معللا عدم ابتدائه به في ترتيبه للأصوات:"..... ولا بالهاء؛ لأنّها مهموسة خفية لا صوت لها"[44].

مخرجها عند القدماء:

1. قال الخليل (_175ه):" فأقصى الحروف كلّها العين ثمّ الحاء، ولولا بَحَّة في الحاء لأَشْبَهَت العَيْن لقُرْب مَخْرَجها من العَيْن، ثمّ الهاء، ولولا هَتَّة في الهاءِ، وقال مَّرة هبّة، لأَشْبَهَت الحاء لُقْرب مَخْرَج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف في حَيِّز واحد، بعضها أرفع من بعض ثمّ الخاءُ، والغَيْن في حيِّز واحد كلَّهُنَّ حلقيّة"[45].

2. قال سيبويه(_180ه):" ولحروف العربية ستّة عشر مخرجا. فللحلق منها ثلاثةٌ. فأقصاها مخرجاً: الهمزة، والهاء، والألف"[46].

3. قال ابن جنّي(_392ه): " واعلم أنّ مخارج هذه الحروف ستّة عشر: ثلاثة منها في الحلق. فأوّلها من أسفله وأقصاه، مخرج الهمزة، والألف، والهاء، هكذا يقول سيبويه"[47].

4. قال ابن سينا (_428ه):" وأمّا الهاء، فإنّها تحدث عن مثل ذلك الحفز[حفز الهواء في نطق الهمزة من الحجاب وعضل الصدر] في الكمّ والكيف، إلا أنّ الحبس لا يكون حبسا تامّا، بل تفعله حافات المخرج وتكون السّبيل مفتوحة، والاندفاع يماسّ حافاته بالسّواء غير مائل إلا إلى الوسط"[48].

نلاحظ مما سبق أنّ القدماء أجمعوا على أنّ الهاء صوت يخرج من أقصى الحلق، ولكن الخليل (_175ه) جعل العين، والحاء أعمق من الهاء، أمّا سيبويه (_180ه) _وتبعه ابن جنّي(_392ه)_ فلم يفصّلا في مرتبة الهاء، واكتفيا بالقول إنّها من أقصى الحلق. وأكثر وصف للهاء عند القدماء نجده عند ابن سينا(_428ه)، فرأى أنّ الهاء تشترك مع الهمزة في أنّ لكليهما الكميّة نفسها من دفق الهواء الخارج من الرئتين، وأنّ آلية ذلك الدفق وتهيؤ أعضاء النّطق لاستقباله واحدة في كليهما، إلا أنّ الهاء تختلف في أنّ الممر أمام الهواء يكون مفتوحا إلى حدّ يجعل الهواء يحتكّ بجدران الحلق، فيحدث صوتا خافتا، ولكنه مسموع، كما قال الخليل (_175ه) في النّص السّابق:" ولولا هَتَّة في الهاءِ، وقال مَّرة هبّة، لأَشْبَهَت الحاء لُقْرب مَخْرَج الهاء من الحاء". والملاحظ أنّ القدماء لم يشيروا إلى الهاء المجهورة، كما سنرى عند بعض المحدثين. ويمكن القول إنّ معنى الهَتّ في الهاء عند هؤلاء: ذلك الصوت الخفيف الخفيّ الذي ينتج من احتكاك الهواء بجدران الحلق، **وذلك يقتضي أن تكون كمية الهواء أكبر من كمية الهواء المطلوبة لنطق الهمزة، وذلك باعتبارات ثلاثة:**

1. باعتبار شدّة الصّوت، فالهاء صوت لا يلتقي فيه الوتران الصّوتيان، وهذا يجعله ضعيفا، إذ لا اهتزاز لهما ولا انفجار، وهذا الضّعف يستدعي كمية أكبر من الهواء؛ ليعوّض النّقص الحاصل من قوة إسماع الصّوت، أمّا الهمزة فأمرها مختلف؛ إذ إنّ الانفجار يجعلها شديدة، قادرة على إحداث رنين مسموع بلا جهد متكلَّف، لذا فإنّ نطقها لا يستدعي كمية كبيرة من الهواء.

2. باعتبار اتساع المخرج وتضيّقه، فإنّ جدران الحلق، والوترين عند نطق الهاء، يكونان في اتّساع بحيث يسمحان لكمية الهواء، مهما بلغت، من الخروج بلا صعوبة، وهذا يقتضي كمية كبيرة من الهواء كما مرّ سابقا، ولكنّ التّحكّم بتلك الكميّة متوقف على الأصوات التّالية للهاء، فالإنسان يخرج الهواء في نطقها بحيث يراعي الكميّة التي تحتاجها الأصوات التّالية لها، من باب الاقتصاد النّطقي، أمّا الهمزة فجدران الحلق متّسعة تسمح بخرج الهواء إلى أن تصل إلى الوترين، فتقف عندهما متوترة في هالة هيجان متأتٍ من شدة انبعاث الهواء بفعل عضلات الحجاب الحاجز، وهو ما أطلق عليه ابن سينا (_428ه) مصطلح"الحفز"، وعندها يتوقف الهواء عن الانبعاث؛ لأنّ الهواء بعدما يصدم بالوترين المنغلقين، يرجع ويملأ جدار الحلق المتسع، ويتوتّر الهواء، ويخسر ضغطه الذي اكتسبه من شدة اندفاعه من الرئتين، فما إن ينفرج الوتران حتّى ينطلق الهواء محدثا انفجارا يهزّ أرجاء الحُجْرة الحنجريّة. وتتميّز الهمزة عن الهاء في أنّها اقتصاديّة في الهواء، إذ لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الهواء، وإذا نطق الإنسان الهمزة مفردة لوجد أنّه بعد نطقها تخرج كمية من الهواء كانت متوفرة في الرئتين، خلّفها الصّوت بعد اكتمال نطقه. أما الهاء فهي استمراريّة لا تكتفي بأيّ كمية من الهواء، أيّ أنها صوت مستهلك للهواء الصّوتي.

3. باعتبار انضباط الهواء الرئويّ: فالهواء المطرود من الرئتين عند نطق الهمزة، يكون منضبطا حتّى يصطدم بانغلاق الوترين الصوتيين، فيضطرب ولا يعود إلى حالته الأولى، ومن ثمّ يحدث انضغاط للهواء يتبعه انفجار، يستنفد طاقة الصّوت كاملة بعده بشكل فجائيّ. وأمّا الهاء، فالهواء عند نطقها يكون منضبطا من لحظة انبعاثه من الرئتين، وحتّى إحداثه الصوت؛ لأنّ الممرّ أمامه متّسع، ولا انغلاق فيه، ويبقى منضبطا إلى أن يخسر طاقته كاملة بشكل تدريجيّ.

مخرجها عند المحدثين:

1. قال إبراهيم أنيس(_1397ه):" الهاء صوت رخو مهموس، عند النّطق به يظلّ المزمار منبسطا دون أن يتحرك الوتران الصّوتيان؛ ولكن اندفاع الهواء يحدث نوعا من الحفيف يسمع في أقصى الحلق، أو داخل المزمار، ويتّخذ الفمّ عند النّطق بالهاء نفس الوضع الذي يتّخذه عند النّطق بأصوات اللين، والهاء عادة صوت مهموس يجهر به في بعض الظّروف اللغوية الخاصّة، وفي هذه الحالة يتحرّك معها الوتران الصّوتيان، كما يسمع لهذه الهاء المجهورة نوع من الحفيف، لولاه لكانت هذه الهاء صوت لين عادي. وعند النّطق بالهاء المجهورة، تندفع من الرئتين كمّيّة كبيرة من الهواء أكبر مما يندفع مع الأصوات الأخرى، فيترتب عليه سماع صوت الحفيف مختلطا بذبذبة الوترين الصوتيين"[49].

2. قال كمال بشر(_1436ه) [50]:" والهاء العربيّ يتكوّن عندما يتّخذ الفم الوضع الصالح صوت صائت (كالفتحة مثلا)، ويمرّ الهواء خلال الانفراج الواسع النّاتج عن تباعد الصوتين بالحنجرة محدثًا صوتًا احتكاكيّا. يرفع الحنك اللّين، ولا يتذبذب الوتران الصّوتيّان، فالهاء العربيّ صوت صامت مهموس حنجريّ احتكاكيّ"[51].

3. قال عبد الرحمن أيوب(_1434ه): ذكر وضعين مختلفين نسبيا في نطق الهاء، أحدها الهاء المهموسة، والأخرى الهاء المجهور، يقول في الأولى:" الصّوت الاحتكاكيّ البلعوميّ الحنجريّ المهموس. وهو الهاء المهموسة العربيّة، وللنّطق به يتخذ الوتران الصّوتيان والغضروفان الهرميان وضع الزفير، أو وضع الهمس مع تقارب الثنيتين البطينيتين، إحداهما من الأخرى، مما يساعد على وجود احتكاك مسموع، وينطلق الهواء من الرئتين، ولا تتذبذب الأوتار الصوتية، ولا تهتز جدران البلعوم الحنجريّ، ولكن يحدث احتكاك مسموع عند مروره بالفراغ الغضروفي في حال اتّخاذهما وضع الهمس"[52]. أمّا الهاء المجهور:" الصّوت الاحتكاكيّ البلعوميّ الحنجريّ المجهور، وهو الهاء العربيّة في غير المواضع الّتي تكون فيها مهموسة، وللنّطق به يتّخذ الغضروفان الهرميّان والوتران الصوتيّان وضع الجهر، وتتقارب الثنيتان البطينيتان إحداهما من الأخرى، وعندما ينطلق الهواء من الرئتين يُحدِث ذبذبة الأوتار الصوتيّة، ولا تهتزّ جدران البلعوم الحنجريّ، ويسبب كذلك احتكاكا مسموعا عند مروره بين الثنيتين البطينيتين، ويمرّ الهواء من طريق الفم نظرا لإغلاق اللهاة الممر الأنفيّ"[53].

4. قال أحمد مختار عمر(_1397ه): تخرج الهاء " عن طريق تضييق المجرى بصورة تسمح بمرور الهواء مع احتكاك (استمراريّ)" [54].

5. قال سمير استيتيه في حديثه عن الأصوات النّفَسيّة:" ينفرج العضوان النّاطقان، بحيث يتمكّن تيار الهواء من العبور بسرعة وقوة، من بين الوترين الصوتيين، محدثا صوتا مثل الهاء، وهو الذي وصفناه بأنه دفقة هواء"[55].

إن المدقق في أقوال العلماء المحدثين، يجد أنّهم أجمعوا على أنّ الهاء صوت مهموس خفيّ، يكون مجرى الحلق عند النّطق به متسعا، بحيث يسمح بوجود احتكاك، ولكنّ عبد الرحمن أيوب(_1434ه)، فرق بين الهاء المهموسة ذات الاتّساع المخرجيّ في جدران الحلق وسكون الوترين، وبين الهاء المجهورة؛ فالأخيرة تتفق مع الأولى في انفراج جدران الحلق، ولكنّها تختلف في ذبذبة الوترين الصوتيين، وهذا التّذبذب يبدو أنّه حاصل من شدّة في الهواء المنبعث، فكمية الهواء في كلتيهما واحدة، ولكنّ الاختلاف يكمن في قوة الانبعاث، فالهاء المهموسة تخرج بسلاسة، وانتظام في ضغط الهواء، **والمجهورة يكون فيها الهواء في حالة هيجان، وانضغاط بفعل ثلاثة مؤثرات:**

- **الأول**: قوة الدّفع من عضلة الحجاب الحاجز.
- **الثاني**: عدم كفاية اتساع جدران الحلق لاستقبال الهواء المنبعث من الرئتين.
- **الثالث**: اقتراب الوترين من بعضهما.

ويضاف إلى ذلك أن الظروف النفسية للمتكلم لها أثر في جهر الهاء وهمسها؛ فالمتكلم عندما يكون في حالة نفسية انفعالية،

فإنه ينطق الهاء بشيء من الجهر؛ لشدة الهواء المتدفق بفعل قوة التنفس، أما عندما يكون هادئا فإنه ينطق الهاء مهموسة، لا تكلُّفَ في نطقها. وكذلك فإن الأصوات المجاورة لها تؤثر في تكون صفتها، فإن سبقها صوت مجهور صارت مجهورة مثله، وإن سبقها صوت مهموس كانت مثله، قال جان كانتينو(-1375ه):" ... أنّ الهاء تكون مجهورة، إذا وقعت بعد حرف مجهور، وتكون مهموسة إذا وقعت بعد حرف مهموس، فقد تمكنتُ من التحقق عن طرق التجربة من أنّهم يقولون" بِيثْها" (bitha) بهاء مهموسة، و" دارهَا" بهاء مجهورة" (darha)" [56].

ويمكن القول إنّ الفرق بين الهاء المجهورة، والهمزة، أنّ الهاء تحتاج إلى شدّة في إصدار الهواء، حتّى يتمكّن من إحداث ذبذبة في الوترين الصوتيين، والهمزة لا تحتاج إلى تلك القوة، ولا تحتاج إلا لكمية قليلة من الهواء لإحداث الجهر؛ لأنّ انغلاق الوترين كفيل بإحداث رجّة في المخرج الحنجريّ. وقد أشار سمير استيتية إلى أنّ الهاء دفقة هواء النّفس. ويفهم من ذلك أنّ في نطق الهاء دفع للهواء بشدة، ولكنّه دفق يستهلك الهواء الخارج بسرعة، وذلك لاتساع المخرج وانفراجه.

بناء على ما سبق، يتّضح معنى الهَتّ_ وهو عصر الصوت، أو شبهه_ في الهمزة والهاء، ويمكن تلخيص ذلك بالنّقاط الآتية:

1. الهَتّ في الهمزة متأت من التحام الوترين مع بعضهما حتّى لا منفذ للهواء. وهذا الالتحام هو المقصود بـ "عصر الصوت". والعصر الكامل في الهمزة يؤدي إلى شدّة في الصّوت. وقد يكون العصر بأداة غير الوترين، فقد يتمّ بانطباق الشّفتين مثلا في نطق الباء، أو التقاء مؤخر اللسان مع الحنك الصلب عند نطق الكاف، فأيّ صوت يتمّ فيه الالتقاء، والحبس يعد معصورا مهتوتا.
2. الهَتّ في الهاء متأت من تضيّق جدران الحلق، وهو ما قالوا عنه بأنّه "شبه عصر للصوت". ولكنّ الهَتّ في الهاء على درجتين، أقواهما يكون في الهاء المجهورة، إذ إنّ التّضيق يكون من جهتين: جدران الحلق، والوترين، وشبه العصر معناه الاحتكاك. أي أنّ الصّوتين كلاهما مهتوت، ولكن هتّة الهمزة أشدّ من هتّة الهاء، بدليل أنّ الهمزة تنقلب لأصوات أخرى كنوع من تسهيل نطقها، قال الخليل(_175ه):" للهمز صَوْتٌ مَهْتُوتٌ فِي أَقْصَى الْحلق، فَإِذا رُفّهَ عَن الْهَمْز صَار نَفَساً تحوّل إِلَى مخرج الْهَاء، وَلذَلِك استخفت الْعَرَب إِدْخَال الْهَاء على الْألف المقطوعة، يُقَال: أَرَاق وهَرَاق وأيْهاتَ وهَيْهَات"[57]، وقال أيضا معللا عدم ابتدائه بالهمزة في معجمه: " لأنّها حرف مضغوط مهتوت إذا رُفهَ عنه انقلب ألفا، أو واوا، أو ياء "[58].

ورُبّ سائل يسأل: كيف نوفّق بين قول سيبويه:" مِنَ الْحُرُوفِ المَهْتُوتُ، وَهُوَ الْهَاءُ، وَذَلِكَ لِما فِيهَا مِنَ الضَّعْفِ وَالْخَفَاءِ"[59]، وقول ابن جنّي(_392ه) عندما قسّم الأصوات:" .... مجهورها، ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها ومعتلها، ومطبقها ومنفتحها، وساكنها ومتحركها، ومضغوطها ومهتوتها "[60]، و القول إنّ الهَتّ في الهاء يعني شبه عصر الصوت؟.

والإجابة عن ذلك، نقول: إنّ الهاء التي قصدها ابن جنّي(_392ه) بأنّها خفيّة ضعيفة، والخليل(-175ه) قبله عندما قال إنّها خفيّة مهموسة لا صوت لها، هي الهاء المهموسة، أمّا الهاء التي يكون فيها شبه لعصر الصوت فهي الهاء المجهورة، وهي التي تستحق وصفها بالمهتوتة.

وقال إبراهيم أنيس (_1397ه):" عند النّطق بالهاء المجهورة يندفع من الرّئتين كميّة كبيرة من الهواء أكبر مما يندفع من الأصوات الأخرى، فيترتّب عليه سماع صوت الحفيف مختلطاً بذبذبة الوترين الصوتيين"[61]. وقال محمد الأنطاكيّ:" المحبس الحنجريّ: وفيه يلتقي أحد الوترين الصوتيين بالآخر، فإن كان الالتحام بينهما كاملا حدث صوت الهمزة، وإن اكتفيا بالتقارب حدث صوت الهاء"[62].

إن القول إنّ الهاء صوت خفيّ ضعيف، لا يتعارض مع كونه مهتوتا، والهَتّ فيه شبه العصر، ذلك أنّ شبه العصر لا يؤدي إلى شدّة وانفجار في الصّوت، بل يؤدي إلى احتكاك سمّاه جان كانتينو(-1375ه)بـ" الدّعْك"، يقول:" وهو حرف رخو يقرع، بأن تدفع الهواء من رئتيك دفعا قويا، فَيَدْعَك جوانب أقصى الحلق"[63].

ويمكن القول بناء على ذلك: إن الهَتّ في الهمزة، هو عصر الصوت؛ أي إغلاق للمخرج بالتقاء الوترين الصوتيين، لما فيها من شدة، أما الهَتّ في الهاء، فهو شبه عصره، أي تضييق للمخرج وحدوث احتكاك، وفي الهاء هتّان: قوي في الهاء المجهورة، وضعيف في الهاء المهموسة.

المبحث الثالث: أثر السمات العامة للصوتين في الدلالة:

تشكل الدلالة الصوتية لأصوات الكلمة مجالا خصبا للدراسات الدلالية تحدث عنها القدماء من قبل، قال ابن جني (-392ه) في باب "في إمساس الألفاظ أشباه المعاني":"من ذلك قولهم: خَضَمَ وقَضَمَ, فالخضم لأكل الرّطب كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب, والقَضْمُ للصلب اليابس، نحو: قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك"[64]، وهذه المعاني دلت عليها الصفات العامة للصوتين، فالقاف صوت شديد يحدث فيه حبس للهواء، وانفراج يؤدي إلى انفجار، والشدة في الصوت تُعبّر عن الشدة في الحدث الذي تدل عليه الكلمة، ولا يحتاج الشيء إلى شدة إلا إذا كان صلبا قاسيا. وأما الخاء فهو صوت احتكاكي رخو، يجري فيه الهواء دون اعتراض يوقف حركته نحو المخرج، وذلك يدل على أن الحدث إذا بدئ به فلا شيء صعب يعترضه، فيحدث بسهولة ويسر مثل جريان الهواء عند نطق صوت الخاء الاحتكاكي.

ومثل ذلك، يقال في صوتي الهمزة والهاء؛ فالهمزة صوت شديد، وذلك يتناسب مع القوة، والشدة في الأفعال التي تقع فيها. والرخاوة في الهاء تتناسب مع اللين، والسهولة في الأفعال التي يقع فيها هذا الصوت، وقد تدل على الألم، والحزن؛ لأن مدى اتساع المخرج عند نطقه، يمكّن الإنسان من إفراغ ما في جوفه من ألم بإخراج النَّفس على شكل تنهديات.

ومن الأمثلة الموضحة للدلالة الصوتية للهمزة والهاء، ما يأتي:

1. قال تعالى:﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا**﴾[65]. قال الزمخشري(_538 ه) في تفسير معنى" تؤزهم أزا":" تغريهم على المعاصي، وتهيجهم لها بالوساوس والتسويلات"[66]، فالهمزة الشديدة المعصورة صوتيا في (تؤزهم)، إنما جاءت لتدل على الشدة في فعل الإزعاج والحثّ، وهو مختلف عن (تهزّهم)، لما فيه من اللين المفهوم من الهاء، قال ابن جني(_392ه):" فهذا في معنى تهزّهم هزًّا, والهمزة أخت الهاء, فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء, وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ؛ لأنك قد تهزّ ما لا بال له، كالجذع وساق الشجرة, ونحو ذلك"[67].
2. قال تعالى:﴿**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا**﴾[68]. دلّ الفعل (هُزّي) على سهولة الحدث وليونته، على الرغم من أن جذع النخلة كان يابسا، واليبس فيه يجعله صلبا قاسيا يحتاج إلى قوة لتحريكه، ولكن الله تعالى جعله لينا سهلا، ليكون آية أخرى على قدرته سبحانه[69]. والذي ألمح لمعنى السهولة في الحدث ما في الهاء من احتكاك، وليونة، وهتّ في خروج الهواء، دون أي عائق، وذلك متناسب مع ما كانت تعانيه مريم عليها السلام، من ألم الولادة، وحالة نفسية صعبة من خوفها مما سيقوله الناس عنها، حتى إنها تمنت الموت، قال تعالى:" قالَتْ يا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هذا وَكُنْتُ نَسْياً مَنْسِيًّا"[70]، فجاء هذا الحدث، أي هزّ الجذع اليابس بسهولة وليونة، تسرية لها، وتثبيتا لفؤداها عليها السلام.
3. قال تعالى:﴿**وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ**﴾[71]. دلّ الفعل (يُهْرَعُون) على السرعة في الجري، وهو ما كان عليه قوم سيدنا لوط عليه السلام عندما جاءوا إلى بيته يريدون الفاحشة، فجاء صوت الهاء دالا على المعنى المراد. وإذا ما عقدنا مقارنة بين (يهرعون) وأفعال أخرى مثل (يسرعون)، وجدنا بأن السرعة في الفعل الأول أكثر من غيره؛ لأن الاحتكاك في الهاء أكثر مما هو في السين.

ولا يفهم من ذلك، أن تلك الدلالات الصوتية مطردة؛ فالذي يعين على تحديد المعاني هو السياق، كما في قوله تعالى:" وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ"[72]، فلا قيمة لدرجة الاحتكاك في مدى سرعة الحساب؛ لأن المقام يقتضي ذلك، قال البغوي:" إِذَا حَاسَبَ فَحِسَابُهُ سَرِيعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إلى فكرة ورؤية وَعَقْدِ يَدٍ"[73].

الخاتمة:

تناول البحث صفة الهَتّ بالتّحليل والدّراسة، وعرض لأقول القدماء والمحدثين في وصفهم لصوتي الهمزة والهاء، فوجد أنّ القدماء لم يحدّدوا بدّقة ماهيّة الهَتّ في هذين الصّوتين، ولكنّهم حدّوه بعصر الصوت أو شبهه، وهو ما سار عليه المحدثون، واختلفوا في بيان معناه وأثره في حدوث صّوتي: الهمزة والهاء، فجاء البحث محاولا استجلاء ذلك في كلا الصوتين؛ وما يلحق ذلك من أثر في الدلالة الصوتية لهما.

وبعد البحث أمكن الخلوص إلى النّتائج الآتية:

1. الهمزة والهاء كلاهما صوت مهتوت، والهَتّ في الهمزة هو عصر الصوت، وفي الهاء شبه عصر الصوت.
3. أداة هتّ الهمزة الوتران الصوتيان، بينما في الهاء المجهورة تضيّق جدران الحلق.
4. الفرق بين عصر الصّوت وشبهه، أنّ العصر يؤدي إلى حدوث انفجار بعد إغلاق المخرج أمام الهواء، أمّا شبه العصر فيؤدي إلى حدوث احتكاك الهواء بمعبره عند خروجه.
5. الهَتّ صفة عامّة، فكلّ صوت فيه عصر للصّوت يُعدّ مهتوتا، وما عداها فليس بمهتوت، وكذلك كلّ صوت في نطقه احتكاك يوصف بالهَتّ، أي شبه عصر للصّوت.
6. للهت مراتب، أعلاها وأقوها هتّة الهمزة، وأضعفها هتّة الهاء المجهورة، ثمّ هتّة الهاء المهموسة.
7. تؤدي السمات العامة للصوت أثرا في تشكل الدلالة الصوتية، فالسرعة، والليونة في الهاء تنعكس على الحدث، والشدة والقوة في الهمزة تدل على شدة الفعل، ولكن ذلك لا يطرد في السياقات جميعها.

التوصيات:

يوصي البحث بأن تقوم دراسة شاملة للمصطلحات الوصفية لأصوات اللغة العربية التي ورد فيها اختلاف بين العلماء، في نسبتها لأصوات معينة دون غيرها، ومنها: الاستطالة في الضاد، والكزازة في الطاء، والهَتف في الهمزة، والتفشي في الشين والثاء. ومن ثم يصار إلى مناقشة أقوال العلماء فيها من المتقدمين والمتأخرين، والاستعانة بالأجهزة الصوتية الحديثة، من أجل الوصول إلى أدق النتائج.

المصادر والمراجع:

** **القرآن الكريم**.

1. ابن الأثير، مجد الدين، البديع في علم العربية، تحقيق، فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1999م.
2. الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق، محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث، ط1، 2001م.
3. الأصبهاني، محمد بن عمر، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تحقيق، عبد الكريم العزباوي، دار المدني، السعودية.
4. الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بيروت، دار الشروق العربي، ط3، د.ت .
5. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، د.ط، د.ت.
6. أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة، القاهرة، مطبعة الكيلاني، ط2، 1968م.
7. بشر، كمال، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب، د.ط، د.ت.
8. ـــــ، علم اللغة العام، مصر، دار المعارف، د.ط، 1973م.
9. البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد النمر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط4، 1997م.
10. جبل، محمد حسن، المختصر في أصوات اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الآداب، ط4، 2006م.
11. الجرجاني , علي بن محمد بن علي، التعريفات , بيروت، دار الكتب العلمية , 1995م.
12. جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد الهنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت.
13. ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.
14. حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو، د.ط، د.ت.
15. الدينوري، ابن قتيبة، غريب الحديث، تحقيق، عبدالله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط1، 1976م.
16. الرازي، زين الدين، مختار الصحاح، تحقيق، يوسف الشيخ محمد، بيروت، المكتبة العصرية، ط5، 1999م.
17. الزمخشري، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت.
18. استيتيه، سمير شريف، الأصوات اللغوية: رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، عَمّان، دار وائل، ط1، 2002م.
19. ـــ، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، عَمّان، دار وائل للنشر، ط1، 2012م.
20. السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، بيروت، دار النهضة العربية، د.ط، د.ت.
21. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، د.ط، د.ت.
22. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد الطيان و يحيى مير علم، دمشق، مجمع اللغة العربية، د.ط، د.ت.

23. الصاحب بن عباد، إسماعيل بن العباس، المحيط في اللغة، تحقيق، محمد حسن، بغداد، وزارة الثقافة والفنون، د.ط، 1978م.
24. طاش كبرى، أحمد بن مصطفى، شرح المقدمة الجزرية، مكة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، 2001م.
25. ابن أبي طالب، مكي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق، أحمد حسن فرحات، عَمّان، دار عمار، ط3، 1996م.
26. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، د.ط، 1997م.
27. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، القاهرة، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
28. الفيروزأبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، تحقيق، مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط5، 2005م.
29. قدور، أحمد، أصالة علم الأصوات، عَمَّان، دار عمار، ط1، 2004م.
30. القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق، سمير البخاري، الرياض، عالم الكتب، د.ط، د.ت.
31. كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة، صالح القرماوي، تونس، الجامعة التونسية، د.ط، 1969م.
32. كمال الدين، حازم، دراسة في علم الأصوات، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 1999م.
33. مالمبرج، برتيل، علم الأصوات، ترجمة، عبد الصبور شاهين، القاهرة، مكتبة الشباب، د.ط، د.ت.
34. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، د.ت.

الأبحاث:

- استيتيه، سمير شريف، ميكانيكية النطق والأصوات المهموسة والمجهورة في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م62، 1987م.

الهوامش:

1. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، د.ط، القاهرة، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت، ج3، ص349 .
2. أحمد، علي سيّد، مصطلحات صوتية غامضة، مكة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2013م، ص41.
3. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، د.ط، د.ت، ج4، ص434.
4. حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو، د.ط، د.ت، ص125.
5. بشر، كمال، علم اللغة العام، القاهرة، دار المعارف، د.ط، 1973م، ص88، 112
6. استيتيه، سمير شريف: ميكانيكية النطق والأصوات المهموسة والمجهورة في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد62، العدد3، 1407هـ/ 1987م، ص524.
7. ينظر: طاش كبرى، أحمد بن مصطفى، شرح المقدمة الجزرية، مكة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، 2001م، ص87-99. وينظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، د.ط، د.ت، ص17-30، ص80. وينظر: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، د.ط، 1997م، ص313- 353. وينظر: كانتينو، (- 1375هـ)، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة، صالح القرماوي، تونس، الجامعة التونسية، د.ط، 1969م، ص42-137. وينظر: مالمبرج، برتيل(. 1414 هـ)، علم الأصوات، ترجمة، عبد الصبور شاهين، القاهرة، مكتبة الشباب، د.ط، د.ت، ص109-126. وينظر: بشر، علم الأصوات، ص14-19. وينظر: السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، بيروت، دار النهضة العربية، د.ط، د.ت، ص148-179.
8. ينظر: أحمد، علي سيّد، مصطلحات صوتية غامضة، ص46، 66.
9. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، 349/3. بزل الناب: طلع (ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، د.ت، مادة (ب ز ل).
10. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (هـ ت ت).
11. الدينوري، ابن قتيبة، غريب الحديث، تحقيق، عبدالله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط1، 1976م، 608/2.
12. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق، محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث، ط1، 2001م، مادة (هـ ت ت).
13. الفيروزأبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، تحقيق، مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ط، 2005م، مادة (هـ ت ت).
14. الصاحب بن عباد، إسماعيل بن العباس، المحيط في اللغة، تحقيق، محمد حسن، بغداد، وزارة الثقافة والفنون، د.ط، 1978م، مادة (هـ ت ت).

15. الأصبهاني، محمد بن أبي بكر، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تحقيق، عبد الكريم العزباوي، السعودية، دار المدني، ط1، 1988م، ج3، ص473.
16. الجرجاني , علي بن محمد بن علي، التعريفات, بيروت، دار الكتب العلمية, د.ط, 1995, ص 50
17. الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص349.
18. هَتَعَ الرجلُ: أَقْبل مُسْرِعاً. ابن منظور، لسان العرب، مادة (هـ ت ع).
19. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد الهنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت، ج3، ص495.
20. ابن الأثير، مجد الدين، البديع في علم العربية، تحقيق، فتحي أحمد علي الدين، السعودية، جامعة أم القرى، ط1، 1999م، ج2، ص759.
21. جبل، محمد حسن، المختصر في أصوات اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الآداب، ط4، 2006م، ص8 . هارَ الجُرْفُ والبِناءُ وتَهَيَّرَ انهدم. ابن منظور، لسان العرب، مادة (هـ ي ر).
22. قدور، أحمد، أصالة علم الأصوات، عَمَّان، دار عمار، ط1، 2004م، ص44.
23. الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص17.
24. المرجع السابق، ج 1، ص57.
25. المصدر السابق، ج1، ص52.
26. سيبويه، الكتاب، ج3، ص548.
27. المصدر السابق، ج4، ص433.
28. ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ج 1، ص60.
29. (الطِّرْجِهَالَةُ) الْفِنْجَانُ الصَّغِيرُ وَرُبَّمَا قَالُوا: طِرْجِهَارَةٌ بِالرَّاءِ. الرازي، زين الدين، مختار الصحاح، تحقيق، يوسف الشيخ محمد، بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، 1999م، ص189.أي غضروفان يشبهان فم الإبريق. ينظر: بشر: كمال، علم الأصوات، ص81.
30. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد الطيان و يحيى مير علم، دمشق، مجمع اللغة العربية، د.ط، د.ت، ص114.
31. ابن أبي طالب، مكي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق، أحمد حسن فرحات، عَمّان، دار عمار، ط3، 1996م، ص137-138.
32. ينظر: أحمد، علي سيّد، مصطلحات صوتية غامضة، ص41.
33. بشر، علم الأصوات، ص290.
34. يُنظر: أحمد، علي سيّد، مصطلحات صوتية غامضة، ص46.
35. أنيس، الأصوات اللغوية، ص77.
36. بشر، علم الأصوات، ص288.
37. أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة، القاهرة، مطبعة الكيلاني، ط2، 1968م، ص 217-218.
38. السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص157
39. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، د.ط، 1997م، ص319.
40. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ط، 1980، ص172.
41. كمال الدين، حازم، دراسة في علم الأصوات، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 1999م، ص34-35.
42. أنيس، الأصوات اللغوية، ص77.
43. جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية، ص75
44. الفراهيدي، العين، ج1، ص17 .
45. المرجع السابق، ج1، ص58 .
46. سيبويه، الكتاب، ج4، ص 433.
47. ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص60
48. ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص114.
49. أنيس، الأصوات اللغوية، ص76.
50. يُنظر: بشر،علم الأصوات، ص 304.
51. السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص157.
52. أيوب، أصوات اللغة، ص 217.
53. المرجع السابق، ص 217.
54. عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص319.
55. استيتيه، سمير شريف، الأصوات اللغوية: رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، عَمّان، دار وائل، ط1، 2002م، ص134.
56. كانتينو، جان، (-1375هـ)، دروس في علم أصوات العربية، ص120.
57. الفراهيدي، العين، ج5، ص235.
58. المصدر السابق، ج1، ص17.
59. ابن منظور، لسان العرب، فصل الهاء، ج2، ص103.
60. ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص17.
61. أنيس، الأصوات اللغوية، ص76.
62. الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بيروت، دار الشروق العربي، ط3، د.ت، ج1، ص19.
63. كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص119.
64. ابن جني، الخصائص، 159/2.
65. مريم، 83.

66. الزمخشري، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت، 42/4.
67. ابن جني، الخصائص، 148/2.
68. مريم، 25
69. ينظر: القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق، سمير البخاري، الرياض، عالم الكتب، د.ط، د.ت، 94/11.
70. مريم، 23
71. هود، 78.
72. الأنعام، 62.
73. البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد النمر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط4، 1997م، 152/3.

Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies
Vol. 1 - No. 48 - Mach 2019

مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية
المجلد (1) - ع (48) - آذار 2019

أثر القراءات القرآنية في بيان المعاني والدلالات التفسيرية في قصة مريم عليها السلام

The Impact of Quranic Recitations in Light of the Meanings and Connotations in the Story of Maryam ‘Alaiha Asalam

Dr. Muneer Ahmad Alzubaidi

Assistant Professor/ King Faisal University/ kingdom of Saudi Arabia
alzubaidi73@yahoo.com

د. منير أحمد الزبيدي

أستاذ مساعد /جامعة الملك فيصل /المملكة العربية السعودية

Received: 9/12/2018, **Accepted**: 19/2/2019
DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2632753
http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

تاريخ الاستلام: 2018/12/9م، **تاريخ القبول**:2019/2/19م
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

ملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان المعاني المستفادة والمستنبطة من كل قراءة من القراءات الواردة في قصة مريم -عليها السلام-، والمعاني المستفادة والمستنبطة أيضاً من الجمع بينهما، وقد أستخدم الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي، وكان من أبرز نتائجها: أن تعدد القراءات القرآنية المتواترة ينتج تنوعاً وتوسعاً في المعنى له أثره الواضح في التفسير من خلال: بيان معنى الآية، أو التوسع في المعنى، أو إزالة الإشكال عن المعنى، أو تخصيص عموم الآية، أو بيان إجمال الآية، ومن النتائج أيضاً أن كثيراً من القراءات التي عدّها العلماء من قبيل تعدد اللغات، كان لها أثر ودلالة في التفسير، كما ظهر لنا في ثنايا الدراسة، كما كشفت لنا الدراسة عن سعة المعاني والدلالات المستفادة والمستنبطة من كل قراءة من القراءات الواردة في قصة مريم -عليها السلام-، وكذا المعاني والدلالات المستفادة والمستنبطة من الجمع بينها.

الكلمات المفتاحية: التفسير، القراءات القرآنية، قصة مريم.

Abstract

The study aimed at showing the meanings derived from each Quranic recitations in the story of Maryam (a.k.a. Mary, the Virgin)- peace be upon her - and the connotations that are learned and derived from the combination of these recitations. The researcher adopted the inductive, analytical descriptive and the deductive approach. The results of the study showed that the diversity of Quranic recitations is resulted in having diverse connotation and explanations of the Surah (chapter). The study also revealed the extent of the meanings and indications derived from each Quranic recitations mentioned in the story of Maryam (peace be upon her), as well as the meanings and connotations that have been learned and derived from their combination.

***Key words**: Explanation, Quranic Recitations, The Story of Maryam.*

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن القصص من أهم الوسائل التي استخدمها القرآن الكريم في تربية الإنسان، الروحية والفكرية، والجسدية، فهي منهج تربوي متكامل، قال تعالى: ﴿**فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (الأعراف: 176)، وهي من أقرب الوسائل إلى فطرة الإنسان، ومن أكثر العوامل النفسية تأثيرًا فيه؛ لما فيها من المحاكاة لحالة الإنسان نفسه، فتراه يعيش بكل كيانه ومشاعره، وأحاسيسه في أحداث القصة، وكأنه أحد أفرادها، وذلك من خلال الروعة والدقة المتناهية في التصوير الحقيقي للحدث.

يقول الله تعالى: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا القرآن وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ**﴾ (يوسف:3)، فللقصة سحر بديع، وأثر كبير .في نفس السامع وعقله، ولها دور فعَّال في غرس الإيمان، والقيم التربوية في الفرد والمجتمع، والإنسان بطبعه وسجيته، يميل للقصة ويجد فيها غذاءه الروحي والعقلي، فهي وسيلة مهمة، ومؤثرة في بناء شخصيته وكيانه.

إن لتنوع القراءات القرآنية أثراً في التفسير، وبيان المعنى، والمعنى إما أن يكون واضحاً وجلياً، أو أن يكون له علاقة خفية غير واضحة؛ يمكن التوصل إليها بمزيد من الدراسة والتأمل، ومن خلال فهم معاني الألفاظ لتحديد دلالتها بدقة، فلغة القرآن الكريم لغة محكمة ذات نظام خاص في المفردات والتراكيب والإيقاع، ودلالة كلماتها لها ظلال، وإيحاءات تظهر من خلال نسق. الآيات الكريمة وسياقها، فلا يكفي لتحديد دلالتها الرجوع إلى المعاجم اللغوية فقط، بل لا بد من الرجوع فيها إلى النص، والسياق، والجو العام للآيات، ومن هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ (أثر القراءات القرآنية في بيان المعاني والدلالات التفسيرية في قصة مريم عليها السلام)؛ ليقف الباحث من خلالها على المعاني اللطيفة، والجميلة المستفادة، والمستنبطة من القراءات الواردة في قصة مريم -عليها السلام-.

مشكلة الدراسة

تحاول الدراسة أن تجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما المعاني والدلالات المستفادة والمستنبطة من تنوع القراءات القرآنية الواردة في قصة مريم -عليها السلام-؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس السابق السؤالان الفرعيان الآتيان:

1. ما المعاني المستنبطة والمستفادة من كل قراءة من القراءات الواردة في قصة مريم -عليها السلام-.
2. ما المعاني المستنبطة والمستفادة من الجمع بين القراءات القرآنية المتعددة في الآية الواحدة في قصة مريم -عليها السلام-.

أهداف البحث

1. بيان المعاني المستفادة والمستنبطة من كل قراءة من القراءات القرآنية الواردة في قصة مريم -عليها السلام-.
2. إلقاء الضوء على المعاني المستفادة والمستنبطة من الجمع بين القراءات المتعددة في الآية الواحدة في قصة مريم -عليها السلام-.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات المتعلقة بكتاب الله وتفسيره، وبيان المعاني المستفادة، والمستنبطة من تنوع القراءات القرآنية الواردة في سياق الآيات الكريمة التي تناولت قصة مريم -عليها السلام-.

حدود البحث

القراءات العشر المتواترة الواردة في سياق قصة مريم عليها السلام في ضوء سورة مريم.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتحري في محركات البحث الإلكتروني، ومواقع الجامعات، والمراكز العلمية، لم يعثر الباحث على دراسة علمية مؤصلة مستقلة تناولت هذا الموضوع بشكل مستقل، **ولكن هناك بعض الدراسات تناولت الموضوع بشكل عام منها:**

- القراءات الواردة في سورة مريم دراسة نحوية وصرفية، عيسى الأمين حارن آدم، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2014م.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الاختلافات النحوية، والصرفية وطرائق قراءاتها في سورة مريم، فكانت الدراسة نحوية وصرفية بحتة، ولم تتطرق إلى بيان المعاني والدلالات التفسيرية، في حين أن دراستي جاءت لبيان أثر القراءات في بيان المعاني والدلالات التفسيرية في قصة مريم-عليها السلام-تحديداً.

- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد بن عمر بن سالم بازمول، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1413هـ.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر القراءات في التفسير والأحكام الفقهية، وهي رسالة كبيرة وقيمة في ذاتها ومضمونها، فقد تناول الباحث فيها عدة أبواب منها: القراءات التي بيَّنت المعنى أو وسَّعته أو أزلت الإشكال، والقراءات المتعلقة بالعموم والإطلاق والإجمال، وقد استعرض ذلك بأمثلة متنوعة من القرآن الكريم.

وأما دراستي فقد جاءت محددة ومقيدة بسورة وقصة معينة، وركَّزت على بيان أثر تنوع القراءات في اتساع المعاني والدلالات التفسيرية المرتبطة بذات الموضوع.

منهج الدراسة

اتَّبَعَ الباحث في هذه الدراسة ما يأتي من المناهج العلميَّة:

1. **المنهج الاستقرائي**، ويتمثَّلُ في تتبع القراءات العشرة المتواترة الواردة في سياق قصة مريم -عليها السلام- مع نسبة كل قراءة إلى قارئها.
2. **المنهجُ الوصفي التحليلي**، ويتمثَّلُ في وصف طرائق العلماء وبيانها في توجيه القراءات القرآنية الواردة في سياق قصة مريم -عليها السلام-، وتحليلها والوقوف على أسرارها ومعانيها
3. **المنهج الاستنباطي**، ويتمثَّلُ في بيان المعاني المستنبطة والمستفادة في كل قراءة من القراءات الواردة في القصة، ومن خلال الجمع بينهما في سياق الآية الواحدة.

خطة البحث

وقد اشتملت على مطلبين وعدة فروع:

- **المطلب الأول: التعريف بمحددات البحث: القراءات، سورة مريم، وفيه فرعان:**
  - الفرع الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحا.
  - الفرع الثاني: تعريف موجز بسورة مريم.
- **المطلب الثاني: أثر القراءات القرآنية في بيان المعاني والدلالات التفسيرية في قصة مريم -عليها السلام-، وفيه خمسة فروع:**
  - الفرع الأول: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا**﴾ {مريم: 19}.
  - الفرع الثاني: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿**فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا**﴾ {مريم: 23}.
  - الفرع الثالث: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿**فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا**﴾ {مريم: 24}.
  - الفرع الرابع: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا**﴾ {مريم: 25}.
  - الفرع الخامس: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ**﴾ {مريم: 34}.

المطلب الأول: التعريف بمحددات البحث: القراءات، سورة مريم.

الفرع الأول: تعريف القراءات لغةً واصطلاحا.

أ. القراءات لغةً:

قال ابن فارس: "القاف والراء والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدل على جمع واجتماع، من ذلك القرية سميت قرية لاجتماع الناس فيها، ويقولون قريت الماء في المقراة: جمعته، وذلك الماء المجموع قري، وإذا همز هذا الباب كان والأول سواء، يقولون ما قرأت هذه الناقة سلى كأنه يراد أنها ما حملت قط، قالوا: ومنه القرآن الكريم كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك"[1].

وقال الراغب الأصفهاني: "القراءة ضم الحروف بعضها إلى بعض في الترتيل، والقرآن الكريم في الأصل مصدر نحو كفران ورجحان، قال تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ {القيامة: 17} قال ابن عباس: إذا جمعناه وأثبتناه في صدرك فاعمل به"[2].

وقال ابن منظور: "قَرَأَهُ، ويَقْرَؤُهُ، ويَقْرُؤُهُ، قَرْءاً، وقِراءَةً، وقُرآناً، فهو مقروء، ومعنى القرآن الكريم معنى الجمع، وسمي قرآناً؛ لأنه يجمع السور فيضمها، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ {القيامة: 17} أي : جمعه وقراءته"[3].

وفي ضوء ما سبق فإن القراءات أتت على معنيين، أحدهما: ضم الحروف بعضها إلى بعض، والآخر بمعنى الجمع، وعلى هذا فالقراءات تضم حروف وكلمات الآيات والسور ويجمعها مع بعضها في كتاب جامع.

ب. القراءات اصطلاحا:

ذكر بعض العلماء مجموعة من التعريفات الاصطلاحية للقراءات، تدور معظمها في فلك واحد، وإن كان بعضها أكثر شمولاً وإحاطة من الآخر، **ومن أشهر هذه التعاريف الآتي:**

- **القراءات:** هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفياتها من تخفيف وتثقيل وغيرها[4].
- **وعُرِّفت بأنها:** "علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف، والإثبات، والتحريك، والتسكين، والفصل ، والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال وغيره، من حيث السماع، أو يقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزوا لناقله" [5].
- **وعُرِّفت أيضاً:** "بأنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها بعزو الناقلة...، والمقرئ العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ "التيسير" مثلا ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلا؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة"[6]، **وعلى هذا فالقراءات علم يشتمل على عدة أمور:**
  1. كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم.
  2. كيفية كتابة ألفاظ القرآن الكريم.
  3. مواضع اتفاق نقلة القرآن الكريم، ومواضع اختلافهم.
  4. عزو كل كيفية من كيفيات أداء القرآن الكريم إلى ناقلها.

الفرع الثاني: تعريف موجز بسورة مريم

تعد سورة مريم مكية عند الجمهور إلا السجدة منها، وهي الآية الثامنة والخمسون[7]، وقالت فرقة هي: مكية، وقالت فرقة أخرى هي: مدنية[8]، وهي السورة الرابعة والأربعون في ترتيب النزول؛ نزلت بعد سورة فاطر وقبل سورة طه، وترتيبها في المصحف الثامنة عشر، وعدت آياتها في عدد أهل المدينة ومكة تسعا وتسعين، وفي عدد أهل الشام والكوفة ثمانيَ وتسعين[9].

وسميت السورة باسم مريم تخليداً لذكراها، فهي التي ولدت السيد المسيح عيسى عليه السلام بمعجزة فريدة من نوعها، من غير أب، وهي السورة الوحيدة في القرآن الكريم التي سُميت باسم امرأة، وذكر اسمها بصراحة، وهذا وإن دل شيء فإنما يدل على عظم قدرها ورفعة شأنها.

وذُكر اسم مريم في القرآن الكريم الكريم أربعاً وثلاثين مرة؛ مرتين في سورة البقرة، وسبع مرات في سورة آل عمران، وأربع مرات في سورة النساء، وعشر مرات في سورة المائدة، ومرة واحدة في سورة التوبة، وثلاث مرات في سورة مريم، ومرة واحدة في سورة المؤمنون، ومرة واحدة في سورة الأحزاب، ومرة واحدة في سورة الزخرف، ومرة واحدة في سورة الحديد، ومرتين في سورة الصف، ومرة واحدة في سورة التحريم.

أما مناسبة سورة مريم لما قبلها فإن سورة الكهف اشتملت على عدة أعاجيب: قصة أصحاب الكهف، وطول لبثهم هذه المدة الطويلة بلا أكل ولا شرب، وقصة موسى مع الخضر، وما فيها من الخارقات، وقصة ذي القرنين، وهذه السورة فيها أعجوبتان: قصة ولادة يحيى بن زكريا عليهما السلام، وقصة ولادة عيسى عليه السلام فناسب تتاليهما[10].

المطلب الثاني: قصة مريم عليها السلام في ضوء القراءات القرآنية

الفرع الأول: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ {مريم: 19}.

- **أولا: القراءات الواردة في الآية الكريمة**

قرأ أبو عمرو ويعقوب وورش، بالياء بعد اللام، (ليَهَبَ). وقرأ الباقون (لأَهَبَ)، وهو الوجه الثاني لقالون[11].

- **ثانياً: المعنى اللغوي للقراءات**

وهب: "وهبت له شيئاً وَهْباً، ووَهَباً بالتحريك، وهِبَةً، والاسم المَوْهِبُ والموهبة، بكسر الهاء فيهما، والاتهاب: قبول الهبة. والاستيهاب: سؤال الهبة، وتواهب القوم، إذا وهبَ بعضُهم لبعض"[12]، وقال الراغب: "الهِبَةُ: أن تجعل ملكك لغيرك بغير عوض"[13].

وقال أبو علي الفارسي: "حجة من قرأ: (لأهب لك)، أنه أسند الفعل إلى المتكلم، والهبة لله سبحانه، ومنه أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم، فإن كان الفعل للموكل والمرسل للعلم بأنه في المعنى للمرسل، وأن الرسول والوكيل مترجم عنه، ومن قال: (ليهب لك) فهو على تصحيح اللغة على المعنى، ففي قوله: (ليهب لك) ضمير من قوله ربك، وهو سبحانه الواهب"[14].

وقال العكبري: "من قرأ: (لأهب لك) ففيه وجهان: أحدهما أن الفاعل الله تعالى، والتقدير: قال لأهب لك، والثاني الفاعل جبريل عليه السلام، وأضاف الفعل إليه لأنه سبب فيه. ومن قرأ (ليهب لك) ففيه وجهان: أحدهما أن أصلها الهمزة قلبت ياء للكسر قبلها تخفيفا، والثاني ليهب الله"[15].

- **ثالثا: المعاني المستفادة من كل قراءة**

بينت قراءة (ليَهَبَ لك): أن جبريل عليه السلام جاء ليخبر مريم -عليها السلام- عن هبة الله -عزَّ وجلَّ- لها غلاماً، بمعنى إنما أنا رسول ربك أرسلني إليك ليهب الله لك غلاماً زكياً.

أما قراءة (لأَهَبَ لك) فقد أفادت: أن جبريل عليه السلام أخبر أنه سيكون سبباً في هبة الغلام؛ لأنه سينفخ في جيبها بأمر الله.

- **رابعاً: المعاني المستفادة من الجمع بين القراءات**

يتبين من الجمع بين القراءتين أن جبريل عليه السلام جاء مخبراً مريم -عليها السلام- عن هبة الله -عزَّ وجلَّ- لها غلاماً، وأن الله -عزَّ وجلَّ- أمره أن ينفخ في جيبها ليكون ذلك سبباً في تحقق البشرى. وفي تقديم المتعلق (لك) تشويقاً إلى المفعول (غلاما) ليكون أوقع في النفس؛ ثم بينه معبراً بما هو أكثر خيراً، وأقعد في باب البشرى، وأنسب لمقصود السورة[16].

الفرع الثاني: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا﴾ {مريم: 23}.

- **أولا: القراءات الواردة في الآية الكريمة**

1. قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وشعبة، وأبو جعفر ويعقوب (مُتُّ) بضم الميم. وقرأ الباقون (مِتُّ) بكسر الميم[17].
2. قرأ حفص وحمزة (نَسياً) بفتح النون. وقرأ الباقون (نِسياً) بكسر النون[18].

- **ثانياً: المعنى اللغوي للقراءات**

يقول ابن فارس: "(موت) الميم والواو والتاء أصل صحيح يدل على ذهاب القوة من الشيء، ومنه الموت: خلاف الحياة"[19]، "و(مِتُّ) و(مُتُّ) ترجعان إلى أصل اللغة والاشتقاق: أمّا الضم فلأنه فَعَل بفتح العين من ذوات الواو، وكل ما كان كذلك فقياسه إذا أسند إلى ياء المتكلم وأخواتها، أن تضم فاؤه: إمَّا من أول وهلة، وإمَّا بأن نبدلَ الفتحةَ ضمةً، ثم نَنْقُلَها إلى الفاء على اختلاف بين التصريفين، فيقال في «قام»، وقال وطال: قُمت وقُمنا وقُمن وطُلت وطُلن وما أشبه، ولهذا جاء مضارعُه على يَفْعُل نحو: يَمُوت. وأما الكسر فالصحيح من قول أهل العربية أنه من لغة مَنْ يقول: مات يمات كخاف يخاف، والأصلُ: مَوِت بكسر العين كَخوِف فجاء مضارعه على يَفْعَل بفتح العين، فجاء بمضارعه على يَفْعَل بالفتح، فعلى هذه اللغة يَلْزَم أن يقال في الماضي المسند إلى التاءِ، وإحدى أخواتها: «مِتُّ» بالكسرِ ليس إلا، وهو أنَّا نَقَلْنا حركةَ الواو إلى الفاء بعد سَلْبِ حركتِها دلالةً على بنيةِ الكلمة في الأصلِ، وهذا أَوْلى مِنْ قولِ مَنْ يقولُ: إنَّ «مِتَّ» بالكسر مأخوذٌ من لغة من يقول: «يَمُوت» بالضم في المضارع"[20].

قال ابن فارس:"(نسياً) النون والسين والياء أصلان صحيحان: يدل أحدهما على إغفال الشيء، والثاني على ترك شيء. فالأول نسيت الشيء، إذا لم تذكره، نسياناً، وممكن أن يكون النسي منه. والنسي: ما سقط من منازل المرتحلين، من رذال أمتعتهم، وقال بعضهم: الأصل في الباب النسيان، وهو عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره لها"[21].

وقال أبو منصور: "مَنْ قَرَأَ (نِسْيًا) بكسر النون فإن النِسْيَ في كلام العرب: الشيء الذي يُلْقى ولا يؤبه له كالحيضة الملقاة، والخرق البالية، والرِمَم التي لا قيمة لها، وَمَنْ قَرَأَ (نَسْيًا) فإنه كان في الأصل (نَسْيًا) فخفف فقيل: نَسْي، معناه: المَنْسي، كما يقال، للهُدَى هَدْي، وجاز تكرير لفظينِ مختلفين بمعنى واحد للتأكيد. والنِّسْيُ أكثر في الكلام من النَّسْيِ"[22].

- **ثالثا: المعاني المستفادة من كل قراءة**

بينت قراءة (مِتُّ): أن مريم -عليها السلام- تمنت الموت حين ظهرت عليها آلام المخاض؛ لأنها عرفت أن هذا المولود سيسبب لها الابتلاء والامتحان، وكان تمنيها للموت مشوباً بالحزن والأسى، مع شدة الحياء الكامن والمتأصل في نفسها، وهي القديسة التي لا يعرف عنها أحد إلا الطهر والعفة، وجاءت قراءة (مِتُّ) بالكسر معبّرة عن الحالة النفسية التي مرت بها في ذلك الموقف العصيب، فحالها أشبه ما يكون بحال الطائر الذي ضَمَّ جَناحَيْهِ يُريدُ الوُقُوع" [23]، فقد روى الطبري عن السديّ، قال: "قالت: وهي تطلق من الحَبَل استحياء من الناس (يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا) تقول: يا ليتني مِتُّ قبل هذا الكرب الذي أنا فيه، والحزن بولادتي المولود من غير بَعْل"[24].

"والمكسور في (مِتُ) وأخواتها في القرآن الكريم تأتي في معرض التعجيز من رجوع الميت إلى الحياة الدنيا، ومقام آياته مقام فناء، فكأن المكسور خاص بالتعبير عن البلى، ومرور الدهر على موت الإنسان، فمريم -عليها السلام- تمنت لو أنها ماتت، ومضى عليها الدهر حتى نُسيت، ولم يبق لها ذكر من شدة ما وقع بها"[25].

أما قراءة (مُتُّ) فبينت: شدة تمنيها للموت مع شدة شعورها بآلام المخاض؛ لما في الضم من ثقل وقوة، فالضم هو من أثقل وأقوى الحركات كما هو معروف لدى علماء اللغة والنحو، والنطق بالضم تحتاج إلى جهد عضلي أكثر من الكسرة والفتحة، وذلك لأنها لا تنطق إلا بانضمام الشفتين وارتفاعهما ولا تحتاج الكسرة ولا الفتحة إلى ذلك[26]، وعليه فقد جاءت هذه القراءة معبرة عن شدة وثقل في الحالة النفسية، والجسدية التي مرت بها مريم -عليها السلام-.

وقراءة (نِسياً) أفادت: أن مريم -عليها السلام-تمنت أن تكون كأي شيء حقير يلقى فينسى من الذاكرة لحقارته؛ وذلك من شدة تأثرها بما حدث لها، وشدة الابتلاء الذي تعرضت له، وخوفها من العار، وقال ابن عاشور: (النسي) بكسر النون وسكون السين هو: الشيء الحقير الذي شأنه أن يُنسى، ووزن فعل يأتي بمعنى اسم المفعول بقيد تهيئته لتعلق الفعل به دون تعلق حصل[27].

أما قراءة (نَسياً) فبينت: المبالغة والتأكيد في تمني الموت؛ كونها منسية من الذاكرة، قال الأزهري: "(نَسْيًا) كان في الأصل

(نَسْيًا) فخفف فقيل: نَسْي، معناه: المَنْسي، كما يقال، للهُدَى هَدْي، وجاز تكرير لفظينِ مختلفين بمعنى واحد للتأكيد"[28].

- **رابعاً: المعاني المستنبطة من الجمع بين القراءات**

صورت لنا القراءات الحالة النفسية والجسدية التي مرت بها السيدة مريم -عليها السلام-، فقد تعرضت لكربين عظيمين: الكرب الأول: احتملته ورضيته بحكم الفطرة وهو كره الولادة، والكرب الثاني: العار الذي زعمته، ويستقبلها وهي البريئة الطاهرة، وذلك عبؤه ثقيل على نفس البريء، ولذا قالت: (يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا). فهي تنادي بأداة (ليت) الدالة على التمني، وكأنها تتمنى الموت فراراً من عار الاتهام الظالم، وتمنت لو تكون كأي شيء حقير يُلقى فيُمحى من الذاكرة، فلا يخطر ببال أحد ليتذكره؛ حتى لا تتعرض لهذا الامتحان العسير[29]، والإنسان حقيقة لا يلجأ إلى مثل هذا القول إلا إذا ألَّم به أمر جلل، يكون فيه عاجزاً عن معالجته، أو التعامل معه، وهذا ما حصل مع السيدة مريم -عليها السلام-.

الفرع الثالث: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ {مريم: 24}.

- **أولا: القراءات الواردة في الآية الكريمة**

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وشعبة ورويس (مَن تَحْتَها) بفتح الميم، ونصب التاء. وقرأ الباقون (مِن تَحتِها) بكسر الميم وخفض التاء[30].

- **ثانياً: المعنى اللغوي للقراءات**

من قرأ (مَن تَحْتَها) بفتح الميم ونصب التاء: "أنه جعله اسم عيسى، وفتح التاء؛ لأنه ظرف مكانيّ متضمن لجثة (من)، ومن مستقرّ فيه، والاستقرار كون له، والكون مشتمل على الفعل فانتصب الظرف لأنه مفعول فيه، ومن قرأ (مِن تَحتِها) بكسر الميم وخفض التاء: لأن حرف "من" حرف خافض للظرف، لأنه اسم للموضع. والظرف في الحقيقة: الوعاء، فلذلك جعل المكان ظرفا، لأن الفعل يقع فيه فيحويه. والمراد بالنداء: جبريل، فأمّا مواقع (من) في الكلام، فتقع ابتداء غاية، وتقع تبعيضا، وتقع زائدة مؤكّدة" [31].

- **ثالثا: المعاني المستفادة والمستنبطة من كل قراءة**

بينت قراءة (مِن تَحتِها): "أن عيسى عليه السلام كلَّمها، وهو تحتها، أي: تحت ثيابها؛ لأن ذلك موضع ولادة عيسى عليه السلام، فجعل (مِن) حرف جر، وخفض بها (تحتها)، فكسر التاء الثانية، وفي (ناداها) ضمير الفاعل وهو عيسى -عليه السلام-، وقيل: إن معناه فناداها جبريل من تحتها، أي: من أسفل من مكانها، أي: من دونها، وعلى هذا معنى قوله تعالى: (قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا) أي: دونك نهراً، تستمعين به، فليس المعنى إذا جعلنا الفاعل جبريل أنه تحت ثيابها، فيكون في (نادها) الضمير جبريل عليه السلام، وكون الضمير لـ (عيسى) أبين لها، وأعظم في زوال وحشتها، ولتسكين نفسها، فالمعنى: كلمها جبريل من الجهة المحاذية لها، أو كلمها عيسى عليه السلام من موضع ولادته، وذلك تحت ثيابه"[32].

وأفادت قراءة (مَن تَحْتَها): أن (مَن) الفاعل للنداء، ونصب (تحتَها) على الظرف، و(مَن) هو عيسى عليه السلام، كلمها مِن تحتها، أي: من موضع ولادته. وكون الضمير لـ (عيسى) في القراءة بفتح الميم أقوى في المعنى، وكون الضمير لجبريل عليه السلام في القراءة بكسر الميم أقوى في المعنى، ويجوز في القراءتين أن يكون لـ (عيسى) وأن يكون لجبريل عليهما السلام، فإذا كان لجبريل عليه السلام كان معنى (تحتها) دونها، أي: أسفل منها، وإذا كان لعيسى كان معنى (تحتها) تحت ثيابها، من موضع ولادته، وأصل (من) أن تقع للعموم، ولكنها وقعت في هذا الموضع للخصوص، لعيسى أو لجبريل عليهما السلام، وذلك جائز"[33].

- **رابعاً: المعاني المستفادة والمستنبطة من الجمع بين القراءات**

بعدما صورت لنا الآية السابقة الحالة النفسية، والجسدية التي تعرضت لها السيدة مريم -عليها السلام-، حينما ألجأها ألم الولادة إلى جذع نخلة، جاءت هذه الآية بقراءتها لتبين لنا كيف أن الله -عزَّ وجلَّ- بحكمته وعنايته تولاها، فجعل لها ما يزيل همها، ويمسح عنها حزنها، فإذا بالمنادي يناديها من تحتها؛ ليطمئن قلبها ويصلها بربها، ويرشدها إلى طعامها وشرابها، ويدلها على حجتها وبرهانها! لا تحزني «قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا» فلم ينسك ولم يتركك، بل أجرى لك تحت قدميك جدولا ساريا[34]، فيا لها من منحة جاءت بعد محنة، ويا له من فرج جاء بعد ضيق.

ومن المعاني والدلالات النفسية المرتبطة بالقراءتين السابقتين في قوله تعالى: (وقري عيناً) أن قرة العين لا تكون

بالطعام والشراب فحسب، بالرغم من الحاجة الماسة إليهما، إنما جاءت لتحمل دلالة أخرى، وهي أن تقر عينها بوليدها عيسى عليه السلام؛ فقرة الأعين هم الأولاد والحفدة، الذين تقر بهم العيون وتسر بمكانهم الأنفس، لحيازتهم الفضائل، واتصافهم بأحسن الشمائل[35]، ففي قوله تعالى: (فقري عينا) كأن الله -عزَّ وجلَّ- يريد أن يطمئن مريم -عليها السلام- ويقر عينها بوليدها؛ لأنه سيبرأ ساحتها أمام قومها، ويكف أذاهم عنها، وفي هذا سلوة لها، وباعث مقوٍّ لعزيمتها.

الفرع الرابع: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ {مريم: 25}.

- **أولا: القراءات الواردة في الآية الكريمة**

قرأ حفص (تُسَاقِط) بضم التاء وكسر القاف وتخفيف السين. وقرأ حمزة (تَسَاقَط) بفتح التاء والقاف، وتخفيف السين. وقرأ يعقوب وشعبة بخلف عنه (يَسَّاقَط) بالياء على التذكير، وفتحها وتشديد السين، وفتح القاف، وقرأ الباقون (تَسَّاقَط) بفتح التاء، وتشديد السين وفتح القاف، وهو الوجه الثاني لشعبة[36].

- **ثانياً: المعنى اللغوي للقراءات**

سقط: "أصل واحد يدل على الوقوع، ومن ذلك سقط الشيء يسقط سقوطاً"[37]، والسقوط: "طرح الشيء من مكان عال إلى مكان منخفض"[38].

مَنْ قَرَأَ (تَسَّاقط) بتشديد السين فإنه أدْغم إحدى التاءين في السين، ومعناه معنى تَسَاقط، وَمَنْ قَرَأَ (تُسَاقِط) ذهب به إلى النخلة، وَمَنْ قَرَأَ (يُساقط) ذهب به إلى الجذع، ومعناهما يُسْقِط، وقوله: (يَسَّاقط) الأصل فيه: يتَساقط، المعنى: يَساقط الرطب جَنِيًّا[39].

ومن قرأ (تُسَاقِط) بضم التاء وكسر القاف، فجعله فاعل ساقط يساقط مساقطة وعنى به النخلة، وقال (تُسَاقِط) لأن ذلك لا يكون دفعة واحدة، ومثله في الكلام أنا أساقط إليك المال أولاً فأولاً[40]، ومن قرأ (تَسَاقَط) بفتح التاء والتخفيف، أراد تتساقط ثم حذف التاء لاجتماع التاءين[41].

- **ثالثا: المعاني المستفادة والمستنبطة من كل قراءة**

بينت قراءة (تُسَاقِط): كثرة الرطب النازل على -مريم عليها السلام-من النخلة، وجاء التعبير بالهز من باب الأخذ بالأسباب، وكما دلت القراءة على أن نزول الرطب من النخلة كان تدريجياً، ولم يكن دفعة واحدة. أما قراءة (تَسَاقَط) فأفادت: سهولة تساقطه وكثرته. وقراءة (تَسَّاَقط) بينت: شدة تساقط الرطب. أما قراءة (يسَّاقَط) فقد اظهرت: أن الرطب يسقط من الجذع بشدة وكثرة.

وقد أشار البقاعي إلى أن التعبير بصيغة التفاعل في قراءة الجماعة وحمزة للدلالة على أن التمر يسقط من الشجرة، ومن حقه أن يكون منتفياً لأنها غير متأهلة لذلك، فهو ظاهر في أنه على وجه خارق للعادة، وقراءة الجماعة بالإدغام تشير مع ذلك إلى أنه مع شدته يكاد يخفي كونه منها ليبسها، وعدم إقنائها، وقراءة حمزة بالفتح والتخفيف تشير إلى سهولة تساقطه وكثرته، وقراءة حفص عن عاصم بالضم وكسر القاف من فاعل، تدل على الكثرة، وأنه ظاهر في كونه من فعلها[42].

- **رابعاً: المعاني المستفادة والمستنبطة من الجمع بين القراءاتين**

صورت لنا القراءات أن النخلة التي التجأت إليها مريم -عليها السلام- لم تكن سوى جذع جاف، ليس له ورق ولا ثمر، ولكن شاءت إرادة الله -عزَّ وجلَّ- وقدرته أن يكون في ذلك معجزة وكرامة لمريم –عليه السلام-، وهذا الأمر ليس بالغريب والمستهجن على مريم -عليه السلام-، فلقد اعتادت على كرامات الله -عزَّ وجلَّ- لها من قَبل، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ (آل عمران: 37).

وأُمرت مريم -عليها السلام- أن تهز جذع النخلة من باب الأخذ بالأسباب، فتساقط عليها الثمر بكثرة، وتتابع رطباً ناضجاً طيباً، من نخلة لم تكن في ذلك الوقت من السنة مهيأة لحمل الثمر، وقد أشار البيضاوي إلى أن النخلة كانت يابسة لا رأس لها ولا ثمر، وكان الوقت شتاء، فهزتها فجعل الله تعالى لها رأساً وخوصاً ورطباً، وتسليتها بذلك لما فيه من المعجزات الدالة على براءة ساحتها، فإن مثلها لا يتصور أن يرتكب الفواحش، وفي تلك الكرامة تنبيهٌ لمن رآها على أن من قَدِرَ على أن يثمر النخلة اليابسة في الشتاء قادر على أن يحبلها من غير فحل[43].

الفرع الخامس: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ {مريم: 34}.

- **أولا: القراءات الواردة في الآية الكريمة**

قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب (قولَ الحقِّ) بنصب اللام، وقرأ الباقون (قولُ الحقِّ) برفع اللام[44].

- **ثانياً: المعنى اللغوي للقراءات**

1. (حق) هو أصل يدل على إحكام الشيء وصحته، وهو نقيض الباطل[45]، وهو بمعنى الصدق.

قال الزجاج: "من قرأ (قولُ الحقِّ) برفع اللام، فالمعنى: هو قول الحق. ومن قرأ (قولَ الحقِّ) بنصب اللام، فالمعنى أقولُ قولَ الحق الذي فيه يمترون أي يشكون"[46].

2. أن المراد بالحق في الآية اسم من أسماء الله تعالى.

على قراءة النصب فهو منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: أمدح قول الحق، أي: قول الله وكلمته الذي هو عيسى عليه السلام[47].

- **ثالثا: المعاني المستفادة والمستنبطة من كل قراءة**

بينت قراءة (قولَ الحقِّ) الإخبار الصادق من الله -عزَّ وجلّ- بأن عيسى عليه السلام هو ابن -مريم عليها السلام-، وبالتالي ثبوت بشريته، وإنها ولدته دون أن يمسها بشر. يقول أبو حيان: "الإخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدقاً ليس منسوبا لغيرها، أي: إنها ولدته من غير مس بشر كما تقول: هذا عبد الله الحق لا الباطل، أي أقول الحق وأقول قول الحق فيكون الحق هنا الصدق، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته أي القول الحق"[48].

وأفادت قراءة (قولُ الحق) أن نسبة عيسى عليه السلام إلى أمه مريم -عليها السلام-هو فقط قول الحق والصدق، وما عدا ذلك فهو كذب وافتراء. وعلى هذا فإن القراءتين بمعنى واحد؛ وهي إثبات بشرية عيسى -عليه السلام-، ونسبة بنوته لمريم -عليها السلام-، لا ما ادعاه المغرضون من أنه ابن الله.

ويفيد قوله (قول الحق) سواء بالرفع، أو بالنصب أن الله سمى عيسى عليه السلام كلمة الله وقول الله؛ لأن الله أوجده بكلمته التي قالها كن فكان. وعلى هذا فإن عيسى -عليه السلام- هو نفسه قول الحق؛ وذلك لأن الحق هو اسم الله، فلا فرق بين أن نقول عيسى كلمة الله، وبين أن نقول عيسى قول الحق[49].

- **رابعاً: المعاني المستفادة والمستنبطة من الجمع بين القراءاتين**

بينت لنا القراءتان أن اللَّه سبحانه وتعالى قد بيَّن الحق في عيسى عليه السلام، وأنه عبد من عباد اللَّه تعالى، وخُلق من غير أب، ليكون في خَلْقِه آية، وليكون نبياً ورسولاً، وقد أكد على بشريته بقوله: (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) أي: هو الموصوف بتلك الصفات، من غير شك ولا مرية، بل قول الحق، وكلام الله، الذي لا أصدق منه قيلا، ولا أحسن منه حديثا، فهذا الخبر اليقيني، عن عيسى عليه السلام، وما قيل فيه مما يخالف هذا، فإنه مقطوع ببطلانه، وغايته أن يكون شكا من قائله لا علم له به، ولهذا قال: (الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ) أي: يشكون فيمارون بشكهم، ويجادلون بخرصهم، فمن قائل عنه: إنه الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة، تعالى الله عن إفكهم وتقولهم علواً كبيراً[50].

الخاتمة:

وتضمنت أهم النتائج والتوصيات:

النتائج:

- أولاً: بينت الدراسة أن تعدد القراءات القرآنية المتواترة ينتج تنوعاً وتوسعاً في المعنى له أثره الواضح في التفسير من خلال: بيان معنى الآية، أو التوسع في المعنى، أو إزالة الإشكال عن المعنى، أو تخصيص عموم الآية، أو بيان إجمال الآية.
- ثانياً: بينت الدراسة أن كثيراً من القراءات التي عدّها العلماء من قبيل تعدد اللغات، كان لها أثر ودلالة في التفسير، كما ظهر لنا في ثنايا الدراسة.
- ثالثاً: كشفت لنا الدراسة عن سعة المعاني والدلالات المستفادة والمستنبطة من كل قراءة من القراءات الواردة في قصة مريم -عليها السلام-، وكذا المعاني والدلالات المستفادة والمستنبطة من الجمع بينهما.
- رابعاً: أسهمت القراءات في بيان وتوضيح بعض الجوانب النفسية التي مرَّت بها السيدة مريم –عليها السلام-.

التوصيات:

يوصي الباحث الدارسين بتتبعالقراءات القرآنية المتواترة الواردة ودراستها في قصص القرآن الكريم، وقصص الأنبياء، وبيان أثرها في اتساع المعاني والدلالات التفسيرية.

الهوامش

1. أحمد بن زكريا ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت، دار الفكر، د.ط، 1399ه)، مادة (قري)، (5/ 78 – 79)
2. الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المحقق: صفوان عدنان الداودي، المفردات في غريب القرآن، (دمشق، دار القلم، ط1، 1412ه)، مادة (قرأ)، ص668.
3. محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، ط4 ،1414 ه)، مادة (قرأ)، (128/1).
4. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376 ه -1957م)، (318/1).
5. أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2006م -1427ه)، ص6.
6. ينظر: محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420ه)، ص9.
7. ينظر: عبد الحق بن غالب ابن عطية، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر الوجيز، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422ه)، (3/4).
8. المرجع السابق، نفس الجزء والصفحة.
9. ينظر: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (تونس، الدار التونسية للنشر، د.ط،1984م)، (58/16).
10. ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، أسرار ترتيب القرآن، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، (القاهرة، دار الاعتصام، د.ط، د.ت)، ص115.
11. ينظر: محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، المحقق: علي محمد الضباع، النشر في القراءات العشر، (القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى، د.ط، د.ت)، (317/2).
12. ينظر: إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 ه)، (235/1).
13. ينظر: الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مادة(وهب)، ص884.
14. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المحقق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، الحجة للقراء السبعة، (دمشق، دار المأمون ط2، 1413 ه)، (196/5).
15. ينظر: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1399 ه)، (112/2).
16. ينظر: إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، 1415ه)، (527/4).
17. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (243/2).
18. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (318/2).
19. ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (موت)، (283/5).
20. ينظر: شهاب الدين أحمد بن يوسف الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. (دمشق، دار القلم، د.ط، د.ت)، (458/3-459).
21. ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (421/5-422).
22. محمد بن أحمد بن الهروي الأزهري، معاني القراءات (الرياض، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط1، 1412ه)، (132/2-133).
23. هذه المعاني والدلالات مستوحاة من معاني (الكسر) في معاجم اللغة العربية، ينظر: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط8، 1426 ه -2005م)، مادة (كسر)، ص470.
24. ينظر: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420ه)، (171/18).
25. ينظر: محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، (بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت)، ص313.
26. ينظر: خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاويّ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421ه)، (55/1)، وينظر: فاضل بن صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، (بغداد، مكتبة النهضة، ط1، 2006م)، ص102-13.
27. ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (86/16).
28. ينظر: الأزهري، معاني القراءات، (133/2).

29. ينظر: محمد بن أحمد بن مصطفى أبو زهرة، زهرة التفاسير، (د.م، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت)، (4627/9).
30. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (318/2).
31. ينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (بيروت، دار الشروق، ط4، 1401ه)، ص237.
32. ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الدكتور: محيي الدين رمضان، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1404ه)، (86/1-87).
33. ينظر: المرجع السابق، (87/1).
34. ينظر: سيد إبراهيم حسين قطب، في ظلال القرآن، (بيروت، دار الشروق، ط17، 1412ه)، (2307/4).
35. ينظر: محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي، محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418 ه)، (445/7).
36. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (318/2).
37. ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (سقط)، (86/3).
38. ينظر: الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مادة (سقط)، (414/1).
39. ينظر: الأزهري، معاني القراءات، (134/2).
40. ينظر: عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، حجة القراءات، (بيروت، دار الرسالة، د.ط، د.ت)، ص442.
41. المرجع السابق نفس الصفحة.
42. ينظر: البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (529/4).
43. ينظر: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1418ه)، (9/4).
44. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (318/2).
45. ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة(حق)، (15/2).
46. ينظر: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (بيروت، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408ه)، (329/3).
47. ينظر: محمد بن محمد بن سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1417 ه)، (34/3).
48. ينظر: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، (بيروت، دار الفكر، د.ط، 1420 ه)، (260/7).
49. ينظر: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، مفاتيح الغيب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420ه)، (537/21).
50. ينظر: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420ه)، (493/1).

المصادر والمراجع

1. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، منجد المقرئين ومرشدالطالبين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420ه).
2. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، المحقق: علي محمد الضباع، النشر في القراءات العشر، (القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى، د.ط، د.ت).
3. ابن حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، (بيروت، دار الفكر، د.ط، 1420 ه).
4. ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (بيروت، دار الشروق، ط4، 1401ه).
5. ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، حجة القراءات، (بيروت، دار الرسالة، د.ط، د.ت).
6. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير (تونس، الدار التونسية للنشر، د.ط،1984م).
7. ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر الوجيز، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1422ه).
8. ابن فارس، أحمد بن زكريا الرازي، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت، دار الفكر، د.ط، 1399ه).
9. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، ط4 ،1414 ه).
10. أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى، زهرة التفاسير، (د.م، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت).
11. الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي، معاني القراءات (الرياض، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط1، 1412ه).
12. الأصفهاني، الحسين بن محمد الراغب، المحقق: صفوان عدنان الداودي، المفردات في غريب القرآن، (دمشق، دار القلم، ط1، 1412ه).

13. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، 1415ه).
14. البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1418ه).
15. الجرجاويّ، خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421ه).
16. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 ه).
17. الحلبي، شهاب الدين، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. (دمشق، دار القلم، د.ط، د.ت).
18. الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2006م -1427ه).
19. الدوري، محمد ياس خضر، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، (بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت).
20. الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، مفاتيح الغيب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420ه).
21. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، (بيروت، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408ه).
22. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376 ه -1957م).
23. السامرائي، فاضل بن صالح، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، (بغداد، مكتبة النهضة، ط1، 2006م).
24. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420ه).
25. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، أسرار ترتيب القرآن الكريم، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، (القاهرة، دار الاعتصام، د.ط، د.ت).
26. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان عن تأويل آي القرآن الكريم، المحقق: أحمد محمد شاكر، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420ه).
27. العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن الكريم، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1399 ه).
28. الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المحقق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، الحجة للقراء السبعة، (دمشق، دار المأمون ط2، 1413 ه).
29. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط8، 1426 ه -2005م).
30. قطب، سيد إبراهيم حسين، في ظلال القرآن، (بيروت، دار الشروق، ط17، 1412ه).
31. القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم، محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418 ه).
32. القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الدكتور: محيي الدين رمضان، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1404ه).
33. محيسن، محمد بن محمد بن سالم، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1417 ه).

Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies
Vol. 1 - No. 48 - Mach 2019

مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية
المجلد (1) - ع (48) - آذار 2019

تنامي دور المستوطنين في دولة إسرائيل وأثره على الحل السياسي

The Increasing Role of Settlers in the State of Israel and its Impact on the Political Solution

د. عمر حلمي الغول
أستاذ مساعد/ كاتب / صحافي
عضو في المجلس المركزي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية

Dr. Omar Hilmy Alghoul
Assistant Professor/ Writer/ Journalist/Member of PCC-PLO/ Palestine
oalghoul@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/12/12م، **تاريخ القبول**: 2019/2/20م
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

Received: 12/12/2018, **Accepted**: 20/2/2019
DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2632759
http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

ملخص:

يتناول هذا البحث دور الإستيطان والمستوطنين في تشكيل دولة ونخباً وسياسات، حيث يعرض البحث - مستخدما المنهج التحليلي النقدي - لظاهرة الإستيطان من حيث مرجعياتها الدينية والسياسية والإقتصادية والقانونية والأمنية، وكذلك ظروفها وتاريخها، وعلاقة الظاهرة بتطورات المجتمع الإسرائيلي، والمؤثرات، التي حولته، وحولت أولوياته، ونقلت المستوطنين من هامش الفعل السياسي إلى مركزه.

إلى ذلك، فإن البحث يقوم بتفكيك ظاهرة الإستيطان إلى عواملها الأولية بإعتبارها فعلا إستعماريا يخدم الفكرة العامة للإستعمار الأوروبي الأميركي، لكنه يتخذ مرجعية دينية حاخامية.

البحث - من خلال الإستعراض التاريخي، وإعادة سرد التاريخ وتفسيره أيضا - يشير إلى ان الإستيطان شكل دائما وأساسا قلب المشروع الصهيوني من بدايات القرن العشرين وحتى حكومة نتنياهو الأخيرة 2019، وإن آليات الإستيطان وكيفياته لم تتغير طيلة قرن كامل، حيث تقوم إسرائيل بالإلتفاف على القرارات الدولية. كما تجند كل إذرعها الأمنية والسياسية لتعزيز هذا الإستيطان بألاعيب قانونية شكلية أو إنهاك الفلسطيني وتخويفه.

وفيما يتعلق بالأرض المحتلة عام 1967 فإن المستوطنين - حسب البحث - إنتقلوا من الأطراف العمل السياسي إلى قلبه ومركزه. ومنذ عام 1976، وهو العام الذي إنطلقت منه كتلة غوش أيمونيم وحتى 2019 فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قامت بتمويل ورعاية الإستيطان الإستعماري، بإعتباره أداة الإحتلال وتجسيده. كما أن ثقل وتأثير ومشاركة أحزاب المستوطنين ومن يدعمهم ويناصرهم أصبح كبيرا، إلى درجة أن الأحزاب الرئيسية تبنت الإستيطان كأحد السياسات الأساسية، التي تجمع حولها.

يخلص البحث إلى ان الحل السياسي المفترض بين إسرائيل والشعب الفلسطيني أصبح أكثر صعوبة، وابعد منالا بسبب نهم وجشع الأحزاب الصهيونية، التي لم تعد تؤمن بأي تسوية سياسية تقوم عن التنازل عن أي أرض محتلة. فالتسوية، التي تطرح الآن بتأثير من الفكر الحاخامي المتطرف تقوم على هندسة ديمغرافية وليست جغرافية.

الكلمات المفتاحية: المستوطنين، الاستيطان، الحل السياسي، المجتمع الإسرائيلي، الاراضي الفلسطينية.

Abstract

This research sheds light on the role of the settlement movement and settlers in forming Israel as a political state. The research relies on critical and analytical thinking in order to present the settlement colonialism phenomenon focusing on its religious, political, economic, legal and security perspectives, as well as its historical background and its relation with the development of the Israeli society. The researcher pointed out how this phenomenon and the settlers became the core of the Israeli state and politics. Moreover, this research examines and analyzes the origins of this colonial phenomenon, for it is derived from a Euro-American colonial hegemony. Thus, it takes a Rabbinate religious ideology.

Through reviewing, recalling and reexamining the historical background of the settlement movement, the researcher argues that the settlement movement is the framework and the core of the whole Zionist project since its beginning in the 19th century, until nowadays with the current Netanyahu's government in 2019. Thus, it is obvious that the mechanisms and reasons of the settlement movement are the same as how the Israeli government manipulates the international resolutions regarding the illegal position of settlement. In addition to this, the Israeli government employs in reinforcing the settlement movement by either legal manipulation or by practicing violence on the Palestinians.

Furthermore, regarding the occupied territories of 1967, the settlers role has transformed from a minor political role to a major and a centric role. Since 1976, which is the year when the Likud political party was established, until now, the Israeli government has been sponsoring and encouraging settlers' colonial projects, as these colonial projects represent occupation and are a manifestation of their colonial ideologies. However, the participation of settlers' political parties and the support they receive have increased since. Thus, the major political

parties in Israel have adopted this ideology as a way to gain votes in the elections.

As a conclusion, the researcher concludes his paper arguing that the political resolution to end the conflict between Israel and the Palestinian people has reached a deadlock. This is because of the greed of the Zionist political parties, for they do not believe in reconciliation or giving up the occupied territories. In fact, the reconciliations proposed nowadays are affected by the extremist Rabbinate ideology which works on a demographic solution rather than a geographic one.

***Keywords**: Settlers, Settlement, Political Solution, The Israeli Society, The Palestinian Territories.*

مقدمة

الاستيطان الاستعماري في أرض فلسطين منذ أول حجر في أساسات أول مستعمرة صهيونية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في الخالصة، كان وما زال يشكل عامل هدم للحياة الآمنة وللسلام في الوطن الفلسطيني، من جهة، وتأصيلاً لمشروع استعماري من طراز خاص، يقوم على ركيزة النفي للشعب صاحب الأرض ولتاريخه وهويته عبر عملية الاقتلاع والإجلاء، وفي الوقت نفسه إحلالاً لمجموعات إثنية من اتباع الديانة اليهودية على حساب الشعب والأرض الفلسطينية، من جهة أخرى، هذا المشروع الاستعماري المدعوم من الغرب الراسمالي عنوان البحث، وفي استعراض لإشكالية الاستيطان الاستعماري الصهيوني وللأسئلة المثارة والمرتبطة به، وللفرضية النظرية، وأيضاً لمنهجية البحث للوقوف على الظاهرة الاستعمارية بملامحها ومكوناتها المختلفة.

الإطار النظري

مّر المشروع الاستعماري الصهيوني على فلسطين العربية بمراحل عدة غير منفصلة عن بعضها البعض، منذ كان فكرة في مؤتمر بازل بسويسرا عام 1897، مروراً بمؤتمر كامبل بنرمان 1907/1905، إلى سايكس بيكو 1916 ووعد بلفور المشؤوم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 وقبلها وخلالها وبعدها موجات الهجرة اليهودية الصهيونية من أصقاع الأرض إلى فلسطين وبناء المستعمرات على الأرض الفلسطينية العربية وصولاً إلى تجسيده في شاكلته الرسمية المتقدمة ببناء قاعدة الارتكاز الأساسية، أي بناء وإعلان دولة إسرائيل الكولونيالية على مساحة 78% من أرض فلسطين التاريخية على أنقاض نكبة الشعب العربي الفلسطيني في أيار/ مايو 1948، وما زالت حركة صيرورته حتى الآن (2018) تدور دون توقف. وتميزت سيرورته بنواظم الرؤية الاستراتيجية للحركة الصهيونية وشعاراتها الأساس "من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل"، و"أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، و"العودة لإرض الميعاد" و"شعب الله المختار". غير أن البراغماتية الصهيونية تعاملت مع المتغيرات الجيوبولتيكية بمرونة عالية دون الحياد عن الهدف الاستراتيجي، ما أتاح لقادة دولة التطهير العرقي الإسرائيلية تخطي العقبات في المراحل المختلفة من تطوره.

وما كان لهذا الاستعمار الاقتلاعي الإجلائي والإحلالي الصهيوني أن يرى النور في فلسطين لولا الدور الأساسي، الذي لعبته الدول الراسمالية الغربية، التي ما زالت حتى الآن (2018) ترعاه لما لذلك من ارتباط عميق بمصالحها الاستراتيجية. حيث أوصى المؤتمرون من الدول الاستعمارية في مؤتمر كامبل (بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا وإيطاليا) 200 شخصية من علماء السياسة والاقتصاد والزراعة والبترول والتاريخ والاجتماع بأن "مصدر الخطر الحقيقي على الدول الاستعمارية، إنما يكمن في المناطق العربية من الدولة العثمانية، لا سيما بعد أن أظهرت شعوبها يقظة سياسية ووعياً قومياً ضد التدخل الاجنبي والهجرة اليهودية (...) ورأى المؤتمر ضرورة العمل على (الحؤول دون تطور المنطقة، وإبقائها في دوامة التخلف) وعلى (خلق شروط التفكك والتجزئة والانقسام)، وإنشاء دويلات مصطنعة تابعة للدول الأوروبية وخاضعة لسيطرتها. ولذا أكدوا على فصل الجزء الإفريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي، وضرورة إقامة الدولة العازلة Buffer State عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية، وهكذا قامت إسرائيل"[1].

غير أن المشروع الصهيوني تميز عن غيره من المشاريع الاستعمارية بصبغة خاصة، أعطته الفرادة عن الشكلين الاستعماريين القديمين، وهي أولاً شكل الاستعمار غير الدائم أو المؤقت، بغض النظر عن السنوات، التي تسيطر فيها الدول المستعمِرة على الدول المستعمَرة، الذي تهدف من خلاله الدول الكولونيالية إلى السيطرة على ثروات وخيرات الشعوب المحتلة بشكل منظم، وبما يخدم أهدافها الراسمالية لحين من الزمن؛ ثانياً نموذج الشعوب، التي خضعت للضم والاستيطان

الاستعماري الغربي في القرن التاسع عشر، كما في جنوب أفريقيا وناميبيا وردويسيا (زامبيا أو زمبابوي الآن) والجزائر، بهدف الضم والسيطرة الكاملة: السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والقانونية، ونفذته الدول الاستعمارية: بريطانيا وفرنسا وقبلهما هولندا وألمانيا تجاه الدول آنفة الذكر. لكن هنا لم يأخذ الاستعمار خيار الاقتلاع للشعوب الموجودة، بل لجأ إلى ضم تلك الدول والشعوب إلى مستعمراته عبر نقل البيض من أتباعه ليستوطنوا هناك، وليضفوا عليها هوية تلك الدول الاستعمارية؛ ثالثاً المشروع الصهيوني، الذي اتسم بطابع مغاير، تقوم ركائزه الاستعمارية على الاقتلاع والإجلاء والإحلال على حساب الشعب صاحب الأرض الأصلي من خلال موجات الهجرة اليهودية، التي لم تتوقف حتى تاريخه. واختلق رواية زائفة تستند إلى الشعارات آنفة الذكر لبلوغ هدف التطهير العرقي للفلسطينيين من أرض وطنهم الأم فلسطين. ما أضفى على المشروع الاستعماري الصهيوني فرادة وخاصية أكثر تعقيدا، تقارب فيها إلى حد بعيد مع إقامة أميركا على أنقاض الهنود الحمر. رغم الفارق بين الحالتين، حيث قام الأميركيون البيض بعملية اجتثاث كاملة لحوالي مئة مليون هندي أحمر، في حين لم تتمكن الحركة الصهيونية من ذلك، رغم كل عمليات التطهير العرقي لأبناء الشعب الفلسطيني.

مشكلة البحث

قبل الولوج إلى ميدان البحث، تدعو الضرورة هنا إلى إثارة علاقة الدولة الإسرائيلية بالاستيطان الاستعماري، والعلاقة التكاملية بينهما لتحقيق الهدف الإستراتيجي للحركة الصهيونية. بمعنى آخر أن إسرائيل مهدت الأرضية السياسية والأمنية والاقتصادية - المالية لنشوء وتطور حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية، التي احتلت في الخامس من حزيران 1967، بالتالي لم يكن الاستيطان خارج نطاق الرؤية الإستراتجية للدولة الإسرائيلية، بل جزءاً لا يتجزأ من مركبات سياساتها وممارساتها ومصالحها الاستعمارية. غير أن إسرائيل تعاملت بمرونة عالية مع مشروعها في مرحلته الجديدة، آخذة بعين الاعتبار الواقع السياسي في المنطقة والضغوط الدولية، دون أن تحيد عن الهدف، ومضت بخطى حثيثة في استكمال مخططها لبناء دولة إسرائيل الكاملة على كل فلسطين التاريخية وأي جزء من الأراضي العربية المحتلة كما الجولان. وبروز أية تباينات بين مركز القرار الإسرائيلي والمستوطنين، لا يمكن وصفه أو تصنيفه بالتباين السلبي، إنما هو تباين إيجابي وتكاملي، لا يندرج في إطار الاختلاف على الهدف، إنما حول آليات وأساليب العمل لتحقيق المشروع الاستعماري في مرحلته الجديدة. والدليل على ذلك تعاظم واتساع دور المستوطنين في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي، حتى بات مؤثراً وحاسماً في مسار البناء الفوقي الإسرائيلي، وفي العملية السياسية برمتها.

أسئلة البحث

تبرز في هذا السياق الأسئلة الرئيسة، من أصَّل للاستعمار الاستيطاني في مرحلته الجديدة؟ وكيف تطور الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية؟ هل كان التطور عفوياً أم مدروساً ووفق خطة معدة مسبقاً؟ وما هي انعكاسات الاستيطان الاستعماري وآثاره على عملية السلام؟ وهل يمكن وجود سلام في ظل الوجود الاستيطاني أم لا؟ وهل إسرائيل معنية بالسلام من حيث المبدأ؟ وما هي الحلول الإسرائيلية للمسألة الفلسطينية؟ وأي آفاق ستنجم عن غياب الاستعداد الإسرائيلي لبناء ركائز عملية سلام بالمعايير، التي تؤمن الحد الأدنى من المصالح الوطنية الفلسطينية؟ وهل الإرادة العربية والدولية متوفرة ومستعدة لإشادة صرح السلام أم هناك عجز أو تواطؤ مع منطق وخيار دولة الاحتلال الإسرائيلية؟

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على ركيزة أساسية، هي أن المشروع الاستيطاني يمثل مرحلة جديدة ونوعية لاستكمال ما بدأتهُ الحركة الصهيونية في نهايات القرن التاسع عشر. بمعنى أدق، أن الاستيطان كان وما زال جوهر المشروع الصهيوني. وبدون الاستيطان لم يكن ممكناً وجود إسرائيل ذاتها في مرحلة التأسيس في العام 1948، ولن تستطيع استكمال مخططها الإستراتيجي إلا بمواصلة الاستيطان في مرحلة ما بعد الاحتلال للأراضي الفلسطينية والعربية بعد 1967. وتقدم وتطور المشروع الاستيطاني أو تأخره أو تقلصه مرهون بعملية المد والجزر في الحركة السياسية العربية والإقليمية والدولية، وليس نتاج موقف إسرائيلي داخلي. لأن الموقف والقرار الإسرائيلي واضح وضوح الشمس ويتمثل باستكمال المشروع الصهيوني الإستراتيجي.

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي للرؤى ذات الصلة بالمشروع الاستيطاني الاستعماري. من خلال عملية تفكيك

الظاهرة الاستعمارية من جهة، والسعي لوصفها ونقدها ومن ثم تفسيرها وصولاً للاستنباط والاستشراف للآفاق الافتراضية، التي يمكن أن تتمظهر عنها.

كما أن المنهج يتيح المقاربة مع وجهات النظر المختلفة وبينها، والتدقيق في الرؤى والاعتقادات المطروحة بهذا الشأن، وطرح البدائل والسيناريوهات الممكنة. ولبلوغ ذلك، تستدعي الضرورة استخدام المنهج التاريخي، الذي يسمح بالوقوف على تاريخ نشوء وتطور الظاهرة، والشروط الذاتية والموضوعية المرتبطة بها. مما يمكننا من تفكيك الظاهرة، وإعادتها إلى جذورها ومكوناتها الأساسية بهدف إعادة تركيبها من جديد.

احتلال 1967 وعلاقته بالمشروع الصهيوني:

شكلت هزيمة الخامس من حزيران / يونيو 1967 منعطفاً إستراتيجيا في المشروع الصهيوني، حيث احتلت إسرائيل كل فلسطين التاريخية بالأضافة إلى سيناء المصرية والجولان السورية. ما فتح آفقاً جديداً أمام استكمال مرحلة نوعية جديدة من المشروع، تمثل أولاً: بضم القدس الشرقية إلى دولة إسرائيل فوراً، وتكرس لاحقاً بصدور قرار من الكنيست في عام 1980؛ ثانياً: المباشرة في الشروع بالاستيطان الاستعماري، الذي اتخذ عناوين متعددة، منها الأمني والديني والاقتصادي، وجميعها مرتبطة ارتباطاً جذرياً بالبعد السياسي.

لكن قبل أن نستطرد في العناوين المذكورة، وأثرها على السلام، فإن الضرورة تملي التوقف أمام الخلفيات، التي شكلت أرضية لاستشراء الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتتجلى في "أن الفكرة الصهيونية (ركزت) على اختزال للزمان اليهودي، إلى جانب عملية تهويد المكان الفلسطيني ... (حيث) كان من الصعوبة تحقيق المشروع الصهيوني في تهويد المكان (الأرض) الفلسطيني والسيطرة عليه دون اختزال الزمن اليهودي وصهينته".[2] والعمل على إدماج "البعد الديني/التوراتي/ العقائدي من أجل شرعنة مشروعها، بحيث يتم تنفيذ هذا الاستيطان من خلال مشروع استيطاني شامل وُضعت أسسه في مؤتمر بازل – سويسرا 1897".[3] ورغم وجود اجتهادات بين أتباع الصهيونية الدينية في العلاقة مع الأرض الفلسطينية أو كما يسمونها (أرض إسرائيل) حيث يعتقد أصحاب الادعاء الأول "أن الأرض ... هي شرط ضروري لتحقيق كامل للشرعية (...) وهي خادمة "القومية"* الدينية، ويعتقد (أصحاب) هذا التصور أن الرابطة القومية بين "الشعب"* اليهودي والأرض، هي رابطة دينية." ويرى شفارتس من أتباع هذا الاتجاه بأنهم أنصار "العلاقة الرومانسية بين الشعب والأرض" لا سيما وأن تصورهم "يتعامل مع الأرض من منطلقات أداتية، هدفها تطور "الشعب"*. لأنهم" لم يكتفوا بالإطار العقلاني "القومي"* لهذه العلاقة، وإلا لتحولوا إلى مركب من مركبات الصهيونية السياسية، التي نَظّر لها هرتسل." [4] أو بتعبير آخر، أراد أنصار هذا التيار إعطاء الصبغة الدينية للمشروع الصهيوني الأولوية على ما عداها من الرؤى، دون التصادم مع الاجتهادات الأخرى، ليس هذا فحسب بل والاستفادة منها.

غير أن أصحاب التصور الثاني لـ "أرض"*إسرائيل ينظرون لها من زاوية أكثر تجذرا مع الفكرة الدينية، حيث يرون أن لها "مميزات روحانية مستقلة، وأن اللقاء بين هذه الخصوصية وبين الخصوصية القومية تؤدي إلى نتائج أكبر من الجوهر القومي العادي لأي حركة قومية سياسية تقليدية." وبالتالي لا يقصرون العلاقة مع الأرض على البعد الأداتي، كما شاء أنصار الاتجاه الأول، بل إنهم نظروا إلى أن "استيطان الأرض وتوسيع حدوده، (باعتباره جزءاً) من تدخل الرب لتصحيح الوضع القائم، وحسب هذا التوجه فإن الأرض، هي كيان مستقل بذاته، وله إرادة وقدسية لذاتها، وليس مجرد أداة".[5] ما يمنح الأرض طابعاً منزلاً من الرب لا يجوز لكائن من كان أن يفرط به أو يستسهل التعامل معه. وتأكيداً لهذا الاتجاه في العلاقة مع الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 "صدر إعلان رسمي بعد يوم واحد من انتهاء الحرب، وتحديدا يوم 11 حزيران يقول: لن نعيد أية قطعة أرض "محررة من بلادنا". وفي الأسبوع نفسه نشر أعضاء حركة "المركز الحر"، التي انبثقت عن حركة "حيروت" (الليكود اليوم) منشورات أكثر وضوحا، قالت فيها "إن أية منطقة "محررة" لن يتم إرجاعها." وتعميقا لهذا الاتجاه الاستعماري ظهر مقال في نشرة للقيادة العسكرية الوسطى، تحت عنوان "بلاد واحدة" جاء فيه: "الضفة الغربية كلها تحت السيادة الإسرائيلية، ومعنى ذلك، أن أبناء شاؤول عادوا إلى أرض بنيامين .. وسيعود الحديث بلغة التوراة في مدن شيلا وشخيم (نابلس) والسامرة وبين تمور يريحو (أريحا) وسيعود أبناء داؤد إلى بيت لحم، وأبناء إبراهيم، وإسحق ويعقوب إلى مدينة معرات همخبيلاة (الحرم الابراهيمي الشريف) في الخليل".[6] ولم يقتصر إعلان المواقف من استيطان الأرض على حركة "حيروت" أو بعض أبناء المؤسسة العسكرية الاستعمارية، بل انخرط فيه المثقفون الإسرائيليون، عندما قامت حركة أدباء

وشعراء وكتاب، كانت تسمي نفسها "من أجل أرض إسرائيل الكاملة" بإرسال منشور للجنود الإسرائيليين، جاء فيه، إن "انتصار الجيش الإسرائيلي أدخلنا إلى فترة جديدة ... "أرض" إسرائيل الكاملة، هي الآن بأيدي الشعب "اليهودي"، (التي) لا يملك (أحد) الحق بالتنازل عن(ها)، (وبالتالي) فإننا نأمر (بالآتي): "أرض" إسرائيل ... إننا ملزمون وبصدق كمال أرضنا.. من أجل ماضي الشعب ومستقبله أيضاً، وليس لأية حكومة الحق بالتنازل عن هذا الكمال." [7] ويكرس هذا التوجه أصحاب فكرة إلباس قضية الأرض ثوب القداسة، أي الحاخامات، الذين عبر عنهم الحاخام إسحق نيسيم، حاخام دولة إسرائيل (حاخام معاصر، نافس الحاخام عوفاديا يوسف على رئاسة الحاخامية لليهود الشرقيين، كان يقيم في مستعمرة "كريات ملاخي")، الذي قال: "إنه لا يجوز الانسحاب، ليس فقط من الأماكن الدينية "اليهودية"* المقدسة، مثل هار هبايت (الحرم القدسي الشريف) والجدار الغربي (حائط البراق) بل "لا يوجد حق لأي شخص في إسرائيل، بما في ذلك حكومة إسرائيل، أن تعيد حتى ذرة أرض واحدة داخل حدود أرض إسرائيل الموجودة تحت سيطرتنا". وعمق ما ذكره حاخام الجيش، شلو غورن بالقول " إن الانتصار كان تعبيراً عن إرادة الرب، فبعد الحرب جاب (متنقلاً) في الأراضي المحتلة مخاطبا الجنود، إن دولة إسرائيل موجودة بقوة الإرادة الإلهية، التي لا يمكن الاستئناف عليها، والجيش يحقق نبوءات آخر الزمان لأنبياء إسرائيل." [8] إذاً الأيديولوجية الصهيونية الرجعية أحاطت "الأرض بهالة من القداسة، من خلال تشديدها على علاقة ثلاثية مزعومة، لا تنفصم عراها، بين "الله والشعب والأرض". كما رفعت هذه الأيديولوجيا مهمة "افتداء الأرض"، أي الاستيلاء على الأراضي العربية إلى مستوى الفريضة الدينية." [9] هذا التأصيل لعلاقة الأرض الفلسطينية بالخطاب الديني اليهودي، وربط الانتصار الإسرائيلي في حزيران 1967 على الجيوش العربية الثلاثة، وفي طليعتها جيش أكبر وأهم دولة عربية، مصر بـ"الإرادة الإلهية" وضخ الفتاوى المقترنة به، وتعميم وغرس فريضة "الافتداء للأرض" في أوساط اليهود الصهاينة، لم يكن مجرد لغو أو تطير من أنصار التيارات الدينية في لحظة تفوق وانتصار، إنما ارتبط بالمنظومة الفكرية السياسية للمشروع الصهيوني، وهو أحد ركائز تجسيده في الواقع، لأنه خلق شرط "إعادة التركيب بين الأرض المقدسة والشعب "المقدس"، بين أرض الميعاد وشعب الله المختار من خلال الهجرة. وهذا يفرض على جميع يهود العالم، الذين يعيشون في الأرض غير المقدسة العودة إلى الأرض المقدسة. وبهذه العودة يتم تفكيك العلاقة بين كل من العرب واليهود وأوطانهم، بحيث يتم طرد العرب (غير المقدسين) من فلسطين وتهجير منظم لليهود من بلدان العالم" إليها، وهو ما يمثل الركيزة الثانية في تجسيد المشروع الصهيوني، أي تلازم الهجرة مع التوسع الاستيطاني الاستعماري، الذي يحدد حدوده أقدام الجنود الإسرائيليين وفق ما أكد قادة إسرائيل وخاصة بن غوريون وبيغن ودايان... وغيرهم. لا سيما وأن الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين منذ بداية تبلوره (المشروع) في أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن وإلى ما شاء الله من وجود وبقاء إسرائيل، كانت تمثل الرافعة الأساسية للمشروع الصهيوني. "وبلغت هذه الركيزة أوج عظمتها وذروة تجسيدها في العام 1967، حين احتلت كل فلسطين." [10] وباقي الأراضي العربية سيناء والجولان. وعندئذ دخل المشروع الصهيوني طوراً نوعياً جديداً من مراحل تجسيده على أرض فلسطين التاريخية، التي هي رأس الحربة في مجمل المشروع الاستعماري الصهيوني، الذي تشمل خارطته وفقا لرواد الصهيونية الأوائل وحسب ما أعلن بن غوريون، رئيس الوزراء الأول للدولة العبرية أثناء لقاء له مع طلبة المدارس اليهودية: "إن خريطة إسرائيل ليست بخريطة بلادنا، لدينا خريطة أخرى وعليكم أنتم طلبة وشبيبة المدارس اليهودية أن تجسدوها في الحياة، وعلى الأمة اليهودية أن توسع رقعتها من الفرات إلى النيل. يُجمع قادة الاحزاب والحركات الصهيونية إلى حد كبير على فكرة "الإمبراطورية الإسرائيلية التي تعيد أمجاد "دولة داوود وسليمان" في رقعة تمتد من "الفرات إلى النيل"[11] وحتى يتم توسيع الاستيطان الاستعماري وفق المخطط المرسوم والمنفتح على الآفاق الواسعة ارتباطا بالمتغيرات المتلاحقة في دول الوطن العربي والشرق الأوسط الكبير، فإن المصلحة الكولونيالية الاقتلاعية حتمت على قادة المشروع الصهيوني تفريغ الأرض الفلسطينية من أهلها وشعبها بالقدر الذي تستطيع، وهي بمثابة الركيزة الثالثة، التي تقوم على نفي "الأغيار" الفلسطينيين، لأنه ليس لهم وجود في قاموس الصهيونية، ليس بالمعنى المادي، لأن المشروع كان يستهدف طرده باعتباره ليس شعبا، وليس من حقه العيش على الأرض المقدسة كشعب وكإنسان متكافىء مع اليهود." [12] هذه المدخلات نتج عنها مخرجات التجسيد المتدحرج والمتصاعد للمشروع الصهيوني. لأن ما قامت عليه إسرائيل في عام النكبة 1948 على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني، كان مرحلة بناء قاعدة الارتكاز الرسمية للمشروع، غير أن ذلك، لم يكن سوى مرحلة في سياق تطوره الكلي، الذي أشير إليه آنفاً.

عناوين وأساليب التوسع الاستعماري في الأراضي المحتلة 1967:

مع أن الاستراتيجية الصهيونية وأهدافها الاستعمارية محددة بشكل جلي وعميق. وأيضاً ما تلازم معها من تصريحات لقيادات الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية والأحزاب والحاخامات في أعقاب هزيمة العرب في حزيران 1967، التي أكدت على تلك الأهداف، والظروف بشكل عام مؤاتية أيضاً، رغم صدور القرار الأممي 242، إلا أن قادة إسرائيل تعاملوا بحذر، وبدون اندفاع غير محسوب النتائج. وميزوا بين ما هو ممكن ويستجيب للموروث اللاهوتي والمشروع السياسي الاستعماري، كما حصل مع قرار ضم القدس مباشرة بعد شهر من احتلال حزيران 1967، الذي كُرس في عام 1980، ولاحقا الحرم الإبراهيمي الشريف والخليل عموما، وبين المناطق الأخرى من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، حيث تم التمدد بشكل متدرج في عمليات التوسع الاستيطاني الاستعماري لاعتبارات دولية وإقليمية وعربية، وحتى فلسطينية، ارتباطا بانطلاق شرارة الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي تكرست كحقيقة قائمة ومؤثرة في أعقاب معركة الكرامة آذار/ مارس 1968. ولتحقيق عملية السيطرة الكاملة على الأراضي المحتلة 1967، لجأت لأساليب وأشكال احتيالية لبلوغ الهدف الاستعماري في مرحلته الجديدة، المتمثلة بالإطباق على أرض فلسطين التاريخية، ولتفادي أية إرباكات دولية مع شروعها بالاستيطان مع إطلاق مشروع إيغال ألون، وزير العدل بعد شهر من هزيمة حزيران 1967، لجأت إلى:

- **الإلتفاف على اتفاقية جنيف**

لما لها من آثار خطيرة على مخططها الاستعماري عملت القيادة الإسرائيلية على الالتفاف عليها، وعدم الالتزام بها، وهذا ما كشفته وثيقتان سريتان لوزارة الخارجية الإسرائيلية مؤخرا، أرسلهما كل من الدبلوماسي ميخائيل كومي، المستشار السياسي الأسبق لوزير الخارجية، أبا إيبان، وثيودور ميرون، المستشار القانوني للوزارة إلى السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة، إسحق رابين في آذار 1968، وتضمنت إرشادات له حول سبل منع الأميركيين من إلزام إسرائيل بتطبيق المعاهدة في المناطق. وجاء فيها "أن خطنا المتواصل كان ولا يزال التهرب من مناقشة الأوضاع في المناطق المدارة مع جهات أجنبية، على أساس معاهدة جنيف لأن الاعتراف الواضح من جانبنا بسريان معاهدة جنيف سيبرز مشاكل صعبة من ناحية المعاهدة بشأن تفجير البيوت والطرد والاستيطان وغيرها – وفوق هذا فإنه حين يتحتم علينا ترك كل الخيارات مفتوحة بشأن مسألة الحدود، يحظر علينا الاعتراف بأن مكانتنا في المناطق المدارة، هي سلطة احتلال فقط." وأوضحا لاحقاً "باختصار سياستنا بشأن المناطق المدارة هي محأولة منع التناقض الواضح مع معاهدة جنيف، من دون الدخول في مسألة تطبيق المعاهدة."

واعترف كومي وميرون بأن مكانة القدس إشكالية بشكل خاص، لأن الحكومة عملت فيها بشكل يتعارض مع المعاهدة، بقولهما إن: " المشكلة الصعبة، هي طبعا القدس الشرقية، لأنه في هذه المسألة، لو عملت الحكومة حسب معاهدة جنيف وقوانين لاهاي (قوانين الحرب)، لما كان بامكانها إجراء تغييرات بعيدة المدى في المجال الإداري والقانوني، كمصادرة الأراضي".

- **الصليب الأحمر ومفهوم الاحتلال**

وفي 22 حزيران 1967، بعد أقل من أسبوعين على الحرب، أوصى كومي، نائب المدير العام لوزارة الخارجية، يوسف تكواع، بالامتناع عن استخدام مصطلح "الاحتلال"، كي لا يلتزم بالسماح للصليب الأحمر بالوصول الحر إلى الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية. وكتب في رسالة تم تصنيفها بالسرية إنه "في ضوء حقيقة محأولة الصليب الاحمر الدولي المطالبة بحقوقه في مسألة الجمهور المدني بناء على معاهدة جنيف، هناك حاجة إلى الحذر من استخدام مصطلحات معينة منصوص عليها في المعاهدة." واقترح كومي استبدال "المناطق المحتلة" بـ "المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية أو "مناطق الحكم العسكري". وحسب أقوال كومي "يجب أن تعرف بعثتنا إلى الأمم المتحدة وسفاراتنا بأننا نتهرب هنا من مناقشة ممثلي الصليب الأحمر حول مكانة المناطق".[13] بذلك أبعدت وحيدت الحكومة الإسرائيلية الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي ومنظماته ذات الاختصاص مثل الصليب الأحمر من إعاقة المخطط الاستعماري الإسرائيلي. وهيأت مناخا ملائما للبدء بالتنفيذ للمشروع التوسعي العدواني، دون أن تعلن عن "فرض سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت نفسه لم تعترف بسيادة أخرى عليها. ومع ذلك شرعت إسرائيل بصورة تدريجية في تطبيق خطوات تعمل على إقصاء مفاهيم الاحتلال، وتبني مفاهيم ومصطلحات تربط بين الإسرائيليين المستوطنين والآباء والأجداد من آلاف السنين. هذه العملية كانت تهدف ولا تزال إلى إلغاء الاحتلال وتكريس (مفهوم) "التحرير"* أو عودة إلى

الأراضي، التي خصصها الله لشعبه المختار دون غيره من الشعوب." (14)

- **الأوامر العسكرية**

كما اعتمدت على "تشريع" وتعزيز سيطرتها على الأراضي الفلسطينية من خلال سن الأوامر العسكرية كبديل للقانون الأردني في الضفة بما فيها القدس، وللقانون المصري في غزة، وما تبقى من القانون العثماني وقانون الانتداب البريطاني في كليهما لتحرير يدها في فرض ما تشاء على الأرض والسكان الفلسطينيين من الانتهاكات والسياسات الاستعمارية، وبما يخدم مصالح المستوطنين والمشروع الصهيوني ككل، وأبقت ما تريد من القوانين المتناسبة مع استعمارها، مثل قانون الاعتقال الإداري، الذي سنته دولة الانتداب البريطاني عام 1945.

كان "الأمر العسكري رقم 58 لسنة 1967، بشأن "الأموال المتروكة - الممتلكات الخصوصية"، أول الأساليب، التي استخدمتها سلطات الاحتلال للاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأرض في الضفة الغربية." وتلا ذلك "أمر بشأن أملاك الحكومة (منطقة الضفة الغربية) رقم 59 لسنة ... 1967، فقد كان ذا أهمية خاصة، هو الآخر، نظراً إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي من "أملاك الحكومة".(15) ثم توالت الأوامر العسكرية بأرقامها ودلالاتها لـ "قوننة" و"تشريع" وتسويغ سياساته الاحتلالية وفق حاجات ومتطلبات المرحلة الجديدة من الاستعمار الإسرائيلي، فلم تترك شاردة ولا واردة إلا وأصدرت لها أمراً عسكرياً.

كانت النقاط السابقة المدخل الطبيعي لأساليب استكمال المشروع الاستعماري الصهيوني، والتي اندرجت تحت الأبعاد والمفاهيم التالية:

- **البعد الأمني، والسياسي، والديمغرافي والأيديولوجي في المشاريع الاستيطانية**

شهدت مرحلة قيادة حزب المعراخ من 1967 إلى 1977 سياسة استيطانية ذات أبعاد أمنية سياسية وانعكاساتها الديمغرافية والأيديولوجية، اتسمت في البداية بالانتقائية والمحدودية، وتركزت على "نطاق ضيق ... في مواقع معينة مثل المعسكرات السابقة للجيش الأردني والمواقع، التي سبق لليهود أن أقاموا فيها مثل كيبوتس كفار عتصيون في الخليل، كما تركز أيضاً في مدينة القدس، ثم ما لبث أن امتد إلى سائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى." (16) وكانت البداية بمشروع ألون بعد شهر من احتلال الأرض الفلسطينية، الذي قرنه بمشروع تسوية سياسية مع الدول العربية، لا سيما وأن الظهور السياسي الفلسطيني (الثورة الفلسطينية المعاصرة) كان في بداياته. وقد دعا وزير العدل ألون آنذاك إلى أنه "يجب أن تقام في تلك المناطق (المحتلة)، ... وبأسرع وقت ممكن، مستعمرات ريفية ومدينية، وقواعد عسكرية دائمة وفق متطلبات الأمن". كما "يجب أن تقام شرقي القدس ضواح بلدية آهلة باليهود، بالأضافة إلى الإسراع في إعادة تعمير الحي اليهودي في البلدة القديمة وتأهيله." وبصيغة أخرى لهذه السياسة الاستيطانية، دعا المشروع إلى "إقامة سلسلة من المراكز الاستيطانية برعاية الجيش الإسرائيلي على امتداد غور الأردن، وحول القدس وجبل الخليل." (17) واشتمل المشروع على النقاط الآتية: "تصر إسرائيل على أن حدودها الشرقية يجب أن تكون نهر الأردن، وخطاً يقطع البحر الميت بكل طوله، في حين تبقى حدود الانتداب، على طول وادي عربة كما كانت قبل حرب 1967. من أجل إنشاء نظام دفاعي متين من جهة، وتحقيق وحدة أراضي البلاد وتأمينها من ناحية جغرافية إستراتيجية من ناحية أخرى، **تضم إسرائيل إلى سيادتها المناطق التالية:**

أ. شريطاً عرضه بين 10 و15 كم تقريبا على امتداد غور الأردن، من غور بيسان وحتى شمالي البحر الميت على أن يشمل حداً أدنى من السكان العرب.

ب. شريطاً عرضه بضعة كيلومترات، تجري دراسته على الطبيعة، من شمالي طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتصل في مكان ما مع المنطقة الواقعة شمالي طريق: عطورات، بيت حورون، اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون.

ت. بالنسبة إلى جبال الخليل و"صحراء يهودا"، يجب دراسة احتمالين: إما ضم جبال الخليل بسكانه، وإما ضم صحراء "يهودا" (المنطقة الممتدة من شرقي القدس حتى شاطىء البحر الميت)، على الأقل من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب.

ث. من أجل تجنب ضم عدد كبير من السكان العرب يجب النظر في إمكان الاكتفاء بضم صحراء "يهودا" فقط مع تعديلات أقل في الحدود." وأضافة لما تقدم فإن ألون يرى العمل على "إقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة الغربية كي تطلع (إسرائيل) على مدى استعدادهم

لإقامة إطار حكم ذاتي في الأراضي، التي تكون تحت سيادة إسرائيل. وقد يكون إطار الحكم الذاتي هذا مرتبطاً بإسرائيل. ويمكن أن يتمثل هذا الارتباط بوجود إطار اقتصادي مشترك، ومعاهدة دفاع مشترك، وتعاون تقني وعملي واتفاقيات ثقافية، وإيجاد حل مشترك لتوطين لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية. ومن الواضح أنه سيترتب على الحكومة أن تبادر إلى إعداد خطة عامة وشاملة وبعيدة لحل مشكلة اللاجئين، التي هي مشكلة مؤلمة وغير قابلة لحل كامل إلا على أساس تعاون إقليمي يحظى بمساعدات دولية. وإلى أن يتم التوصل إلى التعاون الكامل، يتوجب على حكومة إسرائيل أن تقدم على إقامة عدة قرى نموذجية للاجئين في الضفة الغربية وربما سيناء." (...)

ج. يتوجب على إسرائيل أن تضم قطاع بسكانه الأصليين، أي أولئك، الذين يعيشون فيه قبل عام 1948. أما بالنسبة إلى اللاجئين، الذين لم يتم إستيعابهم في قطاع غزة لأسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها، فيجب توطينهم في الضفة الغربية وفي منطقة العريش وفق اختيارهم. ويتوجب على الأمم المتحدة العناية باللاجئين، في حين تتولى إسرائيل المعالجة الكاملة لشؤون السكان الدائمين[18]، جرى العرض الموسع للمشروع الاستعماري الأول من قبل حكومة المعراخ لرؤية مسار البوصلة الإسرائيلية تجاه عملية السلام. حيث اتضح من البداية أن إسرائيل ليست معنية بتحقيق التسوية السياسية؛ دون أن تعلن بشكل صريح، أنها ضد السلام. ليس هذا فحسب، بل إنها بادرت لطرح مشروع يحمل صبغة "السلام". أضف إلى أن مشروع ألون وضع المداميك الرئيسة للمشاريع السياسية الاستعمارية الإسرائيلية اللاحقة. والتي لا تخرج ولا تحيد في أحسن الأحوال عن السماح بإقامة إطار حكم ذاتي مهشم مرتبط بإسرائيل، إن لم تتمكن من عملية تطهير عرقي للكل الفلسطيني من خلال سياسة الترانسفير. وهو ما يؤكد رفضها القاطع لوجود دولة فلسطينية بين البحر والنهر. وما تلا ذلك من عمليات استيطان استعمارية في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 يعكس الترجمة العملية لهذا الخيار، الذي شكل مواصلة المشروع الاستعماري في طوره الجديد لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر.

وللتدليل على أن ألون لا يريد أي تسوية سياسية، نلحظ أن ما طرحه كمشروع سياسي لا يعدو أكثر من منأورة، وهو ما أوضحه بشكل جلي تصريحه في جلسة الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 9 كانون الأول 1968 الذي جاء فيه "أن الاستيطان بات حقيقة ذات وزن خاص من نوعه بالنسبة للشعب في إسرائيل، وأنه – الاستيطان – جزء لا يتجزأ من وسائل القتال لحركة البعث "القومي" للشعب "اليهودي." [19] وإذا أخذنا القدس الشرقية نموذجاً للحرب الاستعمارية، التي نفذتها إسرائيل فيها مباشرة، نجد أنها كانت جاهزة بمخططها التهويدي للمدينة، حيث تم إعلان ضمها بعد شهر من احتلالها، الذي ترافق مع الترجمة الفورية، التي طبقتها الحكومة الإسرائيلية فيها، من خلال إخضاعها لسلسلة من الخطوات لتنفيذ مشروعها الاستعماري، فقامت مباشرة بعد الاحتلال بحل "بلدية القدس العربية، وألغت المؤسسات الإدارية العربية فيها بما فيها جهاز المحاكم، وقامت بربط (ها) .. بخدمات بلدية القدس الغربية "اليهودية"، وفي الوقت نفسه عزلت(ها) عن باقي مناطق الضفة الغربية، التي كانت امتدادا طبيعيا وبشريا لها.

من جهة أخرى باشرت بلدية القدس الإسرائيلية تطبيق مخططات تهويد القدس، فهدمت حي المغاربة في البلدة القديمة، ليكون ساحة كبيرة أمام حائط البراق بزعم أنه جزء من الهيكل السليماني، وبهذا تكون شردت الآلاف من سكان القدس، الذين سكنوا هذا الحي وجواره منذ مئات السنين. ثم باشرت بلدية القدس بإعادة السيطرة على الحي اليهودي في البلدة القديمة. ونفذت البلدية عمليات هدم للمباني العربية، التي تعترض مشاريعها، وهجرت سكانها بذرائع الإخلاء لخطورة السكن أو بذريعة السكن غير القانوني في منازل تعود ملكيتها لليهود وللدولة.

أما العملية الأكثر خطورة في تهويد القدس، فهي توسيع مسطح البناء ليصل إلى أطراف رام الله شمالاً وبيت جالا وبيت لحم جنوبا، وهذا ما تعارف عليه الإسرائيليون باسم "القدس الكبرى". في عملية التوسيع هذه تم بناء عشرات المستوطنات الإسرائيلية لتشكل طوقاً يحمي القدس ويمنع أي تواصل جغرافي أو بشري." [20] بينها وبين المدن الفلسطينية الأخرى من الشمال والجنوب كما ورد آنفاً. هذه الإجراءات الاستعمارية في القدس جرى تعميقها مع كل يوم من أيام الاحتلال خلال العقود الخمسة الماضية. وهناك اجماع بين الكل الإسرائيلي من قيادات سياسية وعسكرية ودينية واقتصادية وأكاديمية وثقافية حول ضم القدس إلى دولة إسرائيل باعتبارها "العاصمة الأبدية" لها وهذا ما أكدتهُ

الكنيست في جلستها، التي عقدتها في أعقاب نهاية الحرب في 1967/6/12 حيث أعلن "ليفي اشكول"، رئيس الوزراء آنذاك بأن الحرب، التي شنتها إسرائيل، هي تأكيد القدرة الذاتية للتجمع الصهيوني عن طريق الجيش الإسرائيلي، الذي اعتبره المخلص "للشعب" وخلق الحقائق بالاستناد إلى أن خطوط وقف إطلاق النار وتوحيد القدس أصبحت أمراً واقعاً." [21] بتعبير أوضح أن ما أعلنه اشكول، هو المبدأ ذاته المعتمد في السياسة الإسرائيلية، الذي يقول "حيثما تصل أقدام الجنود الإسرائيليون تكون حدود دولة إسرائيل". وهو ما يعني عدم الانسحاب أو التراجع عنه، واستكمال المشروع الصهيوني بوسائل أخرى أبرزها الاستيطان الاستعماري، الذي وصفه آنفا ألون بأنه شكل من أشكال القتال لتأمين أهداف إسرائيل الكبرى. وهو ما يشير إلى أن المسألة لا تتعلق فقط بضم القدس الشرقية وما وصلت له بعد الخامس من حزيران عام 1967 أقدام الجنود الإسرائيليين، إنما في مواصلة استكمال بناء إسرائيل الكاملة على كل الأرض الفلسطينية. وهذا الأمر لا يتعلق بحكومة المعراخ ولا بحكومة الليكود، التي وصلت للحكم في عام 1977 ولا بأي حكومة أياً كان الحزب أو الائتلاف، الذي يقودها. وبالتالي فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لا تختلف في الجوهر على القضايا الاستراتيجية للمشروع الاقتلاعي الإحلالي الاستعماري، بل في الوسائل لتحقيقها، وبالتالي "الفرق بين حكومة إسرائيلية وأخرى ليس في تحديد "المصلحة القومية العليا" ... بل في تنسيق الوسائل والأهداف (المتناسبة مع كل مرحلة من مراحل الصراع) وفي اختيار الوسائط المناسبة المتوفرة في لحظة محددة لتحقيق هذه المصلحة." [22] وكان طرح في السنوات الأولى لاحتلال 1967 سؤال أثاره معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة التابع للجامعة العبرية "هل يمكن لإسرائيل أن تبقى على قيد الحياة إذا قامت دولة فلسطينية؟ وقد جاءت النتيجة "أنه لا يمكن أن تنجح أية تسوية سياسية قائمة على أساس دولتين غربي النهر". ولن تقبل أية دولة "ديمقراطية" أن يطلب إليها الانتحار، أو اتخاذ قرارات تؤدي إلى ذلك".[23] من هنا طرح قادة المؤسسة العسكرية رؤى التفافية على موضوع الدولة الفلسطينية، من خلال صيغة "التقاسم الوظيفي مع الفلسطينيين دون التفريط بالأرض. كان للجيش الإسرائيلي رؤية خاصة مثّلها قادة الجيش وعلى رأسهم "موشيه دايان"، وتستند هذه الرؤية إلى مشروع التقاسم "الوظيفي الواسع" مع الفلسطينيين دون التفريط بالأرض والإبقاء على الوجود الإسرائيلي الدائم في الأراضي الفلسطينية. هذه الرؤية جسدت توجهات الجناح المتشدد "الصقور" في حزب العمل، والتي عبر عنها "دايان" بقوله: "من دون المستوطنات تصبح القوات الإسرائيلية جيشاً أجنبياً يحكم شعباً أجنبياً". معبراً عن المكانة المعول على الاستيطان لعبها كمبرر رئيس للاحتلال وبقاء الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة." **وعزز ذلك "دايان" بلاءاته الخمس المعروفة الرؤية:**

- غزة لن تكون مصرية.
- الجولان لن يكون سورياً.
- القدس لن تكون عربية.
- لن تقوم دولة فلسطينية.
- لن نهجر المستعمرات التي أقمناها." [24]

عمليا نلحظ التشابك بين مجموعة العوامل الناظمة للأهداف الإسرائيلية: السياسية والأمنية والاقتصادية ووحدة الأرض و"الشعب" واختزال الزمن وصناعة التاريخ، الذي يتداخل فيه البعد الوضعي مع اللاهوتي انسجاما مع النظرية الصهيونية بمركباتها ومكوناتها المختلفة. وتجلى ذلك في وضع نظرية أمنية إسرائيلية خاصة تقوم على منظومة مغايرة عن النظريات الأمنية للدول الطبيعية، فجاءت ك"ظاهرة مركبة تتكون من القوة العسكرية، والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وتوسيع عمليات الاستيطان، وتخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وتقوية القاعدة الاقتصادية، وتأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن، وتوفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية، وفي النهاية استخدام العوامل السابقة من أجل التوسع قدر الإمكان وضمن المناطق الحيوية والإستراتيجية المحيطة بإسرائيل." [25] أي أن الأمن يشكل أداة السياسة والاقتصاد والهجرة والاستيطان والحراك الدبلوماسي. ولهذا كانت وما زالت النظرية الأمنية الإسرائيلية "ذات (خاصية) مركزية ... بالنسبة للكيان الصهيوني. فالمشروع الصهيوني مشروع استيطاني مبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين وتغييبهم، (بهدف إلغاء) تاريخهم و(الإستيلاء) على أرضهم، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال العنف والقوة العسكرية، وخلق الحقائق الاقتصادية والسياسية والاستيطانية".[26] على الأرض. وهو ما استدعى قيام دولة الاحتلال الإسرائيلية أن "تستوطن في جميع أنحاء "المناطق"، وتمنح الفلسطينيين قدراً من الحكم الذاتي لا يتعارض مع مصالح إسرائيل." [27] الإستراتيجية.

في العقد الذي حكم فيه المعراخ 1967 - 1977 طرحت مشاريع تطويرية لمشروع ألون، منها مشروع إبرهام فوخمان 1976، الذي تبناه شارون، وزير الزراعة في حكومة الليكود لاحقا، وأطلق عليه اسم "العمود الفقري المزدوج"، ويدعو" إلى إقامة عمودين فقريين من المستعمرات في فلسطين، خلال 20 عاماً، يمتد الأول على طول السهل الساحلي، بينما يمتد الثاني من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شرم الشيخ في الجنوب، ويستوعب مليوني مستوطن." [28]

أما مشروع يسرائيل غاليلي 1977، الذي طرحه قبل وصول حزب الليكود بشهر للحكم في إسرائيل. ويهدف المشروع الأخير"إلى إقامة 186 مستعمرة في مختلف أنحاء فلسطين في الفترة 1977 – 1992، منها 49 مستعمرة في المناطق، التي احتلت سنة 1967." [29] وأقيم في زمن حكم المعراخ " 22 مستعمرة استيطانية في الضفة الغربية (ما عدا القدس)، يغلب عليها الطابع العسكري، وخصوصا الموجودة منها في غور الأردن (وغوش عتصيون)، ولم يكن بينها سوى مستعمرة مدينية واحدة." [30] كما أقام "12 ضاحية وحياً سكنياً في القدس وحولها (...) وفي قطاع غزة 5 مستعمرات استيطانية (...) و16 مستعمرة في مشارف رفح وسيناء (...) أما في الجولان السورية، فقد أقام المعراخ 26 مستعمرة استيطانية، يغلب عليها الطابع العسكري (...) وقد بلغ عدد المستوطنين في المناطق المحتلة (ما عدا القدس) – خلال عهد المعراخ – نحو 7 الآف مستوطن، تركز معظمهم في الضفة الغربية. وأنفقت سلطات الاحتلال أكثر من 2,1 مليار ليرة (العملة الإسرائيلية آنذاك) على شق الطرق، وتمهيد الأرض، وتمديد شبكات المياه والكهرباء"[31].

إيراد عدد المستعمرات زمن المعراخ، الهدف منه **أولاً** إبراز التركيز على البعد الأمني والديمغرافي؛ **وثانياً** التوسع الاستيطاني بشكل مستمر في خدمة المشروع الاستعماري؛ **وثالثاً** فصل القدس كليا عن ما يجري في باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن القيادة الإسرائيلية إعتبرتها في عداد المضمومة لدولتهم؛ **ورابعاً** كل مشاريع التسوية السياسية، التي طرحت لم تكن إلا شكلاً من أشكال التضليل والإلهاء للعرب والفلسطينيين والرأي العام العالمي. وهي كما تم عرضها، ليست سوى تأكيد على رفض أية صيغة سلام تتحدث عن دولة فلسطينية، وفي أحسن الأحوال لا تتعدى قدراً محدودا من الحكم الذاتي للسكان لإدارة شؤونهم، دون أن يكون لهم علاقة بالأرض.

البعد اللاهوتي للاستعمار الاستيطاني

رفعت الحركة الصهيونية شعارات ذات طابع ديني منذ البداية كشعار "أرض الميعاد" و"شعب الله المختار" وغيرها من الشعارات ذات الصلة، وهذا لم يكن بالصدفة، إنما هو عميق الصلة بالمشروع الاستعماري الصهيوني الاقتلاعي والإحلالي لإسباغ الصفة الربانية في العلاقة مع الأرض الفلسطينية لتسهيل عملية الاستيطان الاستعماري، وأيضاً لاستقطاب وجذب المهاجرين اليهود الجدد، الذين هم أداة السيطرة على الأرض، وفي الوقت ذاته لطرد الفلسطينيين من وطنهم الأم، وأيضاً لتضليل العالم بـ "أحقية" اليهود في أرض "الآباء والأجداد". لأن ذلك يخدم المشروع السياسي الصهيوني. بتعبير آخر ربطت الصهيونية البعد الديني بالسياسي لتحقيق مآربها الاستعمارية. ولم تتوانَ عن اللجوء لاستخدام أي وسيلة في خدمة أهدافها الكولونيالية.

وعلى الرغم من أن الخطاب اللاهوتي كان موجوداً وملازماً للمشروع الصهيوني منذ بداياته، لا بل كان سابقاً له تاريخياً، إلا أنه تعاظم وأخذ مكانته ودوره مع صعود حزب الليكود إلى الحكم عام 1977، مع أنه اتسم بالطابع العلماني، غير أنه كان أقرب للخطاب الديني، وهو ما تجلى في السنوات الأخيرة، حيث بات يتماهى معه. ومع توليه قيادة الدولة الإسرائيلية انطلق في سياسته الاستيطانية "من مبدأ أن حق الشعب "اليهودي" في "أرض إسرائيل" غير قابل للطعن. لذا فإن الحزب يعارض أي اقتراح يترتب عليه تقسيم "أرض إسرائيل المحررة". لذلك طالب الحزب بفرض السيادة الإسرائيلية على "المناطق المحررة" مع التزامه تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية. لأن استيطان تلك الأراضي، هو تأكيد لهذا الحق، الذي يقوم على أسس دينية، وليس على أسس أمنية أو اقتصادية فقط." [32] هنا أراد الليكود تصعيد الاستيطان وتوسيعه من خلال الخروج من الدائرة الضيقة، أي دائرة الأمن والاقتصاد، وإكسائه بالطابع الديني، الذي يشرع الاستيطان في كل الأراضي المحتلة عام 1967. وهو ما عبر عنه مناحيم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل عام 1977 حينما أكد أن "الاستيطان في جميع أرجاء "أرض إسرائيل" بمثابة "تعبير عن الهوية الدائمة للصهيونية ورؤياها الخلقية. ورأى أنه لا يوجد ثمة تمييز أساسي بين سياسات الاستيطان، التي انبعثت في فترة قيام الدولة (إسرائيل) وتلك، التي نجمت عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة والجولان في حزيران 1967، فالاستيطان السابق كما اللاحق، هو تثبيت لم يستكمل بعد للسيادة اليهودية على فلسطين." [33] وتعميقا لخيار

الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وخاصة في الضفة الفلسطينية لجأ الليكود إلى السباق مع الزمن لبناء أكبر عدد من المستعمرات، "واستناداً إلى تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية للعام 1983، فإن حكومة الليكود ومنذ توليها الحكم في 1977 وحتى 1983 أقامت 130 مستوطنة.(...) وخلال فترة توليه الحكم حتى 1984 "تمت أكبر عملية مصادرة أراضي في المناطق الفلسطينية المحتلة، خاصة ما سمي "أراضي دولة" بحيث أنه كانت بحوزة الحكومة الإسرائيلية أكثر من 40% من أراضي الضفة الغربية." [34] نجم عن هذا الشعار الاستيطاني تغير في المعادلة الديمغرافية، حيث بلغ عدد المستوطنين حتى 1992 "أي العام الذي تسلم فيه رابين رئاسة الحكومة 252,545 مستوطنا. يقيم منهم في الضفة الغربية 111,673 مستوطنا، في حين يقيم في القدس 140,872 مستوطنا. ووصلت أعلى نسبة للاستيطان في عهد الليكود بين عامي 1980 و1989".[35] وفي مواصلة محمومة لعمليات الاستيطان بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو في أيلول 1993، تضاعف عدد المستعمرات والمستوطنين في الضفة الفلسطينية، لأن الاتفاقية المذكورة أبقت الباب مفتوحاً أمام الاستيطان، كون قضايا الحل النهائي أُجّل البحث فيها إلى ما بعد المرحلة الانتقالية، التي كان يفترض أن تنتهي في 1999، لكنها ما زالت حتى الآن (2018)، رغم مرور 25 عاماً على التوقيع عليها حيث "بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام 2014 في الضفة الغربية 413 موقعا، منها 150 مستوطنة، و 119 بؤرة استيطانية (التي يجري الآن العمل على تبييضها وفقا لتشريع جديد من الحكومة والكنيست الحالي)، (...) أما فيما يتعلق بعدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ 599,901 مستوطن نهاية عام 2014، ويتضح من البيانات أن حوالي 48% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس، حيث بلغ عددهم حوالي 286,997 مستوطنا، منهم 210,420 مستوطنا في القدس، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطنا مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستوطنا مقابل كل 100 فلسطيني." [36] وحسب وكالة "وفا" فإن "الاستيطان تضاعف بنسبة 600%، منذ توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993 (ولم تتأثر وتيرته رغم) تبدل الحكومات الإسرائيلية، وإن تواصل الاستيطان يؤكد على أن الكل متفق على تهويد الأرض الفلسطينية وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي. (...) كما تضاعفت "عمليات الهدم والمصادرة في الضفة والقدس بنسبة 450% في العام (2016) مقارنة بالعام 2015، (...) بالأضافة إلى "تضاعف بيع وتسويق الوحدات الاستيطانية بنسبة 850% في العام 2016 مقارنة بالعام 2015،" (...) بالتالي فإن أعداد المستوطنين تزداد مع كل يوم و"وفقا للمعلومات واعتبارا من تاريخ الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من العام 2015 (أي مع مطلع العام 2016)، بلغ تعداد المستوطنين ما يزيد عن 765 ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية." [37] غير أن مجلس "يشع" (مجلس المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية) أعلن في 21 / يناير 2018 أن مجموع المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس بلغ 635.708 مستوطنين مع مطلع العام 2018 حيث يستوطن "في الضفة الغربية 435.708 مستوطنين يستوطنون في 150 مستوطنة". وفي القدس يستوطن "نحو مئتي ألف مستوطن[38]. وبغض النظر عن الفوارق النسبية في الأرقام فإن العملية الاستعمارية جارية على قدم وساق دون توقف. وهو ما يعني أن نسبة المستوطنين إلى عدد السكان الفلسطينيين تتغير مع كل يوم جديد لصالح المشروع الاستعماري الماضي قدما نحو تحقيق هدفه الاقتلاعي الإحلالي على حساب أصحاب الأرض الأصليين، وبالتالي تصفية الحل السياسي بشكل متدحرج. لا سيما وأن هذه الزيادة غير المشروعة خلقت واقعاً جيوديمغرافياً معقداً ومعطلاً عملياً لخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وهو ما تهدف إليه القيادة الإسرائيلية بكل مكوناتها الحزبية والسياسية والدينية والأمنية، وخاصة في زمن الليكود حيث أصبح المستوطنون "قوة سياسية صاعدة في المجتمع الإسرائيلي. (وأمست) الصهيونية الدينية رأس الحربة الفكرية والأيديولوجية لهذه القوة السياسية." [39] ليس هذا فحسب، بل إن المستوطنين تمكنوا من إعادة صياغة الصهيونية "وإنتاجها من جديد بشكل لا يعود فيه هذا التوتر بين الدين والدولة، بين المسياني والواقعي، بين التاريخ وخارج التاريخ، بين اليهودية والصهيونية، بين "أرض إسرائيل" وبين دولة إسرائيل وشعب إسرائيل".[40] وفق ما أكده عدد لا بأس به من الباحثين الإسرائيليين.

دولة استعمارية واحدة، لا دولتان

ظهر في الأونة الأخيرة مفهوم "دولة المستوطنين" بين عدد من الكتاب والباحثين في الشأن الإسرائيلي. وهذا المفهوم غير دقيق نظرياً وعملياً. لأن المشروع الصهيوني الاستعماري، مشروع واحد يتم تنفيذه على مراحل ووفقا للتطورات الجيوبولتيكية. وبالتالي

فإن عملية الفصل بين الركيزة الأولى إسرائيل، التي قامت على أنقاض نكبة الشعب الفلسطيني في العام 1948، وبين الاستيطان الجاري في الأراضي المحتلة عام 1967، **هي عملية فصل تعسفية وغير واقعية لعدة عوامل:**

- **أولاً:** لأن كل قادة الحركة الصهيونية الاستعمارية أكدوا تاريخيا على أن مشروعهم يمتد "من النيل إلى الفرات".
- **ثانياً:** بعد الإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل، لم يتم تحديد حدودها لا في الدستور ولا في أي وثيقة رسمية إسرائيلية.
- **ثالثاً:** صرح قادة إسرائيل من العمل والليكود ومنذ اليوم الأول لنشوئها، أن أقدام الجنود الإسرائيليين، هي التي تحدد حدود إسرائيل، وتم إيراد العديد من الإقتباسات من تصريحاتهم في مناسبات مختلفة قبل احتلال العام 1967 وبعدها وحتى الآن (2018).
- **رابعاً:** يجري تمدد المشروع الاستعماري الصهيوني ارتباطا بالتطورات السياسية والأمنية، حيث تم التأكيد من قبل قادة دولة التطهير العرقي الإسرائيلية منذ خمسة عقود، بأن هدفهم إقامة دولة "إسرائيل الكاملة" على الأرض الفلسطينية من النهر إلى البحر. حيث صرح نفتالي بينت، وزير المعارف (التعليم) بهذا الصدد للقناة الثانية الإسرائيلية يوم الخميس الموافق 2016/6/2:" طالما تواجدنا هنا (في الحكومة)، لن تقوم دولة فلسطينية على شارع 6، ولن يتم تقسيم القدس. سنقف كالجرف الصامد ضد الأخطاء التاريخية." وأضاف "لا يجوز تقبل المبادرة السياسية، ولا المضي في عملية سياسية. أنا الزعيم الوحيد في إسرائيل، الذي يقول لن تقوم هنا فلسطين، وأصررت في الخطوط العريضة على الحكومة (مبادىء اتفاق الائتلاف الحاكم) على أن لا يتم التطرق بتاتا إلى شيء اسمه دولة فلسطين." وعمق ذلك أوفير أكينوس، وزير العلوم والتكنولوجيا (الليكودي) في حكومة الائتلاف الحاكم خلال وضع حجر الأساس لبناء مسرح في جامعة أرائيل الواقعة في مستعمرة أرائيل في الضفة: "أوجه رسالة للذين يطرحون مبادرات للتسوية مع الفلسطينيين، نحن سنبقى هنا، وأرائيل، هي عاصمة شمال الضفة". وتابع " نحن نبني مستوطنات ولا نخلي مستوطنات." [41] وهنا استخدام إكينوس لمفهوم "عاصمة الضفة" مجازيا ولا يعني وجود دولتين، وبهدف التأكيد على أن إسرائيل لن تنسحب من أي جزء احتُلَّ عام 1967.

وكان نتنياهو بعد توليه رئاسة الحكومة الأولى في العام 1996، صرح قائلا:" إن الفلسطينيين سوف يتأقلمون ويتعودون على خفض مستوى طموحاتهم الوطنية." ودعا إلى "التكيف مع الواقع، وإلى تقبل فكرة أن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود الرابع من حزيران، ولن تقلص نفسها ببناء حائط برلين داخل عاصمتها." (ويقصد هنا القدس وجدار الفصل العنصري، الذي أقامه شارون، وهو بذلك استبق إقامة الجدار عمليا) وعمق رؤيته الاستعمارية بالقول "إن الضفة الغربية يجب أن تكون جزءاً من إسرائيل." وأكد على "أن السلام قد انهار وتحطم، وأنه لم يكن هناك عملية سلام، وقد شاهدنا انهيار الصفقة الأساسية لأوسلو". (هآرتس 1998) أي بعد توقيعه على اتفاقية "واي ريفر"، وهو على رأس الحكومة الأولى، التي قادها من 1996 - 1999، وليس خارجها.

وكان داني دانون، عضو الكنيست ونائب وزير الحرب الإسرائيلي (الآن سفير إسرائيل في الأمم المتحدة)، دعا في مقالة له في صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية في الذكرى العشرين لاتفاقية أوسلو عام 2013 إلى "إلغاء اتفاقية أوسلو، التي وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير عام 1993." [42] وأكد ذلك أيضاً أفيغدور ليبرمان، رئيس "لجنة الخارجية والأمن" في الكنيست حينذاك للمناسبة نفسها قائلاً للإذاعة الإسرائيلية " إن اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين أدت إلى تدهور وضع إسرائيل في الساحتين الإقليمية والدولية. إن احتمال التوصل إلى اتفاق شامل مع الفلسطينيين خلال الفترة الزمنية المحددة بالاتفاقية "ليس إلا وهماً." [43]

وفي المناسبة ذاتها بعث 16 عضواً في الكنيست الإسرائيلي من الائتلاف الحكومي برسالة إلى رئيس الحكومة نتنياهو، قالوا فيها حسب صحيفة "معاريف" الإسرائيلية " ندعو رئيس الحكومة إلى طرح موقفنا الواضح أمام وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، بأن إسرائيل لن تعود إلى مسار أوسلو، ولن تسلم أقاليم من "الوطن" إلى السلطة الفلسطينية." [44] (وقع على الرسالة رؤساء لجان في الكنيست و6 نواب للوزراء، هم ياريف ليفين (رئيس لوبي من أجل أرض إسرائيل) وأوربت ستروك، وداني دانون، نائب وزير الحرب، وزئيف ألكين، نائب وزير الخارجية، وتسيبي حوطبلي، نائبة وزير المواصلات، وأوفير أكونيس، نائب وزير، وإيلي داهان، نائب وزير الأديان، وآفي فارتسمان، نائب وزير التعليم، إلى جانب عدد آخر من أعضاء الكنيست، وجميعهم ينتمون لأحزاب الليكود و"إسرائيل بيتنا" و"البيت اليهودي").

وتكريساً لهذا الخيار الاستعماري أجمع حزب الليكود في 31 كانون الأول / ديسمبر 2017 على ضم الضفة الفلسطينية كلها، عندما صادق مركز الليكود بالاجماع على قرار يلزم أعضاء الحزب على العمل من أجل ضم الضفة الغربية لإسرائيل، وتم التصويت على النص الآتي:" في الذكرى السنوية الخمسين لـ "تحرير" أراضي "يهودا والسامرة"، بما فيها القدس، "عاصمتنا الأبدية"، تدعو اللجنة المركزية مسؤولي الليكود المنتخبين إلى العمل من أجل السماح بالبناء الحر وتطبيق قوانين دولة إسرائيل وسيادتها على جميع مناطق الاستيطان "المحررة في يهودا والسامرة." [45]

وبالتالي لم يعد نفتالي بينت وحده في الائتلاف الحاكم من يدعو لرفض وجود دولة فلسطينية بين البحر والنهر، فهذا حزب الائتلاف الحاكم (الليكود) يلحق به، وينافسه على تصفية التسوية السياسية. ورغم أن تصويت حزب الليكود ليس ملزما، وحتى يعطي مصداقية لخياره الاستعماري، اتجه لتشريع قراره في الكنيست، وهو ما أكدته صحيفة "يديعوت أحرونوت" حين كتبت " والآن تحول قرار المركز إلى مشروع قانون قدمه عضو الكنيست "يوآف كيش"، بعد زيارة نائب الرئيس الأميركي مايكل بنس (لإسرائيل)، وتوبيخ دونالد ترامب للفلسطينيين." وتابعت الصحيفة الإسرائيلية "ومن المنتظر في الأيام القادمة، أن يطلق منتدى "متحدون للسيادة"، الذي يضم مئات من أعضاء مركز الليكود حملة تسمى "صنع التاريخ"، والتي تهدف إلى الضغط على أعضاء الكنيست والوزراء من أجل دفع قانون السيادة." وأضافت الصحيفة "وقال أرئيل مورالي، عضو المنتدى "متحدون للسيادة" "نهيء عضو الكنيست كيش، الذي يقود تنفيذ القرار التاريخي في عام 2018 سيصنع الليكود تاريخاً تماماً مثل التاريخ، الذي صنعه دافيد بن غوريون في عام 1948، وموشيه دايان ورابين في عام 1967، ومناحيم بيغن في عام 1977." [46]

وكان عقّب على قرار مركز الليكود، الذي ضم قرابة الألف عضو من الحزب الوزير حاييم كاتس قائلا إن "مركز الليكود يصادق اليوم على تصويت تاريخي يفرض السيادة الإسرائيلية على "يهودا والسامرة" والقدس الكبرى. أجزاء الدولة، هذه هي جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وستبقى هكذا إلى أبد الآبدين." أما وزير الأمن الداخلي والشؤون الإستراتيجية، جلعاد أردان قال في كلمته في المؤتمر "إن الليكود، هو الذي فرض السيادة على عاصمة إسرائيل، وهو الذي طبق السيادة على مرتفعات الجولان، وهو الذي سيطبق السيادة على "يهودا والسامرة" حقنا على أرض إسرائيل يبدأ في القدس، في الحرم الإبراهيمي وفي شيلو." وتابع " لن نطبق السيادة بحكم القوة وإنما بالحق "التاريخي" والديني والأخلاقي والتوراتي." أما وزير السياحة، ياريف ليفين فقال في المؤتمر "نحن هنا اليوم لنقول المفهوم ضمنا، - كل أرض إسرائيل، هي أرضنا وسنطبق سيادتنا على جميع أنحاء البلاد ... لقد آن الأوان لإزالة العقبة الكبرى، التي تقف في طريقنا. حان الوقت لتغيير نظامنا القانوني بشكل جوهري."

وأدلى الوزير أوفير أكونيس بدلوه قائلاً إن "فكرة الدولتين لشعبين، هي تصور زال من العالم، ولسعادتي فإن الرئيس الأميركي المنتخب ترامب، يجلس في البيت الأبيض، ولا يقبل هذا الفهم الخاطيء." [47] ولم يترك نفتالي بينت، رئيس حزب البيت اليهودي الفرصة تفوته للتعقيب على قرار حزب الليكود فقال "اجتزنا مرحلة أخرى تفصل بين الفكرة الخطيرة للدولة الفلسطينية، التي حملت معها الأضرار الأمنية والمقاطعة لإسرائيل فقط. أدعو (حزب) "يوجد مستقبل" للانضمام إلى هذة المبادرة الهامة والتنصل من فكرة دولة "داعش" على شارع 6." المحاذي لحدود الرابع من حزيران 1967.

في حين علق أمين عام حزب "البيت اليهودي"، نير أورباخ بالقول "من المؤكد أننا نهيء الليكود هذا المساء. أخرجتمونا من غوش قطيف (مستعمرة كانت مقامة في قطاع غزة)، نظمتم حملة ضدنا، واسميتمونا متطرفين. أعطيتم خطاب بار إيلان عن إقامة فلسطين، ولم تتراجعوا عنه حتى الآن. وفي النهاية تبنيتم موقف البيت اليهودي الصحيح. أهلا بكم." [48] وهكذا نجد شبه اجماع إسرائيلي على عملية الضم الكلي للضفة الفلسطينية دون استثناء، وهو ما عبر عنه قادة أحزاب الائتلاف اليميني المتطرف الحاكم: الليكود وحزب البيت اليهودي وحزب بيتنا بقيادة ليبرمان. ومما يشير له بعض المراقبين، بأن قرار مركز الليكود كان ملتبسا وفضفاضا غير دقيق، لأن ما صرح به قادة الحزب واضح وصريح، ولا يحتمل التأويل. أضف إلى تلازم الجانب النظري السياسي عبر إقرار ومصادقة مركز الليكود على قرار الضم، والعمل على تشريعه في الكنيست حاليا مطلع عام 2018 مع الجانب العملي التنفيذي عبر ما أعلن عنه وزير الإسكان والبناء، يوآف غالانت عن خطة لـ "بناء 300 ألف وحدة استيطانية في منطقة "القدس الكبرى"، جزء كبير من الوحدات الاستيطانية المقترحة (ستكون) في المناطق المحتلة 1967." ووفق القناة العاشرة الإسرائيلية فإن "خطة البناء

تمتد على مدار 20 عاما، مليون وأربعماية ألف شيقل خصصت لإعداد الخطة لتصل مستوطنات "نصور هداسا"، "بيتار"، و"جفعات زئيف"، و"بيت شيمش"، و"عطروت" وحتى منطقة التكتل الاستيطاني "غوش عتصيون"، و"عليت"، و"معالية أدوميم"، تهدف الخطة لخلق تواصل جغرافي يهودي والمنطقة المسماة E1". وحسب الوزير غالانت "فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي ستحتاج لحوالي مليون وحدة سكنية خلال العشرين عاما القادمة. (49)

وسلسلة القرارات والقوانين التي تشرعها الكنيست الإسرائيلية تشير للمضي قدما في خيار الضم للأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، ففي السادس من شباط / فبراير 2017 أقر الكنيست بصفة نهائية قانون تبييض المستوطنات، بعدما أقره بالقراءة الأولى مطلع كانون أول / ديسمبر 2016. "(50) المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ويهدف المشرع الإسرائيلي إلى تطبيق "قانونه المدني" في الضفة الغربية، ليس على الأفراد فقط، وإنما على الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً. وتطويراً لهذا القانون، وارتباطا مع مصادقة مركز الليكود على قرار الضم، أصدر المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، بالاتفاق مع وزيرة القضاء، ايليت شكيد توجيهات جديدة إلى جميع نوابه، "تنص على أن أي مشروع قانون حكومي سيلزم، أيضاً النظر في إمكانية تطبيقه في المناطق (الضفة المحتلة)." (...) ووفقا للأمر الجديد، وكجزء من العمل على مشروع قانون حكومي، يجب النظر أيضاً في تطبيق التشريعات في المناطق (الضفة المحتلة)، وفي مسألة المقارنة بين منظومة التشريعات الإسرائيلية وتلك السارية في الضفة، ستضطر كل وزارة يتعلق بها قانون معين إلى تضمينه شرحاً حول سبل تطبيق التشريع في الضفة أيضاً. وإذا تبين بان القانون ليس مناسباً للمناطق (الضفة المحتلة)، سيكون على الوزارة تفسير السبب. هذا يعني أنه بدلاً من منظومتي قانون منفصلتين – داخل الخط الأخضر وخارجه - تجري الآن محاولة لتطبيق القانون الإسرائيلي في المناطق أيضاً." (51)

وتعميقا لإنفاذ القانون الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 اعترفت وزيرة القضاء إيليت شاكيد" أن الجهاز القضائي الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من عملية الاستيطان بالضفة الغربية." وأضافت خلال جولة ميدانية في محكمة مستعمرة "ارئيل" أن الجهاز القضائي منتشر في كل أنحاء إسرائيل." (52) باعتبار أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من دولة الاستعمار الإسرائيلية.

النتيجة الماثلة أمامنا تشير إلى تكامل البعد النظري السياسي مع البعد القانوني مع الترجمة العملية على الأرض عبر مواصلة الاستيطان الاستعماري لضم الضفة الفلسطينية كلها.

- **خامساً:** الامتيازات، التي منحتها وتمنحها حكومات إسرائيل المتعاقبة للمستوطنين تهدف إلى تحفيز عملية الاستعمار في الأرض الفلسطينية، ولمواصلة استكمال المرحلة الثانية من المشروع الاقتلاعي الإحلالي الأم، وليس لبناء دولة للمستوطنين مستقلة أو منفصلة عن إسرائيل. وعلى سبيل المثال لا الحصر ذكرت صحيفة "هآرتس" في 28 كانون الأول / ديسمبر 2017 أن لجنة المالية في الكنيست خلال اجتماعها مساء (27 كانون الأول / ديسمبر 2017) صادقت " في نهاية المدأولات على تقديم 60 مليون شيقل للمستوطنات، منها 20 مليون شيقل لإقامة المستوطنة الجديدة "عميحاي" للمستوطنين، الذين تم إخلاؤهم من الموقع العشوائي "عمونا"، و38 مليون شيقل هبات "تطوير استيطاني للشبان"، وخصصت اللجنة مليوني شيقل للاستيطان في الخليل، كما خصصت اللجنة 117 مليون شيقل لوزارة شؤون القدس بهدف ما يسمى "التطوير السياحي والاقتصادي" للقدس، و"تطوير" مواقع توصف بأنها إرث يهودي، وخصص مبلغ 128 مليون شيقل لسلطة الضرائب والمؤسسات المرتبطة بوزارة المالية." وهي أموال تخص دعم الاستيطان الاستعماري.

من جهة ثانية كشف تحقيق أجرته "هآرتس" النقاب عن دفع مجالس استيطانية ملايين الشواقل خلال السنوات الأخيرة من خلال مناقصات أعدت وفقاً لمعايير محددة لا تنطبق على أحد إلا على حركة "أمناه" الاستيطانية." (53) ونموذج آخر من التكامل بين الجمعيات الاستيطانية والدولة الإسرائيلية يتمثل في جمعية "إلعاد" الاستعمارية، وهي من أغنى الجمعيات غير الحكومية في إسرائيل، تشرف على 70 بؤرة استعمارية في سلوان، تقع أغلبها في منطقة وادي حلوة، وهي أقرب منطقة للأقصى، وتمول الحفريات الإسرائيلية في المنطقة، "وصل مجموع ما نقلته من تبرعات أو تمويلات بين العامين 2006 و2013، ما يقارب 450 مليون شيقل (حوالي 125 مليون دولار)، أي ما يقارب 57 مليون شيقل (حوالي 15 مليون دولار) في العام الواحد."

وحسب تقرير مفصل نشرته صحيفة "هآرتس" في مارس/ آذار 2016 فإن" من بين الـ 450 مليون شيقل المذكورة أعلاه، هناك 275 مليون شيقل لا يعرف بالضبط مصدرها، لكونها تحول للجمعية من شركات مسجلة في المناطق المصنفة "ملاذ ضريبي"، ويمكن حسب قوانينها تسجيل الجمعيات والشركات بلا ملاحقات ضريبية تذكر، مثل جزر الهاما." وهذه الشركات الوهمية تديرها الدولة الإسرائيلية مباشرة أو تشرف على إدارتها بشكل غير مباشر، أو تورد "عن طريق دائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، (التي) تعد إحدى الآليات (المتبعة من قبل) الحكومة لتفضيل السلطات المحلية اليهودية الموجودة في الضفة الغربية، مفضلة إياها على السلطات المحلية داخل إسرائيل. فضلا عن أن ميزانية دائرة الاستيطان مصدرها أصلاً من ميزانيات الدولة، لكونها مؤسسة غير حكومية، إلا أنها لا تخضع للقوانين والقواعد الملزمة للوزارات الحكومية في إسرائيل." [54] بالأضافة لذلك لجمعية "إلعاد" مصادر حكومية معلنة "فقد حصلت عام 2014 على 1,4 مليون شيقل (ما يقارب 400 ألف دولار) من ميزانية وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، و200 ألف شيقل (56 الف دولار) من وزارة الثقافة الإسرائيلية." [55] وهناك أوجه تعاون أخرى بين جمعية "إلعاد" والجهات الرسمية الإسرائيلية " بدءاً من تلقي تمويلات من جهات رسمية، أو التغاضي عن أي تجأوزات قانونية، أو تنسيق جولات لطلاب المدارس وجنود الاحتلال .. لبث روايتها الاستيطانية، وصولاً إلى التعاون الكامل وتوكيل "إلعاد" في إدارة مواقع أثرية بلا رقيب أو حسيب."

ويبرز تقرير "الجزيرة نت" أوجهاً أخرى من التعاون بين الجمعية والمؤسسات الرسمية، التي تربطها "بسلطة الآثار الإسرائيلية، وسلطة الحدائق الطبيعية، وشركة تطوير الحي اليهودي، التي تبدو ظاهرة للعيان خاصة في إدارة المواقع الأثرية جنوبي الأقصى المبارك، بما يشمل القصور الأموية، والآثار الموجودة شمالي سلوان (موقف جفعاتي، وعير ديفيد)، والأنفاق المحفورة أسفل سلوان وصولاً للبلدة القديمة." [56] وهذا الإشراف يدر أموالا لتمويل مشاريع الجمعية الاستعمارية، وهو تمويل مباشر لها من قبل الحكومة الإسرائيلية دون إدراجه في الموازنة الرسمية. وبالتالي بروز أي تباينات في الشارع الصهيوني بين المستعمرين الأوائل في دولة إسرائيل وبين المستعمرين الجدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة القدس، لا يمثل صراعاً وتناقضاً مع المشروع الاستعماري، ولكن رغبة من الأوائل بالحصول على الامتيازات والتسهيلات نفسها، التي يحصل عليها المستعمرون الجدد في أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967. كون الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة انتهجت سياسة منهجية لتشجيع الاستيطان الاستعماري في أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967، وتعتبر المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية "كمناطق أفضلية "قومية" (مناطق تطوير) "أ" و "ب".

وهذا التعريف يضم المستوطنين، ومواطنين إسرائيليين يعملون في المستوطنات أو استثمروا بها، وهؤلاء يتمتعون بمكافآت مالية كبيرة. ست وزارات تقوم بمنح هذه المكافآت، وزارة الإسكان (قروض كبيرة لمشتري الشقق، جزء من القروض يتحول إلى منحة)، مديرية إدارة أراضي الدولة (تخفيض كبير بإيجار الأراضي)، وزارة التربية (محفزات للمعلمين، إعفاء من دفع قسط التعليم في رياض الأطفال وسفريات مجانية للمدارس)، وزارة الصناعة والتجارة (منح للمستثمرين، بنى تحتية لمناطق صناعية إلخ..)، وزارة الزراعة والرفاه (محفزات للباحثين الاجتماعيين) ووزارة المالية (تخفيضات في ضريبة الدخل للأفراد والشركات)." [57] ولا يقتصر الأمر عند حدود ما تقدم لتشجيع الاستعمار الاستيطاني في الضفة الفلسطينية، بل إن وزارة الداخلية تمنح "السلطات المحلية في الأراضي المحتلة منحاً كبيرة مقارنة مع تلك المعطاة للسلطات المحلية داخل إسرائيل. في (أعوام الثمانينات والتسعينات) كان معدل المنحة المعطاة للفرد، الذي يسكن في مجلس محلي (يهودي) في الضفة الغربية، أكثر بحوالي 65% من المنحة المعطاة للفرد، الذي يعيش ضمن إطار مجلس محلي داخل إسرائيل. وفي عام 2000، كان معدل المنحة المعطاة للفرد في مجلس محلي إقليمي في الضفة الغربية أكثر بـ 165% من فرد في مجلس إقليمي داخل إسرائيل." [58]

وما زالت الحوافز تتضاعف للمستعمرين الجدد من قبل الحكومات الإسرائيلية لتحقيق الهدف المنشود. الأمر الذي يثير حفيظة المستعمرين الأوائل. لا سيما وأنهم يعتبرون أنفسهم نواة المشروع الصهيوني الصلبة، وهم من أقاموا الركيزة الأساسية لتطور المشروع برمته، غير أن هذا التباين لم يرقَ في أي لحظة سياسية إلى مستوى التناقض. حتى أولئك الإسرائيليين، الذين يدعون أنهم مع تسوية سياسية، ومع الانفصال عن الفلسطينيين، لم يمتلكوا الشجاعة الكافية لشق طريق السلام المستند لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، وما زالوا يراوحون في

الموقع الاستعماري ذاته، غير بعيدين عن التوجه الإستراتيجي للقيادة الإسرائيلية.

- **سادساً:** الدولة والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، هي التي خططت ودعمت وأوجدت الأرضية لنشوء الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967. وما كان يمكن وجود أي مستعمر في هذه الأراضي لولا الخطط المنهجية، والإجراءات والقوانين والممارسات الأمنية والعسكرية، والدعم المباشر ورصد الموازنات الخيالية لتنفيذ المشروع الاستعماري في مرحلته الجديدة لبناء "أرض إسرائيل الكاملة".

وبحسب أيمن عودة، رئيس القائمة العربية المشتركة في الكنيست، "يوجد حاليا بتاريخ (2016/11/10) 10 نواب و5 وزراء يقيمون في المستوطنات الإسرائيلية (يشمل تسيبي حوطبلي، نائبة وزير الخارجية، لأنه لا يوجد وزير خارجية الآن) ويلفت عودة النظر إلى أن "هذا العدد قد ينقص أو يزيد بفترات قريبة، لأن هناك الكثير من الاستقالات بعد إقرار "القانون النرويجي، الذي يتيح لوزير أن يتنازل عن حقه بعضوية الكنيست لصالح زميل له من حزبه، ويستطيع أن يعود ثانية على حساب زميله إن شاء".[59] وفي الكنيست ال19 السابقة كان عدد الأعضاء، الذين يقيمون في المستعمرات " قد بلغ 15، منهم 8 من حزب "البيت اليهودي." [60] ولم تكن هذه الزيادة اعتباطية أو ناتجة عن حسابات شخصية فقط، إنما وفق رؤية سياسية تهدف إلى الربط العميق بين مكونات الدولة الإسرائيلية والمشروع الاستعماري في مرحلته الجديدة للتأصيل لوجود المستعمرين في كل مواقع القرار الإسرائيلي: التنفيذي والتشريعي والأمني - العسكري والاقتصادي والثقافي - التربوي والديني. وبالتالي فإن حكومة إسرائيل، التي تضم وزراء ونواب وزراء من المستعمرين الجدد، هي التي تقرر في التوسع الاستعماري بشكل منهجي ومعد مسبقا وفق خطط موجودة، ويتم العمل على تنفيذها ارتباطا بالتطورات السياسية والأمنية. وليس مجلس الاستيطان الاستعماري في الضفة الفلسطينية (يشع) هو من يقرر، وإن اتخذ أي قرار في بناء أي وحدة أو بؤرة أو مستعمرة جديدة، فيكون بإيعاز وتوافق ضمني، ثم علني ومباشر، مع الحكومة الإسرائيلية. وهذا يتناقض مع اعتقاد بعض الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يفترضون، بأن الاستيطان وتوسعه وزيادة عدد ممثليه في الهيئات التشريعية والتنفيذية يتم بمعزل عن المخطط العام للمشروع الصهيوني، على سبيل المثال يقول شيباح فايس، المحاضر في العلوم السياسية، والذي تولى رئاسة الكنيست عن حزب العمل 1992-1996: " إن زيادة تمثيل المستوطنين في الكنيست، يشير إلى تجذر الفكر الاستيطاني وتعمق تطبيق المشروع الاستيطاني داخل الوعي الإسرائيلي العام." [61] وكأن الوعي والفكر الاستيطاني منفصل عن المشروع الاستعماري الأم أو طارىء عليه، وليس نتاج عملية غرس وتعبئة تاريخية في وعي اليهود الصهاينة، وبالتالي اجتزاء تعمق الفكر الاستيطاني في الوعي العام بارتفاع عدد الأعضاء من المستوطنين في البرلمان، فيه مجافاة للحقيقة، وتغييب للمشروع الصهيوني الاستعماري، الحامل التاريخي للفكر والوعي الاستعماري المتأصل في المجتمع الإسرائيلي.

وهذا ما عكسه المستوطنون أنفسهم خلال العقود الماضية، بأن مشروعهم، هو "مشروع دولة، وليس حركة استيطانية منزوعة العلاقة مع الدولة، أي أن الرأي العام الإسرائيلي قد تبلور على هذه القاعدة." [62] وبالتالي فالحديث عن "دولة المستوطنين" وبغض النظر عن الخلفيات، وكأنها جزء خارج سياسة وبرامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية والدينية، يتنافى مع شروط الواقع والعملية الاستعمارية بمكوناتها كلها.

ودليل أضافي على ما تقدم "أقرت الحكومة الإسرائيلية خلال جلستها الأسبوعية يوم الأحد (2016/10/9)، السماح لما يعرف بـ "لواء الاستيطان" المسؤول عن تطوير المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وكذلك البناء في المناطق النائية الإسرائيلية باستئناف عمله مجدداً." كما أقرت "الحكومة الإسرائيلية بالاجماع اقتراح وزير الزراعة، أوري أريئيل، الذي تضمن أيضاً أساساً قانونياً جديداً، يحكم العلاقة بين الحكومة و"لواء الاستيطان" بما يسمح بعودة "اللواء" إلى العمل بكامل طاقته في مجال تعزيز المستوطنات." [63]

ولمزيد من توضيح وتعميق عمليات الترابط الديالكتيكي بين الحكومة والاستيطان وأدواته التنفيذية، تم إقرار قانون لـ "تشريع" وتبييض البؤر الاستيطانية المقامة على أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967 في الكنيست الإسرائيلي مطلع شباط / فبراير 2017. كما يجري البحث في قانون جديد بشأن دمج الكتل الاستيطانية: معاليه أدوميم، وغوش عتصيون واريئيل وغيرها بالقانون والجغرافيا الإسرائيلية، الذي سربت بعض بنوده في 2016/7/18، ويشكل في حال إقراره خطوة متقدمة في ترسيخ الحل الاستيطاني الاستعماري على حساب أي حل سياسي مطروح

أو قد يطرح لاحقاً. وهناك مشاريع قوانين تصب في ذات الاتجاه، منها على سبيل المثال مشروع قانون "ضم الضفة الفلسطينية"، الذي صادق عليه مركز الليكود في 31 كانون أول / ديسمبر 2017، وهو قيد التداول في أروقة الكنيست مع مطلع عام 2018.

أثر الاستيطان على الحل السياسي

هذا التوسع الاستيطاني الاستعماري المطرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وخاصة في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، العاصمة الفلسطينية الأبدية، شكل منذ خطواته الأولى عبر مشروع ألون 1967 وما تلاه من مشاريع باسماء وعناوين مختلفة: كمشروع غاليلي، وشارون فوخمان، وشمعون بيرس، ونتنياهو، وفي السياق طرح مشاريع "التقاسم الوظيفي الإسرائيلي الأردني" و"المملكة المتحدة"، ومشروع الحكم الذاتي في كامب ديفيد الأولى المصرية – الإسرائيلية، واتفاقية أوسلو 1993، وكامب ديفيد 2 عام 2000، وخطة خارطة الطريق 2003، ومؤتمر أنابوليس 2007، وخطة أولمرت، وإيهود باراك، وخطة شارون المتعلقة بالانسحاب أحادي الجانب من غزة 2005 ((هذه الخطة تمت لتسهيل تنفيذ خطة سيطرة جماعة الإخوان المسلمين (حركة حماس) على الشرعية الفلسطينية، وتمزيق وحدة النسيج الوطني والاجتماعي والثقافي الفلسطيني، لإلهاء الفلسطينيين بانقسامهم، وفي الوقت ذاته مواصلة الاستيطان الاستعماري. ولم تكن حسن نية أو "كرم أخلاق" من شارون)). وهذه الخطة طرحت عام 1988 كواحدة من الخيارات الستة في مركز جافا الإسرائيلي، وهي حصيلة عصف فكري سياسي إستراتيجي بين نخبة من السياسيين والعسكريين والأكاديميين الإسرائيليين لمواجهة التحديات الفلسطينية الصاعدة ممثلة بالانتفاضة الأولى 1987- 1993. وصدرت في كتاب عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ بيروت 1990 بعنوان "الدولة الفلسطينية – وجهات نظر إسرائيلية وغربية".

ومن بين الخطط، التي يمكن تسليط الضوء عليها لقياس بارومتر وأثر الاستيطان الاستعماري في أوساط النخب السياسية المؤثرة والفاعلة في الرأي العام الإسرائيلي، وفي ذات الوقت في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي، هي خطة هيرتسوغ، زعيم المعسكر الصهيوني السابق، التي طرحها في "معهد أبحاث الأمن القومي"، الذي عقد في النصف الثاني من كانون الثاني 2016، وصادق عليها مؤتمر حزب العمل المنعقد في السابع من شباط / فبراير 2016، وجاء فيها " أولاً استكمال عملية إنشاء الجدار الأمني الفاصل المحيط بالمستوطنات في الضفة الغربية؛ ثانياً اتخاذ قرار بشأن الانفصال عن 28 قرية فلسطينية محيطة بالقدس الشرقية المحتلة؛ ثالثاً اتخاذ خطوات لبناء الثقة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في مجالي الأمن والاقتصاد؛ رابعاً عقد مؤتمر إقليمي بمشاركة كل من مصر والأردن لبحث قضايا أمنية وإستراتيجية." [64] ورفض زعيم المعارضة الرسمي حتى الآن إقامة الدولة الفلسطينية بذرائع واهية.

ولم يبتعد عنه زعيم حزب العمل والمعسكر الصهيوني الجديد المنتخب في يوليو/ تموز 2017، آفي غباي، لا بل عمقه، حينما قال للقناة الثانية الإسرائيلية في أكتوبر/ تشرين الأول 2017 إنه "لن يقوم بإخلاء مستوطنات في إطار اتفاق سلام." وأضاف معبراً عن تمسكه بالمستعمرات الإسرائيلية، حين وصفها بأنها "الوجه الجميل والمتفاني للصهيونية." وتعزيزاً لتوجهه الاستعماري، وللهروب من استحقاقات السلام في حال تبوأ مركزاً مقرراً في السياسة الإسرائيلية، هرب للأمام حين قال إنه "لا يوجد شريك فلسطيني لبناء السلام." وفي ذات الوقت، أعلن عن "رفضه الجلوس أو الائتلاف مع القائمة العربية المشتركة" في أي إنتخابات تشريعية لاحقة. وفي لقاء مع مجموعة من الطلاب في جامعة بن غوريون في تشرين الثاني / نوفمبر 2017 أعلن أن اليسار "نسي ما معنى أن تكون يهوديا"، وهو ما يعني التأكيد على الخيار الاستيطاني الاستعماري على حساب التسوية السياسية. الأمر الذي سمح لـ "زئيف حيفر"، زعيم حركة "أمناه" الاستيطانية بالإستشهاد بتصريحات الزعيم الجديد لحزب العمل، عندما تحدث أمام المؤتمر السنوي لمنظمته، قائلاً " عندما يقول رئيس المعسكر الصهيوني، رئيس المعسكر اليساري، شيئا كهذا – فهذا ليس بتصريح فارغ. يقول الناس إن ذلك للدعاية الإنتخابية فقط، ولكن هناك تقدير هنا للموضع الآمن الآخذ بالإزدياد للحركة الاستيطانية في قلب الشعب اليهودي." وتابع " بالتالي، فإن شخصا يرغب بالفوز بالقيادة عليه أن يقول شيئا كهذا ... يعني أن حركتنا قوية جداً وكبيرة جداً." [65] خطط ورؤى صهيونية استعمارية لا تبتعد عن منطق اليمين المتطرف الحاكم بزعامة نتنياهو، تقوم على ركائز أساسية تتمثل في: لا للدولة الفلسطينية إلا بالاسم في حال أُتيح لها الوجود؛ لا لعودة القدس الشرقية؛ لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار الدولي 194، ولا على أي أساس أو اتفاق؛ لا لتفكيك المستعمرات الإسرائيلية، بل العمل على تطويرها وتوسيعها وتعزيز سيطرتها على الأراضي الفلسطينية بتقسيماتها

القائمة على الأرض منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو: الألف والباء والجيم؛ السيطرة الكاملة على الثروات الطبيعية وخاصة الآبار الجوفية للمياه؛ وعدم الانسحاب من الأغوار، واعتبارها الحدود الجنوبية الشرقية لدولة التطهير العرقي الإسرائيلية.

وهذا ما لخصه نتنياهو في خطاب له أمام الكنيست في 2011/5/16 بالقول "إن سبب النزاع، هو، رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب "اليهودي". وأكد أن غالبية الشعب الإسرائيلي تلتف حول ثوابته، وهي كالآتي: أولاً ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة "قومية" للشعب "اليهودي"؛ ثانياً ضرورة أن يفضي اتفاق السلام إلى إنهاء النزاع، ووضع حد للمطالب (الفلسطينية بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، وعودة اللاجئين، والإفراج عن أسرى الحرية.. إلخ)؛ ثالثاً حل قضية اللاجئين خارج حدود دولة إسرائيل؛ رابعاً إقامة الدولة الفلسطينية (دون أن يحدد حدودها ولا طبيعة مكوناتها، ولا أين تكون، وكيف تكون، مجرد اسم هلامي المعنى والدلالة الجيوبوليتكية) في إطار تسوية سلمية فقط، على أن تكون الدولة منزوعة السلاح مع تواجد عسكري إسرائيلي على نهر الأردن؛ خامساً الحفاظ على الكتل الاستيطانية داخل إسرائيل؛ سادساً بقاء أورشليم القدس عاصمة سيادية وموحدة لإسرائيل".[66]

وبالقراءة العلمية لخلفيات الخطاب الإسرائيلي لرئيسي الحكومة والمعارضة (السابق والحالي) وما بينهما يمكن تلمس التناغم والتكامل فيما بيهما، رغم وجود بعض التباينات الشكلية، التي لا تؤثر على جوهر المشروع الصهيوني في مرحلته الجديدة.

وبعد اعتراف الرئيس دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في السادس من كانون الأول / ديسمبر 2017، دخلت العملية السياسية منعطفاً خطيراً هدد التسوية السياسية برمتها، وأعادها للمربع صفر.

كما أن القرار الأميركي الجديد بشأن القدس، وما رافقه من قرارات وإجراءات أميركية ضد المصالح والحقوق الفلسطينية، وعملية السلام برمتها، فتح شهية حكومة الائتلاف اليميني الحاكم بزعامة نتنياهو لمسابقة الزمن لتوسيع وتعميق خيار الاستيطان الاستعماري على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967. وشكل الغطاء لمصادقة مركز حزب الليكود على قرار ضم الضفة الفلسطينية، وإعداد مشاريع قرارات لفرض السيطرة الاستعمارية على الأرض الفلسطينية، كما مشروع قانون كيش الليكودي، الذي ذكر سابقا.

ولأهمية قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من الزاوية الإستراتيجية في خدمة المخطط الاستعماري وجد صداً إيجابيا في أوساط القيادات السياسية الإسرائيلية المختلفة، في الحكم والمعارضة على حد سواء، يشابه موافقة الكونغرس عام 1995 على "الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"، لا بل أكثر، لأن مصادقة الرئيس الأميركي أدخلت القرار حيز التنفيذ الفعلي لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المحتلة عام 1967، وهي إحدى ملفات الحل النهائي. وإعتبرته القيادات الإسرائيلية "إنجازاً تاريخيا". لا سيما وأن تداعياته لا تقتصر عند حدود القدس المحتلة، إنما يمتد ليطال كل مقومات وركائز التسوية السياسية، ويسمح باستباحة إسرائيل الاستعمارية الأرض الفلسطينية كلها دون استثناء.

ووجد القرار، وإعادة التأكيد عليه من قبل الرئيس الأميركي أثناء اللقاء مع بنيامين نتنياهو في المنتدى الاقتصادي في دافوس - سويسرا في 25 كانون الثاني / يناير 2017، أثره المباشر على توجهات رئيس الائتلاف اليميني الحاكم الاستعمارية، حيث طرح رؤية قديمة جديدة لعملية السلام، دعا فيها "المجتمع الدولي للاعتراف بأن التسوية السياسية المستقبلية المحتملة بين إسرائيل والفلسطينيين، ستستند إلى نموذج سياسي لا وجود له حتى الآن في العالم، فالفلسطينيون يتمتعون بالصلاحيات الكاملة بإدارة شؤونهم باستثناء المجال الأمني." وتابع رئيس الوزراء الإسرائيلي "الفلسطينيون يجب أن يتمتعوا بجميع الصلاحيات لكي يحكموا أنفسهم، ولكن ألا يهددوا إسرائيل، نحن سنحافظ على الأمن بشكل شامل، بما في ذلك غور الأردن." وأكد " مجدداً أنه في أي اتفاق سلام ستظل القدس عاصمة لإسرائيل. وإن عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يبعد السلام، لأنه يخلق الأوهام." وأضاف محدداً طبيعة العلاقة مع الفلسطينيين " لا أريد ضم الفلسطينيين كمواطنين، ولا أريدهم أن يكونوا رعايا لنا، يمكن أن يكون لديهم علمهم الخاص وسفارات، هذا نموذج جديد من النظام، يجب أن نعتاد عليه."[67] وبطرحه الجديد لم يأت بجديد، إنما عاد لتأكيد المواقف السابقة حتى بالشكل، وليس بالمضمون فقط. لا سيما وأن السلطة الوطنية لها علمها الفلسطيني، ولها سفاراتها في 138 دولة. وبالتالي لم يخرج عن محددات المشروع الصهيوني في مرحلته الثانية، لأن المستعمرات ستبقى وتتوسع في

الأرض الفلسطينية، والقدس والأغوار ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، ولن يكون هناك أي إستقلال أو سيادة للفلسطينيين على أرضهم، وهو ما يعني إقامة كانتونات متناثرة على الأرض الفلسطينية، لا صلاحيات للفلسطينيين على أرضهم، بل إن دورهم يتمثل في إدارة شؤونهم الحياتية فقط. وليسمي الفلسطينيون كانتوناتهم المتناثرة ما شاؤوا دولة أو جمهورية أو إمبراطورية، فهذا سيان بالنسبة لقادة دولة الاستعمار الإسرائيلي.

وبالتدقيق في الرؤية القديمة الجديدة لزعيم الائتلاف الحاكم في إسرائيل تمنع عمليا إسرائيل قيام دولة فلسطينية بين البحر والنهر. كما يحول دون الذهاب لخيار الدولة الواحدة، دولة الأبرتهايد. لإنه وأقرانه في الائتلاف والمعارضة يرفضون ضم الأرض والسكان للدولة الإسرائيلية لخشيتهم من تداعيات ذلك على مشروعهم الاستعماري برمته. كون عدد الفلسطينيين بين البحر والنهر الآن يفوق نسبيا عدد اليهود الإسرائيليين، وهذا خطر داهم وفق الرؤية الإسرائيلية الإستراتيجية.

وبالربط مع ما سيطرحه الرئيس دونالد ترامب بشأن السلام (الصفقة الكبرى)، دعا نتنياهو إلى "الانتظار والاطلاع على مبادرة السلام، التي ستقترحها الإدارة الأميركية الحالية." [68] وهو ما يؤكد التكامل فيما بين نتنياهو وترامب على مضامين "الصفقة"، التي باتت مرفوضة مبدئيا من قبل القيادة الفلسطينية، وهو ما أعلنه المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته الـ 28 المنعقدة في رام الله بتاريخ 13 و14 كانون ثاني / يناير 2018. فضلاً عما حمله خطاب الرئيس محمود عباس في الجلسة الافتتاحية للدورة الـ 28 للمجلس المركزي مساء اليوم الأول (السبت) بالدعوة لذات الموقف. كما كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أعلن مساء السادس من كانون الأول / ديسمبر 2017 في خطاب متلفز موجه للشعب الفلسطيني وللعالم أجمع، أكد فيه رفضه القاطع لموقف الرئيس ترامب من قضية القدس، العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية. وأعلن عن سقوط الرعاية الأميركية لعملية السلام. منهيا بذلك ربع قرن من الرعاية الفاشلة لعملية السلام. التي أثقلت كاهل القيادة والشعب الفلسطيني، وتركت بصمات معادية لمصالح وحقوق الشعب الفلسطيني، وبذات القدر وأكثر انحيازا وتماهيا مع المصالح الاستعمارية الإسرائيلية. مما ساهم بمضاعفة وزيادة الاستيطان الاستعماري في الأرض الفلسطينية المحتلة في الخامس من حزيران عام 1967. كما ألقى بظلال كثيفة على التسوية السياسية، ووضعها في غرفة الإنعاش، وأبعد الأمل والتفاؤل بإمكانية إحداث اختراق سياسي جدي يساهم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967، وضمان عودة اللاجئين على أساس القرار الدولي 194.

وما يعمق الاستنتاج القائل بغياب أفق التسوية السياسية، هو المواقف والإجراءات والسياسات العدمية، التي تنتهجها الإدارة الأميركية تجاه القيادة والشعب العربي الفلسطيني، وهو ما يؤكده الرئيس محمود عباس نفسه في خطابه المتلفز في السادس كانون الأول / ديسمبر 2017، عندما شدد على "أن قرار واشنطن بشأن القدس يشكل تقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام." وأضاف "أن هذه الإجراءات تصب في خدمة الجماعات المتطرفة، التي تسعى لتحويل الصراع في منطقتنا إلى حرب دينية." وتابع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "إن الإدارة الأميركية بهذا الإعلان قد اختارت أن تخالف جميع القرارات والاتفاقات الدولية والثنائية، وفضلت أن تتجاهل، وأن تناقض الاجماع الدولي، الذي عبرت عنه مواقف مختلف دول وزعماء العالم وقياداته الروحية والمنظمات الإقليمية." واعتبر موقف الرئيس ترامب بمثابة "مكافأة لإسرائيل على تنكرها للاتفاقات، وتحديها للشرعية الدولية، وتشجيعاً على مواصلة سياسة الاحتلال والاستيطان والأبرتهايد والتطهير العرقي."

غير أن هذا الاستعصاء الإسرائيلي الناجم عن التوسع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي، وبغض النظر عن حجم وعدد المستعمرين الصهاينة والمستعمرات المقامة والشعارات والمواقف الأيديولوجية واللاهوتية والأمنية وغيرها، يمكن أن يتغير بتغير العوامل الذاتية والموضوعية، عندما يختل ميزان القوى لصالح الفلسطينيين العرب. لا سيما وأنه لا وجود لثابت من الثوابت في السياسة. باستثناء ثابت المصالح الخاصة للدول المقررة في مصير الدول ومستقبلها.

كما أن العالم يعيش مرحلة مخاض كبرى منذ الأزمة الاقتصادية الكارثية، التي أصابت الولايات المتحدة الأميركية في أيلول/ سبتمبر 2008، والتي ما زالت آثارها قائمة، ونتج عنها وجود بقع سوداء على مكانة أميركا العالمية، حيث تراجعت من مكانة القطب الأوحد المسيطر والمقرر في السياسة الدولية إلى قطب رئيسي إلى جانب أقطاب أخرى، تنافسه على زعامة العالم، وتعمل على التدمير المنهجي للإمبراطورية الأميركية دون أن تدخل في حرب مباشرة معه. ولعل إنتخاب الرئيس الأميركي الجديد، دونالد ترامب

في الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر 2016 يعكس عمق الأزمة، التي تعيشها الولايات المتحدة الأميركية، ويهدد مكانتها الداخلية والدولية. ولهذا العامل دور أساس في تغيير المعايير السياسية المرتبطة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإضعاف موقع إسرائيل، رغم وجود الجاليات واللوبيات اليهودية الصهيونية أو المتأسرلة في أميركا وأوروبا. مع أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة متنبهة لمجمل التطورات العالمية، وتعمل بشكل حثيث للتشبيك ونسج التحالفات مع الأقطاب الدولية الأخرى مثل: روسيا والصين والهند والبرازيل وحيثما أمكنها ذلك بما في ذلك مع الدول العربية، وذلك لاستباق أية تحولات دراماتيكية قد تؤثر على مستقبل وجودها برمته، وليس فقط ما يقتصر على الحل السياسي.

وقبل الذهاب بعيداً في قراءة التحولات الجيوبوليتيكية في خارطة العالم والوطن العربي، فإن القراءة المسؤولة والواقعية تشير بشكل جلي، أن تنامي دور المستوطنين في الدولة الإسرائيلية، المرتبط ارتباطا عضوياً بالمشروع الكولونيالي الاقتلاعي الإجلائي والإحلالي في مرحلته الثانية، والذي يتمثل في بناء "دولة إسرائيل الكاملة" ترك بصماته الدامغة على مستقبل أي حل سياسي. لأنه لا يوجد في القيادات الإسرائيلية اليمينية والمتطرفة منها واليسارية والوسط، السياسية والحزبية والعسكرية والدينية من هو قادر على دفع استحقاق عملية السلام وخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967. وجميع قادة إسرائيل من مختلف المشارب والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية والعقائدية الدينية يدورون في حلقة مفرغة، لا تبتعد قيد أنملة عن استكمال المرحلة الثانية من المشروع الاستعماري الإسرائيلي. مما يحول دون الاقتراب من عتبة الحل السياسي. لا بل إن شمس الحل السياسي آخذة في الغروب مع حلول كل يوم جديد. وتضاعف انعدام الأفق السياسي مع وصول الرئيس ترامب لسدة الحكم في الولايات المتحدة مطلع العام 2017، لإنه تعامل مع قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق المعايير العقارية، معايير الصفقات التجارية، وليس وفق الأسس والنواظم والقوانين السياسية والقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بالتسوية السياسية، مما دفعه لإتخاذ قرارات قاتلة وعدمية مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما أن فريقه المساعد لا يختلف عنه، لا بل إنه أكثر سفوراً في ولائه لإسرائيل ومشروعها الاستعماري، ونتاج خضوعه للتيار الأفنجليكاني المتصهين، الذي ينتمي إليه، المنشق عن الكنيسة الإنجليكانية، ولابتزازه من قبل جماعات الضغط (الإيباك) والقوى المتطابقة مع الرؤية الاستعمارية الإسرائيلية.

ومع أن الاتجاه العام في أوساط العالم لا يتوافق مع التوجهات الأميركية المتناقضة مع خيار السلام، وأيدت ودعمت دول العالم في مجلس الأمن القرار الدولي 2334 الصادر في 23 كانون الأول / ديسمبر 2016، وهو من أهم القرارات الأممية المؤكد على الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية. كما صوتت 129 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرار الرافض لاعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في 21 كانون الأول / ديسمبر 2017، رغم تهديد ووعيد الولايات المتحدة للدول، التي ستصوت لصالح القرار. مع ذلك انحازت دول العالم لجانب الحقوق الفلسطينية، ولخيار السلام. إلا أن شبه الاجماع الدولي الداعم لعملية السلام، لم يرق إلى مستوى التقرير في إنفاذ قرارات الشرعية الدولية منذ سبعة عقود خلت، أي منذ عام 1948 (النكبة) الفلسطينية، لم تكن (الإرادة الدولية) معنية بولادة الدولة الفلسطينية وفق قرار التقسيم الدولي رقم 181، لكنها دعمت نشوء وتطور الدولة الإسرائيلية الاستعمارية، وهيأت لها كل مقومات البقاء. مع أن القرار الأممي ينادي بإقامة دولتين على أرض فلسطين التاريخية، الأولى إسرائيلية "على مساحة 56,74% والدولة العربية الفلسطينية على مساحة ال42,88% وبقاء إقليم القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة لها تحت الوصاية الدولية." [69] ولا يتعلق الأمر برفض أو قبول الفلسطينيين والعرب للقرار الأممي، بل بالإرادة الدولية وخاصة الدول الاستعمارية الراسمالية، التي تواطأت مع دولة التطهير العرقي الإسرائيلية في تجاوزها وتماديها على قرار الهدنة في العام 1949، وسمحت لها بالتمدد واحتلال ما مساحته 78% من أرض فلسطين التاريخية، وغضت النظر عن ضم الضفة الفلسطينية للأردن 1950 ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وسعت حتى لتهميش قضية اللاجئين وعودتهم إلى أرض وطنهم الأم، مع أن القرار الأممي 194، يربط بين عودتهم والاعتراف بدولة إسرائيل، بمعنى أنه في حال لم يعد اللاجئون الفلسطينيون لا يتم الاعتراف بدولة إسرائيل من قبل الأمم المتحدة. وتم تجاهل هذا الربط، والاكتفاء بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية إنسانية، مما يكشف طبيعة التآمر الراسمالي الغربي على الحقوق السياسية الفلسطينية. لأنه عمل بشكل منهجي على طي تلك الحقوق فوق أرفف الأمم المتحدة حتى قامت الثورة الفلسطينية المعاصرة 1965 وأعادت الاعتبار

للقضية الوطنية، كما وانتزعت العديد من القرارات العربية والأممية لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وعادت إدارة الرئيس دونالد ترامب لتلاحق قضية اللاجئين الفلسطينيين، فقامت مع نهاية كانون ثاني / يناير 2018 بتخفيض المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) إلى النصف فدفعت 60 مليون دولار من المطلوب منها في النصف الأول من العام، وهو مبلغ 125 مليون دولار، مع أنها أكبر ممول لوكالة "الأنوروا". وتهدد بقطع المساعدات إن لم يعد الفلسطينيون لطاولة المفاوضات مع إسرائيل. ليس هذا فحسب، بل وتصفية (الأونروا) نهائيا للتخلص من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما عبر عنه بشكل صريح جيسون غرينبلات، المبعوث الأميركي للمنطقة، أثناء لقائه مع القناصل الأوروبيين المعتمدين في القدس نهاية كانون الثاني / يناير 2018، قائلا إن واشنطن " تريد أن تنهي عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، إذ "لا يعقل أن تظل الوكالة تعمل إلى أبد الدهر، يجب أن نضع تاريخا محددا لعملها." معتبر" أن الأجيال الجديدة من اللاجئين ليست لاجئة، لأنها ولدت في أرض جديدة." [70] وتجاهل مساعد الرئيس الأميركي للشرق الأوسط قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني (العربي) الإسرائيلي، وخاصة القرار الدولي 194 الصادر في 1949، الذي ربط بين "عودة الفلسطينيين لديارهم ووطنهم الأم، وبين اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل." أضف إلى أنه غض النظر عن المعايير المزدوجة، التي تنتهجها الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه قيام إسرائيل بجذب يهود العالم لاستعمار فلسطين التاريخية، وأراضي الدولة الفلسطينية المحتلة عام 1967، الذين اعتبر مايك بنس، نائب الرئيس الأميركي في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في 22 كانون الثاني / يناير 2018" عودتهم حقاً مشروعاً، حملوه معهم في المنفى طيلة 2000 عام." أما الفلسطيني اللاجىء منذ سبعين عاما، وهو صاحب الأرض والوطن الأم فلسطين يجب عدم السماح له بالعودة "لأنه ولد في بلد آخر." الأمر الذي يشير إلى أن الإدارة الجديدة ماضية في خيار تصفية القضية الفلسطينية وفق مصالح إسرائيل الاستعمارية، وإعفائها من تطبيق كل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحقوق ومصالح الفلسطينيين.

ولم يتوقف الأمر عند حدود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بل قامت الإدارة الأميركية بتخفيض مساعداتها لميزانية الأمم المتحدة في أعقاب تصويتها ضد قرار ترامب الاعتراف بالقدس بقيمة 285 مليون دولار أميركي. الأمر الذي اعتبرته صحيفة "الغارديان" البريطانية "أنه عقاب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عقب اعتراض معظم دول العالم المنضوية تحت قبة الأمم المتحدة على قراره باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل." وقالت نيكي هيلي، مندوبة أميركا في الأمم المتحدة "إن ميزانية العام المقبل ستنخفض بما يزيد عن 285 مليون دولار، كما سيتم إجراء تخفيضات غير محددة في مهام الإدارة والدعم للأمم المتحدة." وتابعت تقول "لن نسمح بعد ذلك باستغلال سخاء الشعب الأميركي!!." [71] وهو ما يعني حرباً مفتوحة من قبل إدارة ترامب على الأمم المتحدة، ما لم تتوقف عن دعم الحقوق الفلسطينية، وعملية السلام على حد سواء.

يؤكد ما تقدم، أن حصيلة ما يجري منذ حوالي 25 عاماً، أي بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو 1993 كان أشبه بدخول نفق مظلم، لم يتمكن الفلسطينيون ومعهم العرب والعالم من تحقيق قفزة جدية لبلوغ السلام الممكن والمقبول. رغم أن القيادة الفلسطينية تنازلت عن التطبيق الكامل لقرار التقسيم الدولي 181، وقبلت بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران / يونيو عام 1967، لا تزيد عن 22% من مساحة فلسطين التاريخية، ومع ذلك رفضت إسرائيل الاستعمارية مبدأ وجود دولة فلسطينية بين البحر والنهر، وعملت بكل الوسائل للحؤول دون إقامتها. وتواطأت معها الولايات المتحدة الأميركية، الراعي الأساسي لعملية السلام، وما زال موضوع إقامة الدولة الفلسطينية في عالم الغيب، رغم تمسك الشعب العربي الفلسطيني وقيادته الشرعية بذلك. لكن هذا التمسك شيء وغياب الدعم الدولي الحقيقي شيء آخر. وهو ما يؤكد مجددا عدم ارتقاء الامم المتحدة والأقطاب الدولية لمستوى الدعم الحقيقي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران / يونيو1967، حتى وإن تبنوا خيار حل الدولتين على الحدود المذكورة. لأن هذا التبني يحتاج إلى روافع أممية تلزم قادة إسرائيل بتنفيذه.

لكن الشعب العربي الفلسطيني وقيادته السياسية يستطيعون تغيير قواعد اللعبة السياسية إذا أعادوا النظر بآليات تعاملهم مع دولة الاحتلال الإسرائيلية، وجعلوا الاحتلال مكلفاً فعلاً من خلال تصعيد المقاومة الشعبية وفق خطة منهجية مدروسة ومعد لها بشكل جيد، وفرغت لها أداة كفاحية مؤهلة وشجاعة، ووضعت لها الإمكانيات الضرورية، واتبعت آليات عمل مختلفة عن ما هو عليه الحال. وبحيث تدحرج العملية الكفاحية

لمرحلة العصيان المدني العام، الذي يتيح للقيادة فعليا وقف كل أشكال التنسيق مع دولة التطهير العرقي الإسرائيلية. ولقد لاحظنا كم أثرت هبة تشرين الأول / أكتوبر 2015، مع أنها ولدت بلا أب أو أم، وتركت تسير بشكل عفوي دون إرشاد أو توجيه. ومع ذلك بقيت تقارع سلطات الاحتلال والمستوطنين حتى أيار/ مايو 2016. وشكلت بالمعايير النسبية رافعة للنضال الوطني، رغم الأخطاء، التي وقعت، أو لازمتها.

كما أن هبة بوابات المسجد الأقصى، التي تبنتها القيادة والشعب بمختلف مكوناته واتجاهاته، رغم محدودية زمنها من 14 إلى 28 تموز/ يوليو 2017 إلا أنها تمكنت من تحقيق إنجازات وطنية هامة، وأكدت للعرب والعالم، وخاصة الإدارة الجمهورية الأميركية ولقادة إسرائيل، أن القدس، هي عاصمة الدولة الفلسطينية الأبدية. ولم ولن تكون جزءاً من دولة الاستعمار الإسرائيلية. وبالتالي في ظل وجود آليات عمل برنامجية وطنية جديدة ومغايرة عن السياسة المتبعة منذ عام 2005، يمكن للشعب والقيادة الفلسطينية قلب الطأولة، ووقف حالة التدهوره المرعبة للقضية الفلسطينية، والحؤول دون التمدد السرطاني الاستيطاني الاستعماري على ما تبقى من أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967.

بناءً على ما تقدم، يمكن وضع عدد من السيناريوهات المحتملة في مسار العملية السياسية:

- **أولاً**: مواصلة إسرائيل مشروعها الاستيطاني الاستعماري وضم الضفة الفلسطينية وليس فقط المنطقة (ج: 2)، مع إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً لإدارة شؤونهم الخاصة، وحصر مشروع الدولة في قطاع غزة؛
- **ثانياً**: حل السلطة الوطنية نتاج الهجمة الاستيطانية بالتلازم مع دعم من الولايات المتحدة، خاصة بعد وصول الرئيس الجمهوري الجديد ترامب للبيت الأبيض الداعم لإسرائيل، والذي أعلن عن تبنيه خياراتها للحل، ورفضه للضغط عليها، وقد يصل الأمر لإيقاف الدعم المالي لها، مما يؤدي عمليا لانهيار مؤسساتها.
- **ثالثاً**: إنفجار الحالة الشعبية الفلسطينية بشكل أوسع وأعمق مما كان عليه الوضع في هبة تشرين الأول/ إكتوبر 2015، وهبة تموز/ يوليو 2017، والحراك الشعبي المتصاعد منذ اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون الأول / ديسمبر 2017، المتبنى من قبل القيادة السياسية وفصائل العمل الوطني، والذي يمكن أن يصل لمرحلة الانتفاضة الشعبية الشاملة إذا وضعت الخطة البرنامجية، والأداة المناسبة، والآليات، والإمكانيات المادية، والأهم في حال تلازم مزاج الشارع الفلسطيني مع توجهات القيادة الفلسطينية، وزالت الفجوة وعدم الثقة بينهما. وفي حال استشعرت الجماهير الفلسطينية، أن مصير قضيتها دخل النفق التصفوي الجدي، عندئذ لن تنتظر قراراً، خاصة وإن حالة السخط والغضب الشعبي بلغت درجة الغليان منذ زمن نتيجة فقدان الأمل بمردود التسوية السياسية، ولأن الاستيطان الاستعماري لم يبقِ، ولم يذر من الأرض الفلسطينية شيئا، فضلا عن الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة ضد المواطنين في كل الوطن الفلسطيني دون استثناء، لذا ستهب دفاعا عن حقوقها ومصالحها الوطنية العليا. وهذا قد يخلط كل الأوراق في الساحة ومع سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ويعيد الأمور إلى المربع صفر، وهنا القيادة الفلسطينية قد تعلن العصيان المدني الشامل، لا سيما وأن قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير في دورته الـ 28 في كانون الثاني / يناير 2018 يصب في هذا الاتجاه، الذي سيكون له الأثر البالغ على مركبات الاستيطان الاستعماري برمته، ويفرض على القيادة الإسرائيلية، نتاج الكلفة العالية للاستيطان الاستعماري، التراجع عن خيار "دولة إسرائيل الكاملة" والقبول باستقلال الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967.
- **رابعاً**: الدفع باتجاه الدولة الواحدة، دولة "الأبرتهايد". التي تحمل في طياتها إحداث زلزال ديمغرافي وسياسي خطير يهدد المشروع الكولونيالي الصهيوني برمته. وهذا ما حذرت منه صحيفة "نيويورك تايمز" في افتتاحيتها تحت عنوان "إسرائيل تحفر قبراً لحل الدولتين" استهلتها بالقول "إن السياسيين اليمينيين الإسرائيليين يطبقون، وبتشجيع من إشارات الدعم المقدمة من واشنطن، وفوضى السياسة الإسرائيلية الداخلية، تدابير يمكن أن توجه ضربة قاضية إلى إمكانية إقامة دولة منفصلة للفلسطينيين، أو ما يسمى بحل الدولتين." وأشارت الصحيفة إلى كيفية "سعي "القوميين" المتطرفين الإسرائيليين طويلاً إلى إقامة دولة يهودية واحدة تمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط." وغمزت الافتتاحية بشكل واضح من إعلان جامعة "بار إيلان" 2009، فقالت "بينما دعم (في الماضي) رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حل الدولتين شفوياً، فقد قوضه باستمرار،"[72] من خلال مواصلة خيار الاستيطان

الاستعماري، ومجمل السياسات، التي انتهجتها حكوماته الأربعة المتعاقبة المستمرة حتى الآن شباط / فبراير 2018، وتوجت بمصادقة مركز الليكود على قرار ضم الضفة الفلسطينية في اليوم الأخير من عام 2017، والذي بات يناقش في الكنيست لإقراره.

ولخشية زعيم الائتلاف اليميني المتطرف الحاكم من ذلك، أعلن بعد لقائه الرئيس ترامب في منتدى "دافوس" كانون الثاني / يناير 2018 رفض خيار الدولة الواحدة، ولكنه لم يضع رؤية سياسية تستجيب لمصالح الشعبين، ولمرتكزات التسوية السياسية، والقوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، وترك الباب مفتوحا للمضي بتنفيذ مشروع "دولة إسرائيل الكاملة" من النهر إلى البحر. رغم أنه يعلم جيدا أن عدد ابناء الشعب الفلسطيني بين البحر والنهر تجاوز الستة ملايين نسمة. وهذا العدد في ازدياد دائم، ولن تتمكن عمليات الهجرة اليهودية من ردم الهوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين الصهاينة، خاصة وأن هناك هجرة مضادة من إسرائيل للخارج هرباً من آفاق الواقع المظلم. أضف أن الوصول إلى خيار الدولة الواحدة، سيلقي بظلال كثيفة على كل المجتمع الإسرائيلي، ويفقده الأمل بالمستقبل الآمن، إلا إذا سلم بالقبول بالمساواة الكاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضائية للفلسطيني، عندئذ تصبح الدولة، دولة كل مواطنها بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو اللون.

ويصل للاستنتاج القاتم الكاتب الصحفي الإسرائيلي "آري شبيط"، الذي كتب مقالا في صحيفة "هآرتس" بعنوان " إسرائيل تلفظ أنفاسها الأخيرة ..." جاء فيه " يمكن أن يكون كل شيء ضائعا، ويمكن أننا اجتزنا نقطة اللاعودة، ويمكن أنه لم يعد من الممكن إنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان، وتحقيق السلام، ويمكن انه لم يعد بالإمكان إعادة إصلاح الصهيونية وإنقاذ الديمقراطية وتقسيم البلاد." وتابع يقول "إذا كان الوضع كذلك، فإنه لا طعم للعيش في البلاد (...) يجب فعل ما اقترحه روعل ألفر قبل عامين، وهو مغادرة البلاد. إذا كانت "الإسرائيلية" واليهودية ليستا عاملين حيويين في الهوية، وإذا كان هناك جواز سفر أجنبي." وأضاف محذرا من انهيار إسرائيل قائلاً" من هناك، من بلاد القومية المتطرفة الألمانية الجديدة، أو بلاد القومية المتطرفة، يجب النظر بهدوء ومشاهدة دولة إسرائيل، وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة." وطالب القيادات الإسرائيلية كلها على وقف الانهيار، لأنها هي، وليس أحداً غيرها من يستطيع فعل ذلك، بقوله " إن باراك أوباما وهيلاري كلينتون ليسا هما اللذين سينهيان الاحتلال. وليست الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، هما اللذين سيوقفان الاستيطان. القوة الوحيدة في العالم القادرة على إنقاذ إسرائيل من نفسها، هم الإسرائيليون أنفسهم. وذلك بابتداع لغة سياسية جديدة، تعترف بالواقع، وبأن الفلسطينيين متجذرون في هذه الأرض." وأضاف مفندا أكاذيب وجود آثار للهيكل الثالث أو غيره من الآثار اليهودية قائلا " لعنة الكذب، هي التي تلاحق الإسرائيليين. ويوما بعد يوم تصفعهم على وجوههم بشكل سكين بيد مقدسي وخليلي ونابلسي، أو بحجر جماعيني أو سائق حافلة من يافا وحيفا وعكا." [73] وبالتالي على الإسرائيليين إعادة نظر جدية في خطابهم السياسي والعقائدي لبناء ركائز السلام، والسماح باستقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، التي طردوا منها عام 1948.

- **خامساً**: نتاج مواقف الرئيس ترامب المعادية للإخوان المسلمين (يعتقد أن هناك تراجعاً نسبياً للإدارة الأميركية تجاه الإخوان المسلمين مع مطلع 2018، حيث بدأت تغازلهم، وتمد الخيوط معهم) ومن بينهم حركة حماس، ووضع اسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس على قائمة "الإرهاب" الأميركية في الثاني من شباط / فبراير 2018، ومع حدوث تقدم نسبي في ملف المصالحة الوطنية إثر لقاء واتفاق قيادتي حركتي "فتح" و"حماس" في 12 تشرين الأول / أكتوبر 2017 بعد أن حلت حركة حماس اللجنة الإدارية، وسلمت المعابر، وسمحت للحكومة الشرعية برئاسة الدكتور رامي الحمد لله بالسيطرة على محافظات الجنوب. ورغم كل العقبات وعوامل الكبح من قبل المعارضين للمصالحة والوحدة الوطنية في حركة حماس تحديداً، إلا أن الاتجاه العام لقطار الوحدة يمضي قدما وإن بخطى بطيئة ومتعثرة في المحطات المختلفة، يمكن للقيادة الفلسطينية الاستفادة من هذا المناخ الإيجابي والسعي لإقناع قيادتها (حركة حماس) بتوطين نفسها في المشروع السياسي الوطني عبر تشكيل حزب يمثلها، وبالتالي فتح أفق لتجسيد خيار المصالحة الوطنية، وإعادة الاعتبار للوحدة الوطنية بعد أحد عشر عاماً من الانقلاب والانقسام، وتعزيز المكانة الوطنية أمام التحديات الإسرائيلية والأميركية وغيرها، مما قد يسهم في تحرك دولي لصالح إلزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة 1967، والسماح بإقامة الدولة الفلسطينية، خاصة وأن دور الولايات المتحدة كمقررة وراعية للعملية السياسية

لم يعد قائما بعد اعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهذا ما قررته القيادة الفلسطينية في المجلس المركزي الفلسطيني في دورته ال28 كانون الثاني / يناير 2018، بإيجاد إطار دولي لرعاية عملية السلام، وتعمل من أجل خلق هذا الإطار الأممي، ويساعد في ذلك تضامن العالم المتنامي مع المصالح والحقوق الفلسطينية، ومع خيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967.

- **سادساً:** في حال حدوث تطورات غير منظورة في المشهد العربي ارتباطا بما تشهده الساحة الدولية من مخاض إستراتيجي على مواقع ومكانة الأقطاب الدولية، يصبح المستقبل غير البعيد (عقد أو أكثر قليلا من الزمن) مفتوحاً على حدوث تطورات مغايرة لما هو مطروح من حلول حاليا.

المستقبل مفتوح على مصراعيه أمام التطورات بالاتجاهين الإيجابي والسلبي. ولكن هذا مرهون بصناع القرار الفلسطيني، وأيضاً بإمكانية خروج الفصائل الوطنية من أزماتها البنيوية العميقة، وبطي صفحة انقلاب حركة حماس على الشرعية الوطنية، الذي مضى عليه حتى الآن أحد عشر عاماً، وتماثل الشعب للعافية عبر تعزيز وتعميق خيار الوحدة الوطنية على أساس حقيقي، ومن خلال شراكة سياسية حقيقية لا شكلية، وعبر تجديد الشرعيات على المستويات المختلفة وخاصة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وعبر تعزيز العلاقات مع الدول والشعوب العربية الشقيقة ونخبها السياسية، وتوسيع دائرة التحالفات الدولية. فإن المستقبل سينحو بالاتجاه الإيجابي، والعكس صحيح.

المراجع

1. ويكيبيديا - الموسوعة الحرة، الصفحة الرئيسية، مؤتمر كامبل بنرمان 1907/1905، لندن.
2. د. مهند مصطفى، "المستوطنون من الهامش إلى المركز - رؤية المستوطنين للصراع: من "غوش أمونين" إلى البيت اليهودي" ص9، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، مؤسسة الأيام/ رام الله، 2013.
3. جوني منصور، "إسرائيل والاستيطان - الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (1967 - 2013) ص10، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)2014، مؤسسة الأيام/ رام الله.
4. د. مهند مصطفى، "المستوطنون من الهامش إلى المركز..."، مصدر سابق، ص10/9.
5. المصدر سابق، ص10.
6. المصدر نفسه، ص17/16.
7. المصدر نفسه، ص17.
8. المصدر نفسه، ص18.
9. خالد عايدة، "الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة - خلال عهد الليكود 1977 - 1984"، ص3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1986.
10. صخر حبش، بحث بعنوان "المخطط الصهيوني المستقبلي وتحديات المشروع الحضاري العربي"، ص42/41، منشور في مجلة "آفاق"، العدد الرابع، السنة الأولى، صيف 1999.
11. نواف الزرو، مقال "لاءات أولمرت ورؤية بن غوريون للحدود"، صحيفة الدستور الأردنية، تاريخ 2007/2/20.
12. صخر حبش، بحث "المخطط الصهيوني المستقبلي..."، مصدر سابق، ص42.
13. صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، 20 أيلول 2016.
14. جوني منصور، "إسرائيل والاستيطان ..."، مصدر سابق، ص43.
15. خالد عايدة، "الاستعمار الاستيطاني ..."، مصدر سابق، ص7/6.
16. أمطانس شحادة وحسام جريس، كتاب "دولة رفاه المستوطنين (الاقتصاد السياسي للمستوطنات)، ص14، صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، كانون الأول 2012، مطبعة مؤسسة الأيام/ رام الله.
17. خالد عايد، "الاستعمار الاستيطاني، مصدر سابق، ص13.
18. د. فادي نحاس، "إسرائيل والأغوار (بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم)، ص37/36، صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، كانون الأول 2012، مطبعة مؤسسة الأيام/ رام الله.
19. جوني منصور، "إسرائيل والاستيطان ..."، مصدر سابق، ص34.
20. المصدر السابق، ص18.
21. كمال الخالدي، كتاب "الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973، ص127، صدر عن الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الأولى، 1984.
22. حمد موعد، كتاب "إسرائيل والمتغيرات الدولية"، ص46، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق/سوريا، الطبعة الأولى، 1991.
23. المصدر السابق، ص72.
24. جيفري أورنسون، كتاب "مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع"، ص3، مصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

25. د. محمد المصري، "نظرية الأمن الإسرائيلي"، ص26، صدر عن المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة كتاب الرؤيا رقم 2، الطبعة الأولى، تموز 2008.
26. المصدر السابق، ص28.
27. جوني منصور، مصدر السابق، ص20.
28. خالد عايد، مصدر سابق، ص14.
29. المصدر السابق، ص14.
30. المصدر نفسه، ص16.
31. المصدر نفسه، ص17 و18 .
32. يونس السيد، "الليكود تنظيماً وممارسة"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 208، تموز 1990، ص48-49..
33. جوني منصور، كتاب "إسرائيل والاستيطان ..."، مصدر سابق، ص21.
34. المصدر السابق، ص48.
35. المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
36. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير 2016/5/15.
37. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/7/12.
38. صحيفة "يسرائيل هيوم" 2018/1/21.
39. د. مهند مصطفى، "المستوطنون من الهامش إلى المركز"، مصدر سابق، ص13.
40. المصدر السابق، ص14.
41. موقع "دنيا الوطن" الإلكتروني. 2016/5/2.
42. مركز الإعلام، الشأن الإسرائيلي، عدد (350)، بتاريخ 2013/9/22، وكالة ميلاد الإخبارية.
43. المصدر السابق.
44. المصدر السابق.
45. أضواء على الصحافة الإسرائيلية، نشرة يومية تصدر عن وزارة الإعلام الفلسطينية بتاريخ 2018/1/1.
46. صحيفة "يديعوت أحرانوت" 2018/1/29.
47. أضواء على الصحافة الإسرائيلية 2018/1/1، مصدر سابق.
48. صحيفة "يديعوت أحرونوت" تاريخ 2017/12/31.
49. الموقع الإلكتروني "مدار نيوز" تاريخ 2017/12/23.
50. موقع "الجزيرة نت" تاريخ، 2017/2/7.
51. أضواء على الصحافة الإسرائيلية، تاريخ 2018/1/1.
52. وكالة "معا"، تاريخ 2017/12/27.
53. صحيفة "الرأي" الأردنية، الجمعة الموافق 2017/12/29.
54. تقرير مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، أيار 2002.
55. موقع "الجزيرة نت"، الجمعة 2017/8/18.
56. المصدر السابق.
57. تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي... (بتسيلم)، أيار 2002، مصدر سابق.
58. المصدر السابق.
59. أيمن عودة، رئيس القائمة المشتركة في الكنيست، لقاء مباشر معه.
60. صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، 2013/1/15.
61. صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، 2004/4/16.
62. جوني منصور، "إسرائيل والاستيطان..."، مصدر سابق، ص67.
63. موقع "وللا" الإلكتروني، 2016/10/9.
64. صحيفتا "هآرتس" و"يديعوت أحرونوت" الإسرائيليتان، تاريخ 2016/1/20، والمركز الفلسطيني للدراسات الإستراتيجية (مدار) 2016/2/9.
65. موقع تايمز أوف إسرائيل، تاريخ 2017/12/16.
66. موقع "واللا" الإسرائيلي، تاريخ 2011/5/16.
67. صحيفة "يسرائيل هيوم" الإسرائيلية. تاريخ 2018/1/27.
68. المصدر السابق.
69. الموسوعة الفلسطينية، تقسيم فلسطين، الصفحة الرئيسية. ت.
70. صحيفة "الحياة" اللندنية، تاريخ 2018/2/2.
71. موقع" دنيا الوطن" الإلكتروني، تاريخ 2017/12/27.
72. صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، 2018/1/5.
73. محمد صادق الحسيني، مقال منشور في صحيفة "البناء" المصرية، تاريخ 2017/8/12.

2. Acknowledge the efforts of all those who participated in conducting the research such as colleagues and students and list their names in the list of authors, as well as acknowledging the financial and morale support utilized in conducting the research.
3. Commit to state references soundly, to avoid plagiarism in the research.
4. Commit to avoid conducting research papers that harm humans or environment. The researcher must obtain in advance an approval from the University or the institutions he/she works at, or from a committee for scientific research ethics if there is any, when conducting any experiments on humans or the environment.
5. Obtain a written acknowledgement from the individual/individuals who are referred to in the research, and clarify to them the consequences of listing them in the research. The researcher has also to maintain confidentiality and commit to state the results of his/her research in the form of statistical data analysis to ensure the confidentiality of the participating individuals.

Seven- Intellectual Property Rights:

1. The editorial board confirms its commitment to the intellectual property rights
2. Researchers also have to commit to the intellectual property rights.
3. The research copyrights and publication are owned by the Journal once the researcher is notified about the approval of the paper. The scientific materials published or approved for publishing in the Journal should not be republished unless a written acknowledgment is obtained by the Deanship of Scientific Research.
4. Research papers should not be published or republished unless a written acknowledgement is obtained from the Deanship of Scientific Research.
5. The researcher has the right to accredit the research to himself, and to place his name on all the copies, editions and volumes published.
6. The author has the right to request the accreditation of the published papers to himself.

Note: for more information about using APA style for documenting please check the following link:

http://journals.qou.edu/recources/pdf/apa.pdf

Five- Peer Review & Publication Process:

All research papers are forwarded to a group of experts in the field to review and assess the submitted papers according to the known scientific standards. The paper is accepted after the researcher carries out the modifications requested. Opinions expressed in the research paper solely belong to their authors not the journal. The submitted papers are subject to initial assessment by the editorial board to decide about the eligibility of the research and whether it meets the publication guidelines. The editorial board has the right to decide if the paper is ineligible without providing the researcher with any justification.

The peer review process is implemented as follows:

1. The editorial board reviews the eligibility of the submitted research papers and their compliance with the publication guidelines to decide their eligibility to the peer review process.
2. The eligible research papers are forwarded to two specialized Referees of a similar rank or higher than the researcher. Those Referees are chosen by the editorial board in a confidential approach, they are specialized instructors who work at universities and research centers in Palestine and abroad.
3. Each referee must submit a report indicating the eligibility of the research for publication.
4. In case the results of the two referees were different, the research is forwarded to a third referee to settle the result and consequently his decision is considered definite.
5. The researcher is notified by the result of the editorial board within a period ranging from three to six months starting from the date of submission. Prior to that, the researcher has to carry out the modifications in case there are any.
6. The researcher will receive a copy of the journal in which his/her paper was published, as for researchers from abroad, a copy of the Journal volume will be sent to the liaison university office in Jordan and the researcher in this case will pay the shipping cost from Jordan to his/her place of residency.

Six- Scientific Research Ethics:

The researcher must:

1. Commit to high professional and academic standards during the whole process of conducting research papers, from submitting the research proposal, conducting the research, collecting data, analyzing and discussing the results, and to eventually publishing the paper. All must be conducted with integrity, neutralism and without distortion.

9. The research must include two research abstracts, one in Arabic and another in English of (150-200) words. The abstract must underline the objectives of the paper, statement of the problem, methodology, and the main conclusions. The researcher is also to provide no more than six keywords at the end of the abstract which enable an easy access in the database.
10. The researcher has to indicate if his research is part of a master thesis or a doctoral dissertation as he/she should clarify this in the cover page, possibly inserted in the footnote.
11. The research papers submitted to the Deanship of Scientific Research will not be returned to the researchers whether accepted or declined.
12. In case the research does not comply with the publication guidelines, the deanship will send a declining letter to the researcher.
13. Researchers must commit to pay the expenses of the arbitration process, in case of withdrawal during the final evaluation process and publication procedures.
14. The researchers will be notified of the results and final decision of the editorial board within a period ranging from three to six months starting from the date of submitting the research.

Four- Documentation:

1. Footnotes should be written at the end of the paper as follows; if the reference is a book, it is cited in the following order, name of the author, title of the book or paper, name of the translator if any or reviser, place of publication, publisher, edition, year of publishing, volume, and page number. If the reference is a journal, it should be cited as follows, author, paper title, journal title, journal volume, date of publication and page number.
2. References and resources should be arranged at the end of the paper in accordance to the alphabetical order starting with the surname of author, followed by the name of the author, title of the book or paper, place of publishing, edition, year of publication, and volume. The list should not include any reference which is not mentioned in the body of the paper.
   - In case the resource is with no specified edition, the researcher writes (N.A)
   - In case the publishing company is in not available, the researcher writes (N.P)
   - In case there is no author, the researcher writes (N.A)
   - In case the publishing date is missing , the researcher writes (N.D)
3. In case the researcher decides use APA style for documenting resources in the text, references must be placed immediately after the quote in the following order, surname of the author, year of publication, page number.
4. Opaque terms or expressions are to be explained in endnotes. List of endnotes should be placed before the list of references and resources.

Third- Publication Guidelines:

The editorial board of the journal stresses the importance of the full compliance with the publication guidelines, taking into note that research papers that do not meet the guidelines will not be considered, and they will be returned to the researchers for modification to comply with the publication guidelines.

1. Papers are accepted in Arabic and English only, and the language used should be well constructed and sound.
2. The researcher must submit his/her research via email (hss@qou.edu) in Microsoft Word format, taking into consideration the following:

   - For papers written in Arabic: Font type should be Simplified Arabic, and the researcher should use bold font size 16 for head titles, bold font size 14 for subtitles, font size 12 for the rest of the text, and font size 11 for tables and diagrams.
   - For papers written in English: Font type should be Times New Roman, and the researcher should use bold font size 14 for head titles, bold font size 13 for subtitles, font size 12 for the rest of the text, and font size 11 for tables and diagrams.
   - the text should be single-spaced
   - Margins:

   For papers written in Arabic and English margins should be set to: 2cm top, 2.5cm bottom, 1.5cm left and right.

3. The paper should not exceed 25 (A4) pages or (7000) words including figures and graphics, tables, endnotes, and references, while annexes are inserted after the list of references, though annexes are not published but rather inserted only for the purpose of arbitration.
4. The research has to be characterized by originality, neutrality, and scientific value.
5. The research should not be published or submitted to be published in other journals, and the researcher has to submit a written acknowledgment that the research has never been published or sent for publication in other journals during the completion of the arbitration process. In addition, the main researcher must acknowledge that he/she had read the publication guidelines and he/she is fully abided by them.
6. The research should not be a chapter or part of an already published book.
7. Neither the research nor part of it should be published elsewhere, unless the researcher obtains a written acknowledgement from the Deanship of Scientific Research.
8. The Journal preserves the right to request the researcher to omit, delete, or rephrase any part of his/her paper to suit the publication policy. The Journal has also the right to make any changes on the form/ design of the research.

Journal of Al-Quds Open University

for Humanities & Social Studies

Publication & Documentation Guidelines

First- Requirements of preparing the research:

The research must include the following:

1. A cover page which should include the title of the research stated in English and Arabic, including the name of researcher/researchers, his/her title, and email.
2. Two abstracts (English and Arabic) around (150-200 word). The abstract should include no more than 6 key words.
3. Graphs and diagrams should be placed within the text, serially numbered, and their titles, comments or remarks should be placed underneath.
4. Tables should be placed within the text, serially numbered and titles should be written above the tables, whereas comments or any remarks should be written underneath the tables.

Second- Submission Guidelines:

1. The Researcher should submit a letter addressing the Head of Editorial Board in which he/she requests his paper to be published in the Journal, specifying the specialization of his/her paper.
2. The researcher should submit his research via email to the Deanship of Scientific research (hss@qou.edu) in Microsoft Word Format, taking into Consideration that the page layout should be two columns.

   (Check the attached digital form on the website of The)
3. The researcher should submit a written pledge that the paper has not been published nor submitted for publishing in any other periodical, and that it is not a chapter or a part of a published book.
4. The researcher should submit a short Curriculum Vitae (CV) in which she/he includes full name, workplace, academic rank, specific specialization and contact information (phone and mobile number, and e-mail address).
5. Complete copy of the data collection tools (questionnaire or other) if not included in the paper itself or the Annexes.
6. No indication shall be given regarding the name or the identity of the researcher in the research paper, in order to ensure the confidentiality of the arbitration process.

Journal of Al-Quds Open University

for Humanities & Social Studies

Vision

Achieving leadership, excellence and innovation in the field of open learning, community service, and scientific research, in addition to reinforcing the University leading role in establishing a Palestinian society built on knowledge and science.

Mission

To prepare qualified graduates equipped with competencies that enable them to address the needs of their community, and compete in both local and regional labor markets. Furthermore, The University seeks to promote students' innovative contributions in scientific research and human and technical capacity-building, through providing them with educational and training programs in accordance with the best practices of open and blended learning approach, as well as through fostering an educational environment that promotes scientific research in accordance with the latest standards of quality and excellence. The University strives to implement its mission within a framework of knowledge exchange and cooperation with the community institutions and experts.

Core Values

To achieve the University's vision, mission and goals, the University strives to practice and promote the following core values:

- Leadership and excellence.
- Patriotism and nationalism.
- Democracy in Education and equal opportunities.
- Academic and intellectual freedom.
- Commitment to regulations and bylaws.
- Partnership with the community
- Participative management.
- Enforcing the pioneer role of women.
- Integrity and Transparency.
- Competitiveness.

The Journal

Journal of Al-Quds Open University for Humanities & Social Research is a quarterly scientific refereed journal, issued every three months by the Deanship of Graduate Studies and Scientific Research. The first issue of the Journal was published in October 2002. The journal publishes original research papers and studies conducted by researchers and faculty staff at QOU and by their counterparts at local and overseas universities, in accordance with their academic specializations. The Journal also publishes reviews, scientific reports and translated research papers, provided that these papers have not been previously published in any conference book or in any other journal.

The Journal managed to obtain the Arab Impact Factor and the International Standard Serial Number (E- ISSN: 2616-9843), (P– ISSN: 2616-9835).

Journal of Al-Quds Open University

for Humanities & Social Studies

GENERAL SUPERVISOR

Prof. Younis Murshid Amr

President of the University

EDITOR - IN - CHIEF

Prof. Samir Daoud Najdi

SUPERVISING - EDITOR

Prof. Husni Mohammad Awad

Dean of Graduate Studies & Scientific Research

EDITORIAL BOARD

Prof. Abdul Nasser Qasim Al- Farra
Prof. Mohammad Mohammad Al-Shalash
Prof. Hani Hussein Abu AL-Rob
Prof. Imad Saleh Abdel Haq
Dr. Rushdi Yousef Al-Qawasmah
Dr. Atef Husni AL-Asuli
Prof. Faisal Husain Gawadrah
Prof. Jamal Mohammad Ibrahim
Prof. Sami Awad Abu Izhak
Dr. Mutasem Tawfiq Al-Khader
Dr. Ghassan Ismail Fatafta
Dr. Musa Ali Talib

EDITOR FOR ARABIC LANGUAGE RESEARCHES

Prof. Abdul Raouf Khireiwish

EDITOR FOR ENGLISH LANGUAGE RESEARCHES

Adel Z'aiter Translation & Languages Center